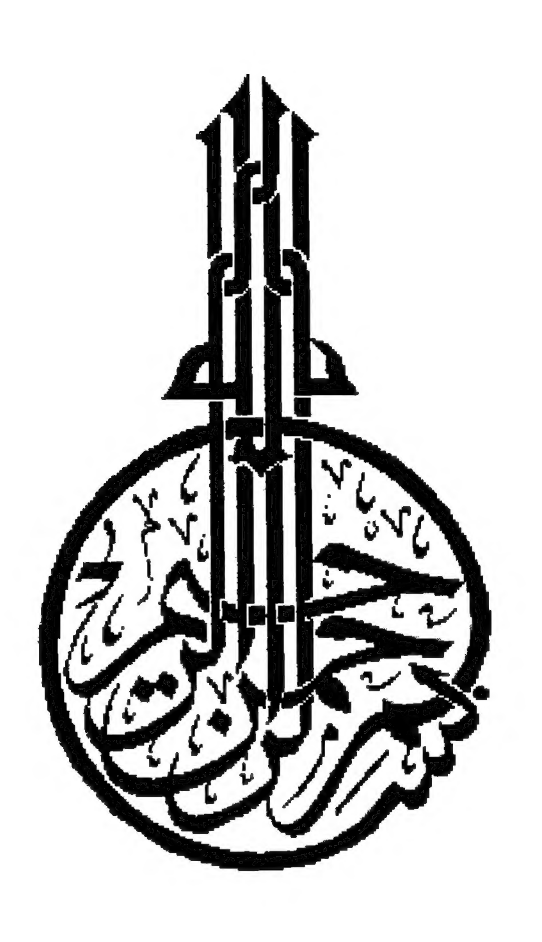
معركة الثوابت
بين الإسلام والليبرالية

تأليف الدكتور

عبد العزيز بن مصطفى كامل


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه، وبعد:

فمن أكبر الجرائم التي يمكن أن يرتكبها الإنسان في استجابته للشيطان، أن يُقدِم على تحريف الشرائع المنزلة من عند الله لتقرير منهاج العبودية له؛ لأن ذلك التحريف يفتح أبواب الشرور كلها. وسواء كان هذا التحريف في مبنى النصوص الإلهية أو معناها؛ فإنه يؤدي إلى اختلال الموازين، وفقدان المعايير التي بها يُعرف الحق من الباطل، والصواب من الخطأ، والهدى من الضلال.

والعقل الإنساني في هذه الحالات، يقف حائراً أمام الكثير من حقائق الوجود وأسراره، التي تتضاءل أمامها مداركه وتقصر معارفه. ومن هنا يكثر التخبط ويتنوع الزيغ، فما من عقيدة ضالة ولا شرعة مبدّلة ولا قيمة مزيفة؛ إلا وهي ناشئة عن فقدان نور الوحي وضياع آثار النبوات. ولذلك نعى القرآن على الذين يحترفون التحريف في رسالات السماء لأجل أغراض دنيوية وغايات شخصية: ﴿**فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ**﴾ [البقرة: ٧٩].

والمتأمل في الأسباب التي تجعل شياطين الإنس يستجيبون لشياطين الجن، في داعي التحريف والتبديل والقول على الله بغير الحق، يجد أن هؤلاء جميعاً يريدون لأنفسهم ولغيرهم الخروج من إطار العبودية لله وحده إلى فوضى العبوديات المتعددة لغير الله، حيث العبودية للنفس أو الناس أو الشهوة والشيطان، أو للمال

والجاه والسلطان، أو غير ذلك من أنواع العبودية للمعبودات الباطلة التي تكفَّل إبليس - لعنه الله - بإغواء بني آدم بها، والتي يجمعها جميعاً تقديم الرأي والهوى وتعظيمهما على الوحي والهُدى.

إنه لا سبيل إلى الوصول لتلك العبوديات المتعددة إلا بخرق جدار العبودية المتجردة لله - تعالى - عن طريق التحريف والتزييف والزيادة والنقصان في الكتب المنزلة، وهذا ما أحدثه أعداء الرسل من الأحبار والكهنة والرهبان على مر الزمان.

لكن رحمة الله - تعالى - اقتضت أن يُصحح المسار كلما تبدل المنهاج أو انهار؛ فيبعث اللطيف الخبير رسلاً مبشرين ومنذرين: ﴿ **لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ** ﴾ [**النساء**: ١٦٥]، فيقوِّم بهم ما اعوّج، ويقيم بهم ما تهدم، فينتدب هؤلاء الأنبياء لتبديد آثار التحريف من جديد بادئين بالتوحيد: ﴿ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** ﴾ [**الأعراف**: ٦٥].

إن تحريف نصوص الوحي كان - ولا يزال - هو السبب الأكبر في نشأة الأفكار المنحرفة من إفراط أو تفريط؛ لأن كل غلوٍّ حاد أو تهاونٍ مسرف، يُنشِئ غالباً رد فعل مساوياً في القوة ومضاداً في الاتجاه. ومن تأمل في تاريخ الفرق الضالة سواء في هذه الأمة أو فيمن سبقها، سيجد أن الذين يحرِّفون الكتاب عن بعض مواضعه يدعون غيرهم إلى تحريف أو انحراف معاكس آخر، وهذا ما حدث مثلاً في التقابل بين فكر الإرجاء المتسيب وفكر الخوارج المتشدد، وبين أحوال المتصوفة المبالغين في الانصراف عن الدنيا، وأحوال الطوائف المترفة في الإقبال على متاعها، وهو ما حدث أيضاً من مبالغة المعتزلة في إعمال العقل في مقابل من بالغوا في تعطيل دوره في فهم النصوص والاجتهاد فيها. وهكذا؛ كلما غيَّر قوْم دعوا غيرهم إلى تغيير آخر.

لقد حدث مع أتباع الأديان السابقة ما هو أكبر وأخطر من ذلك، فلم يكن الأمر مجرد تلاعب في دلالات النصوص بالتأويل وباطل التفسير، بل كان تغييراً حقيقياً في العبارات والكلمات والحروف أحدث تغييراً جذرياً في الديانة، حتى تحول التوحيد إلى شرك، والاعتقادات إلى خرافات، والعبادات إلى تجارات في المناسبات، وأحكام المعاملات إلى اختراعات وابتكارات لشراء الدنيا بالآخرة.

لقد بُدِّلت رسالة موسى - عليه السلام -، فجاء عيسى - عليه السلام - مصححاً ومكملاً، لكن المحرفين نالوا من ديانة عيسى بأخطر مما نالوا من ديانة موسى - عليهما السلام - فتحولت ديانة المسيح الداعي إلى التوحيد وتصفية النفس بالعبادة إلى شرك مقنن في أقانيم، وخرافة مؤيدة بالأساطير، وتبدلت ديانته - عليه السلام - إلى عبء لا يطاق من التكاليف التي اخترعها الأرباب المزيفون، مع أنه - عليه السلام - بريء من كل هذا الذي نُسب إلى اسمه زوراً باسم (المسيحية)، وما نتج عنها من مذاهب نصرانية: أرثوذكسية وكاثوليكية وبروتستانتية، ثم ما نشأ عن الثورة عليها من مبادئ الشيوعية الاشتراكية والرأسمالية الليبرالية، ولهذا قال لربه - عز وجل - متبرئاً من كل ذلك: ﴿ **مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ** ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقد أصبح الدين المنسوب إليه شيئاً آخر غير ما جاء به، ولهذا ثار على ذلك الدين المحرَّف أهلُه في القرون الوسطى، ورغبوا عنه وسعوا للتحرر منه وممن صنعه.

لكنهم كانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار؛ فليتهم إذ فرُّوا من الباطل بحثوا عن الحق بما معهم من عقول ومدارك، أو استجابوا للحق الذي عُرض عليهم فأعرضوا عنه! لكنهم انتقلوا من ضلال كبير إلى ضلال أكبر، ولهذا استحقت أمة النصارى وصف (الضالين)، كما نصت سورة الفاتحة.

ولقد تسبب هذا الضلال في اختلال أوضاع الناس المنتسبين لديانة عيسى - عليه السلام - وانعكس ذلك عليهم اضطراباً في أحوالهم المعيشية، مثلما كان سبباً في صراعاتهم الدينية. ولهذا اقترن التدين بالتخلف والجمود في أذهان النصارى الأوروبيين بالذات، ولا سيما بعد أن تحولوا إلى المسيحية المحرَّفة بعد الوثنية المخرِّفة، ونشأت رداً على هذه التحريفات والتخريفات تصوراتٌ تطورت حتى أدت إلى رواج أفكار تنادي بالتحرر من الدين كله، بعد مرحلة من الثورة عليه باسم التصحيح، وذلك في حركة (مارتن لوثر) الشهيرة في القرن السادس عشر الميلادي التي جاءت ردَّ فعل على انحرافات المذهب الكاثوليكي، فتولّد عن ذلك «مذهب الاحتجاج»، الذي تولدت عنه بعد ذلك العقيدة (البروتستانتية). والتي كان لها الدور الأساس بعد ذلك في نشأة المنظومة الفكرية المسماة بـ(الليبرالية)، التي يتناول هذا الكتاب محاولة سبر أغوارها، وتحديد أبعادها، واستقراء أخطارها القديمة والمعاصرة، من حيث إنها مجموعة من الأفكار التي تستهدف أساسات العقائد والشرائع والقيم التي قامت عليها الأديان كلها، لتُحلَّ محلها أهواء مرسلة بلا زمام ولا خطام، تنتهي إلى أن يتحول الهوى إلى معبود وحيد يطاع بلا نزاع.

لقد كان تحريف اليهودية ثم النصرانية شؤماً على أتباع الديانتين؛ لأنه أفضى إلى انفضاض الجمهور الأعظم من أتباعهما إلى المناهج العلمانية اللادينية، فعندما ثارت طائفة من النصارى على الكاثوليكية؛ نشأت البروتستانتية التي ولدت المذهب الرأسمالي، ثم ثارت طائفة أخرى على الأرثوذكسية؛ فنشأ الفكر الإلحادي الذي تولد عنه الفكر الشيوعي. وهكذا ولَّد تحريف النصارى الضالين في العصر الحديث ضلالات جديدة تحولت إلى قوى غاشمة، تقاسمت فيما بينها نصفي الأرض بعد غياب كيان المسلمين الجامع، فشِقٌّ شيوعي اشتراكي في الشرق، وشِقٌّ رأسمالي

ليبرالي في الغرب. وقد سقطت هيمنة القسم الشيوعي الروسي بسقوط الاتحاد السوفييتي، وبقي القسم الأخطر من شِقي الشقاء، وهو الليبرالية الرأسمالية.

نحن أمام حقيقة تقول: إن الأديان المحرفة هي سبب نشأة أكثر الأفكار المنحرفة، وكلما تعددت الأفكار المحرَّفة قابلتها أفكار منحرفة، وعند التأمل في الفكر الليبرالي - كما سيرى القارئ خلال صفحات هذا الكتاب - يتبين له أن كثرة مجالات التحريف في الفكر الكنسي، والتي شملت الجوانب الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، جعلت من يثورون عليها يأتون بانحرافات بديلة؛ فالتحريف الكنسي في المجال السياسي جعل العامة من الناس عبيداً لفئة خاصة باسم (الحق الإلهي) الذي تهَبه البابوية «المعصومة» للملوك، وتضفي عليهم من عصمتها، فلا يحق لأحد أن يسائلهم أو يراجعهم. ولما جاء هذا الانحراف السياسي باسم النصوص المقدسة المحرفة، كان الرد على هذا التحريف برفع شعار الليبرالية السياسية التي تردُّ السُّلطات والتشريعات لعامة الناس باسم الديمقراطية، مع الإصرار على عزل الدين كلية عن العملية السياسية والتشريعية. وكذلك جاءت الليبرالية الاقتصادية (الرأسمالية) لكي تطلق العنان للملكية ردَّ فعل على سياسات الإقطاع الذي باركته الكنيسة، وجعلت الملكية به حكراً على أقوام معينين. وهكذا تفرعت ردود أفعال مشابهة في قضايا تحريفية أخرى؛ فشدة القوانين الصارمة في معاقبة من يخالف عقائد الكنيسة باسم (محاربة الهرطقة)؛ أوجد رد فعل معاكس، تمثَّل في الدعوة إلى حرية المعتقد أياً كان دون أي مساءلة أو معاتبة، وهو ما عُرف بـ(الليبرالية الدينية). وعندما أنشأ التحريف في الديانة الكنسية نظرةَ ازدراء للمرأة؛ نشأت أفكار (النسوية) التي تنادي بالحرية المطلقة للمرأة إلى حد المطالبة بمساواتها بالرجل في كل شيء، حتى في أمور الزواج والطلاق والإنجاب، وغير ذلك من أمور تدخل ضمن ما أسموه (الليبرالية الاجتماعية).

إن تحريف الأديان يفسد تلك الأديان نفسها ويفسد الدنيا معها، ولهذا ارتبط التخلف المادي الدنيوي في الغرب بالدين المحرَّف الذي أفسد الدين والدنيا معاً، ولكن لما فك الأوروبيون الارتباط بذلك الدين المحرف، ارتفع سبب التخلف في الأمور الدنيوية المادية؛ لأن التحريف الكنسي كان عائقاً لأي تقدم، ولكن بقيت العقائد المحرَّفة دون أن تجد من يجددها، وطالب الثائرون بقصر الدين على العلاقة الشخصية غير آسفين على إخراجه من دنياهم؛ لأنهم لما سُلِّمت لهم هذه الدنيا، لم يبكوا على دين صحيح، ولم يبالوا بدين مبدل؛ لأن الدنيا كانت غايتهم في كل الأحوال.

هذا حالهم مع دينهم. أما عندنا؛ فعجيب أمر من يريدون التحرر من الدين لأجل الدنيا في بلاد المسلمين! إن لسان حالهم يقول بتحريفه أو انحرافه كما كان الشأن عند من اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله. لقد انبهر هؤلاء بما أصبح عليه حال الكفار بعد التخلي عن أديان الكفر، فنظروا إلى كسبهم الدنيا دون أن ينظروا إلى خسارتهم الدين والدار الآخرة. لكن هذا الانبهار بما عليه الكفار؛ هو أمر متوقع ممن يحملون عقولاً محتلة وولاءات مختلة، وأمثال هؤلاء يصدق فيهم قول النبي ﷺ: «لتتبعن سَنَن من كانوا قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى إذا دخلوا جحر ضب دخلتموه وراءهم»، قالوا: اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟»[1].

لقد انبنى على الانبهار بأفكار الكفار نوع من الولاء لهم؛ لأن من أحب شيئاً عظَّمه، ومن عظَّم شيئاً قدمه وتحمس لحمله ونشره؛ وينسى هؤلاء المفتونون الذين ضحوا بدينهم لأجل دنياهم أن من انبهروا بهم من «الرأسماليين» سيضحّون بديننا ودنيانا معاً لأجل ما يريدون من متاع قليل: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة: ٩٦]. لقد فَرَغَ هؤلاء من تبديل دينهم وتغييره ثم تغييبه،

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٥٦).

وهـم إذ يرجعون اليـوم إلى بعض مبادئـه المحرفة فلأجل دنياهم أيضـاً، وقد وجدوا تكأتهـم وحجتهـم فـي التخلي عـن وازع الدين اتـكالاً على وعـود موهومة من رب العالمـين: ﴿**وَقَالُوا لَن تَمَسَّـنَا النَّـارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً**﴾ [البقـرة: ٨٠] ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ**﴾ [المائدة: ١٨].

معـروف أن كل دين صحيـح؛ جاء ليكمل النقائص في الإنسـان، ذلك المخلوق الـذي إن تجرد من الإيمان فلن يشـابهه شـيء فـي النقصان، فطبيعته بمعـزل عن الإيمان طبيعة مرعبة: ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَـانَ فِي أَحْسَـنِ تَقْوِيمٍ (٤) ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْـفَلَ سَافِلِينَ (٥) إِلاَّ الَّذِيـنَ آمَنُـوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...**﴾ [التـين: ٤ - ٦] ومن تأمل أوصاف القرآن له بمعزل عن هداية ربه، سـيجد أن ذلـك المخلوق جمع النقائص كلها، فإذا لم يرشده ربه؛ فالإنسان خُلِق عجولاً، وجُبِل ظلوماً جهولاً.

والفكر الليبرالي - كما سـنرى - يخاطب في الإنسان أحط ما فيه، يزكي حرصه وبخله، ويشـجع أنانيته وجبنـه، ويحيي فيه الغرور والكبريـاء، ويطالبه بالتحرر من أي مبدأ في الأرض أو وحي من السماء، وذلك الفكر يغويه بالتمرد، ويأمره بالتفلت ليكون في ظله عرياناً من القيم، باقياً على عهد الشيطان، متخلياً عن عهد الرحمن الذي قـال: ﴿**أَلَـمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُـمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّـيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَـدُوٌّ مُّبِينٌ**﴾ [يس: ٦٠].

إن الليبرالية - أيها القارئ - بنيت على دعامتين: اسـتغلال أحط ما في الإنسـان بمعزل عن الأديان، وتوظيف إفساد الإنسان للأديان، كي يرتمي في أحضان الشيطان، ليدخله في عبادته بدلاً من عبادة الرحمن. ومع ذلك؛ فإنها ديانة بلا إلـه ولا طقـوس ولا شـرائع ولا عقائد ولا قيم، إنها عبادة الهوى.

والذين استخدموا هذه (الليبرالية) للثورة على الأديان الباطلة بالأمس، يريدون استغلالها اليوم للثورة على الدين الحق، فهناك محاولات محمومة لتصوير واقع أمتنا مع الإسلام العظيم كواقع النصارى مع مذاهبهم المحرفة، ليثور فئام من أمتنا على ديننا الصحيح، أسوة بثورة فئات من النصارى على دينهم المبدل. وتشجيعاً لهذه «الثورة» الليبرالية «الإصلاحية»؛ يجري تسعير الاقتتال الديني والاختلاف المذهبي، وتعميق التخلف الاقتصادي، والتردي الاجتماعي، والاستبداد السياسي، حتى يبرز أصحاب «ثورة الإصلاح» الديني والاجتماعي والسياسي من «الليبراليين الأحرار».

لقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم العالم الرأسمالي الليبرالي، في إخضاع الأرض كلها لمبادئ الليبرالية بأنواعها، ولكنها وجدت أنه لم تعد هناك منظومة تنافس الليبرالية - بعد سقوط الشيوعية - وتناقضها إلا مبادئ الإسلام، فشنّت عليه حرباً عالمية باسم (الحرب على الإرهاب)، وهي حرب شاملة، لها أوجهها السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والتعليمية، كما عُرف ذلك من تفاعلاتها على مدى ما مضى من سنين. وهذه الحرب تسير منذ بدأت على ثلاثة محاور:

- محور الحرب العسكرية بالغزو والاحتلال.
- محور الحرب الفكرية التي أسموها (حرب الأفكار).
- محور الانهاك والإرباك عن طريق مؤثرات (الفوضى الخلاقة) وسياسات الحصار.

لكن الولايات المتحدة وهي تشن حربها على الأمة الإسلامية من خلال هذه المحاور؛ لا تغفل عن شن حربها «النظرية» على الإسلام نفسه بوصفه ديناً، وتريد

تغييره وتبديله، كما غيَّر النصارى وبدَّلوا في دينهم: ﴿ **وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً** ﴾ [**النساء**: ٨٩]. ولذلك صرنا نسمع عن (الإسلام المعتدل)، ونقرأ عن (الإسلام المدني الديمقراطي)، ونتابع الخطط عن نشر (الإسلام الليبرالي).. وأخيراً تجرؤوا وقالوا: (الإسلام العلماني)!

إن تلك الحرب المسعورة على الإسلام - لحساب الليبرالية - تهدف إلى نقضه عروة عروة، وذلك من خلال ثورة (الليبراليين الجدد) التي تتفرع إلى ثورة على العقيدة، وثورة على الشريعة، وثورة على الأخلاق. فكل ثوابت العقيدة من أمور التوحيد والعبودية والحاكمية والولاء والبراء ومفاصلة الأعداء؛ يناقضها الفكر الليبرالي من البداية إلى النهاية. والليبرالية ثورة أيضاً على محكمات الشريعة فيما يتعلق بالتشريع، والتقنين، وقضايا المرأة، والجهاد، والحسبة، والحدود، وإقامة الشرائع والشعائر، كما أنها ثورة على الأخلاق والقيم والتراث والتاريخ.

إن هذه الثورة وتلك الحرب (العالمية) على الإسلام، لها بُعد خارجي عن أوطان المسلمين، وامتداد داخلي من وسط بلاد المسلمين، تمثله طوائف تمثل الطابور الخامس والسادس والعاشر من طبقات المنافقين، الذي يثبتون عملياً ما نؤمن به نظرياً من عراقة التحالف بين الكافرين والمنافقين، الذين قال الله في شأنهم: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا (١٤٠) الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ** ﴾ [**النساء**: ١٤٠ - ١٤١].

والتنسيق جارٍ على أقدام وسُوق بين هؤلاء المتربصين، ففي الخارج الليبراليون الغربيون الجدد، وفي الداخل الليبراليون العرب الجُدد: الأولون لمشاريع الهيمنة والاغتصاب الدولي، والآخرون لمشاريع التطويع والتطبيع الداخلي. وعلى هامش هؤلاء وهؤلاء من يسمون أنفسهم بـ(الإسلاميين الليبراليين)؛ الذين يقومون بدور

أخطر من الليبراليين العلمانيين؛ لأن العلمانية بعد أن انفضح أمرها وانكشف سترها؛ جاء هؤلاء - كما جاء دُعاة اليسار الإسلامي قبلهم - ليرقعوا خرقها، ويحسِّنوا قبيحها، ويقبحوا في الوقت نفسه مظاهر الحُسن والتميز والنقاء في ديننا أمام الأجيال، فيضلوا الناس بغير علم، أو على علم! . . وإذا قال لهم العقلاء الناصحون: لا تفسدوا في الأرض، قالوا: ﴿ ... **إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ** ﴾ [**البقرة**: ١١ - ١٢].

إن هؤلاء وأولئك يستكثرون على الأمة إفاقتها وصحوتها التي تنبهت بها إلى زيف ما كان يروَّج أمامها من أفكار ومبادئ وشعارات باطلة تتعارض مع ثوابت ديننا، ومحكمات عقيدتنا وشريعتنا. ولذلك؛ فإن رموز هؤلاء الليبراليين - من علمانيين و «إسلاميين» - يضيق عطنهم، وتسوَدّ وجوههم كلما كلمهم أحد عن تلك «الثوابت»، فيفرون منه كأنهم حمر مستنفرة فرت من قسورة، أو ينظرون إليه نظر المغشي عليه من الموت، أو يمكرون به ليثبتوه أو يقتلوه أو يخرِجوه!

إن هناك حاجة ماسة لاستراتيجية جديدة لمواجهة تحديات الأفكار الليبرالية الوافدة الجاري توطينها ومواجهة تهديداتها، كما سبق توطين الأفكار الشيوعية والاشتراكية قبلها، تلك التي أنشأت أجيالاً لا تزال الأمة تعاني من عقوقهم لها، وجراءتهم عليها، وخيانتهم لأمانتها. والوقت يمر، و«حصان طروادة» يتحرك بثقة نحو ما تبقى من حصوننا، ليفرغ داخلها أفواجاً جديدة من المستهترين المترسين بترس الليبرالية ذات الأسنة والرماح الأمريكية.

وهذا الكتاب محاولة - ضمن محاولات - لصد الهجمة ورد العدوان على ديننا وثوابتنا ومصالح أمتنا، فإن كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه غير ذلك فأستغفر الله من كل ذلك.

مدخل

كان فلاسفة اللاهوت (المسيحي) وعلى رأسهم القس (أوريجانوس) في القرن الثالث الميلادي (١٨٥ - ٢٥٣م)؛ يعتقدون بأن للتاريخ الإنساني دورات تتكرر كأجزاء مختلفة في مسيرة البشر، أو بمعنى آخر: (التاريخ يعيد نفسه) في شكل دورات لكل ثقافة وحضارة.

وقد تطورت هذه النظرة لتقسِّم التاريخ الإنساني إلى دورات حضارية مستقلة، فهناك مثلاً دورة للتاريخ الفرعوني والقبطي قبل الميلاد، وهناك دورة للتاريخ اليهودي، ودورة للتاريخ النصراني، ودورة للتاريخ الإسلامي، وهكذا. حيث يرى أصحاب هذا الرأي التاريخ بزوايا مختلفة، هي ما يطلق عليه (فلسفة التاريخ)، فهناك فلسفة للتاريخ عند الأمم الوثنية، وفلسفة للتاريخ عند اليهود، وفلسفة أخرى عند النصارى، كما أن هناك فلسفة للتاريخ عند المسلمين(١).

وهذه النظرة الفلسفية انبنى عليها أن كل دورة تاريخية لها محطات تطوُّر تمثِّل مراحلها في الحياة، وهي تشبه مراحل حياة الكائن الحي، فهي تتطور من الحمل إلى الميلاد، إلى الطفولة، إلى اليفاعة، إلى النضج، ثم الكهولة، لتنتهي بالضعف والموت.

---

(١) فلسفة التاريخ عند الأمم الوثنية، تراقب مسيرة تلك الأمم في الوفاء لتعاليم (الآلهة) وعدم السماح بانقراض الشعوب المنتسبة إلى كل ديانة منها أو ذوبانها في غيرها. وفلسفة التاريخ عند اليهود ترصد مسيرة (الشعب المختار - الأول) منذ عهد التيه إلى عهود التمكين ثم عهود التشرد والضعف، تطلعاً لعصر السيادة والملك العالمي. وفلسفة التاريخ عند النصارى تنظر إلى تطور مسيرة (الشعب المختار - الثاني) وطريقة انتشاره في الأرض وتأثيره في مسيرة البشرية، حتى يصل بها إلى عهد (الخلاص) بعد عودة المسيح، وإقامة مجتمع الدولة الواحدة والقائدة للعالم، وهكذا.

لكن فيلسوفاً أوروبياً أحدث انقلاباً في هذه النظرة الفلسفية للتاريخ، وفنَّد مقولة أن التاريخ يعيد نفسه في شكل دورات، ليقول بأن تاريخ البشرية واحد متصل ومتواصل، يبدأ كله برحلة الميلاد، ثم الطفولة، ثم الشباب والنضج والقوة، ثم الضعف والموت، لتحدث بعد ذلك «نهاية التاريخ» أو «نهاية العالم» أو «يوم القيامة». هذا الفيلسوف هو الألماني (إيمانويل كانت) أو (كانط) (١٧٢٤ - ١٨٠٤م). فقد نظر إلى تاريخ العالم على أنه سياق واحد، تدخل ضمنه حِقب تاريخية تبدأ وتنتهي، ولكنها لا تعيد نفسها ولا تبدأ من جديد إذا انتهت، وإنما يبدأ غيرها في ثقافة وحضارة أخرى أفضل وأرقى من سابقتها، فالتاريخ الإنساني على هذا يمثل حضارة واحدة؛ هي حضارة الإنسان[1].

ثم جاء فيلسوف ألماني آخر وهو (فريدريك هيجل) (١٧٧٠م) ليطور من نظرية (كانط) نظرية أخرى، يتمثل جوهرها في أن التاريخ الإنساني وإن كان كله يسير في سياق واحد، إلا أنه ينقسم إلى مراحل، كل مرحلة منها تؤدي دورها بفعل عوامل من النجاح، ثم ينتهي دورها بفعل عوامل فناء داخلها أيضاً، ففي كل نسق فكري أو حضاري تناقضات في داخله تحمل عوامل تحلُّله، لتسهل عملية «الارتقاء» إلى الأفضل الذي يأتي بعده، وقد أطلق على هذا المنهج الفلسفي وصف (الجدلية)[2].

---

(١) يرى كانط في نظرته للتاريخ أن التطور سيسير حتماً نحو الأفضل، والانتصار في النهاية سيكون لقوى الخير والقيم الإنسانية في نظره على قوى الشر، وقد ألف كتاباً عام ١٧٩٥م، زعم فيه أن انتشار التجارة سيضع حداً للحروب، وكان يدعو إلى تأسيس قانون للحكم العام في العالم، وهو ما تطور إلى الأمم المتحدة.

(٢) الجدلية: هي النظر للأشياء والمعاني على أنها مترابطة، وبينها تبادل وتأثير مشترك، وهي مشتقة من الكلمة اليونانية (دياليك) (dialegein). والجدلية تعني صراع الأفكار الذي يُنتج التغيير، وهي تتعارض مع (الميتافيزيقا) أو الغيبيات التي تتسم في نظر الجدليين بالسكون والانفصال. وجدلية هيجل تقوم على أن الحرية هي روح التاريخ، وهي في رأيه قوة وتقدم، فالحرية على الطريقة الغربية في رأيه هي الغاية النهائية للتقدم التاريخي. ينظر كتابه (فلسفة التاريخ)، وهو أول مؤلفاته.

يقول هيجل: «إن كل تاريخ الثقافة والحضارة يكشف لنا أن التطور الإنساني يسير إلى الأمام، حيث كانت كل ثقافة منذ بدء الوجود تؤدي مساهمتها الحضارية ثم تفنى بفعل تناقضاتها الداخلية، وارتقت الثقافة والحضارة حتى وصلت إلى قمتها بالثقافة والحضارة الأوروبية. ومن حيث التطور الإنساني؛ فإن الإنسان الأوروبي الأبيض هو قمة التطور البشري. ومن حيث الجغرافيا؛ فإن أوروبا هي قمة التطور والارتقاء الجغرافي. ومن حيث الثقافة والدين؛ فإن المسيحية الغربية وتحديداً النموذج الموجود في (بروسيا) أو ألمانيا، هو قمة التطور الديني»![1].

إنه يقول بمعنى آخر: إن المذهب البروتستانتي النصراني الذي نشأ في ألمانيا، منشقاً عن المذهب الكاثوليكي، هو النموذج المختار بين الأديان، أو هو نهاية التطور فيها، فهو (المذهب المختار) للشعب المختار (الجديد) بعد الشعب اليهودي؛ وهو الشعب النصراني البروتستانتي!

أما من الناحية المكانية، فإن هيجل «يكتشف» أن حضارة الإنسان تتحرك من الجنوب الشرقي للكرة الأرضية (الشرق الأقصى والأوسط) لتنتقل إلى الشمال الغربي لها، وهذا يعني أن الحضارة الإنسانية الواحدة تنتقل وتتطور إلى جهة الشمال الغربي، أي باتجاه أوروبا، بمكانها وثقافتها وديانتها، حيث سيصل التطور بها إلى الدرجة التي تجعل عوامل الفناء أو التناقض في داخلها تقل، مما يزيد في عمرها واستمرارها حتى آخر الزمان، أو «نهاية التاريخ»!

وبناء على رأي هيجل؛ فإن شعوب الحضارات السابقة في الشرق الأقصى أو الأوسط؛ هي حضارات «منتهية الصلاحية»، سواء كانت الحضارة الصينية

---

(١) انظر: (محاضرات في فلسفة التاريخ) لفريدريك هيجل (٢/١١٨، ١١٩) ترجمة إمام عبد الفتاح، بيروت ١٩٨٤م.

أو الهندية أو الإسلامية العربية، أو حتى المسيحية الشرقية. ولهذا؛ فإن من حق الثقافة الوارثة والمتطورة في شمال غرب الأرض أن تأخذ مكان تلك الحضارات ومكانتها، ولو أدى ذلك إلى اجتياحها واستعمارها واستغلال ثرواتها، وتغيير ثقافاتها؛ لأن هذه هي «حتمية التاريخ» التي تفترض أن الزمن يسير نحو الارتقاء بالإنسان إلى (الخلاص).

وقد حاول المفكر الألماني اليهودي «كارل ماركس» (١٨١٨-١٨٨٣م) إحداث تغيير في نظرية هيجل لتوافق ما ذهب هو إليه من أن التاريخ وِحْدة واحدة، لكن التناقض داخله ليس فكرياً وثقافياً فقط؛ وإنما يحمل داخل كل مرحلة تناقضاتٍ اقتصادية، تجعل كل مرحلة تفقد صلاحيتها بعد حين لتصل إلى «نهاية التاريخ»، حيث انتصار الشيوعية وسيادتها. فتاريخ البشرية يسير - وفق رأي كارل ماركس - بدءاً من الشيوعية البدائية، لينتهي بالشيوعية العلمية والحضارية، التي يسدل فيها الستار على العداء الطبقي بين البشر بانتصار الشيوعية[1].

لكن الشيوعية التي بشّر ماركس بحتمية انتصارها وسيادة نموذجها نهاية للتاريخ؛ ارتكست، وانتكس حصنها الأكبر ممثلاً في الاتحاد السوفييتي البائد. ولم تكد العلمانية الشيوعية الشرقية أن تهزم؛ حتى تداعى دعاة سيادة الغرب يرفعون عقيرتهم ليزفوا للعالم (بشرى) انتصار الشق الغربي للعلمانية، وهو الليبرالية الرأسمالية، وكتب المفكر الأمريكي (فرنسيس فوكاياما) أطروحته المعروفة بـ(نهاية التاريخ). وهي

---

(١) كان كارل ماركس زميلاً لهيجل في البداية، وكان يرى في جدليته المنهج العلمي الوحيد، ولكنه طور نظرة هيجل التي يرى فيها أن حركة التاريخ تقوم على المثاليات، ليقول إن حركة التاريخ تقوم على المادة. ورأى أن الجدلية هي قوانين المادة، وليست المثالية أو الروحية. وقد سبق ماركس (فوكوياما) في الحديث عن (نهاية التاريخ) ولكن على مشهد تحقيق مجتمع (البروليتاريا) أو الطبقة العاملة، وبدوره اقتبس ماركس فكرة (نهاية التاريخ) من أستاذه (هيجل) الذي رأى أن التاريخ انتهى تطوره عام ١٨٠٦م، عندما هزم نابليون مملكة روسيا وانتصر لمبادئ الثورة الفرنسية.

رؤية طرحها في مقال نشر في عام ١٩٨٩م في جريدة «المصالح القومية» وقد حولها إلى كتاب بعنوان (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) عام ١٩٩٢م. والفكرة مستوحاة من أفكار هيجل في كتاب (الاعتراف) الذي يقول فيه: إن العالم يسير باتجاه سيادة النموذج الغربي.

وكذلك استمد فوكوياما نظريته من فكرة (الإنسان الأخير) لنيتشه. وقد جاء طرح فوكوياما لنظريته إثر ظهور ملامح التغيير العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار جدار برلين. وفحوى النظرية؛ أن الليبرالية الغربية بأنواعها قد انتصرت، وصارت تمثل المشهد الأخير من حركة تطور التاريخ. والتوقيت الذي ذاعت فيه هذه المقالة تزامن أيضاً مع انتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية ضد العراق عام ١٩٩١م، حيث جنَتْ أمريكا أضخم المكاسب بأقل التكاليف، بما سرَّع من تفردها بالقطبية العالمية، لتسير في اتجاه ما سماه بوش الأب: (النظام العالمي الجديد)، وهو نظام يهدف لتكريس سيطرة النظام الرأسمالي الليبرالي عبر فرض مصالح الغرب على المؤسسات العالمية في اتجاه الهيمنة الرأسمالية للدول الغنية، وقد كانت نظرية (فوكوياما) هي الخلفية الفلسفية لهذا التوجه نحو الهيمنة، فالنظرية في الحقيقة لا تقصد المعنى المتبادر من نهاية العالم، بل (بداية التاريخ) الجديد[1]، وقد أكد فيها أن الليبرالية الغربية هي المصير الأخير للبشر، والخلاص

(١) ما قيل عن أن (فوكاياما) تراجع عن أطروحته (نهاية التاريخ)؛ لا يظهر فيه أنه تراجع عن القول بتفوق الليبرالية الرأسمالية على غيرها من الأيديولوجيات، وأنها تمثل الرقي في الفكر الإنساني، ولكن الأظهر أن تراجعه هو نوع من التملص من ارتباطه السابق بتيار المحافظين الجدد، الذي أسس له (الفيلسوف اليهودي ليوشتراوس) والذي كان أستاذاً لفوكوياما. وتخلّيه عن ذلك التيار، جاء بعد أن زكمت روائحهم الأنوف، بعد الهزائم المتتالية التي لحقت بأمريكا بسبب الورطات الكبرى الناشئة عن سياسة هذا التيار الخارجية. ولهذا قال فوكوياما في مقال نشرته مجلة دير شبيجل الألمانية (٢/ ١١ / ٢٠٠٦م): «إن نظريات المحافظين الجدد، بوصفها رمزاً سياسياً، قد تطورت وتحولت=

النهائي لكافة الشعوب، ولهذا ينبغي لها أن تتسيد العالم بلا منازع، بعد أن تجري عولمتها وكوكبتها!

وبما أن آخر تجليات الشرق قد انهارت في عرف الغربيين الرأسماليين بسقوط النموذج الشيوعي السوفييتي، وتوقفت بنهاية الصراع بين الشيوعية والرأسمالية؛ فقد كان منطقياً عند دعاة الليبرالية في الغرب أن يبشروا بتفرد نموذجهم واستحقاقه للسيادة والتفوق، غير أن تصاعد المد الإسلامي وعالمية الصحوة الإسلامية ووقوفها في وجه التوحش الشيوعي، ثم انتدابها لمواجهة التوغل الليبرالي والرأسمالي نظرياً وعملياً؛ قد عكَّر على مصداقية أطروحة «نهاية التاريخ»، وأبعد فكرة توقف الصراع لصالح الغرب، وقد عبَّر عن ذلك المستشرق (برنارد لويس)[1]؛ إذ رفض التبكير بمقولة نهاية التاريخ، مصرحاً بأنه طالما استمر الند الإسلامي في المواجهة؛ فسيظل الصراع قائماً، ومن ثم تظل مقولة «نهاية التاريخ» بلا معنى. ودعا بدلاً من ذلك إلى إدماج العالم الإسلامي في العولمة الليبرالية، وإخضاعه لمنظومة القيم الغربية طوعاً أو كرهاً!

أما إخضاع المسلمين طوعاً، فيكون عن طريق دعم المد الليبرالي في بلاد المسلمين

=إلى شيء لم أعد أستطيع تحمله، ومن الأفضل أن نتخلى عن هذه الزمرة، وأن نتخذ موقفاً مختلفاً في السياسة الخارجية». فهو يراجع السياسات، ولكنه لم يتراجع عن الأفكار، وقد كتب مقالاً نشرته صحيفة الحياة في (١٢/ ٢/ ٢٠٠٥م) بمناسبة مرور عشر سنوات عل نشر نظريته، رد فيه على من قال إنه تراجع عنها، وقال فيه: «طوال السنوات العشر الماضية لم يحدث أي شيء على صعيد السياسة العالمية أو الاقتصادية يتحدى الاستنتاج الذي توصلت إليه»، وقال: «إن البراهين التي طرحتها لإثبات أن التاريخ أحادي الاتجاه وتقدمي، وأنه يصل لمنتهاه مع الدولة الحديثة الليبرالية؛ ما زالت سارية ونافذة».

(١) (برنارد لويس) مستشرق يهودي، يلقب بشيخ المستشرقين المعاصرين، وهو الـمُلهم لتلميذه اليهودي (صموئيل هنتنجتون)، وقد اضطلع برنارد لويس بأدوار خطيرة مع المخابرات البريطانية عندما كان مقيماً في بريطانيا، فلما أفل نجمها انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأصْل فكرة (صراع الحضارات) هي له، وإنما أصَّل لها هنتنجتون.

لمواجهة المد الإسلامي، حتى تستقر الأمور لأصحاب التوجهات الليبرالية في قيادة بلدان العالم الإسلامي. وأما إخضاعهم كُرهاً فباستخدام القوة، ولو أدى ذلك إلى «صدام الحضارات» الذي بشر به المفكر الأمريكي اليهودي (صموئيل هنتنجتون) في أطروحته أو نظريته المسماة بهذا الاسم، وهي أطروحة ظهرت للمرة الأولى مقالاً نشرته مجلة الشؤون الخارجية (فورين أفيرز) في صيف عام ١٩٩٣م، وقد جاءت على نقيض ما سبق أن بشر به المفكر الأمريكي الياباني الأصل (فرنسيس فوكوياما) في كتاب (نهاية التاريخ) الصادر قبل عامين من نشر هنتنجتون لأطروحته. ولما كان هنتنجتون أستاذاً لفوكوياما، فقد عدّ (صراع الحضارات) رداً من أستاذه، الذي تأثر بدوره بأستاذه برنارد لويس، وقد ترجمت مقالة هنتنجتون إلى أكثر من ٢٠ لغة، وحوَّلها إلى كتاب عام ١٩٩٦م، أسماه (صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي).

وقد رأى هنتنجتون استخلاصاً من أحداث الثمانينيات وبداية التسعينيات، أن الحدود السياسية يجري إعادة رسمها وفقاً للنزاعات العرقية والدينية والثقافية، وأن هذا التحول في الحدود السياسية سيولد صراعات عرقية ودينية وثقافية بين الحضارات بعضها ضد بعض، حيث قسَّم الحضارات الباقية في هذا العصر إلى سبع حضارات، كلها يمكن أن تتقارب مع الغرب باستثناء الحضارة الإسلامية، وأيضاً الحضارة الكونفوشية التي تنتمي إليها الشعوب الصينية واليابانية والكورية، حيث ستنشأ صراعات بين الغرب الرأسمالي الليبرالي وبين الحضارات المتناقضة معه، تمثل دورات باقية من التاريخ، على خلاف فوكومايا الذي رأى أننا نعيش دورة (نهاية التاريخ).

لقد جسَّد هنتنجتون وفصَّل مقولة أستاذه (برنارد لويس) في ضرورة التصدي

الغربي للأمة الإسلامية وشعوبها وحضارتها، حتى تُخضَع أو يُقضى على مصدر صمودها في وجه الغرب، وهو الإسلام نفسه. وبالقضاء على الإسلام منهجاً ووجوداً - بعد القضاء على الشيوعية بوصفها فكرة وتطبيقاً - يكون الغرب قد نفَّذ نظرية (البقاء للأصلح) في عالم الإنسان، بعد أن صاغها (دارون) اليهودي لرصد تطبيقها في عالم الحيوان!

وبما أن (الأصلح) في عالم الإنسان اليوم هو - كما يقولون - الإنسان الغربي الليبرالي؛ فقد غدا من الضرورة أن يتخلص المجتمع الإنساني من عناصره المريضة والضعيفة، ليستمر في مسيرة الارتقاء إلى الأحسن، فكرياً وثقافياً وحضارياً، وهو ما يتطلب بحسب الفكر الداروني إقصاء الثقافات والحضارات «غير الصالحة»، لحساب الحضارة والثقافة «الصالحة».

هذا هو جوهر المعركة التي انتهى إليها الغرب في العقود الأخيرة، إذ لا بد لتوكيد حتمية انتصار النموذج الغربي وفق مفهوم حتمية التاريخ؛ أن تزاح عن طريقه كل الأنماط الثقافية المغايرة والمنافسة، وبخاصة تلك الثقافة المقاومة غير المستسلمة، وهي ثقافة المسلمين، أو بعبارة أدق: عقيدة المسلمين وشريعتهم وقيمهم الموجودة في دينهم.

وقد تلقف الأمريكيون آخر تطورات المواجهة بين الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي، ووقفوا عندها راغبين في استثمار نتائجها لصالحهم، بدعوى أنهم هم الذين أثبتوا تفوق الغرب الرأسمالي الليبرالي على الشرق بانتصارهم على الشيوعية، فلا بد أن يكمِّلوا المسيرة نحو (نهاية التاريخ) بإبادة الخطر الإسلامي (الأخضر) بعد إبعاد الخطر الشيوعي (الأحمر)، ليكون المارد الصليبي (الأزرق) هو المنتصر في ملحمة (صراع الحضارات).

وقد استوجب هـذا أمريكياً أن يجري العمل في مواجهة العالم الإسـلامي على ثلاثة محاور هامة:

المحور الأول: الساحة الدولـية: والمطلوب على هذا المحور، ألا يُسمح لمجموع المسـلمين في العالم أن يتحولوا إلى قوة من أي نوع، سـواء كانت هذه القوة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو ثقافية، والإبقاء على عناصر هذه القوة جميعاً لأمريكا ومن يخـدم مصالحها، وهـذا هو جوهر مشـروع (القرن الأمريكي الجديـد) (PNAC)، وهو مشـروع يرتكز على تثبيت النموذج القائم على هيكلة النظام الدولي الجديد على أسـاس القطبية الواحدة التي تتربع عليها أمريكا، ولن تستطيع أمريكا الاستمرار على عرش القطبية الواحدة إلا إذا سـيطرت علـى مفاصل الثروة النفطية في العالـم، والتي يحوز العالم الإسـلامي منه ما نسـبته (٨٠٪). ومشروع القرن الأمريكي وإن كان قد ظهـر للعلن بهذا الاسـم في عصر بوش الابن، غير أنـه كان مطروحاً في فترة الرئيس السـابق بيل كلينتون، لكن تحت مسـمى آخر هـو (العولمة)، التي تهـدف إلى توحيد الأسـواق العالمية، واسـتخدام آليات القروض والمسـاعدات والتجارة ونقـل التقنـية من أجل دمج الاقتصاديات الإقليمية في النظام العالمي الرأسـمالي الذي تتربع أمريكا على قمته الاقتصادية والسياسـية والعسـكرية. لكن جورج بوش الابن غيَّر الوسـيلة ولـم يغير الغايـة، فبدلاً من الاعتماد على الاقتصاد وسـيلة أساسـية للهيمنة؛ اعتمد القوة العسكرية طريقاً أول للوصـول إلى تلك الغاية، وقـد كان (المحافظون الجدد) الذين يمثلون الشـق اليهودي من الإدارة الأمـريكية في عهد بوش الابن؛ هم أكثر من يقـف وراء هذا المشـروع، وقد أطلقوا عليـه (برنامج بناء الدفاعـات الأمريكية) وهو برنـامج عسـكـري يغطـي كل أنحـاء العالـم، بحيث يفـرد لـكل منطقة مخططات خاصة بها.

المحور الثاني : الساحات الإقليمية : وتشمل بقاع العالم الإسلامي، وقد خُصص لها مشروع خاص ضمن مشروع القرن الأمريكي، وأطلق عليه مشروع (الشرق الأوسط الكبير) وهو ما أطلق عليه بعد ذلك (مشروع الشرق الأوسط الجديد). وأهم الملامح العملية لهذا المشروع هي :

١ - وضع صلاحيات عسكرية موحدة تحت قيادة واحدة للمناطق الحساسة في الشرق الإسلامي، والتي تشمل : الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والقرن الأفريقي، وهي عند التأمل تمثل الجسم الحي للعالم الإسلامي.

٢ - تركيز القيادة العسكرية المخوّلة بإدارة المخططات الخاصة بتلك المناطق على تأمين منابع النفط، بكل ما يعنيه من استهداف أي معارضة أو ممانعة لمخططات أمريكا في تلك المناطق، ولو بالتواجد العسكري المباشر أو غير المباشر كما حدث في أفغانستان والعراق، وقبلهما منطقة الخليج، وربما بعد ذلك إيران والسودان وغيرهما.

٣ - من الناحية السياسية ؛ يقوم المشروع على ترويج حملة عالمية على الدول والمنظمات والجماعات الخارجة عن إرادة الهيمنة الأمريكية وبخاصة الإسلامية، بذريعة (الحرب العالمية على الإرهاب).

٤ - من الناحية الاقتصادية ؛ يقوم المشروع بتفعيل نظام عالمي للضغوط الاقتصادية ضد الدول والجماعات والمؤسسات المعارضة للهيمنة الأمريكية بغرض إضعافها وتفكيكها، وهو ما يترجم بسياسات الحصار والمقاطعة والعقوبات.

٥ - إعطاء دولة اليهود (إسرائيل) دوراً رئيساً في السيطرة الإقليمية على المنطقة المحيطة بها، والتي تمثل مركز الانطلاق لمشروع القرن الأمريكي، وهو دور يتكامل مع دور يهود أمريكا الأصليين للمشروع.

والأمريكيون لا يريدون لأي تجمع إقليمي أن ينشأ على أساس رابطة إسلامية ولا مصالح إسلامية، ولا حتى روابط أو مصالح قومية، وقد وُضع مشروع الشرق الأوسط الكبير من أجل هذا، وقد أعلنت عن هذا المشروع صحيفة الواشنطن بوست في عددها الصادر (٩/ ٢/ ٢٠٠٤م)؛ حيث ذكرت أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تعمل على صوغ مبادرة طموحة لتعزيز نشر الديمقراطية في (الشرق الأوسط الكبير) على غرار ما حدث في دول أوروبا الشرقية والجمهوريات المنفرطة من عقد الاتحاد السوفييتي السابق.

وكانت الولايات المتحدة قد اتجهت للتنسيق مع حلفائها الأوروبيين عبر محادثات ومؤتمرات لعرض المشروع في صيغته النهائية على مجموعة الدول الصناعية الثمانية ودول حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، لبناء شراكة حقيقية بينها وبين أمريكا في هذه المنطقة المهمة من العالم، والتي تشمل المساحة الممتدة من أفغانستان إلى المغرب، وحددت ورقة عمل المشروع الهدف الرئيس له في عبارة: الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها، عبر التركيز على إعادة تشكيل المنطقة من خلال (الإصلاح الاقتصادي) و(الإصلاح الاجتماعي) و(تشجيع الديمقراطية) و(الحكم الصالح).

وعلى الرغم من أن أوراق المشروع تتضمن المشورة المبكرة والموسعة مع أوروبا قبل تفعيله، غير أنها لم تتضمن أي إشارة لاستشارة دول المنطقة المعنية. وقد رفضت عدة دول عربية المشروع وقت إعلانه؛ لأنه يسير وفق أجندة أجنبية فجة، لا تعير اهتماماً لمصالح المنطقة وخصوصياتها. يذكر هنا أن مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد - بوصفها جزءاً من مشروع القرن الأمريكي الجديد - ليس إلا تطويراً أو تجديداً لمشروع (الشرق أوسطية) (أو الشرق الأوسط الجديد) الذي طرحه رئيس

الكيان الصهيوني الحالي، (شمعون بيريز) في بداية التسعينيات، عندما كان رئيساً للوزراء، في كتاب سماه (الشرق الأوسط الجديد)؛ وهو الاسم الذي أطلق فيما بعد على المشروع الأمريكي.

المحور الثالث: الساحات المحلية: وتقوم السياسة الأمريكية فيه على عدم التمكين لأي فصيل من الإسلاميين بأن يتسلم دفة القيادة، ولو كان عبر الفوز بصناديق الاقتراع. ولو حصل ذلك؛ فإن المطلوب هو تفريغ هذا الفوز من مضمونه. أما البديل فهو تمكين العلمانيين والليبراليين عبر (منظمات المجتمع المدني)[1] من الهيمنة على الساحات المحلية والوطنية، أو قلب الطاولة كلها عن طريق سياسة (الفوضى الخلاقة)[2] التي اتخذتها أمريكا وسيلة من وسائل السير في طريق الاحتواء والهيمنة.

وهنا نجد ترابطاً وتواصلاً بين المحاور الثلاثة المذكورة، فكل منها يخدم الآخر ويوصل إليه، ولهذا لا نجد أي غضاضة في أن نقول: إن صهاينة النصارى المتحالفين مع صهاينة اليهود من المحافظين الجدد، أو من سيأتي بعدهم من (الديمقراطيين الجدد)، و(الليبراليين الجدد) في داخل بلاد المسلمين وخارجها، يقومون بدور تكاملي، يجسِّد حقيقة ولاء الأعداء بعضهم لبعض ضد الأمة الإسلامية. وهذا الكتاب يحاول الربط بين أدوار هذا الثالوث الخطير: (اليهود الصهاينة) و(النصارى

---

(١) سيأتي الحديث عن مصطلح (المجتمع المدني).

(٢) أطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) هذا المصطلح في شهر إبريل ٢٠٠٥م، في تصريح لها في صحيفة الواشنطن بوست، حيث تناولت في حديثها الكلام عن أهمية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، وقالت: إنه شيء ضروري وإن أدى إلى تغيير الأنظمة؛ لأن القبول بالأمر الواقع بدعوى الاستقرار غير مقبول. ولما قيل لها: إن هذه التفاعلات التي ترضيها لتغيير الأنظمة من أجل الديمقراطية ربما تضع المنطقة بين خيارين مرين، أحدهما: استيلاء الجماعات الإسلامية على السلطة، أو الفوضى الشاملة؟ قالت: الأوضاع أصلاً غير مستقرة، والفوضى التي ستفرزها عملية التحول الديمقراطي هي من نوع (الفوضى الخلاقة) التي ستنتج في النهاية وضعاً أفضل!

الصهاينـة) و (العـرب الصهاينـة)[1]، وكيف وقـع الاختيار علـى (الليبرالية) لتكون عنصر الشـد والربط بين الجبهات الثلاث في مواجهة أمة الإسلام للقضاء على ثوابتها وشخصيتها ومكتسباتها.

---

(١) سيأتي الحديث عن هذه الثلاثية الصهيونية.

الفصل الأول

هذه ليبراليتهم

- الليبرالية مفهوماً وروحاً.
- الليبرالية منشأ وأصولاً.
- الاختراق اليهودي.
- هل في الليبرالية ثوابت؟

الفصل الأول: هذه ليبراليتهم

(١)

الليبرالية مفهوماً وروحاً

منذ أن بدأ القرن الرابع عشر الميلادي، كانت أوروبا تعيش أسوأ عصورها؛ إذ كان الأوروبيون يحيون حياة الاستعباد بأوجهه المختلفة، فكانوا يعيشون في (عبودية دينية) لغير الله، يخضعون فيها للأرباب المختلفين من الأحبار والرهبان الذي يُعبِّدون الناس لأهوائهم وشهواتهم. وكان الأوروبيون أيضاً يعيشون (عبودية سياسية) للملوك والأباطرة الذين يتحكمون في المصائر ويتصرفون في الرعية كأملاك المسخرة، وكانوا يعيشون كذلك (عبودية اقتصادية) لملاك الأراضي من الإقطاعيين والرأسماليين الذي يحجزون الخير عن الناس ويحتكرونه لأنفسهم.

وحاول فريق من المفكرين الناقدين «تحرير» الناس من هذا الاستعباد، وعُرفوا بالأحرار، فنشأ استعمال الكلمة اللاتينية (ليبر) (LIPER) ومعناها: أحرار، لتطلق على هؤلاء الرجال لكونهم داعين إلى الحرية. وتطور هذا الدور ليتحول إلى مصطلح هو (LIPERTY) أو (الليبرالية) الذي يعني في الأصل: التحرر والانفتاح والانطلاق من القيود. وحاول هؤلاء التحريريون إحلال تلك المعاني في الحياة بمواجهة الاستعباد والانغلاق والتعصب الذي كان يتعامل به الأرباب المتفرقون من الملوك ورجال الدين والإقطاعيين.

وطيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر، كانت الليبرالية تُستعمل في هذا

السياق العام مبدأ فضفاضاً، يريد تبنّي كل معنى حسن في مواجهة المعاني السيئة التي كانت تفرضها العبودية، فالليبرالية كانت تُستخدم بمعنى التحرر التام من الاستعباد العام، وأصبحت كلمة (ليبرالية) تُستخدم في مقابل كلمة (العبودية).

لا شك أن هذه الانتفاضة الفطرية ضد عبودية الإنسان للإنسان، كانت أمراً طبيعياً ومتوقعاً من أي إنسان سوي، فالناس ولدتهم أمهاتهم أحراراً، هكذا قال العقلاء على مر الزمان؛ فبغض النظر عن الدين والعقيدة التي ينتمي إليها الإنسان؛ فإنه يتطلع دائماً إلى التخلص ممن يسلب حريته لينفرد هو بكل الحريات.

غير أن الفطرة وحدها لا تكفي للتحرر من العبودية، إذ قد يتحرر الإنسان من عبودية الناس ليقع في عبودية النفس وعبودية الذات، بل يقع في العبودية للشيطان نفسه الذي يستعبده عن طريق هواه، أليس للشيطان عبيد؟ ألا يكون الهوى معبوداً؟ ألم تكن لذّات الذات مُوقعةً في أسوأ العبوديات: للشهوات أو الشبهات؟ لذلك كان لا بد من ضبط تطلع الفطرة للحرية بوحي هادٍ يفرِّق بين الحرية الراشدة والحرية الفاسدة.

الليبرالية فكرة ليست من صنع عقل بشري واحد، ولا وليدة بيئة ثقافية أو ظروفٍ زمنية واحدة، فقد تعددت تعريفاتها بعد أن استقرت فلسفةً فكرية غربية وضعية تنزع إلى المادية والفردية والتحرر من كل قيد أو ثابت، إلا ثابت عدم الثبات.

وأعرف الناس بتعريف الليبرالية بعد استقرارها مصطلحاً، هم فلاسفتها ودعاتها الغربيون، الذين وإن تعددت تعريفاتهم لها غير أنها تشير إلى المعنى المذكور، كما سنرى.

- فقد عرَّفها الفيلسوف السويسري (جان جاك روسو) (١٧١٢ - ١٧٧٨م)

بأنها: «الحرية الحقة في أن نطيع القوانين التي اشترعناها نحن لأنفسنا»[١].

- وعرَّفها الفيلسوف الفرنسي (ج. لاشليه) بأنها: «الانفلات المطلق بالترفع فوق كل نزوع وكل طبيعة».

- وعرَّفها المفكر (م. برنيس) بأنها: «الاستقلال الناتج عن غياب الإكراه، سواء كان ببواعث مادية خارجية، أو بواعث داخلية أخلاقية، والناتج أيضاً عن قوة إعمال العقل»[٢].

- وعرَّفها المفكر الإنجليزي (توماس هوبز) (١٥٨٨ - ١٦٧٩م) بأنها: «غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان على أن يفعل ما يشاء»[٣].

ولا تبعد تعريفات الموسوعات الأجنبية والعربية عن المعنى العام للتعريفات السابقة:

- فقد عرَّفت موسوعة (لا لاند) الفلسفية (الليبراليةَ) في معناها العام بأنها: «الاستقلال عن المؤثرات الخارجية، وهي أنواع: ليبرالية مادية، وليبرالية

---

(١) كان روسو أستاذاً لكانط، وقد أثر بأفكاره في الثورة الفرنسية، وله إسهامات في الفكر الاشتراكي والقومي، وله تعاطف واضح مع اليهود. وقد قال في كتاب له بعنوان (تعليقات على كتاب القديس بولس): «إن الرب قادر على جمع اليهود في كيان واحد، وجعلهم في وضع مزدهر في وطنهم القومي، وهو أرض الميعاد في فلسطين»، ويعد روسو من أوائل من أسسوا للفكر الليبرالي.

(٢) انظر هذه التعريفات وغيرها في سلسلة تراث الإنسانية (٤/ ٣٧٤، ٤٧٤).

(٣) الفيلسوف الإنجليزي (توماس هوبز) هو صاحب نظرية (الحق الطبيعي) وهي تعني - كما يقول أحد كبار الليبراليين العرب (محمد عابد الجابري) في مقال له بعنوان (الحق الطبيعي والقانون الطبيعي) -: «الحق في تلبية الرغبات وإشباعها». وينقل عن هوبز قوله: «الحق الطبيعي معناه: حرية كل واحد في العمل بكامل قوته لما يحلو له؛ لأجل الحفاظ على طبيعته الخاصة وحياته الخاصة حسب تقديره الخاص وعقله الخاص». وينقل عابد الجابري عن هوبز أيضاً قوله: «لقد منحت الطبيعة كل إنسان كل الحق في فعل كل شيء، ولذلك فمن المشروع لكل إنسان أن يفعل أي شيء»! ولا يُقيَّد الحق الطبيعي إلا بـ «القانون الطبيعي» الذي «يصدر من طبيعة عقل الإنسان نفسه».

مدنية، وليبرالية سياسية، وليبرالية نفسية، وليبرالية دينية»[1].

- وعرفَّتها (الموسوعة الفلسفية العربية) بأنها: «الفكر الذي يركز على أهمية الفرد وضرورة تحرره من كل أنواع السيطرة، ويصبو على نحو خاص إلى التحرر من التسلُّط بنوعيه: تسلط الدولة (الاستبداد السياسي)، وتسلط الجماعة (الاستبداد الاجتماعي)»[2].

- وعُرِّفت الليبرالية في (موسوعة المورد العربية) بأنها: «معارضة المؤسسات السياسية والدينية التي تحد من الحرية الفردية، وهي تطالب بحق الفرد في حرية التعبير وتكافؤ الفرص»[3].

- وجاء في الموسوعة العربية العالمية تعريف الليبرالية بأنها: «فلسفة اقتصادية وسياسية تؤكد على الحرية والمساواة وإتاحة الفرص»[4].

- وجاء في موسوعة (ويكيبيديا) الإلكترونية وصف الليبرالية بأنها: «حركة وعي اجتماعي وسياسي داخل المجتمع، تهدف لتحرير الإنسان فرداً وجماعة من القيود الأربعة (السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية)... وتعترض الليبرالية على تدخل الدين في الأمور الشخصية بشكل عام، وهي بهذا مقاربة للعلمانية بشكل كبير». وقالت تلك الموسوعة: «تعتمد الليبرالية فهم الدين بشكل أفضل، فلكل شخص حرية الأفعال والأقوال ما لم يتعرض للأشخاص الآخرين أو يجبرهم على أفعال معينة، فالليبرالي يرى أنه يحق له أن يتعبد بالطريقة التي يريد

---

(١) موسوعة لالاند الفلسفية (٢/ ٧٢٦).

(٢) الموسوعة الفلسفية العربية (٢/ ١١٥٦).

(٣) موسوعة المورد العربية لمنير بعلبكي (٢/١٠٥٠).

(٤) الموسوعة العربية العالمية (٢٤٧/ ٢١).

طالما أنها لا تسبب أذىً للآخرين، ولا يرى أن هناك أحداً يملك مقاضاته أو محاسبته على ذلك، إذا لم يكن فيما فعله أي تجاوز على الحقوق الشخصية أو الدستور»[١].

- وجاء الكلام عنها في الموسوعة الميسرة بأنها: «مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي»[٢].

لست هنا بصدد ترجيح تعريف على آخر، أو اختيار ما يمكن أن يكون تعريفاً جامعاً مانعاً، فهذا قد لا يكون مطلوباً أو ملِّحاً في بحث كهذا؛ حيث إن الليبرالية - كما هو واضح من التعريفات - ذات مفهوم مطاط يمكن تطويعه، كما أثبتت التجارب التاريخية، لخدمة مصالح الحاملين له والداعين إليه ومطامحهم.

لكن هذه التعريفات وغيرها يستفاد منها أمور، هي عندنا أهم من التعريفات ذاتها، منها:

* أن حرية الفرد غير المحدودة هي المحور الأساس والركيزة الأولى في اهتمام الفكر الليبرالي، والليبرالية تدير معركتها مع الدولة ومع المجتمع ومع الدين لحساب تلك الحرية الفردية، وتَعُد أن نصرها في هذه المعركة هو الوصول بالفرد إلى (الاستقلال) عن أي مؤثر ناتج عن بواعث داخلية (أخلاقية أو اعتقادية)، أو موانع خارجية (اجتماعية أو سياسية).

* أن الليبرالية تستهدف إسقاط الثوابت المستقرة وإلغاء الحدود الفاصلة من أمام الإنسان، إلا فيما يعرِّضه للعقوبة القانونية الدنيوية، فهي تريد منع هذه الثوابت أو الحدود، وهو ما يسميه بعض الليبراليين (منع المنع)، وهو مبدأ يُلغي مراعاة ما يمكن أن يكون محاسبة للضمير الإنساني، أو مراقبة للحساب الرباني.

---

(١) (www.wikipedia.org).

(٢) الموسوعة الميسرة للمعرفة والمذاهب المعاصرة، ص ٧٨.

* أن الليبرالية أشبه بمنظومة فكرية شاملة، تعطي تصوراً يكاد يكون ديناً وضعياً مادياً، يضاهي الأديان السماوية في تصوراتها عن الإنسان وغاية وجوده وأسباب سعادته. وهذه الليبرالية إذا كانت ديناً؛ فإنها الدين الذي يشرِّعه كل إنسان لنفسه، أو يترك مهمة تشريعه لمنظِّري الأهواء ليختار منه ما يشاء، دون نظر إلى العاقبة في الحياة أو المصير بعد الموت. فتكون الحرية الليبرالية في نظر أصحابها: «هي المبدأ والمنتهى، والباعث والهدف والأصل والنتيجة في حياة الإنسان»[1].

* أن للعقل البشري في الفكر الليبرالي مساحة توازي في الاهتمام ميول النفس وهواها، فالعقل المجرد هو ميزان معرفة الحقيقة دون حاجة إلى مصادر أخرى، وبما أن العقول مختلفة فإن الحقائق ستختلف. وكما أن النفس مستهدفة بالتحرر من كل مؤثر خارجي؛ فالعقل أيضاً مستهدف بالتحرر من كل قيد، وهو لذلك مقدَّم على أي نص مقدس أو غير مقدس وهو ما يسمونه (قوة إعمال العقل).

* أن أي مؤثرات خارجة عن النفس أو العقل هي عقبات، يسميها الليبراليون: «ثوابت» أو «موانع»، ولهذا لا بد من إزاحتها عن طريق النفس والعقل.

* أن ما يُسمى بـ (قوانين النفس) و (مسلَّمات العقل) بحسب المعايير الليبرالية؛ هي الثوابت البديلة، ولهذا فإن للفكر الليبرالي «ثوابته» المستمدة من هذه القوانين وتلك المسلَّمات، التي ثبت أنها لا تثبت أبداً.

ولعل كاهن الليبرالية الأكبر (جون ستيوارت مل) (١٨٠٦ - ١٨٧٣م)[2] يلخص

(١) مفهوم الحرية لعبد الله العروي، ص (٣٩)، المركز الثقافي العربي، بيروت.

(٢) جون ستيوارت مل: هو أحد أشهر الفلاسفة الاقتصاديين الإنجليز، وقد اشتهر بسبب كتابه عن (الحرية والنفعية والحكومة النيابية)، وهو الكتاب الذي يدعو فيه إلى الاستناد إلى الواقع لا إلى المُثل في إصدار الأحكام على الأشياء، وله كتاب (الاقتصاد السياسي)، وله كتاب ألفه في أواخر عمره عن (تحرير المرأة).

لنـا جوهر الليبرالية، أو القاسـم المشـترك بـين معانـي التعريفات السـابقة في قوله: «الحريـة/ الليبرالية) في جوهرها؛ هي إطـلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطرق التـي يرونها، طالمـا لا يحاولون حرمان الغير من مصالحهـم، أو لا يعوقون جهودهم لتحقيـق تلك المصالح، فكل فرد يُعَد أصلح رقيب على ثروته الخاصة، سـواء أكانت هذه الثروة جسمانية أم فكرية أم روحية»[1].

ويقول عالم الاجتماع الفرنسـي (ألكسـي طوفكيـل) (١٨٠٥-١٨٥٩م)، أحد أقطاب الليبرالية في القرن التاسع عشر: «إن معنى (الحرية/ الليبرالية) الصحيح، هو أن كل إنسـان نفترض فيه أنه خُلق عاقلاً، يسـتطيع إحسـان التصرف، ويملك حقاً لا يقبل التفويت في أن يعيش مسـتقلاً عـن الآخرين في كل ما يتعلق بذاته، وأن ينظم كما يشاء حياته الشخصية»[2].

وقـد وصف المفكر (مارنيت) وظيفة الليبرالية والأسـاس الـذي تقوم عليه بأنه: «تثبيـت الحق الطبيعي فـي مواجهة الحق الإلهي». يعني: الديـن الوضعي بدل الدين الإلهي.

فالليبراليـة إذاً - مـن خلال ما سبق - هـي مجموعة من الأفـكار الإلحادية التي تعكس رؤيةً ذات أبعاد اعتقادية في تفسير الوجود ووظيفة الحياة ودور الإنسان فيها، فهي شـريعة أهواء متقلبة، وليست كما يتصورها بعضهم مجموعة من القيم الإنسانية التـي تدور حـول تقديس حرية الفرد وحقوق الإنسـان فقط. والظـاهر أن الشـيطان - لعنـه اللـه - قد ظفر بنصيب من بني آدم كما تعهد؛ في قوله: ﴿ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النسـاء: ١١٨]، فاتّخذ من بعض كفار أهل الكتاب أتباعاً وعبيداً،

---

(١) عن الحرية لجون ستيوارت مل، ص (٨٧).

(٢) الحالة الاجتماعية والسياسية في فرنسا سنة ١٨٦٣م، (٢/ ٢٦).

فاختـرع لهـم الفكـرة الليبرالية لكي يقلـدوه في التمـرد والتكبر والتفلـت والأنانية، وليغلـق عليهـم باب الهداية من البداية إلى النهاية، حتى لا يفكروا في دين أو شـرع صالـح أو طالح، وليقولوا كما قال السـفهاء مـن الناس قبلهـم: ﴿ **إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَـا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ** ﴾ [**الأنعام**: ٢٩]، أو يقولوا: ﴿ **مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ** ﴾ [**الجاثية**: ٢٤].

إن المفهـوم الليبرالي للحرية مأخوذ من ثقافة أوروبيـة، طُوِّرت من مفاهيم دينية ذات جذور وثنيـة نصرانية ويهودية محرفة، ومع هذا نَقَلَها بِعلّاتها المغرورون بها من بني قومنا، مغرِّرين بأمتهم من خلال مفاهيم مغلوطة روَّج لها المستشـرقون الغربيون سـنين عدداً. وقد حرص هؤلاء المستشـرقون على نقل الفكرة الليبرالية وبثها في بلاد العرب والمسـلمين، ووُجد من المسـلمين والعرب منذ أواخر القرن التاسـع عشـر من تتلمـذوا عليهم، ولم يكونوا أقـل منهم حرصاً على الترويج للفكـر الليبرالي، حتى صاروا رواداً له في بلاد المسلمين.

(٢)

الليبرالية منشأ وأصولاً

كانت أوروبا الكاثوليكية في القرون الوسطى، وبخاصة في غربها وشمالها، لا ترحب بالوجود اليهودي فيها، وكان هذا سبباً في توجه اليهود نحو العيش في بلاد الأندلس الإسلامية، حيث الرخاء والاستقرار والمدنية والعدل، في مقابل التأخر والظلم والظلام في بلدان أوروبا في ذلك العصر. ولما كان الاستقرار في المجتمع الإسلامي لا يتضرر بوجود الأغيار من اليهود وغيرهم ما داموا موفين بالعهد والذمة؛ فقد عاشوا بين أكناف المسلمين آمنين.

ولكن هذه الدول الإسلامية بدأت في التساقط بدءاً من القرن الثالث عشر، فسقط معها أمن اليهود، إذ عانوا من الكاثوليك الذين سيطروا على مقاليد الحكم في الأندلس، وأقاموا فيها محاكم التفتيش والتعذيب للمسلمين ولليهود معاً، واشتد اضطهاد النصارى الكاثوليك لهم بالقتل والسجن والتعذيب، على اعتقاد أنهم قتلة المسيح وصالبوه - كما تقول العقيدة الكاثوليكية - لكن بعض هؤلاء المضطهدين لجؤوا لحيلة (يهودية)، وهي إظهار التحول للديانة النصرانية الكاثوليكية من باب التقيَّة والخداع، مع احتفاظهم في السر بعقيدتهم وديانتهم، وظهرت بذلك طائفة دينية تدعى (المارانو) ومعناها: «المتخفين».

كان من الحيل الخطيرة التي لجأ إليها يهود (المارانو)، أن بدؤوا في انتحال المناصب الدينية النصرانية التي كانت تُشترى بالمال وتؤخذ بالرشوة. وبما أن اليهود هم دائماً أكثر اللاعبين بالمال والرشا؛ فقد استطاع كثير من أفراد تلك الطائفة أن يشتروا المناصب الكنسية.

ومـن فوق كراسـي المناصب الدينية النصرانيـة، بدأ نفر من اليهـود ينقدون تلك الديانـة من الداخل، وبدأت في مطلع القرن السـادس عشـر موجة من تسـويغ النقد الدينـي لـم تكن موجودة من قبل، وقد سـاعدت أجواؤها على ظهـور أمثال (مارتن لوثر) الذي كان أسـتاذاً في (اللاهوت) الكنسـي الذي يعتني بعلم العقائد النصرانية، وقد افتتح الباب أمام نقد الديانة النصرانية بنَفَسٍ يهودي.

إن الناظـر فـي تاريخ نشـأة الليبرالية في عصور أوروبا المظلمـة؛ يجد أن بداياتها كانـت عبـارة عن ردود أفعـال غير عاقلـة على أفعال غيـر عادلة؛ مضاعَفـة في القوة ومضادة في الاتجاه.

لقد كان واقع الأوروبيين في العصور الوسـطى مخزيـاً حقاً، وكان جديراً بأن يُثـار عليـه بدافـع الفطرة والحكمة والعقـل، ولكن - وكما سـنرى - لم ينضبط رد الفعـل بفطـرة أو حكمة أو عقـل، بل كان قذفاً على باطل بما هـو أبطل منه، وإحلالاً لعبودية من داخل النفس محلَّ عبودية خارجة عن النفس.

ومن الحقائق التاريخية التي تكاد تخفى وسط أكوام الأوهام عند الكلام عن قارة «النـور والضيـاء» أوروبـا؛ أن هذه القارة هـي الوحيدة بين قارات العالـم القديم التي عاشـت تاريخها رافضة للنـور والضياء المنزَّل مع وحي السـماء؛ فقد قضت تاريخها القديم متقلبة بين لوثات الوثنية اليونانية ثم الرومانية، رافضة هدايات الرسل، ومتكبرة على رسالاتهم بسفاهات الفلاسفة وتُرَّهات المناطقة، ولـم يُعرف للأوروبيين حظ في أن يكونوا أمة أي نبي مرسل، حتى إذا ما بُعث عيسى - عليه السلام - في بلاد الشام المتاخمة لجنوب شـرق أوروبا؛ أَنِف القياصرة من دينه، بل كان وكلاء قيصر شـركاء لليهود في التآمر على قتله، لكن الله نـجَّاه منهم؛ ولما علم المسيح - عليه السلام - أن

دين القياصرة هو المُلك والمال والجاه، جاء في المقولة المشهورة المنسوبة إليه، فيما يشبه اليأس من استجابتهم: (دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله).

لكن القياصرة وجدوا بعد عهد عيسى - عليه السلام - أن ديانته تنتشر في الأرض، وتفضح وثنية القوة العظمى الثانية في العالم والمنافسة لقوة الفرس، في الوقت الذي كانت تتطلع فيه هذه القوة الوثنية الأوروبية إلى مد أطرافها لقيادة إمبراطورية عالمية.

وقد وجد القيصر (قسطنطين) أن يدخل - ولو ظاهراً - في الديانة النصرانية الآخذة في الانتشار بعد رفع عيسى - عليه السلام - بثلاثمائة عام، وقرر الأوروبيون أن يتركوا الوثنية ويدخلوا في الديانة النصرانية؛ ولكن هل دخلوا حقاً في دين المسيح؟

لم تستطع أوروبا أن تتخلص من ثقافتها الجاهلية الوثنية الرومانية، فلم تقبل بديانة المسيح إلا في صورتها الممسوخة على يد اليهودي (بولس شاؤول)[1]؛ ذلك المفسد الذي دخل في ديانة المسيح نفاقاً ليفسدها من الداخل، ويحولها إلى ديانة وثنية. وقد اعتنقت أوروبا هذه النصرانية المختلطة بالوثنية والقائلة بالتثليث عام ٥٢٣م بعد مجمع (نيقية) الشهير.

ولم تكن الديانة المحرفة الجديدة في أوروبا فاتحة خير لها، بل بدأ معها ضعفها

---

(١) هو مفسد النصرانية ومُدخل التثليث فيها، كان أشهر كَتَبَة الإنجيل، فقد كتب أربعة عشر إنجيلاً من بين سبعة وعشرين إنجيلاً، ولهذا يعده الكثيرون مؤسساً للنصرانية المحرفة. وقد وُلد بولس لأبوين يهوديين لم يؤمنا بعيسى، وكان اسمه في البداية (شاؤول) ومعناها: الطالب. وبعد أن دخل في النصرانية سمى نفسه (بولس) أي: الصغير، ولم يلتق بعيسى - عليه السلام - على الرغم من تقارب العمر بينهما، بل كان معادياً له ولأتباعه، ولكنه تنصَّر فجأة، مدّعياً أن عيسى جاءه في المنام وأقامه قديساً وخليفة له. تعرَّف بولس على (بطرس) بعد ثلاث سنوات من تنصُّره، وصحب (برنابا) الذي قدمه للحواريين، غير أنهم توجسوا منه. وقد مات مقتولاً عام ٥٦ أو ٦٦ للميلاد.

وتأخرهـا . ففي الذاكـرة الأوروبية القديمة؛ ارتبطت الوثنيـة بالقوة والتقدم والحرية، وارتبطت المسـيحية بالاسـتبداد والتأخر والضعف، وبلغ هذا الضعف ذروته بسقوط رومـا عام ٤٧٦م على أيـدي البرابرة[١]، ودخلت أوروبا منذ ذلـك التاريخ في دوامة الانحطـاط والتخلف الذي امتد لثماني قـرون. وقد ارتبط هذا الانحطاط في ذاكرة التاريـخ الأوروبـي وواقعه بالدخول فـي الديانة النصرانية، التي هيـأت الناس - بعد تحريفهـا - لأن يتخذ بعضهم بعضـاً آلهة ويتخذوا أحبارهم ورهبانهـم أرباباً من دون الله.

وقـد صنع الأحبـار والرهبان الأوروبيـون من الدين الذي جاء به عيسـى - عليه السلام - ديناً آخر، من خلال استجابتهم لدسائس بولس المفسدة للنصرانية.

صحيح أن الانحراف الواقع في تلك الديانة بدأ بعد بضع سـنين على رفع عيسى - عليـه السـلام - غير أن ذلك الانحراف اتسـع حينما اختلف النصارى في المسـيح وانقسموا إلى طائفتـين، إحداهما تطرَّق إليـها الشرك، بينما بقيـت الأخرى على التوحيد حتى حين.

ولعل من المناسب هنا أن أستعرض بإيجاز مسيرة الانحراف التي مرت بها الديانة النصرانيـة حتـى آلَ أمرها إلى ما هي عليـه اليوم، لتتبين أجيال المسـلمين ماهيَّة الدين الـذي ثار عليه أهله ليفصلوه عـن حياتهم، ليكونوا من بعده (ليبراليين) متحررين من أي ديـن! وكيـف كانت هذه الثـورة الليبرالية ضد النصرانية حركـة باطل ضد باطل، يريد المبطلون منا أن نتحرك بمثله على الحق الذي معنا.

---

(١) (البرابـرة): وصـفٌ كان الأوروبيـون يطلقونه على كل من عداهم، وبخاصة المسـلمين، ولكن (البرابـرة) الذين سـقطت روما على أيديهم هم (القوط) الذين حكموا إسـبانيا، و (النورمانديون والفايكنج) المتحدثون بالفرنسية، الذين اندمجوا مع مزيج من قبائل ذات أصول آسيوية.

أوروبا وتثبيت فساد النصرانية:

كان اجتماع قساوسة العالم بدعوة من (قسطنطين) ملك روما عام ٥٢٣ م حداً فاصلاً بين مرحلتين في تاريخ الديانة النصرانية، فقبل ذلك التاريخ ظلت طوائف من المنتسبين إلى هذه الديانة على الحق الصراح والتوحيد الخالص الذي جاء به عيسى عليه السلام، ولكن طوائف أخرى انحرفت حتى دخلت في الشرك الصريح، فصار النصارى في تلك المرحلة قبل مجمع نيقية إلى طائفتين: طائفة على التوحيد، وطائفة على الشرك، تضم في داخلها فرقاً متعددة، وكان من الفرق التي انحرفت إلى الشرك: فرقة المرقيونيين، وفرقة البربرانية، وفرقة إليان، وفرقة التثليث، وهذه الفرق تفرعت منها فرق أخرى بتفريعات أخرى كلها يؤول أمرها إلى الشرك، لتصدق على النصارى تلك السُّنة القدرية التي أخبر عنها نبينا ﷺ في قوله: «افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة»[1]. فقد مثلت فرق الضلال والشرك القسم الأول من القسمين اللذين افترق إليهما النصارى، وهو القسم الذي يضم العديد من الفرق التي ظهر بعضها مبكراً، ثم تتابع بعضها الآخر بعد ذلك. وأما القسم الثاني، والذي كانت تمثله الفرقة الناجية على منهاج عيسى عليه السلام؛ فقد كان فيه أصحاب ثلاثة مذاهب، وهي: مذهب الأبيونيين، ومذهب الشمشاطية، ومذهب الأريوسيين؛ وهم الأشهر[2].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٦/ ١٦٩)، وأبو داود في سننه (٤٥٩٦). وقال الألباني: إسناده جيد، السلسلة الصحيحة (١٤٩٢).

(٢) الأريوسيون: أتباع القس الإسكندري (أريوس). وُلد في ليبيا عام ٧٢م، وعُيِّن قساً في الإسكندرية، وقد جاهر برفض عقيدة التثليث، وقال: إن عيسى - عليه السلام - بشر مخلوق، وقد عُزل وطُرد من الكنيسة، ولكنه عاد وانتشرت دعوته، وقد حاول دعوة الملك قسطنطين إلى مذهبه، غير أن الكنيسة حذرته منه.

وقد استمر مذهب الأريوسية باقياً على الحق ولكن على قلة من الأتباع، حتى قلَّ أتباعه في أواخر القرن الخامس الميلادي، وهم الذين ذُكروا في رسالة رسول الله ﷺ إلى هرقل عظيم الروم عندما دعاه إلى الإسلام، وحذره من إضلال الأريسيين عن الدين الحق الخاتم، في قوله ﷺ: «أسلم تسلم! يؤتك الله أجرك مرتين؛ فإن توليت فعليك إثم الأريسيين»(١). واستمر أتباع مذهب الشمشاطية حتى القرن السابع الميلادي، ولكن هذه المذاهب التي كانت على التوحيد، ظل أصحابها في غربة وكانوا مضطهدين، وبخاصة بعدما حسم الإمبراطور قسطنطين أمر العقيدة النصرانية هو وثمانية وأربعون من الأساقفة عام (٣٢٥م)؛ حيث طلب منهم أن يضعوا حداً لاختلافهم في شأن عيسى - عليه السلام - حتى يعمِّم القول المتفق عليه على بقية النصارى في إمبراطوريته المترامية الأطراف. وعندما رأى قسطنطين أن الأساقفة لم يتفقوا في أصل عقيدتهم على شيء، جنح إلى اختيار القول الذي يهواه هو في تأليه المسيح وتعدد الآلهة، وهو القول الذي يقرِّب شعبه وبقية النصارى من الوثنية الرومانية التي كان مُلك القياصرة قائماً عليها، فكان أن اختار من بين رجال الدين ثلاثمائة وثمانية عشر أسقفاً من أنصار القول بألوهية المسيح، وألّف منهم مجلساً لحسم الخلاف، وأخبر البقية بأن ما سيقرره ذلك المجلس سيكون هو المذهب الرسمي المعتمد للإمبراطورية، والذي لن يقبل من أحد سواه، فانتهى أعضاء المجلس المختار إلى قرار يتبنى القول بألوهية المسيح وتكفير من لا يقول بذلك، وعلى رأسهم (أريوس)؛ الذي كان ينشر العقيدة الصَحيحة في شأن عيسى - عليه السلام - من أنه عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه.

وبدأت ديانة قسطنطين تنتشر على حساب المذاهب التي كانت تدين بها بقية

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٩٤٠)، (٢٩٤١).

طوائف النصارى، ومنها تلك التي كانت محافظة على التوحيد، حيث ظلت تلك الفرق تتضاءل وتنقص حتى كادت تنقرض، وبقيت فقط العقيدة التي تقول بالتثليث وتؤلّه المسيح. غير أن الخلاف دَبّ بين هؤلاء المثلثين أيضاً ضمن تفاصيل أخرى لا يتسع المقام لبسطها، وقد قسمتهم الخلافات مع الوقت إلى فرقتين: إحداهما هي (الأرثوذكسية) التي تعني: «المتمسكة بالحق»، والثانية هي (الكاثوليكية) التي تعني: «الجماعة العامة أو العالمية».

كان الاختلاف بينهما في طبيعة المسيح، وهل طبيعته إلهية باعتباره في زعمهم ابن الإله؛ أم أن له طبيعتين: طبيعةِ إلهية، وطبيعة إنسية باعتبار أن أمه إنسية؟

وقد ذهب الأرثوذكس إلى أن للمسيح طبيعة واحدة، وهي الطبيعة الإلهية، وتوزعوا إلى ثلاث كنائس وصفت كلها بأنها أرثوذكسية: واحدة في مصر والحبشة، وهي كنيسة الأقباط التي تسمي نفسها الكنيسة (المرقصية) نسبه إلى (مرقص) أحد كُتّاب الإنجيل، والثانية هي الكنيسة الأرثوذكسية (السريانية) ويتبعها الكثير من نصارى آسيا، والثالثة هي الكنيسة الأرثوذكسية (الأرمنية) التي تتبعها أكثر شعوب شرق أوروبا وغرب آسيا. واشتهر المذهب الأرثوذكسي باسم (اليعقوبية) في القرن السادس للميلاد؛ لأن رجلاً يدعى (يعقوب البرادعي) قام به ودافع عنه بقوة أمام خصومه.

واختار الكاثوليك الرأي الآخر، وهو أن للمسيح طبيعتين: طبيعة إلهية، وطبيعة إنسية، وهو ما يعبرون عنه باندماج اللاهوت في الناسوت، وقد دان بهذا المذهب جزء من نصارى الشام ونصارى أوروبا الغربية.

ولهذا يطلق على هذا المذهب أيضاً مذهب (الملكانية)؛ لأن ملك روما هو الذي أقره.

ويُذكر هنا أن مذهباً آخر هو (المذهب الماروني) حاول أصحابه إيجاد رؤية جديدة في طبيعة المسيح، وهي أنه وإن كان ذا طبيعتين إلهية وإنسية؛ غير أن له مشيئة وإرادة واحدة إلهية، ولكن هذا المذهب عُورض وطُورد واضطهد، حتى اضطر أصحابه من أتباع (يوحنا مارون) المتوفى سنة ٤١٠م إلى الفرار إلى الشام، فاستقروا في جبل لبنان، ولهم إلى الآن بطريرك خاص بهم. والموارنة اليوم طائفة نصرانية شرقية، تتخذ من دير (بكركي) في لبنان مقراً لها، وتنتشر في ١٨ دولة.

البروتستانت وتهويد النصرانية:

ظهرت في أوائل القرن السادس عشر الميلادي بوادر انشقاق اعتقادي جديد في الديانة النصرانية تَمَثَّل في حركة احتجاج ديني على مسلك الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا، حيث بلغت هذه الكنيسة غاية التعصب والانغلاق الممزوج بالانتهازية والنفعية وأكل أموال الناس بالباطل، بدعوى إعطاء جوازات دخول مدفوعة الثمن للجنة، وهو ما سمي بـ(صكوك الغفران)! وقد نشأ تحالف قوي بين رجال الدين ورجال السياسة ورجال المال على خلفية منافع متبادلة، يضفي رجال الدين خلالها هالة من القداسة على حكم الملوك باسم نظرية (الحق الإلهي). في حين يمنح الساسة «المقدسون» أصحابَ المال من الإقطاعيين الحق في تسخير عامة الشعب من الفلاحين والعمال في الإقطاعيات وأماكن العمل.

وقد كان من الممكن أن تأخذ حركة الاحتجاج منحى إصلاحياً دنيوياً غير أن القائمين عليها، وعلى رأسهم زعيم المحتجين (مارتن لوثر) (١٤٨٢- ١٥٤٦م)[١]؛

(١) مارتن لوثر: راهب (لاهوتي) ألماني، دعا إلى العودة إلى تعاليم التوراة بشكل حرفي، وقاد حركة (البروتستانت) (أي: المحتجون) لمعارضة الكنيسة، وأطلق على هذه الحركة وصف (الحركة الإصلاحية). وكان لمارتن لوثر في البداية ميول قوية إلى جانب اليهود واليهودية، ولذلك كان معادياً بشدة للإسلام، مع نقده للكاثوليكية. وقد ذكرت موسوعة (ويكيبيديا) الإلكترونية=

أيقنوا أن الفساد بدأ من رأس السمكة الممثَّل حينها في رجال الكنيسة، فكل فساد كان ناتجاً عن فساد عقائدهم وتصوراتهم التي ترجمت إلى واقع فاسد في كل أركان المجتمع؛ فمن فساد ديني ينشره القساوسة والرهبان ببدعهم وتحجرهم الفكري في وجه العلم والعلماء، إلى فساد سياسي بسبب الاستبداد المسنود بما زعموه من (الحق الإلهي) في الحكم، ثم فساد اقتصادي يرعاه الإقطاعيون الذين قهروا الملكية الخاصة للناس بإقرار رجال الدين.

لقد كانت الحريات الإنسانية هي الضحية الأولى لهذا الفساد الكنسي المستشري: حرية الفكر، حرية الاعتقاد، حرية الاختيار والتمثيل السياسي، حرية التملك والتصرف الاقتصادي، بل حرية النظر العلمي والبحث التجريبي، وكل القيود التي فرضت على تلك الحريات كانت باسم الدين والكنيسة، ولهذا كان طبيعياً أن يثور الباحثون عن الحرية على هذا الدين المحرَّف الذي لا يستمد حدوده ولا قيوده من وحي السماء، بل من أهواء الكبراء ومصالحهم.

ولأن بداية الفساد كانت من الكنيسة؛ كان لا بد أن يأخذ (الإصلاح) منحى دينياً، أُطلق عليه فيما بعد «حركة الإصلاح الديني». حيث قام عليها محتجون معترضون، وهم الذين عُرفوا بـ(البروتستانت). ولم يكن الاحتجاج في بلد واحد أو من رمز واحد، بل كان هناك محتجون في سويسرا، يتزعمهم السويسري (آلريخ زونجلي) (١٤٨٤-١٥٣١م)، وآخرون في فرنسا، ويتزعمهم (جون كالفن) (١٥٠٩- ١٥٦٤م)، ولكن أشهر حركات الاحتجاج وأقواها وأقدمها كانت في ألمانيا، وكان زعيمها (مارتن لوثر).

=أنه وصف النبي ﷺ بقوله: «إن محمداً هو الشيطان، وهو أول أبناء إبليس»! وزعم أنه كان مصاباً بالصرع، و «كانت الأصوات التي يسمعها جزءاً من مرضه»! لعنة الله على الظالمين المعتدين على خاتم النبيين ﷺ.

وكانت بداية احتجاج مارتن لوثر واعتراضه ضد مسألة (صكوك الغفران) التي كان رجال الدين يبيعون من خلالها أماكن في الجنة للتائبين على أيديهم، وبدأ اعتراضه عليها بأنْ كَتَبَ احتجاجاً علّقه على باب الكنيسة يسخر فيه من هذه البدعة الاعتقادية التي اخترعتها الكنيسة الكاثوليكية، فما كان من البابا إلا أن أصدر قراراً بتكفيره وعدِّه محروماً من الغفران، مع إعطائه إنذاراً بألا يعارض الكنيسة مرة أخرى، وكان رد مارتن لوثر أنْ أخذ الإنذار وأحرقه في جمع حاشد في أحد الميادين الكبرى؛ فقرر البابا إحالته إلى المحاكمة، فلم يستجب مارتن لقرار المحاكمة، وكثر أتباعه وأنصاره، وزادت ثورتهم واحتجاجاتهم، وأخذ لوثر يطور في دعوته الاحتجاجية ويتطرق إلى مجالات فساد أخرى في الكنيسة الكاثوليكية.

وفي تلك الأثناء، كان (زونجلي) يدعو في سويسرا إلى ما يدعو إليه مارتن لوثر في ألمانيا، فعارضته الكنيسة الكاثوليكية وأنصارها بشدة، حتى إنه قُتل في إحدى المصادمات بين أنصاره ومعارضيه.

وقد حمل (جون كالفن)[1] الدعوة نفسها، دعوةَ الاحتجاج أو (البروتستانت) إلى فرنسا، وكان متأثراً بأسلوب مارتن لوثر، وأصبح له دور كبير في تحويل الأفكار (اللوثرية) إلى مبادئ وعقائد جديدة، تكوَّن منها المذهب النصراني الرئيسي الثالث؛ وهو (المذهب البروتستانتي).

ينبغي أن نذكر هنا أن التحريف الذي أدخله الكاثوليك على النصرانية؛ جُوبه

(١) جون كالفن: لاهوتي وُلد ونشأ في فرنسا، وتثقف ثقافة قانونية، ثم اتجه إلى المدرسة «اللاهوتية»، وله مذهب فلسفي باسمه منتشر في سويسرا وفرنسا، وكان من أشد المتحمسين لدعوة (مارتن لوثر)، من أهم أعماله كتاب (تأسيس الديانة المسيحية)، انتقد فيه العقائد الكاثوليكية، ويعد من مؤسسي المذهب البروتستانتي، بل له آراء خالف فيها مارتن لوثر، وتسببت في انقسام كنائس البروتستانت إلى (لوثرية) و (كالفينية).

بالتحريف الذي أدخله اليهود على اليهودية، فلم تكن التوراة التي أراد مارتن لوثر العودة إليها إلا مجموعة من الخرافات والتحريفات التي تخالطها بعض (المنسوخات) من دين موسى، عليه السلام.

لقد بدا من تفاعلات حركة مارتن لوثر وكالفن، أنها كانت تجري على خلفية قضية كبرى، هي قضية «التحرر» من آثار الانحراف والتحريف الديني، وهي القضية - التي تفرعت عنها فيما بعد - قضايا التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي والتحرر الثقافي، وهو ما جمع فيما بعد في لفظ (الليبرالية)، أي (التحرر).

لهذا يذهب أكثر الباحثين إلى أن أصول الليبرالية وجذورها ترجع إلى مبادئ (حركة الإصلاح الديني) التي أثمرت مذهب (البروتستانت)، ولذلك أيضاً لا بد من معرفة حقيقة هذا المذهب البروتستانتي، الذي كاد يجمع الباحثون على علاقته الوثيقة بالفكر الليبرالي.

فساد الكنيسة.. العُقدة التي ولدت عقيدة:

العقدة الكبرى من الكنيسة الكاثوليكية تشكلت في المجتمع الأوروبي - كما أسلفت - من ثلاث عقد مركبة: إحداها: دينية؛ وسببها تسلط رجال الدين، والثانية: سياسية؛ وسببها استبداد الملوك والساسة، والثالثة: اقتصادية؛ وسببها الحرمان الذي فرضه الإقطاعيون. وقد كانت أوروبا تئن من عَقْد تلك العُقد الثلاث على رقبتها طوال قرون، إلا أن القرن السادس عشر شهد الصدام الكبير للتحرر من تلك العقد والآصار؛ لا على خلفية الاستبصار بالحق المنزل على الرسل، بل على خلفية الباطل الذي حاربته الرسل، وهذه مأساة الضالين مع المغضوب عليهم، حيث يرجع ضلال النصارى غالباً إلى دسائس اليهود المغضوب عليهم.

لقد كان جوهر ما قامت به حركة البروتستانت إعادة صياغة العلاقة بين الإنسان والخالق، وإعادة صياغة العلاقة بين الكنيسة وأتباعها، وإعادة صياغة الدور الذي يقوم به الدين في الحياة، وهل هو لخدمة هذه الحياة الدنيا، أم لخدمة الآخرة فقط، كما يبشر رجال الدين؟ وقد حقق «الإصلاحيون» بذلك إنشاء مذهب ثالث في النصرانية، أو بالأحرى ديانة جديدة ثالثة تجمع بين اليهودية والنصرانية من الناحية الاعتقادية، وتدمج بين أفكارهما المحرفة في تقديس الحياة الدنيا وتذليل الدين في خدمتها.

وقد أوغل المذهب البروتستانتي في التحرر، أو في التحلل من قيود الكاثوليكية، محطماً رمزها ومبعث قوتها وهو المؤسسة الكنسية، حتى أصبحت فكرة «التحرر» - أو إن شئت «التمرد» - جزءاً من الديانة البروتستانتية، وجزءاً من تدين البروتستانت، وهو ما كرَّسه بعد ذلك الإنجليز الذين حملوا بقوة هذا المذهب، وحمله بعدهم الأمريكيون.

ولأجل استمرار «التمرد» والاحتجاج؛ صمم البروتستانت على أن يكونوا بلا كنيسة، وبلا بابا، وبلا كهنوت. ولكن بقي المذهب البروتستانتي مع ذلك مرتكِزاً على عقائد وثوابت اختلف بها جذرياً عن المذهب الكاثوليكي. ومن المفارقات أن المذهب البروتستانتي لم يستطع أن «يتحرر» من تلك العقائد التي يعد أكثرها «خرافة» والتي مثَّل بعضها أو جُلها منظومة اعتقادية جديدة، يمكن عدُّها بكل تأكيد اختراقاً فكرياً يهودياً للنصرانية.

(٣)

الاختراق اليهودي

إن ما أحدثه مارتن لوثر في حركته المسماة: (الإصلاح المسيحي) لم يكن إصلاحاً، ولم يكن «مسيحياً»، وإنما كان إضفاء لصبغة يهودية على النصرانية يتناقض كلياً مع أبرز أصول تلك الديانة: ابتداءً من عقيدة التثليث، ومروراً بعقيدة وراثة الخطيئة عن آدم عليه السلام، وانتهاء بعقيدة الصلب والفداء، لتحل محلها عقائد أخرى أقرب لليهودية المحرفة أيضاً. فالزعم بأن حركة مارتن لوثر كانت إصلاحاً دينياً مسيحياً؛ تكذِّبه حقيقة المذهب البروتستانتي المتولد عنها، والذي جرد الكنيسة من سلطة التدخل في السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو الثقافة والبحث، أو من أي أمور الدنيا ذات الشأن، لتقبع الكنيسة وكهنتها بعد ذلك في ضيقة الكهنوت أو متاهة اللاهوت، دون تدخل في شؤون الحياة الأخرى وبخاصة السياسة، على ألا يتدخل الساسة في الوقت ذاته في شؤون الكنيسة الدينية، ولتطبَّق مقولة: (لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة) التي أصبحت شعاراً بعد ذلك للعلمانية بوجه عام والليبرالية بوجه خاص.

لكن إبعاد الكنيسة لم يكن إبعاداً لجوهر التدين في النتيجة النهائية للثورة (الإصلاحية)؛ إذ إن حركة البروتستانت أعادت صوغ الديانة النصرانية في قالب يجمع شتات المسلَّمات اليهودية ليحلها محل العقيدة النصرانية، ويضفي عليها نكهة تلمودية. فقد نقل (الإصلاحيون) البروتستانت عقائد يهودية ظاهرها الحق

والصـواب والحقيقة، وباطنها الباطل والخطيئة والخرافة، مثل: (عدم الوسـاطة في العبادة) و (شـعب الله المختار) و(انتظار المسيح المخلص) و (أرض الميعاد) و (البقرة المقدسـة) و (عودة شعب إسرائيل إلى الأرض المقدسـة في آخر الزمان) و (إعادة بناء الهيكل) و (حـرب الهرمجدّون)، وغير ذلك، ليكون المذهب البروتسـتانتي أقرب إلى نصرانية متـهودة، أو يهودية متنصرة.

ولـم يأتِ هـذا التحول فجأة أو جملة واحدة - كما سـبقت الإشـارة - بل كان تتويجاً لمسيرة طويلة؛ ففي الحقبة التي كان الغربيون يطلقون عليها (القرون الوسطى) المظلمة في أوروبا؛ كان المسـلمون يعيشون عهداً من أزهى عهودهم وأكثرها ازدهاراً وتقدماً وقوة، وبخاصة في حاضرة الإسـلام المزدهرة فـي غرب أوروبا (الأندلس)، لكن النصارى تكالبوا على هذه الحضارة المضيئة، متشـبثين بالظلام والشـرك والوثنية التي توارثوها وطوروها، وقدَّموا وأخَّروا فيها.

وسـقطت دولـة الأندلـس بعـد صراعات وحـروب شرسـة تعرضت لهـا دعوة التوحيـد في أوروبا، وبعد السـقوط عادت ثقافة الوثنية والشـرك الكاثوليكية لترخي سـدولها مرة أخرى على غرب أوروبا، ولتفرض نفسها بالقهر والقسر على المسلمين في الأندلس، وعلى من كان يحتمي بهم من اليهود. وفي ظروف المطاردة والإرهاب التـي تعرض لها هؤلاء اليهـود في الأندلس؛ ظهرت فيهم طائفة أظهرت الدخول في النصرانيـة مع احتفاظهـا بعقيدتها اليهودية، وهـم الذين عُرِفوا باسـم (المارانو) أي: (المتخفـين)، وقد فضّل هؤلاء البقاء في الأندلس لدنياهم، مع تخليهم الشـكلي عن دينهم، وبدؤوا يتأقلمون مع صورتهم الجديدة في المجتمع.

وعلى طريقة اليهود؛ فإن (المتخفين) لم يقنعوا بالاندماج الطبيعي في الناس مثل كل الناس، لكنهم بدؤوا يتسللون إلى مراكز التأثير والسلطة في المجتمع، بما في ذلك

أروقة الكنائس، حيث تغلغل بعضهم إلى عقر الكنيسة، وتسلموا مناصب قيادية فيها، وساعدهم على ذلك الفساد الكنسي الذي كان يسمح بشراء تلك المناصب بالرشا والمال[1].

لاحت بذلك فرصة أمام اليهود المتخفين أو (المارانو) كي يسددوا طعنة انتقام لأصحاب الدين الذي يكرهونه، والذي يجعل لعنهم وكرههم وإيذاءهم فريضة وقربى، والذي أُكرهوا على اعتناقه في الظاهر حتى ينجوا من القتل. وراح بعض أساقفة الكنيسة من اليهود المتخفين يثيرون من الداخل الشبهات ويطلقون الأراجيف حول ثوابت الكنيسة، لعلها تهتز ثم تسقط مع الزمن، ولم يكن ذلك بطبيعة الحال في الأندلس التي أصبحت (إسبانيا) فحسب، بل في العديد من دول أوروبا، ومنها ألمانيا التي ظهر فيها مارتن لوثر، والتي صادف ظهوره فيها تلك الأجواء المتحرشة بالكنيسة والمتربصة بها.

لقد كان من المسائل الهامة التي بدأ بها مارتن لوثر حركة احتجاجه؛ الاعتراض على اضطهاد الكنيسة لليهود، الذين كان يصفهم دائماً بـ(أبناء الله)، وينسب إليهم الخصائص التي ليست لغيرهم بوصفهم الشعب المختار الذي أنزلت عليه كل الأسفار، وأسنِدت إليه مهمة القيام بتنفيذ ما أسماه (خطة الإله لتغيير العالم)!

وقد اتهم مارتن لوثر الكاثوليك بأنهم يتسببون من خلال اضطهادهم لليهود في تعطيل خطة الإله التي ستنتهي بعودة المسيح إلى الأرض وحُكم العالم من فلسطين، بعد أن يعود إليها اليهود؛ فعودتهم تلك إلى فلسطين هي الطريق الوحيد إلى عودة المسيح إلى الأرض، والكاثوليك باضطهادهم لهم يعرقلون مسيرة تلك العودة.

---

(١) يراجع في ذلك (قصة الحضارة) لـ (وول ديورانت) (٣/ ١١١٧)، و (اليد الخفية) دراسة في الحركات اليهودية السرية والهدامة للدكتور عبد الوهاب المسيري، دار الشرق (١٩٩٨م).

وقد بالغ مارتن لوثر في البداية في دفاعه عن اليهود، حتى إنه أرجع إليهم الفضل في نشأة الديانة النصرانية نفسها، وقد ألّف كتاباً في هذا الموضوع صدر عام ١٥٢٣م، وهو أول مؤلفاته، وعنوانه: (المسيح وُلد يهودياً)! وأُعيد طبعه سبع مرات في عامه الأول.

ولتأثر مارتن لوثر باليهود (المارانو)؛ بدأ يظهر محبة ودفاعاً عن اليهود عموماً في أوساط الديانة الكاثوليكية التي عاشت قروناً طوالاً على بغض هؤلاء اليهود.

قال لوثر في كتابه المذكور: «شاءت إرادة الله أن تنزل كل الأسفار المقدسة للعالم عن طريق اليهود. إنهم أبناء الله، ونحن الضيوف والغرباء، وعلينا أن نرضى بأن نكون كالكلاب تأكل ما يتساقط من فتات مائدة الأسياد».

وكانت هذه المبالغة في الاحتفاء باليهود سبباً في ذهاب بعض الباحثين إلى أن (مارتن لوثر) نفسه كان من طائفة المارانو، وقد استندوا إلى أنه وصل إلى منصبه عن طريق الرِّشا والمال، كغيره ممن وصلوا إلى تلك المناصب، واستدل هؤلاء بأن مارتن لوثر أسرف في الدفاع عن اليهود في مقابل إسرافه في التحامل على الكاثوليك إلى الدرجة التي طالبهم فيها أن يكونوا كالكلاب تحت موائدهم. وقال هؤلاء: كيف يسوغ هذا من أستاذ في العقيدة الكاثوليكية التي تقوم على عقائد تتمحور حول بغض اليهود؟[١]

لكن مارتن لوثر عاد وانقلب على اليهود، وألف كتاباً سماه (أكاذيب اليهود)، غير أنه لم يتخلَّ عن دعوته لإعادتهم إلى «وطنهم» فلسطين؛ للتخلص منهم من ناحية؛ ولأن المسيح لن يأتي إلا بعد عودتهم إلى فلسطين من ناحية أخرى.

---

(١) راجع في ذلك: موسوعة اليهود واليهودية، للدكتور عبد الوهاب المسيري (٣/ ١٣).

وقد تفرعت عن هذه الدعوة العديد من الفرضيات والفروض الدينية في المذهب البروتستانتي، وقد ظلت تتطور وتتفاعل على امتداد القرون الثلاثة التالية، حتى بلغت ذروتها بنجاح البروتستانت الإنجليز في إيصال اليهود إلى فلسطين، وإقامة دولة لهم فيها قوية ومحمية من الولايات المتحدة «البروتستانتية»!

تأثير الاختراق اليهودي للبروتستانتية في إيجاد الأفكار الليبرالية:

هناك رؤيتان لعلماء مقارنة الأديان والباحثين في أصول الثقافات وعلم الاجتماع والإنثروبولوجيا (علم الإنسان) بشأن مصدر أو أصل الفكر الليبرالي:

الرؤية الأولى: وهي للغالبية من الباحثين والمفكرين المذكورين؛ ترى أن أكثر الأفكار الليبرالية مصدرها حركة الإصلاح الديني البروتستانتي، التي استمد مارتن لوثر مبادئها من قيم؛ يقولون: إنها معتقدات مسيحية في الأصل ولكن الكنيسة غيبتها وحرفتها.

والرؤية الثانية: يذهب أصحابها إلى أن الفكر الليبرالي ترجع أصوله إلى الثقافة اليونانية، وتحديداً: فلسفة (أرسطو)[1] و(أبيقور)[2]، وهما فلسفتان تأثر بهما مارتن

---

(١) ولد أرسطو في اليونان عام (٢٨٤) ق. م، وتتلمذ على يد (أفلاطون)، وكان أرسطو معلماً للأسكندر الأكبر، وكان مهتماً بعلوم الطب والأحياء والفلسفة، وله في ذلك مؤلفات كثيرة، وترجمت أعماله في القرن الأول للميلاد، ولم تنتشر في أوروبا إلا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. وأرسطو وإن كان يقر بوجود الله؛ إلا أنه يرى أنه ـ تعالى الله عن قوله ـ لا يعلم إلا ذاته، فهو أعظم من أن يهتم بمتابعة مخلوقاته! توفي أرسطو في عام (٣٢١) ق.م.

راجع موسوعة الفلسفة، للدكتور عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١٩٤٨م.

(٢) أبيقور (٣٤١ - ٢٧٠ ق.م): فيلسوف يوناني، صاحب مدرسة فلسفية عرفت باسمه، وقد عاش بعد أفلاطون وأرسطو، وفلسفته أكثر إلحاداً من فلسفتيهما. وخلاصة فلسفة أبيقور، هي وصف الأخلاق والسلوك التي تؤدي إلى السعادة. والسعادة - كما يقول - هي اللذة المحسوسة، وهي الخير الذي خُلِق الإنسان لأجله، والألم هو الشر. ولتحصيل السعادة عند أبيقور؛ لا بد من الشك في=

لوثر في دعوته[1].

ويلاحـظ أن هاتـين الرؤيتـين اتفقتا علـى أن مـارتـن لـوثر بثورتـه الإصلاحية هـو همزة الوصل بين المصـدريـن؛ فأصـول النصـرانية أو الفلسـفة اليونانية، أو هما معـاً؛ تمثّلان البداية الـتي تواصلت وتطـورت بعدها الأفـكار الليبرالية حتى العصر الحاضر.

لكـن تبقى الحاجة ملحة إلى ترجيح المصدر الذي اسـتمد منـه مارتن لوثر مبادئ الفكـر البـروتسـتانتي؛ أهـو النصرانيـة القديمـة القريبـة مـن اليهودية قبـل التغيير الكاثوليكي الذي ثبّته الملـك قسـطنطيـن، أم الفلسـفة اليونانية المبثوثة في فكر أرسطو وأبيقور؟

إن الإجابـة علـى ذلك ربما تنشـئ رأياً ثالثاً بشـأن مرجعية الفكر البروتسـتانتي، ومن ثم مصدرية الفكر الليبرالي؛ وهو أنه لا هذه وحدها ولا تلك وحدها تقف وراء ذلك الفكر، بل إن هناك قرائن قوية على أن اليهودية الصريحة بعقائدها وروحها بعد التحريف؛ كانت الحاضر الأكبر في الفكر البروتستانتي، من دون أن يمنع ذلك دخول خليط من الأحلام المثالية للنصرانية القديمة، مع شـطحات خيالية للفلسـفة اليونانية، فـي مكونـات ذلك الفكر الـذي انحدرت منـه وتولدت عنـه الليبراليـة. ولعل ذلك يتضـح من خـلال تتبع حقيقة التغييـر اليهودي الذي أحدثه مارتن لوثـر في النصرانية الكاثوليكية.

=كل شيء، وإزالة الخوف من تدخل الآلهة في حياة البشر. ويعدُّ أبيقور من أوائل من أسسوا للفكر المادي، وكان ينكر - مثل أرسطو - تدخُّل الإله في شؤون الخلق، ويعد أن المادة أزلية.
الموسوعة العربية وتاريخ الفلسفة اليونانية (يوسف كرم)، ط٥، القاهرة، ١٩٧٠م.

(١) انظر تفاصيل عن ذلك في: الموسوعة العربية (٢/ ١١٥٦).

عقائد الكاثوليك التي استهدفها (مارتن لوثر) بالتغيير:

سبق القول وتكرر - وأكرره هنا - بأن الضلال الذي تمكن من المذهب الكاثوليكي بسبب التحريف، والذي أثمر كل أنواع الفساد في تلك الديانة؛ لم يجد من يواجه ظلامه بنور الوحي، ولكن باطل الكاثوليكية استُهدف بـ(التصحيح) من خلال منظومة دينية أخرى لم تكن أقل في الضلال ولا أعدل في الميزان؛ وهي منظومة العقائد اليهودية المعوجَّة التي راحت (تقوِّم) اعوجاج عقائد الكاثوليك باسم البروتستانتية.

وأهم هذه العقائد الكاثوليكية التي استهدفها البروتستانت بالتغيير هي:

١ - التثليث:

خالق الكون في العقيدة الكاثوليكية على الرغم من أنه رب واحد، أول أزليٌّ أبديٌّ سرمدي، غير أنه يتكون في زعمهم من أقانيم أو عناصر ثلاثة، هي: الأب، والابن، والروح القُدُس.

٢ - توارث الخطيئة وعدم الرشاد:

الرب - كما يقول الكاثوليك - خلق الإنسان الأول وزوجه في البداية، فحدث منهما الوقوع في الخطيئة، فلم يعد هذا الإنسان رشيداً بعد الأكل من الشجرة المحرمة، وأصبح كذلك محروماً من أن يكون مخيراً أو مختاراً، وأصبحت خطيئة آدم وزوجه موروثاً تتناقله الإنسانية من ذريتهما، وتتناقل معه عدم الرشاد وعدم الحرية والاختيار، بل واستحقاق النار، إلا في حال الافتداء.

٣ - الصَّلْب والفداء:

عند الكاثوليك: عدْلُ الرب كان يقتضي أن يعذب آدم وذريته على الخطيئة،

إلا أن رحمته سبقت عدله؛ فأرسل الأقنوم الثاني (وهو الابن الوحيد عيسى) ليتجسد في شكل إنسان على الأرض، ويُبتلى كما يبتلى البشر، ويُصلب ويموت فداء للبشر؛ حتى لا يجازيهم الرب (الأب) على خطيئة أبيهم المتوارَثة.

٤ - لعنة اليهود:

لأنهم في نظر الكاثوليك لم يؤمنوا بالرب (الابن) عندما نزل، ولم يكتفوا بذلك، بل تآمروا عليه ليصلبوه أو يقتلوه، ولهذا استُثنوا من الرحمة والفداء، واستحقوا اللعنة والطرد من الرحمة، وهم على هذا لم يعودوا يستحقون وصف (شعب الله المختار)، ومن ثم لم يعودوا يستحقون الوعد الإلهي بوراثة الأرض المقدسة، وليس لهم حق العودة إليها.

لقد استهدفت حركة مارتن لوثر تلك العقائد الكاثوليكية بالتغيير، حتى أصبح التناقض واضحاً بين مجموعة العقائد والثوابت النصرانية الكاثوليكية، وبين مجموعة العقائد والثوابت النصرانية البروتستانتية التي أُدخلت في عقائد النصارى بعد حركة الإصلاح الديني، التي انبثق منها الفكر الليبرالي فيما بعد - كما ذكرنا -؛ فالإله في الكاثوليكية ليس واحداً كما في البروتستانتية؛ والإنسان في الكاثوليكية ليس رشيداً مختاراً كما في البروتستانتية؛ ومن ثم فلا قداسة للحرية الفردية للإنسان، ولا للمِلكية الخاصة في فكر الكاثوليك الديني، وهو ما جعل المِلكية فيه أقرب للمِلكية العامة، فوقت قيام ثورة الإصلاح الديني كانت المِلكية بيد من معهم السلطة من الملوك والنبلاء ورجال الدين وليست مشروعة لكل الشعب، ومن هنا لم تكن هناك تعددية اقتصادية في الكاثوليكية، وكذلك لم تكن هناك تعددية اجتماعية، فالمجتمع كله طبقة واحدة في مساحته الكبرى، باستثناء شريحة صغيرة ورقيقة على القمة تمثل صفوة لا طبقة، وهم الإقطاعيون. وكذلك لم تكن التعددية السياسية موجودة؛ لأن

الملك وحاشيته والمستفيدين منه هم حزب واحد، لا يشاركه أحد، ولا يعارضه أحد في حكم أو سياسة.

التحول البطيء:

إن الإله في العقيدة النصرانية الكاثوليكية كان حالاً في المسيح، بينما كان في العقيدة اليهودية حالاً في الشعب اليهودي (المختار)، فجاءت البروتستانتية اللوثرية لتحوِّل النصرانية من الطابع الوثني اليوناني إلى الطابع العبراني مرة أخرى، ولكن ليكون (البروتستانت) هم الشعب المختار هذه المرة، بعد أن وُضعت التوراة بمفاهيمها العبرية موضع المرجعية المركزية بدلاً من التفسير اللاهوتي المعقد للأناجيل، وليكون هذا «الشعب المختار» حراً في أن يفعل ما يشاء؛ لأن أبناءه هم «أبناء الله وأحباؤه»! هذا من الناحية الاعتقادية. أما من الناحية الاقتصادية؛ فقد تزامن شيوع المذهب البروتستانتي في أوروبا مع تزايد النشاط التجاري الرأسمالي في المجتمعات الغربية، ويرى (ماكس فيبر) (١٨٦٤ - ١٩٢٠م) أن هناك علاقة وثيقة بين المبادئ البروتستانتية وروح الرأسمالية التي تولدت عنها الأفكار الليبرالية، بل إن أشهر أعماله دراسة بعنوان: (مقالة في الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)، ذهب فيها إلى أن الدين هو العامل الأساس في تطور الثقافة في المجتمعات الغربية، وأن المذهب البروتستانتي على وجه التحديد هو المنبع الحقيقي للرأسمالية الغربية التي يبرز فيها ما سماه: «قيم الرشادة العلمانية، والنسبية الأخلاقية».

لقد أضفَتْ البروتستانتية على الرأسمالية روحاً يهودية في التعامل المادي وفق النظرة التوراتية التحريفية، التي جعلت من اليهود على مر التاريخ جماعات منصرفة إلى التجارة والتعامل بالربا، وهو ما كان يعوضها دائماً عن ضعفها وذلتها في المجتمعات؛ ومن هؤلاء وعلى رأسهم (يهود المارانو) الذين طردهم الإسبان

الكاثوليك من شبه جزيرة أيبيريا في زمن محاكم التفتيش في الأندلس، فلجؤوا إلى الدول التي دانت بالمذهب البروتستانتي مثل: لندن، وأمستردام، وهامبورج، وكانوا بالفعل من أكبر العوامل في نشأة المذهب الرأسمالي الليبرالي وترويجه[١].

أما من الناحية السياسية؛ فقد انقسمت النُّخَب الحاكمة في أوروبا إلى بروتستانت وكاثوليك، وثارت بينهم صراعات وحروب، وأدى الشقاق الديني إلى نشوء حالات من الشك في العقيدة النصرانية من الطرفين، وهو ما ولّد المذاهب الداعية إلى «الشك الفلسفي» أو «اليقين الإلحادي». وبرز أصحاب مذهب «الإنسانية» الذي أحل الإنسان محل الإله في شرح التصورات عن الحياة والكون، ومن ثم أعطاه الحق في وضع التشريعات البشرية بدلاً من الإلهية[٢].

إن النسق الاعتقادي والتأصيل الفكري في المذهب البروتستانتي هو الذي وَلَد، أو ولَّد الفكر الليبرالي، مع ما قد يبدو من تناقص بين أهداف المنظومتين اللتين تُعد إحداهما دينية، والأخرى لا دينية. غير أن القاسم المشترك الأبرز بينهما هو التحرر من الثوابت الموروثة إلى ثوابت أخرى ومقدسات أخرى، فلسفتها الاحتجاج والتفلت والتمرد على الطريقة اليهودية، أو قُل: الشيطانية.

وقد جاء ذلك على خطوات أوصلت إلى اختراق النصرانية الكاثوليكية بمفاهيم يهودية أوجدت أفكاراً دينية جديدة هي (البروتستانتية)، التي وطأت الطريق أمام أفكار لا دينية علمانية عديدة؛ وعلى رأسها (الليبرالية). وذلك على ما يلي:

أولاً: أن عقيدة وجود الرب الواحد في شكل أقانيم ثلاثة في الديانة الكاثوليكية

(١) يراجع في ذلك فصل (الجماعات الوظيفية) في موسوعة اليهود واليهودية، للدكتور عبد الوهاب المسيري.

(٢) راجع في ذلك: موسوعة اليهود واليهودية، (٣/ ١٣).

تحولت في العقيدة البروتستانتية إلى مسؤول واحد عن الكون، لا يحتاج من يريد الوصول إليه إلى كنيسة ولا رجال دين ولا شركاء معينين. ومع ذلك التباعد الظاهري عن الشرك الكاثوليكي؛ فهناك في الفكر البروتستانتي شعب كامل من (الأبناء والأحباء) يكاد يكون شريكاً جديداً، وهم (شعب الله المختار) المكَّون من اليهود أولاً، ثم من نصارى البروتستانت ثانياً، لتدير هذه «الشركة» - تعالى الله عنها - الخطة الإلهية بالسير بالتاريخ إلى نهايتة السعيدة!

فليس صحيحاً أن البروتستانتية قضت على التثليث والوثنية، بل إنها حولت الألوهية من الشراكة الثالوثية إلى الشراكة الجماعية، التي تجعل جميع أفراد (الشعب المختار) أشباه آلهة تشرِّع لنفسها وتتقرب إلى أهوائها باسم التحرر والإصلاح. ومقولة (الشعب المختار) التي أعاد مارتن لوثر لها الاعتبار؛ تبناها وأعادها بعده تيار (البيوريتان) من البروتستانت، الذين ظهروا في بريطانيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهذا التيار هو الذي هاجر قسم منه إلى أمريكا، حيث أسس الكنيسة المعمدانية التي مثلت مبكراً ما يعرف بـ(الصهيونية المسيحية)، وأتباعها هم أول من أُطلق عليهم في الغرب وصف (الأصوليين).

أكثر الليبراليين الأوائل اعتقدوا أن (البروتستانت) هم شعب الله المختار، ثم تطور هذا المفهوم، فأصبح هذا الشعب (الشريك) حراً في أن يتصرف بهواه المطلق، كما تتصرف الآلهة، أو كما تتصرف المخلوقات التي ليست لها آلهة.

ثانياً: عقيدة الخطيئة المتوارثة التي توارثها الكاثوليك، والتي يُعد الإنسان بموجبها غير مولودٍ على الفطرة؛ لأنه تدنس من خطيئة الأبوين الأوَّلَيْن، ولا خلاص له إلا بالتعميد الكنسي الذي يُغسَّل فيه من الخطيئة بعد افتداء المسيح له؛ هذه العقيدة الكاثوليكية حوَّلها البروتستانت إلى شيء آخر، فليست هناك خطيئة في الأصل

من الأبوين حتى تولد ذرية آدم كلها محملة بالخطيئة، لا لأن الأبوين تابا فتاب الله عليهما؛ ولكن لأنهما تصرفا بحسب حقهما الخالص و«الحُر» في (المعرفة) التي أكلا من شجرتها، مفضلين تلك المعرفة على الخلود في الجنة! وقد دلَّ ذلك التصرف منهما على تقديسهما لـ (الحرية)، وعلى استحقاقهما لـ (الرشاد الإنساني) منذ البداية!

ثم بنى الفكر الليبرالي على هذا التطوير البروتستانتي للمعتقَد الكاثوليكي مبدأه في (تقديس الحرية) وجعلها أصلاً لهذا الفكر، وأخذ منه أيضاً مبدأ (الرشد البشري)[1]، بمعنى أن الإنسان ليس في حاجة إلى توجيه أو تشريع يخرجه عن ذاتيته وسعادته وحريته، ولو كان هذا التشريع آتياً من إله أو ديانة.

ثالثاً: عقيدة الكاثوليك في أن الإنسان عاجز عن الوصول إلى معرفة مصالحه بسبب اقترانه بالخطيئة، وأن هذا العجز لا يزول إلا بالوصول إلى الله عن طريق الكنيسة والباباوات. هذه العقيدة ألغتها البروتستانتية، فهي لم تعد الإنسان مخطئا أصلاً فضلاً عن أن يحجزه ذلك عن الرشاد، ولهذا فإنه لا حاجة له إلى وساطة الكنيسة بينه وبين الله، ولا حاجة أصلاً لمنصب (البابا) الذي لا يعرف الناس رشدهم إلا به. ولا شك أن هذا التطوير الاعتقادي البروتستانتي قد أوجد في ذهنية أصحابه ومعتنقيه شعوراً بالتحرر من السلطة التقليدية للدين، تلك التي جعلت الكاثوليكية منها آصاراً في الرقاب، تحرم الناس - باسم الإله - من كثير من حرياتهم الطبيعية والفطرية، لكن هذا التحرر تحول إلى «تمرد» فيما بعد، كما ذكرنا.

---

(١) من أكثر من تحدث عن مبدأ (الرشد الإنساني) كاهنُ الليبرالية الأكبر (جون ستيورات مل)، وذلك في كتابه (عن الحرية). انظر: ص (٤٥، ٧٤، ١٨٦) وغيرها.

ولعل البروتستانت تأثروا في رفضهم لفكرة (الوساطة) بعقيدة المسلمين الذين احتكوا بهم في الصراعات أو التجارات؛ فأعجبهم - كما يذكر الباحثون - ألا يكون هناك وسطاء في الدين. لكن هؤلاء البروتستانت الذي كفروا بنبي الإسلام ﷺ واستهزؤوا به - وعلى رأسهم مارتن لوثر - لم يأخذوا من دينه إلا ما يمكن توظيفه في العبودية للذات، لا لرب الأرض والسماوات.

وقد استثمر الليبراليون فكرة أن الإنسان رشيد بطبيعته، وقادر على اختيار الصلاح بلا تدخل من أحد، وقادر على الخلاص دون وسطاء وعلى التقرب للإله بالطريق التي يجب؛ استثمروا ذلك كله في ترسيخ فكرة القدرة على اختيار الصلاح بلا تدخل من أحد، ولو كان هذا الأحد هو الواحد الأحد سبحانه. وعبروا عن ذلك بنبذ التشريعات الدينية وإحلال الشرائع الدنيوية محلها، دون أي شعور بحرج من الضمير الديني، فالإله ذاته إن كان موجوداً (في اعتقادهم)؛ يريد منا هذا؛ يريد أن نشرِّع ما نشاء لأنفسنا، ووفق ما نراه من مصالحنا - كما يقول كبراء الليبرالية - مع الإبقاء على علاقتنا به خاصة ومباشرة ومتحررة من كل قيد، بل من كل دين! ولعل هذا ما يفسر خفوت حدة التناقض بين العلمانية والدين في الغرب.

رابعاً: عقيدة الصلب والفداء التي اعتقد الكاثوليك بمقتضاها أن البشر توارثوا خطيئة الأبوين فاستحقوا بذلك الخلود في الجحيم، لولا رحمة الله التي سبقت عدله، فأنقذتهم بإرسال الابن الوحيد للإله لكي يُصلب ويفديهم! هذه العقيدة الكاثوليكية تحوَّلت في المذهب البروتستانتي ذي الوجهة اليهودية المعادية للمسيح، إلى التهوين من فكرة الصلب والفداء؛ حيث إن الإنسان ليس في حاجة إلى أن يُفدى من أحد، ووضعت بدلاً من ذلك وظيفة أخرى للمسيح أهم من الخلاص الديني؛ وهي الخلاص

الدنيوي، فالمسيح هو القائد «العسكري» الذي سيقود (الشعب المختار) للسيادة على العالم، وما على هذا الشعب - يهودياً كان أو نصرانياً - إلا العمل المتواصل من إجل التمهيد لوقت الخلاص العالمي. فالمسيح (البروتستانتي) ليس رمزاً للزهد والوداعه والفداء، بقدر ما هو رمز للقوة و الزعامة والبطش بالأعداء.

لا شك أن هذا المعتقد البروتستانتي قد أفاد منه الفكر الليبرالي كثيراً، واستقى منه الولوع بالقوة وتمجيدها، وبخاصة القوة الاقتصادية التي اقترن بها هذا الفكر في بدايته، حتى غلب على الليبرالية أنها ترادف الرأسمالية.

خامساً: عقيدة أخرى أضعفها وهمشها الفكر البروتستانتي، بعد أن كان المعتقد الكاثوليكي فيها هو السائد في أوروبا؛ وهي عقيدة البعث بعد الموت، حيث كان الكاثوليك يعتقدون أن تلامذة المسيح الاثني عشر سيحاسِبون بقية البشر بعد الموت على مقتضى إيمانهم أو عدم إيمانهم بالمسيح. ولكن تبعاً لليهود في تجاهل عقيدة البعث وإهمالها لأنها تشكل رقابة صارمة ودائمة على ضمير الإنسان[1]؛ فإن البروتستانت رفضوا أن يكون لتلامذة المسيح أي سُلطة في الحساب أو قدرة على العقاب. ولما كان هذا الحساب والعقاب مربوطاً بتلامذة المسيح في العقيدة الكاثوليكية؛ فقد انتفى دور الحساب باختفاء دورهم في العقيدة البروتستانتية، واستُبدل ذلك بحساب على الأرض، يُعاقَب به من أساء حرية الاختيار، ويُجازى في الدنيا من أحسن الاختيار،

---

(١) يقل الحديث عن البعث والحساب في التوراة المحرفة؛ ولذلك فإن أكبر فرق اليهود القديمة (الصدوقيين) كانوا ينكرون البعث، وكذلك تنكر بعض الفرق المعاصرة كـ (شهود يهوه) عقيدة البعث، وقد توصل إلى هذه النتيجة الدكتور (حسين أتاي) في رسالته للدكتوراه عن (أسس الإيمان في القرآن الكريم)، وقال: «إن عقيدة اليهود الخاصة بالآخرة مبهمة وغير واضحة، لذلك لا نرى أثر هذا الاعتقاد واضحاً في العقيدة اليهودية، ومن ثم في السلوك».

فالملكوت في اعتقاد طوائف من البروتستانت يكون في (الألفية السعيدة)[1] على الأرض قبل أن يكون في السماء. ويفلسف البروتستانت استهانتهم بالحساب في الآخرة بالقول بأن الأعمال الصالحة ليست شرطاً في الإيمان، وأن الإنسان مهما أساء فإن (إيمانه المسيحي) يكفي لسعادته، وهم يخالفون في ذلك الكاثوليك والأرثوذكس.

وقد كان لهذا المعتقد البروتستانتي أثره المباشر في الفكر الليبرالي، حيث أضاف عموداً آخر من أعمدة ذلك الفكر المنفلت الذي أراح نفسه كلياً من عناء المساءلة، وأزاح عن نفسه تماماً ثقل المحاسبة، ولو على مستوى الضمير الديني، وذلك بقطع الليبرالية الطريقَ على كل أمل في حياة أخرى بعد الموت يمكن أن تمنِّي الإنسان بتحصيل السعادة الأخروية عوضاً عن فقدان السعادة الدنيوية، وكان هذا سبباً واضحاً في السعار الدنيوي الذي يبثه الفكر الليبرالي المنبعث من نَفَس اليهود ونَفْثهم، أولئك الذين قال الله عنهم: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ**﴾ [**البقرة**: ٩٦].

سادساً: يؤمن الكاثوليك بأن التوراة، أو (العهد القديم) كان عهداً خاصاً باليهود؛ ففيه أخبارهم، وشرائعهم، وسِيَرهم، والعهود التي قطعت لهم، وقد كان هذا العهد

---

(١) العقيدة الألفية: تعود جذورها إلى الديانة اليهودية، ثم أصبحت فكرة مركزية في المذهب البروتستانتي. ولكن بينما يعتقد اليهود بأن مسيحهم المنتظر اليهودي (الماشيَّح) هو مخلصهم الذي سيأتي على رأس ألف عام يهودية لتخليصهم وتسويدهم على العالم انطلاقاً من القدس؛ يعتقد النصارى البروتستانت - الذين تبنوا هذا المعتقد - أن المسيح عيسى ابن مريم هو المخلص الحقيقي، وسيأتي على رأس ألفية ميلادية ليحكم العالم لمدة ألف عام؛ هي (الألفية السعيدة). وقد تسببت هذه العقيدة في رواج هوس ألفي قبيل بدء القرن الحادي والعشرين، وهو ما رصده (المؤلف) تأريخاً لتلك المدة في كتابه (حمى سنة ٢٠٠٠) الصادر عام ١٩٩٩م، من إصدارات مجلة البيان.

القـديم - في نظر الكاثوليك - خادماً لوقته وممهـداً لما بعـده حيث (العهد الجـديد) أو الإنجيل؛ الذي نُسخ بـه عهد اليهود القديم بعهود جديدة لأتباع المسـيح (الشـعب المختار الجديد) في ملكوت سماوي وروحي.

ولما جاء البروتستانت جمعوا العهدين في عهـد واحد؛ فالنصارى في المذهب البروتسـتانتي هـم ورثة العهدين، فهـم مختارون ولا يحتاجون لبابا، وليسـت لهم كنيسـة يجب الانتماء إليها، والإنسـان حرٌّ في أن يُعمِل فكره في (الكتاب المقدس)؛ وقداسـته لا تمنـع من أن تسـتخرج منـه التأويلات والتفسـيرات التي تخـدم مصلحة الإنسان في دنياه أولاً قبل أخراه.

وجاء الليبراليون فاستفادوا من هذه النظرة التوظيفية الدنيوية للقداسة، فالمقدس عندهم يسـتمد قداسـته - إن بقيت له قداسـة - من خدمته لمصلحة الفرد وسـعادته، وحريته في أن يفعل ما يشاء.

سـابعاً: حفِل الفكر الكاثوليكـي بنصوص دينية تجعل من لعـن اليهود وبغضهم وازدرائهـم عقيدة متبعة، حتى إن كل ما فـي العهد القديم (التوراة) من نصوص تمجد اليهود وتجعلهم شعب الله المختار وتعدهم بوراثة الأرض المقدسة؛ جعلها الكاثوليك في حكم الملغية أو المنقولة للشعب المختار الجديد؛ وهم أتباع المسيح الذي تآمر اليهود على قتله وصلبه.

فجـاء البروتسـتانت فقلبوا تلـك المعادلة مرة أخرى رأسـاً على عقـب، وجعلوا اليهود هم محور التاريخ الإنساني منذ أن وُجِدوا على الأرض، وجعلوا العهد القديم والعهد الجديد عهداً واحداً لأجلهما وكتاباً واحداً في حبهما؛ هو (الكتاب المقدس). غير أن العهد القديم هو الأسـاس الذي يجب أن يؤمن به كل النصارى البروتستانت؛

لأن (المسيح وُلِد يهودياً) كما قال رائدهم مارتن لوثر. ولهذا فإن (المسيحي الحق) في التعديل البروتستانتي للنصرانية؛ هو الشخص الذي يعمل من أجل تمكين اليهود في الأرض المقدسة؛ إما لاستحقاقهم للمحبة؛ أو لأن محبة المسيح تستوجب العمل على تقويتهم وتمكينهم ولو كانوا غير مستحقين للمحبة؛ لأن المسيح لن يأتي إلا عن طريقهم عندما تنشأ دولتهم التي ستكون علامة مباشرة على قرب مجيئه[1].

وعلى الرغم من أن الفكر الليبرالي لا يعترف بمنزلة خاصة لزمان أو مكان أو إنسان؛ إلا أن تأثير الولع باليهود في المعتقد البروتستانتي الذي دان به كل الليبراليين الأوائل؛ انعكس على الحالة المزاجية والعاطفية عند الليبراليين المعاصرين، حيث يتعاطف أكثرهم مع اليهود بخاصية العدوى أو الوراثة، بل يكاد الفكر الصهيوني يصبغهم ولو كانوا نصارى، فيظهَر على تصرفاتهم وتصريحاتهم وطرائق تفكيرهم؛ فالمتدينون والليبراليون من الغربيين في غالبيتهم يحملون على عاتقهم التزاماً أدبياً تجاه اليهود لا تكاد تخطئه العين، ولعل هذا جاء تأثراً بمواقف الليبراليين الأوائل.

لقد قال (جان جول) أحد الليبراليين الأوائل في كتاب له بعنوان (تعليقات على كتاب القديس بولس): «إن الرب قادر على جمع اليهود في كيان واحد، وجعلهم في وضع مزدهر في وطنهم القومي، وهو أرض الميعاد في فلسطين». وقال جان جاك روسو في كاتبه (إميل): «لن تُعرف الدوافع الداخلية لليهود، حتى تكون لهم دولتهم الحرة ومدارسهم وجامعاتهم».

وقد بشر (إسحاق نيوتن) اليهود بالعودة إلى فلسطين فقال في كتاب له بعنوان

---

(١) راجع في ذلك كتاب (النية القاتلة) للكاتبة الأمريكية (جريس هالسيل) وكتابها (يد الله)، وكتب محمد السماك، ورسالة الدكتوراة للدكتور (يوسف الحسن) بعنوان (البعُد الديني في السياسة الأمريكية). وانظر كذلك كتاب (قبل الكارثة نذير ونفير) للمؤلف.

(نبوءات دانيال ورؤيا القديس يوحنا) : «إن اليهود سيعودون إلى وطنهم، لكني لا أدري كيف سيتم ذلك! ولنترك الزمن يفسره».

لقد أثمرت ثورة مارتن لوثر المذهبَ البروتستانتي - كما مرَّ -، وأثمر المذهب البرتستانتي الفكرَ الليبرالي، وهذا أمر متفق عليه بين الباحثين. أما من أين استقى مارتن لوثر أفكاره التي أنتجت هذا وذاك؛ فإن الباحثين اختلفوا في ذلك - كما سبقت الإشارة -، فمنهم من قال: إنه استقى أفكاره من الفلسفة اليونانية القديمة، ومنهم من قال: إنه استمد أفكاره من النصرانية القديمة قبل تغييرات بولس التي ثبتها قسطنطين.

وعندما يقال: إن مارتن لوثر حاول العودة بالنصرانية إلى أصولها القديمة؛ فإن ذلك يعني العودة بتلك الديانة إلى المرحلة التي كانت التوراة فيها هي الأصل في ديانة النصارى، ويضاف إليها الإنجيل بما فيه من زيادات على التوراة، حيث إنه مكمل لها، لا ناسخ لأصولها.

لكن كلا الكتابين كانا قد حُرِّفا حتى قبل انعقاد مؤتمر (نيقية) واعتماد التثليث عقيدة دينية عند الكاثوليك، حيث هناك من أخذ بذلك التحريف، وهناك من أنكره لكنه حورب واضطهد.

إن مارتن لوثر الذي تحمس للعودة للتوراة المحرفة، ومن ثم تحمس لكل ما تدعو إليه من تعاليم وعقائد اخترعها اليهود أو بدلوا فيها؛ إنما كان يدعو في حقيقة الأمر إلى إحياء روح اليهودية بكل ما ألحقه بها الأحبار والرهبان، الذين ﴿ **يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً** ﴾ [**البقرة**: ٧٩].

اعتماد النصرانية القديمة على التوراة لكونها أصلاً قبل إلغاء بولس العمل بها

في مذهبه؛ جعل تلك النصرانية القديمة تقارب اليهودية في أكثر العقائد والعبادات، إلا فيما يختص بشخصية المسيح - عليه السلام - الذي نَزَّل النصارى على شخصه نصوص التوراة المتعلقة بـ(المخلَّص)، بخلاف اعتقاد اليهود الباقين على يهوديتهم في أنه ليس هو عيسى، وإنما شخص آخر قادم في آخر الزمان، المسيح اليهودي من نسل داود، الذي سيسود اليهود العالم كله تحت قيادته!

وقد كان تقديم التوراة في النصرانية القديمة ناشئاً عن قناعة نصرانية بهذا في ذلك الوقت، مردُّها إلى قول المسيح نفسه - كما يروُون عنه -: «لا تظنوا أني جئت لأنقُض الناموس أو الأنبياء، ما جئت لأنقض، بل لأكمِّل» (متى/ ١٧).

لكن بولس الذي ادّعى الرسالة بعد المسيح، هو الذي أعفى النصارى من تكاليف الناموس أو التوراة، قائلاً: «المسيح افتدانا من لعنة الناموس»[1]، أي من اللعنات التي وردت في التوراة على من خالف أحكامها ووقع في الخطايا، وبذا أعطى الإذن للتحلل من أحكامها.

إن القول: إن مارتن لوثر استمد الأفكار البروتستانتية من الفلسفة اليونانية القديمة فحسب؛ خطأ كبير؛ لأن منظومة الفكر اليوناني القديم تتعارض في أكثر أصولها مع الأصول البروتستانتية، وإن كان ذلك لا يمنع من كون بعض الأفكار الفلسفية الإغريقية القديمة قد تسربت إلى النصرانية المبدلة التي جاء بها مارتن لوثر، وهذا غير بعيد عن تلك الفلسفة التي تعد أم الخبائث الفكرية، والتي كان لها أثرها النافذ على إفساد تصورات الإنسان، وإدخال الخرافات الدينية في القارة الأوروبية وأطرافها، حيث كان لها أكبر الأثر في فتنة الإنسان بعقله، حتى رأى في الاقتصار على العقل كفاية عن الهدايات النازلة من السماء. ولذلك؛ فإن المذاهب العقلية المنحرفة - قديماً

---

(١) عبارة بولس: «إن الله افتدانا من لعنة الناموس»، سفر التثنية/ ٢٧.

وحديثاً - استندت كثيراً إلى هذه الفلسفات وانطلقت منها لتأسيس المذاهب «العقلانية»، التي لم يسلم من لوثتها حتى بعض فرق الديانة الإسلامية، حيث نشز (المعتزلة) معتزين بعقولهم، ومقدمين إياها على النقل؛ وتبعتهم في ذلك بعض الفرق الأخرى. ومعلوم أن مذهب الاعتزال لم ينشأ إلا عن طريق نقل الفلسفات اليونانية إلى التراث الإسلامي.

وعند النظر إلى الفلسفات اليونانية نجد أنها تنقسم من حيث نظرتها للإنسان إلى قسمين:

الأول: فلسفة تنظر إليه عموماً على أنه غير رشيد، ويحتاج إلى سلطة خارجية توصله إلى حيث المصلحة والسعادة. وهذه السلطة يمثلها في الفلسفة اليونانية (الفلاسفة والنبلاء)، وهي التي مثّلها في الثقافة الكاثوليكية المتأثرة بفلسفة اليونان (البابا ورجال الدين والملوك المقدَّسون).

والثاني: قسم ينظر إلى الإنسان على أنه رشيد، ولا يحتاج لسلطة خارجية تأخذ بيده إلى المصلحة والسعادة (وهي نظرة أرسطو وأبيقور وأفلاطون[1])، ولذلك فالإنسان ليس في حاجة إلى سلطة دينية دائمة يمثلها (رجال الدين)، ولا سياسية دائمة يمثلها الملوك. والثقافات التي تبنت هذا الموقف قديماً؛ هي: الثقافة البابلية أولاً، ثم الثقافة اليهودية ثانياً، والتي استمدت كثيراً من البابليين في فترة السبي البابلي، واليونانيون الذين جاؤوا بعد ذلك وأخذوا من هؤلاء وهؤلاء.

---

(١) عاش أفلاطون في الفترة بين (٤٢٧ ق.م - ٣٤٧ ق.م) وهو أحد أكبر الفلاسفة اليونانيين، كان تلميذاً لسقراط، وأستاذاً لأرسطو. وتختلف فلسفة أفلاطون عن فلسفة أرسطو في النظرة إلى الألوهية؛ فهو يثبت وجود خالق أزلي كامل، وأن المادة ليست أزلية بل مخلوقة حادثة، ولكنه كان يعتقد بأن للخالق (تعالى وتقدس) شركاء من الأرباب الذين يتولون معه العناية بالأشياء المخلوقة.

لكـن النظرة الفلسـفية الأولى التي لا ترى في الإنسـان رشـاداً يكفيه عن سـلطة خارجية؛ سـادت في فترة غلبة الكاثوليكية الجامعة بين عقائد الإنجيل المحرف وعقائد الرومان الوثنيين، الذين ورثوا اليونان القدماء. ولما جاءت ثورة مارتن لوثر، كان من ضمن ما تأثرت به النظرة الفلسـفية الأفلاطونية للإنسـان، في ضـرورة تحرُّره من أي سلطان خارجي.

لا يُنكـر أن هنـاك تأثيـراً يونانياً في الأفـكار البروتسـتانتية، بحكم تلـوث البيئة والذهنيـة الأوروبيـة كلهـا بذلـك الفكـر الفلسـفي القديم، علـى الرغم مـن تناقض فلاسـفته، لكن ما حجم ذلك التأثير؟ إن القول بأن تلك الفلسفة اليونانية هي وحدها صانعة الثقافة البروتسـتانية؛ هو قول يجافي الحقيقة. ولعل السـبب في شـيوع تلك الدعوى، وجود تشـابه في بعض أعمدة الفكر اليوناني القديم مع بعض أصول الفكر الليبرالي الذي تمخض عن الفكر البروتسـتانتي، مثل: عدّ الإنسـان كائناً رشيداً قادراً على الاكتفاء بهداية نفسـه إلى الصواب والمصلحة، ومثل: عدم وضع اعتبار لعقيدة البعث والحساب، ومثل: عدّ المادية هي جوهر السعادة الإنسانية، ومثل: افتراض أن الأخلاق نسبية ومتغيرة بقدر ما تحقق سعادة الفرد والمجتمع[1].

إن تلك الأفكار الفلسـفية اليونانية يمكن القول بأنها تمثل قواسـم مشـتركة في أي عقيـدة تقوم على (عبادة الهوى)؛ فأي إنسـان اتخذ إلهه هواه سـوف يجعل من تلك الأفـكار مبادئ عامة تحكم حياته. ولهذا؛ فإن تلك المبادئ نفسـها كانت موجودة في اليهودية المحرفة مثلما هي موجودة في الفلسـفة اليونانية، وبخاصة فلسـفة (أرسطو) و (أبيقور)، لتأخذ صورتهـا الأخيرة داخل منظومة الفكر الليبرالي، بعد نزع الظِّلال

(١) انظر: أهم أفكار الفلسفة اليونانية في (قصة الفلسفة) ول ديورانت، مكتبة المعارف - بيروت ط٣، ١٩٧٥، ص (٥-٧)، وقصة الفلسفة اليونانية لأحمد أمين وزكي نجيب محمود، ص ٢١ .

الدينيـة منهـا. بل يمكننـا أن نضيف: إن اليهودية التي سبقت وجود فلاسـفة اليونان بأكثر من الزمان، كانت لها بعض الآثار على فلاسفة أوروبا؛ حيث إن موسى - عليه السلام - خرج من مصر في المدة المقاربة لعام (١٤٤٠) قبل ميلاد المسيح عليه السلام، بينمـا عاش (أرسـطو) في المدة مـن (٣٨٤ - ٣٢٢) قبل الميلاد، وعـاش (أبيقور) في المـدة من (٣٤٠ - ٢٧٠) قبل الميلاد. وتحريف اليهودية حدث في فترة السـبي البابلي الذي بدأه (بختنصّر) عام (٥٨٩) قبل الميلاد، حتى أعادهم الحاكم الفارسـي (قورش الأخميني) عام (٥٣٨) ق.م.

لهذا يمكـن القول: إن أهم الأفكار المادية الدنيوية التـي كانت موجودة في الفكر اليوناني القديم، لا تبتعد كثيراً عن مثيلاتها في الديانة اليهودية بعد التحريف؛ كفكرة الرشـد الإنسـاني الاكتفائـي، وفكرة تعظيـم الدنيا ومتاعهـا، والتهويـن من الآخرة وحسـابها، وتمجيد المادة والمتعة واللـذة والمال، ونظرية الاصطفـاء العرقي، والقول بنسـبية الأخلاق وعـدم اعتبارها معياريـة مطلقة. أمـا العقائد الدينيـة الغيبية؛ فكلا الديانتـين: اليونانية الوثنية، واليهودية المحرفة؛ تعدَّان أصل الخلق من مصدر واحد، هـو أصل الوجود، وهو الخالق الأعظم، غير أن ذلـك الخالق العظيم هو أعظم - في فكر الديانتين - من أن ينشـغل بذوات مخلوقاته الصغيرة من ناحية المراقبة في الدنيا، أوالمحاسـبة في الآخرة (أي مقتضيات الألوهية)، إنمـا يكتفي فقط بمقتضيات الربوبية من الخلق والرزق والإحياء والإماتة والتدبير، تاركاً مخلوقاته تفعل ما تحب!

إن الفلسفات اليونانية القديمة - وبخاصة فلسفة أرسطو وأبيقور - لم تكن بذلك الشـيوع في أوروبا في العصور الوسـطى حتى يقال: إن البروتسـتانتية أخذت منها؛ وإنما دخلت هذه الفلسفة إلى أوروبا مع حركة الترجمة العربية التي نقلها الأوروبيون عن علماء العرب والمسلمين، فيما يعرف بعصر الترجمة، حيث نُقلت تلك الفلسفات

من اللغة اللاتينية إلى اللغة العربية، ثم نقلت من العربية إلى اللغات الأوروبية.

ولهذا فإن تأثر مارتن لوثر بفلسفات اليونان كونها أحد روافد أفكاره الاحتجاجية؛ لم يكن هو أساس أفكاره، والقدرُ الذي أخذه منها كان من صيغتها الدنيوية المادية الحياتية، لا في صبغتها الدينية الغيبية المتعلقة بتعدد الآلهة؛ حيث إن العقائد الدينية الغيبية التي دعا مارتن لوثر إلى العودة إلى أصولها؛ لم تكن قطعاً هي عقائد اليونان الوثنية، ولكنها العقائد اليهودية التي عدها أصلَ النصرانية، والتي لأجلها قال: إن المسيح وُلِد يهودياً.

وعندما تجسدت الديانة البروتستانتية على يديه بغلبة الجانب العقدي اليهودي عليها؛ جاء فلاسفة التنوير المشبَعون بأفكار أرسطو وأبيقور وغيرهما من فلاسفة اليونان، ليحدثوا عملية فصل بين ما هو عقائدي غيبي وما هو دنيوي مادي. وهنا غلبت روح الفلسفة اليونانية في الأمور الحياتية، ولم تُهمل العقائد الدينية الغيبية اليهودية، بل صار فلاسفة (التنوير) الأوروبي أمثال: (جوك لوك، ودافيد هيوم، وبنتام، وسميث، وريكاردو) جسرَ عبور بين البروتستانتية الدينية العقائدية، والليبرالية المادية اللادينية.

الدين عندما يوظف للدنيا:

إن عملية الفصل والفرز بين ما هو ديني غيبي وما هو دنيوي مادي، أمرٌ يتكرر في كل ديانة يريد أصحابها أن يخرجوا عن إسار تكاليفها وتبعاتها، ليخوضوا فيما يشاؤون من الاستمتاع بالدنيا دون منغصات أو محرمات أو تأنيب ضمير.

لا شك في أن ما بعث الله - تعالى - به الرسل من عقائد وشرائع؛ فيه ما يُصلِح الدنيا وما يصلح الآخرة معاً. أما أرباب الشهوات وعشاق الدنيا وعُبّاد الهوى وأسرى

المادة؛ فهؤلاء يقومون - بوحي من الشيطان - بفصل مادة الإصلاح التي جاء بها الدين وفرزها، فيفصلون بين ما يصلح الآخرة وما يُصلِح الدنيا؛ فأما ما يصلح الآخرة فهم معه في خصام وانفصام بوحي الشياطين، وأما ما يصلح الدنيا فهم راغبوه وطالبوه! كبعض قضايا العدالة في السياسة والقضاء، وبعض الأمور التي تضبط الاقتصاد، وبعض أخلاقيات إتقان العمل وحسن التعامل، ونحو ذلك، فهي - وإن كانت قيماً دينية - غير أنها تضبط أمور الناس الدنيوية. ولهذا، يختارون منها ما يعجبهم، ويتركون ما لا يعجبهم ويتبعهم في ذلك المفتونون بهم من بني قومنا: ﴿ **وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (٤٩) أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾ [النور: ٤٩ - ٥٠].

أزعم أن أحد الأسرار الكبرى في تقدم كفار أوروبا وغيرها - قديماً أو حديثاً - في النواحي الدنيوية المادية، مع تخلفهم الشديد وانحطاطهم الكبير في أمور الدين؛ إنما جاء من هذا المدخل، ولعل هذا معنى قول الله - تعالى -: ﴿ **يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ** ﴾ [الروم: ٧].

إن قيماً مثل: الصدق في القول، وإتقان العمل، وأداء العهد، والوفاء بالعقد والوعد، ولين الكلام، والصبر على الإنجاز، والنشاط في الأداء، والمثابرة على البحث عن الحقيقة بالتأمل في خلق السماوات والأرض، مع الرغبة في كشف أسرار الخلق وإحسان توظيفها والتعامل معها؛ كل هذه القيم التي دعت إليه الأديان وأصّلتها في وجدان الإنسان؛ يظل الجادون في دنياهم مبقين عليها دون تحريف يطالها أو يبطلها، بل يحافظون عليها ولو ظلت منسوبة للدين.

إن شيئاً قريباً من هذا هو ما حدث للأوروبيين في نهضتهم الحديثة؛ حيث فصلوا

باقتدار وفرزوا بإتقان بين ما يؤخذ من الدين للدنيا وما يؤخذ من الدين للآخرة؛ فاحتفوا بما يكون لدنياهم، وأخفوا ما يكون لأخراهم.

وللمفارقة العجيبة؛ فإن الذين لم يفهموا وظيفة الدين من المسلمين فعلوا عكس ذلك، فأخذوا من الدين شق التعامل الأخروي، وهجروا شق التعامل الدنيوي وتركوه، ظانين أن ذلك يحقق رضا الرب سبحانه وتعالى! فكانت النتيجة ما نرى: تخلف عن الدنيا باسم الدين في أكثر بلاد المسلمين، واندفاع وارتفاع في أمور الدنيا على حساب الدين عند آخرين.

في العقود الأخيرة، بدأنا نشهد محاولة عودة لدى الغرب في الجمع بين وظيفتي الدين، لتكون الاستفادة منه في الأمور الغيبية والأمور المادية معاً، بعد أن استيقنوا أنه لا دنيا سعيدة بغير دين ولو كان باطلاً، وأن الإلحاد هو أقصر الطرق إلى زوال الحضارات حتى في وجهها المادي. ولكن، هيهات هيهات! فقد أفسدوا ما كان يمكن أن يصلِح آخرتهم من الدين بتحريفهم إياه، وأبقوا ما لن يصمد في إصلاح دنياهم التي ضحوا لأجلها بالدين، ولهذا كانوا من الضالين والمغضوب عليهم؛ المغضوب عليهم من اليهود بدؤوها، والضالون من النصارى وقعوا فيها وكانوا ضحاياها.

أيهما الأكثر تأثيراً: الليبرالية اليهودية أم الفلسفة اليونانية؟

مع القول بوجود الاحتمالين: احتمال استمداد مارتن لوثر من الفلسفة اليونانية القديمة، واحتمال أخذه من النصرانية التوراتية القديمة قبل بولس؛ تبقى القرائن عاملاً فاصلاً في تعيين العامل الأشد تأثيراً على الفكر البروتستانتي، ومن ثم الليبرالي. والذي أراه أن القرائن التي تدعم القول بأن اليهودية المحرفة كان لها التأثير الأكبر؛ أكثرُ من القرائن المقابلة، ومن تلك القرائن ما يلي:

١ - ولوع مارتن لوثر في بداية دعوته باليهود، إلى الحد الذي قال فيه: إن المسيح وُلِد يهودياً، وإلى الحد الذي ظن فيه بعضهم أنه نفسه من اليهود المتخفِّين (المارانو).

٢ - إعلان مارتن لوثر أن انحراف الكنيسة واضطهادها لليهود هو السبب في تأخر عودة المسيح الذي لم يعد على رأس الألفية الأولى، وهو ما يدل على قناعته بتميز اليهود شعباً وعقيدة وأصولاً دينية ينبغي الرجوع إليها.

٣ - اعتقاده بتقديس اللغة العبرية وتقديمها في العبادات بدلاً من اللاتينية؛ حيث دعا إلى كتابة الكتاب «المقدس» بالعبرية تقديساً له ولها، ومعتبراً كل الأسفار «المقدَّسة» مما نزِّل على اليهود لتميُّزهم واختيارهم.

٤ - عدُّه الخروج عن النصرانية ذات المرجعية التوراتية رِدةً عن النصرانية الحقيقية وكفّراً بها، لا مجرد مخالفة مذهبية محتملة، وهي النظرة التي تسببت في وقوع صراعات دموية عنيفة بين النصارى البروتستانت والنصارى الكاثوليك في أوروبا، حيث كفر بعضهم بعضاً، ودخلوا في حروب لا تزال ظلالها قائمة إلى اليوم بين الطائفتين فيما يشبه (الحرب الباردة) التي توشك أن تتحول مرة أخرى إلى حروب ساخنة.

٥ - طالَب أتباع مارتن لوثر في إنجلترا (البيورتان) باعتماد التوراة دستوراً غير مكتوب لبلاد الإنجليز، وقد نجحوا في ذلك، وظل ذلك التقليد شبه معمول به إلى اليوم، إذ إن بريطانيا من الدول القلائل التي ليس لها دستور مكتوب. ولما قامت الثورة الإنجليزية (البروتستانتية)؛ حلّ زعيمها (كروميل) البرلمان، وأقامه على هيئة (السنهدرين) اليهودي المكوَّن من سبعين رجلاً من رجال الدين، على عِدَّة من اختارهم موسى - عليه السلام - للقاء الله في جبل الطور بسيناء.

٦ - تعظيم العقيدة البروتستانتية لكل ما يعظمه اليهود، وتبنِّيها لكل ما تدعو إليه

التوراة من عقائد تتعلق بالشعب المختار، وعودة المسيح، ومركزية القدس، وحتمية بناء هيكل اليهودي فيها، وقيام حرب (الهرمجدون) لأجل ذلك كله.

٧ - (المسيحية الصهيونية) التي خرجت من رحم البروتستانتية تبنّت العقائد الغيبية اليهودية، وبدأت في تحويلها من عقائد نظرية إلى وقائع عملية، فيما يتعلق بوجوب مساندة اليهود للعودة إلى فلسطين، وإقامة دولة يهودية فيها تكون عاصمتها القدس، حتى تتمكن من إعادة بناء الهيكل اليهودي الذي سيكون منبراً لدعوة المسيح عندما يعود، وعندها يدخل اليهود في دينه هذه المرة ويكونون من خلاصة أتباعه!

٨ - سمى مارتن لوثر حركته: (حركة الإصلاح «الديني»)، ولا يتُصوَّر أن يكون الإصلاح (الديني) للمسيحية مستمَداً من عقائد اليونان الدينية الوثنية وفلسفاتهم وحدها؛ حيث إن تلك الوثنية هي التي أفسدت الكاثوليكية التي ثار عليها هو وأصحابه.

٩ - مع وجود التشابه بين اتجاه الفلسفة اليونانية القديمة (وبخاصة فلسفة أرسطو وأبيقور) وبين اتجاه اليهودية فيما يتعلق بما يسمى (الرشاد الإنساني)؛ فإن الأصول الفلسفية للاتجاهين مختلفة؛ فإذا كان اليهود يعتقدون بـ(رُشد الإنسان) انطلاقاً من أن آدم لم يخطئ، ولهذا لا تحتاج ذريته إلى صلب أو فداء أو كفارة خطيئة؛ فإن فلسفة اليونان الأرسطية تعلل الرشاد الإنساني بأن الله خلق الكون وأتقن طريقة عمله، وتركَه يسير بحسب (القانون الطبيعي) الذي يفترض أنه يسيِّر كل شيء في الكون تلقائياً نحو مصلحته، وفي مقدمة هذا الخلق: الإنسان الحر الرشيد.

١٠ - كان أرسطو يرى الرشد الإنساني متجسداً في الجنس الآري اليوناني، الذي يمثل في نظره (عقل البشرية)؛ لاختصاصه بالفكر الفلسفي، والذي تستمد منه بقية

أجناس البشر الصواب. فإذا كانت البشرية - في تصوره - كلها مشخصة في شكل إنسان واحد؛ فإن عقل هذا الإنسان هم اليونان، وهذا العقل لذلك الإنسان يغنيه عن الاحتياج لقوى خارجية تهديه إلى الصلاح والسعادة!

أما لوثر فقد كان يرى التميز كله في اليهود، إلى الدرجة التي قال فيها قولته المشهورة في كتابه «المسيح وُلد يهودياً»، الذي صدر عام ١٥٢٣م: «علينا أن نعترف أن الله اختار اليهود كشعب مختار، وأن نرضى أن نعيش كالكلاب على فتات موائدهم».

١١ - كان أرسطو يعد حروب اليونان مقدسة؛ لأنها تجبر البشرية على الخضوع لمنطق العقل الذي فيه سعادتها وكفايتها وصلاحها. بينما كان مارتن لوثر يرى في حروب (الإنجلوساكسون) حروباً مقدسة لأنهم بقايا الفئة المنتخَبة من البشر، والتي تمثل (البقية) من قبائل بني إسرائيل (الأسباط)، الذين لأجلهم جُعل اليهود شعباً مختاراً.

وبرصد أوجه الاختلاف بين الأصول الفلسفية للقضايا المتشابهة بين الأفكار اليونانية القديمة والأفكار اليهودية المحرفة؛ يمكن الوصول إلى نتيجة مؤداها: أن مارتن لوثر وإن أخذ ببعض الأفكار اليونانية القديمة؛ فإن ذلك من قبيل التشابه في شكل الفكرة وليس في الأصل الذي تستند إليه.

إن الإنسان (الرشيد) في المنظومة اللوثرية، هو «المحتج» على الكاثوليكية الملوثة بعقائد اليونان والرومان الوثنية، فيكون بذلك (بروتستانتياً)، أو هو الذي «يتطهر» منها فيكون (بوريتانياً)، أو «يتحرر» منها فيكون (ليبرالياً)! فكيف يُقال بعد هذا: إن الليبرالية أصولها هي الفلسفة اليونانية؟

(٤)

هل في الليبرالية ثوابت؟

كما أن انتماء الأفكار والعقائد البروتستانتية إلى الدين لا يعني خلوَّها من الإلحاد والانحراف وتقديس الهوى؛ كذلك فإن اشتهار الأفكار الليبرالية بالتحرر من كل القيود لا يعني أنها بعيدة عن بعض المبادئ التي تنبعث من خلفيات دينية محرفة، وبخاصة عند الليبراليين الأوائل، الذين يظلون إلى اليوم مصدر إلهام لليبراليين جميعاً في أنحاء العالم.

لقد تميز فكر جيل الرواد الثاني من الليبراليين[1] بعدد من الأفكار التي تطورت فيما بعد لتصنع (الليبرالية الجديدة)، ومن هذه الأفكار:

١ - أصل الوجود مُوجِد واحد، وهو منشئ الكون والإنسان، وهذا الخالق أزلي وأبدي وليس له أصول أو فروع، وليست له زوجه، ولكنه لا يشرف بنفسه على أحوال البشر، بل يفوِّض المسيح بالحساب والعقاب، ويفوض الروح القدس بالهداية والتشريع. وهذا المبدأ له نظير مقارب في معتقدات اليونان الوثنيين القديمة مع فارق عدم إيمانهم بالوحي أصلاً.

---

(١) كان جيل الرواد الأول من «التنويريين» من أمثال: (فولتير، وفرانسيس بيكون، وسبينوزا، وكوندورس) وغيرهم؛ فعالين في تقديس العقل المجرد، بوصفه مصدراً وحيداً لمعرفة الحقيقة، ثم جاء بعض الفلاسفة ليعترضوا على ذلك، ومنهم: (جون هوك، وديفيد هيوم، وجورج بركلي)، لكن إيمانويل كانط كان أبرز المعترضين على تلك المغالاة، وقد ألَّف في ذلك كتابه (نقد العقل الخالص)، و (الدين في حدود العقل)، ردَّ فيه الاعتبار إلى الكثير من عقائد الدين الغيبية، وتابعه على ذلك الفيلسوف نيتشه، وهو ما أدى إلى تغيير الخريطة الذهنية للفكر الأوروبي.

٢ - هذا الخالق يختار من البشر في كل زمان أو حقبة من الدهر جماعة يقدسها ويؤيدها ويُجري لمصلحتها أحداث التاريخ، وبقية البشر مطالبون بالخضوع لهم. وكانت أول جماعة بشرية مختارة هي جماعة نوح التي أنجيت من الغرق، وبقية البشر أُهلكوا، ثم تكرر هذا مع موسى الذي اختار الله أتباعه وأيدهم وأهلك البقية. ثم تكرر هذا أيضاً مع عيسى، فأيد الله الجماعة التي اتبعته، وظلت ديانتهم (الكاثوليكية) «مقدسة» حتى غيرت دين عيسى، فاختار الرب بعدهم البروتستانت. وفي الزمن الحديث اختار الله جماعة (البيورتان)[1] أو البريطان دون بقية البروتستانت، وأيدهم وقدسهم، حتى جعلهم صُناع الحضارة المعاصرة وقادة العالم[2].

ويشار هنا إلى أن الفلسفة اليونانية كانت تؤمن بالاختيار الإلهي لليونان، وأنهم هم أرقى البشر في النواحي العقلية، ولهذا عدَّ أرسطو اليونانيين هم عقل البشرية.

٣ - الإنسان حر في اعتقاداته وتصرفاته الفردية، سلوكية كانت أو اقتصادية أو فكرية. وهذه الفكرة عند الليبراليين الأولين هي المحور الأساس والركيزة الكبرى

(١) وجدت بعض الباحثين أثناء قراءاتي يربطون بين (البيورتان) و (البريطان)، وهذا - إذا ثبت - فإن اسم (بريطانيا) يكون مأخوذاً من وصف طائفة (البيورتان) أو (التطهيريين)، وهو ما يؤكد في حال ثبوته أن الإنجليز يعدون أنفسهم (الشعب المختار). مع العلم أن تسمية بلاد الإنجليز بـ (بريطانيا) ليس دستورياً، وإنما الاسم الدستوري هو (إنجلترا).

(٢) ادعى الأمريكان بعد ذلك أنهم الجماعة المختارة من الإله بعد البريطانيين، الذين غضب الله عليهم بسبب تجارتهم في الرقيق واضطهاد حكومتهم للمتدينين من (البيورتان). والمؤسسون الأوائل لأمريكا عدُّوا شعبها (المختار) المهاجر عبر المحيط الأطلنطي أشبه بالعبرانيين الأوائل من بني إسرائيل الذين عبروا البحر الأحمر هرباً من فرعون. ولهذا؛ فإن ذلك (الشعب المختار) الأخير هو الذي يمثل إرادة الله على الأرض، وستجرى على يديه الفصول الأخيرة من (نهاية التاريخ). وكان هذا الاعتقاد سائداً لدى الأمريكيين البروتستانت الأوائل، وكان هو السند المثبت بوثائق الاستقلال عن بريطانيا. وقد عدَّ جورج واشنطن قيادته لحرب الاستقلال مشابهة لقيادة موسى لبني إسرائيل، ثم تبنى (المحافظون) في أمريكا هذه الأفكار وظلوا متشبثين بها إلى يومنا هذا.

التي تطورت عنها كل الأفكار الليبرالية، وهي مقتبسة من قصة آدم وسبب خروجه من الجنة. فوَفْق التوراة التي يؤمن بها اليهود والنصارى جميعاً؛ فإن الله قد حرم على آدم أن يأكل من شجرة (المعرفة)! لا لأن ذلك يضر بآدم؛ ولكن لأن ذلك قد يؤدي إلى التساوي بينه وبين الإله في المعرفة! لكن آدم اختار المعرفة على البقاء في الحضرة الإلهية، ولهذا ظلت حرية الإنسان في الأرض مقدسة؛ لأنه أخذها بثمن باهظ وهو ترك الجنة والابتعاد عن الحضرة الإلهية. ولو ترك الإنسان تلك الحرية أيضاً فقد خسر كل شيء ولم يعد له أي شيء؛ لأن جنته وناره أصبحتا على الأرض، ولن يحيا حياته على الوجه المثالي إلا بأن يكون حراً في كل شيء، وبخاصة حرية الملكية الخاصة وحرية السلوك الفردي.

٤ - هناك ارتباط أزلي بين الشعب المختار القديم (اليهود) وبين فلسطين، وهذا الارتباط لن يزول حتى ولو انحرف اليهود، فهم سيظلون أداة لتنفيذ خطة الإله لعودة المسيح والتمكين للشعب المختار الأخير (البروتستانت) على سائر الأرض.

٥ - الحياة الدنيا هي آخر مطاف الفرد الإنساني والجماعة الإنسانية، فالإنسان الفرد تنتهي حياته بالموت، والجماعة الإنسانية تنتهي حياتها بنهاية التاريخ، حيث يشترك الأفراد والأمم بعد ذلك في مصير واحد هو الفناء، فلا يوجد بعث ولا يوجد حساب من ثواب أو عقاب؛ لأن الإنسان الأول أُعطي خاصية المعرفة باختياره الحر، ولا يعقل أن يحاسب على ما تميز به[1].

وهكذا نرى أن الفكر الليبرالي في صياغاته الأولى كان يمثل رؤية للوجود والكون وخالق الكون، والإنسان الفرد، والجماعة الإنسانية منذ مجتمعها الأول وحتى المجتمع الأخير. ولكن مع تطور هذا الفكر، بدأ فلاسفة التنوير ينزعون الصفة الدينية

(١) (قصة الحضارة)، الفصل الحادي والعشرون، (١٧٢٤ - ١٨٠٤).

شيئاً فشيئاً عن تلك الأصول، مبقين على أثرها المتعلق بالشأن الدنيوي، وكانت هذه هي الخلفية التي نشأ منها الفكر العلماني الأوروبي بوجه عام، بعد أن أصبحت الليبرالية اللادينية نهجاً فكرياً وذهنياً عند النخب النصرانية عامة، بروتستانتية كانت أو كاثوليكية.

وكانت الإفرازات التي تركتها تلك المبادئ عند الليبراليين الأوائل، ممثلة في عدد من الأفكار، ظلت تميز النهج الليبرالي حتى عصرنا الحاضر.

«الثوابت» الباقية في الفكر الليبرالي المعاصر:

١ - تقديس الحرية والتعددية:

وهذا المبدأ يعكس - كما سبق البيان - معتقَدَ البروتستانت في أن الإنسان الأول (آدم) لم يكن مخطئاً في اختياره الأكلَ من الشجرة معملاً عقله ومقدماً إياه على الأمر الإلهي، وحتى لو كان مخطئاً ومُحمِّلاً الخطيئة لذرتيه؛ فإن المسيح أو (ابن الرب) - كما يزعمون - سيحمل عنهم هذه الخطيئة فلا يحاسَبون عليها. ولهذا؛ فإن الحرية الناشئة من إعمال العقل مكفولة لكل إنسان ولكل مجتمع، ولو خارج الإرادة الإلهية. ولأن العقول مختلفة والاجتهادات متنوعة؛ فلا بد من (التعددية). ومن حق المجتمع الإنساني أن يختلف في ممارسة الحريات، وهو ما ينبني عليه ضرورة التعددية، سواء في شكلها الاقتصادي القائم على وجود شرعية للمصلحة، أو في شكلها الاجتماعي القائم على وجود شرعية لشرائح وطبقات اجتماعية متباينة، بناء على التباين الاقتصادي الناتج عن الحرية الاقتصادية.

ولا يختلف الأمر بالنسبة لضرورة التعددية السياسية؛ فالتنوع الاقتصادي والاجتماعي لا بد أن ينشئ تنوعاً سياسياً؛ لأن السياسة تعبِّر عن حماية المصالح،

ولا سيما المصالح الاقتصادية، ولهذا تتنوع المصالح السياسية وتتعدد بتعدد الأنماط الاقتصادية، ويعبَّر عن التعددية السياسية من الناحية التطبيقية بتعدد الأحزاب السياسية التي تحمل كل منها مفاهيم تختلف عن غيرها في الرؤية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والأحزاب السياسية هي التي تستوعب اختلاف العقول، ممثلاً في التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي؛ لأنها الوعاء الذي يُملأ بالجمهور المتنوع في عقلياته، الحر في اختياراته.

ويلاحظ هنا أنه وعلى الرغم من أن خلفيات هذه المبادئ الليبرالية تنبعث من عقيدة دينية محرفة تتحدث عن قصة خروج آدم من الجنة لإيثاره الحرية؛ فإن الليبراليين بعد أن نزعوا الكثير من القداسة الدينية عن تلك المفاهيم، أضافوا عليها قداسة من نوع آخر؛ هي القداسة الدنيوية الممجِّدة للعقل البشري وللحرية الإنسانية في المقام الأول، وهو ما يتناقض جذرياً مع مفهوم العبودية في الإسلام كما هو معروف.

٢ - النسبية الأخلاقية:

وهذا المبدأ منحدر من عقيدة الرُّشد البشري منذ الإنسان الأول والاستهانة بعقيدة البعث، وهما العقيدتان الثابتتان في المذهب البروتستانتي. وبناء على أن الموت هو خاتمة المطاف بالنسبة للإنسان (الرشيد المختار)، وفناء العالم هو خاتمة المطاف للمجتمعات البشرية (المتنوعة في تعدديتها)؛ فإن الحياة الدنيا شيء مقدس؛ لأنها البداية والنهاية، وفيها الثواب أو العقاب، والسعادة أو التعاسة. ومن ثم فإن ملكية المال وحرية التصرف فيه والسلوك الشخصي الفردي وحرية التحرك به، هما محور حياة الإنسان وجوهره في الفكر الليبرالي الذي اقترن دائماً بالاقتصاد والمال حتى أصبح المذهب كله يطلق عليه (المذهب الرأسمالي). ولهذا؛ فإن كل القيم الأخلاقية عند الليبراليين لا بد - أيضاً - أن تدور حول محور الحرية الفردية والملكية الخاصة،

وينبغـي ألا تكون أبداً حائلاً بين الإنسان وبين حقه في أن يكسب ما يشاء وينفقه فيما يريد. لذا؛ فإن الأخلاق عندهم مسألة نسبية أو مصلحية؛ فقد تصلح في مكان دون مكان، وفي زمان دون زمان، ومع إنسان دون إنسان.

العدالة مثلاً بصفتها قيمةً أخلاقية هي شـيء نسبي، يرجع إلى فهم كل إنسـان أو مجتمع للعدل الذي يوصله إلى مصلحته، فهي وسـيلة إلى غاية؛ وهي المصالح. فالعدالـة في الفكـر الليبرالي ينبغـي أن تعني ضمان الحرية الفرديـة والملكية الخاصة؛ لأنهما المقدسـان الثابتان الكبيران في حياة الإنسـان، واللذان سـيكون التفريط فيهما ظلمـاً مناقضـاً للعدالـة. وهذا خـلاف العدالة فـي الفكر الشـيوعي المناقـض للفكر الليبرالي؛ فالعدالة فيه ينبغي أن تعني حماية المسـاواة بين أفراد المجتمع وطبقاته؛ لأن الفـرد والمجتمـع إذا كانا بلا إله ولا بعث - كما تقول الشـيوعية - فينبغي أن يتسـاووا جميعـاً فـي هذه الحياة، ومـن الظلم أن تتـرك الحرية فـي الملكية أو السـلوك لأفراد ليتميزوا عن الآخرين في الملكية أو في الحرية الشخصية.

ومن هنا، فإن مفهوم (عدل الدولة) في الفكر الليبرالي هو أيضاً شيء نسبي؛ لأن الوظيفة المناطة بها (وهي إقامة العدل) ستختلف باختلاف مفهوم العدل نفسه، فالدولة - كما يقول (جون لوك) أول فلاسفة الليبرالية في كتابه (الحكومة المدنية) - لها وظيفة وحيـدة؛ وهي تطبيق العدالة بضمان قدسـية الحرية الفرديـة وحماية الملكية الخاصة؛ لأنهما من الحقوق الطبيعية والإلهية السـابقة على الدولة والمجتمع، ومن ثم لا يجوز للدولة التدخل فيهما أو تغييرهما لتطبيق العدالة. لكن الدولة في المفهوم الاشـتراكي وظيفتها الأساسية ضمان المساواة بين جميع الأفراد من الناحية الاقتصادية. أما حرية

الفرد فهي مكفولة في الجانب الاجتماعي فقط[1].

٣ - حتمية الصراع لضمان التطور والارتقاء إلى الأحسن:

هذا المبدأ الليبرالي منتزَع من العقيدة الدينية البروتستانتية التي سبقت الإشارة إليها، وهي أن هناك اختياراً إلهياً لجماعة مختارة من البشر، تتكرر في كل حقبة زمنية، فيجري الصراع بينها وبين بقية البشر غير المختارين حتى تنتصر عليهم. ثم إن ذلك الاختيار ينتقل إلى جماعة بشرية أخرى في زمان آخر، ليتكرر (صراع الحضارات) أو الثقافات أو الأديان بين (محور الخير) و(محور الشر)، ويظل تكراره حتمياً حتى تنتهي عملية الاختيار الإلهي عند جماعة بشرية معينة تكون لها السيادة حتى (نهاية التاريخ)!

ولأن الفكر الليبرالي اعتاد نزع القداسة عن نصوص الدين مع الإبقاء على الجوهر المتعلق بالشكل المادي الدنيوي المصلحي؛ فإن حتمية الصراع بين الجماعات أو الحضارات البشرية في الفكر البروتستانتي عُدَّت في الفكر الشيوعي أو الليبرالي آلية طبيعية سُميت (القانون الطبيعي)، في حين سُميت في الفكر الاشتراكي بـ(الحتمية) أو (حتمية الصراع بين الطبقات).

في الفكر الليبرالي، تعني حتمية الصراع المسمى بـ(القانون الطبيعي) أن ذلك الصراع سيستمر حتى يسود النمط الليبرالي في الحياة ويعمم نموذجه، ليُسدَل الستار على تاريخ البشرية بعد هزيمة الليبرالية غيرَها من الأنماط الفكرية والحضارية. وقد رأى أكثر الليبراليين في زمن الحرب الباردة الممتدة من الحرب العالمية الثانية وحتى

---

(١) وبطبيعة الحال؛ فإن مفهوم العدالة في الإسلام أوسع وأسمى من هذين المفهومين؛ لأن المفهوم الإسلامي في الحرية والبعث ينطلق من أسس مناقضة لما عند الليبراليين والشيوعيين، كما هو معلوم.

سقوط الاتحاد السوفيتي؛ تجسيداً لآخر فصول الصراع الحضاري والثقافي بين الليبرالية والاشتراكية. فلما سقط المعسكر الاشتراكي؛ عدَّ الليبراليون هذا انتصاراً أخيراً مؤذِناً بنهاية التاريخ، وهو ما بشَّر به الفيلسوف الأمريكي (فرانسيس فوكوياما). حيث دعا إلى (عولمة) الثقافة الأمريكية لكونها أرقى تجليات الفكر الليبرالي المنتصر وأن عصر منافستها قد انتهى، وهو ما أنكره عليه المستشرق اليهودي (برنارد لويس) فيما بعد - كما سبقت الإشارة - حين رأى أن الصراع لم ينتهِ؛ لأنه لا تزال هناك قوة لم يتم الانتصار عليها ولم تُهزَم حضارياً؛ وهي الإسلام.

وقد أثبتت الأحداث صدق رؤية ذلك المفكر اليهودي (وهو كذوب)؛ إذ لم يكد العالم يشهد تفاعلات هذا الصراع الجديد مع الإسلام، وبخاصة مع بداية الألفية الثالثة، حتى توارى الكلام عن العولمة أو خفَّ، بينما ارتفع صوت الحديث مرة أخرى عن حتمية الصراع: صراع الحضارات، الذي انتهى إلى صراعٍ بين الإسلام وبين الليبرالية النصرانية اليهودية، حيث دخل على خط هذا الصراع نوع من وحوش الصليبيين والصهيونيين ومتشرديهم المحسوبين على الليبراليين، في حلف غير مقدس يجمع بين (المحافظين اليهود الجدد) و (الإنجيليين المسيحيين) و (الليبراليين الجدد)، كما سيأتي تفصيله.

تناقض الليبراليين:

إن تلك الثوابت الأساسية الثلاث في الفكر الليبرالي المذكورة آنفاً تستمد منها الحكوماتُ الليبرالية شرعيتها، ويُطلَب من الهيئات التشريعية والهيئات التنفيذية أن تحترمها وتعمل على توكيدها في الواقع، بحيث لا تُصادَم بإجراءات تشريعية أو تنفيذية تناقضها أو تعارضها، حتى لو طلبت الأغلبية ذلك؛ وحتى لو حصل الإجماع الذي يملك حق تغيير الدستور، فالدستور في المجتمعات الليبرالية هو

لحمايـة هـذه الثوابت، لا لمراجعتهـا أو تغييرها؛ فهي فوق الدسـتور وفوق القانون وفوق الأغلبية الديمقراطية!

وهذه النقطة بالذات تقودنا إلى إشكالية التناقض الموجود في هذا الفكر الليبرالي الزاعـم دومـاً أنه متحرر من كل قيد، مع أنه في النهاية يجعل هذه (الثوابت) قيداً أكبر مـن كل قيـد، حتى إنـه إذا حدث تناقـضٍ مّا بين ما يمكن أن يسـمى بـ (المشـروعيـة القانونيـة) و (المشـروعية الفكرية الحضارية)؛ فإن الغلبة لا بد أن تكون للمشـروعية الفكريـة المجسِّـدة لثوابت الفكـر الليبرالـي. وهنا تظهر حماقـة الليبراليـين؛ عندما يطالبـون المسـلمين بالتنازل عن مقتضيات المشـروعية الحضارية في الإسـلام ممثَّلة في الثوابت الإسلامية، لأجل المشروعيات «القانونية» التي تحمي ثوابتهم هم، والتي تأتي بها البرلمانات والهيئات التنفيذية لتفرض نفسـها من خلال التبديل والتغيير التشـريعي المستهدِف لثوابت الأمة الإسلامية.

إنهـم يتصايحون ويتصارخون على سـبق المشـروعية القانونيـة الوضعية، دولية كانت أو إقليمية أو محلية، وأحقيتها في إلغاء الثوابت الفكرية والحضارية لنا والمنطلقة من أرضية إسـلامية. أما إذا أُريدَ أن تكون هذه القوانين نفسها إسلامية؛ فهنا يُعصف بالمشروعية ولو كانت قانونية أو فكرية أو حضارية!

وهنـا ينبغي التنبيه إلى أن الليبرالية بثوابتهـا تريد أن تضاهي العبودية في ثوابتها، فكما أنه لا يجوز في كل ملة دينية إلهية صحيحـة أن يُعطـى إنسـانٌ أياً كان، أو طبقة أو حـزب؛ الحقَّ في أن يغير الثوابت الربانية التي جاءت بها الشـرائع الصحيحة؛ فإن الملة الليبرالية الشيطانية جعلت من ثوابتها مقدسات لا يجـوز أن يُقدَّم بين يديها من أي إنسـان أو سـلطة أو طبقة أو حزب أو دولة! وهذه - لَعمْرُ الحق - هي ديانة إبليس الذي قال: ﴿ **لأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا** ﴾ [**النساء**: ١١٨].

ماذا يعني القول: إن (الليبرالية أصلها يهودي)؟

بناء على ما سبق من ترجيح رجوع الليبرالية إلى أصول يهودية - وهو ما لم يوافق عليه بعض الفضلاء ممن أطلعتهم على هذه الدراسة قبل طبعها - بناء على ذلك؛ فإن هناك نتائج مهمة وخطيرة تفرعت على ذلك الاستنتاج في حال رجحانه، وأهمها: أن اليهودية التي أفسدت الديانة النصرانية في العصور القديمة عن طريق (بولس) اليهودي، ثم اخترقت النصرانية الكاثوليكية في العصور الوسطى عن طريق مارتن لوثر، ذي الميول اليهودية المشبوهة، ثم ثارت على النصرانية الأرثوذكسية في العصر الحديث عن طريق اليهودي (كارل ماركس) حتى حولت الشعوب النصرانية الأرثوذكسية في روسيا وما حولها إلى شعوب ملحدة وكافرة بالنصرانية من خلال الفكر الشيوعي والاشتراكي. هذه اليهودية؛ هي التي تحاول اليوم اختراق الإسلام وتغييره عن طريق الفكر الليبرالي، الذي ينبري للدعوة له «صهاينة العرب» المسمَّوْن بـ (الليبراليين العرب الجدد)، سواء أدركوا ذلك أم لم يدركوه.

و كذلك ينبني على القول بترجيح يهودية الليبرالية، أن كل مشروعات صهاينة اليهود في أمريكا، من المحافظين الجدد وغيرهم، ومشروعات المتحالفين معهم من صهاينة النصارى الإنجيليين التي تستهدف إدخال العالم الإسلامي كله في المنظومة الليبرالية، مثل: مشروع (الشرق الأوسط الكبير)، والمشروعات التي تستهدف الإسلام نفسه بالتغيير واختراقه بالمفاهيم الليبرالية. هذه المشروعات كلها؛ هي خطوات نحو (لبرلة) المزاج العام للأمة، تمهيداً لـ (تهويد) الروح العامة في الأجيال الجديدة منها ثقافياً وفكرياً وسلوكياً، وإن لم تتهود دينياً أو عقائدياً.

إن الأداة الداخلية لتلك التوجهات الدخيلة هم (صهاينة العرب) الذين يصفون

أنفسهم بـ (الليبراليين الجدد). وللأسف! فإن من يسمون أنفسهم بـ (الإسلاميين الليبراليين) يقومون بدور أخطر وأعمق، يستهدف النفاذ إلى ما يعجز الليبراليون العلمانيون من النفاذ إليه.

إنني أعلم - والكثير يعلمون - أن عصر العلو اليهودي الأخير لم تكتمل معالمه بعد، وهو العصر الذي تحدث عنه القرآن بوضوح في سورة الإسراء، ولديَّ يقين بأن الفكر الليبرالي هو أخطر ما يوطئ لهذا العلو على المستوى العالمي، حيث يقوم - وسيقوم - بالدور الأكبر في تحطيم عقائد الأمم وأخلاقها. ونضيف إلى ذلك - ولو كره الليبراليون - القول: إن عصر ارتفاع اليهود وحلفائهم من النصارى المتهودين (البروتستانت) وغيرهم، هو العصر الذي يقود أو يمتد إلى عصر الدجال الذي حذرت منه كل الرسالات؛ على اعتبار أن الدجال يهودي وأمه يهودية، ويخرج من بلدة يقال لها: (يهودية أصبهان)! ولذا؛ فلا بد أن يسبق عصره حُقب من (الدجل) العالمي، الذي يسهل مهمته.

إن كل هذا يؤدي إلى نتيجة مفادها: أن (الليبرالية) هي منهاج الدجل، ودين الدجالين الممهدين للدجال الأكبر؛ حيث إن الدجاجلة سيكثرون قبله حتى يشيعوا الدجل[1] في أرجاء العالم، حتى يكون الرعاع بعشرات أو مئات الملايين ممن سيسهل عليهم الاستجابة له[2].

---

(١) معنى الدجل: الخلط والتمويه، مأخوذ من قولهم دجل البعير: إذا طلاه بالقطران وغطاه به، والدجال معناه: المموِّه، الكذاب، المحرِّف. لسان العرب، مادة (د ج ل).

(٢) عقيدة (انتظار المخلص): سواء عند اليهود أو عند النصارى، أو حتى عند غلاة الروافض في صورة أخرى؛ إنما تجير كلها لتحويل ذلك الانتظار الضال إلى انتظار حقيقي وتوطئة عملية للدجال الحقيقي. وهذا في حد ذاته أكبر أنواع الدجل الممارَس على فئام من البشر، حيث يُسيَّرون في طريق الضلالة باسم (العقائد الدينية)، أو باسم «تعديلها» أو العدول عنها.

هـذا اسـتطراد قـد يعـده بعضهـم خارجاً عـن الموضـوع، لكنـي أراه في صلب الموضـوع، ولهذا أثرته هنا، لعلي أجد مـن يوافقني عليه بعلم فأطمئن، أو يعارضني فيه بعلم فأرجع.

الفصل الثاني

دين الليبراليين

- **الليبرالية الفكرية والدينية**

(اعبد أي شيء.. فلن تُسأل عن شيء)

- **الليبرالية الاجتماعية**

(اللاءات الثلاث: للرجولة.. لرابطة العقيدة.. لمرجعية الشريعة)

- **الليبرالية السياسية**

(الحكم لكل شيء.. إلا لله)

- **الليبرالية الاقتصادية**

(اكسب من أي شيء.. وأنفق في أي شيء)

الفصل الثاني: دين الليبراليين

(١)

الليبرالية الفكرية والدينية

(اعبد أي شيء.. فلن تُسأل عن شيء)

ظهـرت مبادئ (الليبرالية الفكرية والدينية) مثل غيرها من أنواع الليبراليات؛ ردّاً فعل على الفساد الكنسي. فمن أكبر الأسس التي كانت ترتكز عليها الكنيسة؛ القول بأن طريق الخلاص والنجاة يمر عبر رجال الدين فقط، وأن من لا يرضى عنه القسيس في الأرض لا يرضى الله عنه في السماء، ومن لا تُعمِّده القساوسة فإنه لا يدخل ملكوت السماء!

ولأن دور رجل الكنيسة كان في رأي الكثير من العامة والخاصة شيئاً سيئاً؛ فقد تنامى الشعور بأهمية كسر حالة القداسة التي كان يريد بها «رجال الدين» أن يتحكموا في مصائر الناس في الآخرة، بعد أن ضيّقوا عليهم في الدنيا، ونشأ القول إنه يمكن دخول ملكوت السماء من غير طريق القساوسة وبدون وساطة منهم عند الله.

ويذهب كثير من الباحثين إلى أن هذا المبدأ - مبدأ عدم الحاجة إلى الوساطة عند الله - تأثر به النصارى خلال معاينتهم لأحوال المسلمين أثناء الحملات الصليبية، حيث وجدوا المسلمين لا يحتاجون في التقرب إلى الله أو العودة إليه لوساطة من أحدٍ، فأعجبهم هذا المبدأ الفطري، وتأثروا به من ضمن ما تأثروا من مبادئ عديدة في الإسلام. وقد ساعدت فلسفة (كانط) وأفكاره عن «التعددية الفكرية»، في تطوير

المبدأ الذي يرفض الوساطة بين الخالق والمخلوق، بل انتقلت إلى بُعد آخر؛ وهو أن طريق الخلاص يمكن أن يأتي من غير طريق الكنيسة بالمرة، سواء بوساطة أو بغير وساطة؛ حيث ذهب (كانط) إلى أن رؤية الناس للشيء على أنه هو الصواب؛ لا يعني بالضرورة أنه صواب، وأن نظرة أي فكر إلى ذاته - بما فيه فكر الكنيسة - على أنه يمثل الحق، لا يعني في كل حال أنه يمثل الحقيقة؛ لأن رؤية الإنسان للشيء تتأثر بمنظومته الفكرية وتجربته الحياتية، ومن ثم فإنه لا يوجد شيء اسمه (الحقيقة المطلقة). ومن أقواله في ذلك: «إن الشيء في نفسه غير الشيء عندنا».

جاء مفكر آخر معاصر ليبني على أفكار (كانط) ما يحاول أن يجعل منه نظرية عن (التعددية الدينية)؛ هذا المفكر هو (جون هيك)، وهو أستاذ بريطاني معاصر في علم اللاهوت في جامعة برمنجهام في إنجلترا.

بنى (جون هيك) فكرته أو نظريته في (التعددية الدينية) على أنه بما أن الحقيقة المطلقة لا يملكها منهج بذاته أو دين بذاته - كما قال (كانط) - فإنها يمكن أن توجَد موزعة على كل الأديان. وذهب إلى أن الوحي الذي وصلت عن طريقه الأديان، لا يعدو أن يكون في كل حالاته تجارب شخصية روحية، يمكن أن يمر بها كل إنسان تتوفر فيه بعض الشروط، وعلى هذا فإن الوحي يمكن أن يتعدد بتعدد التجارب؛ ومن ثم يمكن أن تتعدد مصادر الحقيقة بقدر تعدد الأديان.

وأرجع (جون هيك) الاختلاف بين الأديان إلى اختلاف ظروف تنزُّل الوحي، وبنى على ذلك أن الالتزام بالشرائع الدينية غير ضروري خارج النطاق الشخصي؛ لأن الشرائع كلها نسبية في صحتها وإن كانت تكفي لإشباع الحاجة الدينية عند الإنسان على المستوى الشخصي.

وفي كتاب له بعنوان (أسطورة تجسد الإله)، ينقد (جون هيك) مع لفيف من كبار الأساتذة والدكاترة في اللاهوت، مقولةَ تجسد الإله في عيسى عليه السلام، حيث يقولون في مقدمة ذلك الكتاب:

«إن كتَّاب هذا الكتاب مقتنعون بأن هناك في هذا الجزء الأخير من القرن العشرين، حاجةً ماسة لتطوُّر عقائدي كبير آخر. هذه الحاجة أوجدتها المعرفة المتزايدة لأصول المسيحية، تلك المعرفة التي أصبحت تستلزم الاعتراف بعيسى على أنه كان - كما يصنف بسِفْر أعمال الرسل ١٢/ ٢ - (رجلاً أيده الله لأداء دور خاص ضمن الهدف الإلهي)، وأن المفهوم المتأخر عن عيسى والذي صار يعتبره: (الإله المتجسد والشخص الثاني من الثالوث المقدس الذي عاش حياة إنسانية) ليس في الواقع إلا طريقة تعبير أسطورية وشعرية عمَّا يعنيه عيسى المسيح بالنسبة لنا»[1].

وهذا الكلام جيد إذا جاء في سياق اكتشاف الحقيقة المتعلقة ببشرية عيسى عليه السلام، لكنه يمثل في وجهه الآخر تثبيتَ قاعدة كسر القداسة عن النصوص الدينية بوجه عام، وإرجاعها إلى تجارب بشرية، وإضفاء القدسية على تلك «التجارب» البشرية في اختراع الأديان، وعدّ كل الأديان شيئاً محترماً، لتعلقه بـ(حرية) الإنسان في أن يعتقد ما يشاء!

لذلك، فقد حاول (جون هيك) أن يعمم شكه (المسوَّغ) في العقيدة النصرانية، ليقول: «إن كل الأديان يمكن أن تناقَش أصول عقائدها، وأنه لا دين يحتكر الحقيقة». وهذا المعنى بالذات، هو ما دندن حوله في معظم كتاباته ومحاوراته ومحاضراته، وهو ما حاول ببغاوات الليبرالية في بلادنا نقله إلى البيئة الدينية الإسلامية، متغافلين عن أنه يتحدث عن بيئة فكرية اعتقادية تختلف جذرياً عن بيئتنا؛ وهي البيئة الوبيئة

(١) انظر: كتاب (أسطورة الله المتجسد)، تأليف: جون هيك وآخرين، (المقدمة).

الناشئة عن الشطحات الدينية البشرية؛ النصرانية أو اليهودية.

إن القول بالتعددية الدينية نشأ في بيئة ثقافية مأزومة تشتكي من الشك في كل شيء، ولهذا وضعت نفسها بين خيارين: إما قبول شيء بعينه على أنه كل الحق، أو قبول أي شيء على أنه حق؛ وذلك للهروب من الشكوك القاتلة التي أنشأها الفكر الإلحادي المعادي للكنيسة وللدين بشكل مطلق.

إن هذه البيئة الثقافية المأزومة التي قتلها التنازع الديني بين الطوائف عبر التاريخ إلى حد الاقتتال في حروب طويلة طاحنة؛ كان الحل الوحيد للخروج من مشاكلها هو إعادة النظر في البنية الفكرية التي قامت عليها ديانات تلك الطوائف المنتسبة في الأصل لدين واحد. وهذا ما حدث بالفعل عن طريق ثورة الإصلاح اللوثرية التي لم تخرج بالنصارى الكاثوليك عن وصف الضلال، حيث نقلتهم من لوثات الوثنية الثالوثية إلى خرافات اليهود التوراتية، ليصلوا بعد ذلك إلى غيابة الليبرالية الإلحادية وغياهبها.

العجيب هنا أن دعاة الليبرالية الفكرية أو الدينية في بلاد المسلمين يحاولون نقل هذه النتاج الشاذ، دون النظر إلى مقدماته المضطربة وملابساته البعيدة عن واقع أمتنا الإسلامية! فالصراع الديني والاستبداد البابوي الديني عند من يسمَّون بـ«رجال الدين»؛ لم تعرفه أمتنا كالظاهرة العامة، ولم يكن يشكل أزمة أبداً، فغالبية الأمة طوال تاريخها كانت مجموعة - وإن لم تكن مُجْمِعة - على الأصول العامة للدين، وكانت سيادة المذهب الوسطي لأهل السنة في غالب الأحوال تصنع واقعاً مستقراً في البيئة الفكرية والثقافية والدينية، دون أن يكون للشذوذات - من هنا أو هناك - تأثير كبير على مجرى سير التاريخ العقدي والفكري في الأمة الإسلامية.

أما عند غيرنا؛ فلا تزال الاختلافات تتجدد في أصل المعتقدات النصرانية، فضلاً عن تشريعاتها وقيمها، ولعل آخر ذلك ما ثار في الآونة الأخيرة حول ما يسمى بـ(شفرة دافنشي)[1]، التي تثير الشكوك حول زواج مريم - عليها السلام - قبل ولادتها لعيسى، وهو ما يُبنى عليه أن عيسى - عليه السلام - كان له أب من البشر! وهو ما يعني نسف الأساس الذي تقوم عليه الديانة النصرانية بكل عقائدها، وفي كل طوائفها.

إن هناك بالفعل أزمات تعترض الفكر الديني الغربي زماناً بعد زمان، لكن الغريب أن هناك من يصرون على إقحام المسلمين قسراً في الصراعات والموضوعات والمساجلات والاختلافات الغربية العميقة بشأن الدين هناك، لينقلوها بعلاتها إلى

(١) (شفرة دافنشي): رواية للكاتب الأمريكي (دان براون) صدرت في مارس ٢٠٠٣م، وتقع في ٥٠٠ صفحة، وقد ترجمت إلى ٥٠ لغة، وبيع منها ما يزيد على عشرة ملايين نسخة، وقد تُرجمت للعربية عن طريق الدار العربية للعلوم ببيرت. والرواية تفترض وقوع قصة من خلال شخصيات رمزية تدور حول جمعية دينية اسمها (سيون) أو (صهيون) تأسست عام ١٠٠٩م، ولا تزال موجودة إلى هذا العصر تبحث عن وثائق تتعلق بجماعة فرسان الهيكل أو (هيكل سليمان)، وهي جمعية معاصرة، كان من أعضائها (إسحق نيوتن) و(فيكتور هوجو)، وتبين أن من بين أعضائها (ليوناردو دافنشي) الفنان الإيطالي العالمي الشهير. ويعتقد أعضاء الجمعية (في الحقيقة لا في الرواية) بأن الملك قسطنطين أفسد النصرانية بعد دخوله فيها، وحولها إلى ديانة وثنية، وأن الديانة النصرانية الحقيقية هي ما تؤمن به جمعية (سيون)، وأن العقيدة الصحيحة تقول أن عيسى كان رجلاً عادياً تزوج من مريم المجدلية وأنجب منها (سارة)، وأن ذريته ملَكية تنتمي إلى الملك داود بن سليمان، وأن هذه السلالة الملكية لا تزال موجودة إلى اليوم، وأن وظيفة هذه الجمعية (جمعية سيون) هي حماية هذه السلالة الملكية. وتفترض القصة أن رجلاً يدعى (سونيير) مدير متحف اللوفر، كان آخر رئيس لهذه الجمعية، وهو من تلك السلالة الملكية التي تدَّعي أن لها الحق الشرعي في المطالبة باستعادة عرش داود الذي أسس مملكة لليهود. وتقول الرواية: إن مدير المتحف كانت لديه شفرة سرية تتعلق بتلك المعتقدات، وضعها في متحف اللوفر، خلف لوحة للفنان (ليوناردو دافنشي)، وقد قُتل - بحسب الرواية - بسبب هذه الشفرة.

فضائنا الإسلامي، بينما لا علاقة للعقيدة والفكر الإسلامي بهذه الأزمات، ولا مجال للخلط بين المعايير الإسلامية والمعايير النصرانية في تلك الخلافات حتى تقحَم هذه في تلك.

هل نقول: إن الغربيين معذورون عندما يبحثون عن (ليبرالية دينية) تخرجهم من هذا الارتباك؟ وهل نقول: إن «النقول» عندهم أصبحت تشكل أزمة لا فرار منها إلا إلى «العقول»؟

أياً كان الأمر؛ فإن أمتنا - ولله الحمد - معافاة من مثل هذا التعقيد العقدي في أصول الدين بين سوادها الأعظم، بخلاف ما كان عليه الأمر عند اللاهثين وراء «حرية الاعتقاد».

الليبرالية الدينية - في نظرنا - ستشكل أزمات جديدة في الغرب؛ لأنها ليست حلاً للمشكلات، بل فراراً منها أو تأجيلاً لها. إنها تعكس الحيرة الدينية والتيه الفكري والخلل الاعتقادي، وهو ما أطلق عليه القرآن وصف «الضلال»، وجعله لصيقاً بالأمم التي تدين بالنصرانية على اختلاف طوائفها، وهو وصف يستعاذ منه في دين المسلمين، حتى أصبح جزءاً من دعائهم المتكرر في عبادتهم الدائمة: ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** ﴾ [**الفاتحة**: ٦ - ٧]. قال النبي ﷺ في تفسيرها: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»[1].

إن علامات الضلال والتيه تظهر ملامحها، ليس فقط في مباني الاعتقادات

(١) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣١٣) بإسناد صحيح، وذكره ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٩) وقال: إسناده حسن، وعلّق الألباني على الحديث في شرح الطحاوية بقوله: (صحيح) برقم (٥٢٦).

الكنسية النصرانية؛ ولكن في ردود الفعل عليها، ومنها تلك الأفكار المتعلقة بـ (الليبرالية الفكرية والدينية)، بدءاً من تعريفها وانتهاء بوسائلها، ومروراً بأهدافها ورموزها وآلياتها، وهي تعبِّر عن وجه آخر من أوجه التأزم الفكري والزيغ الاعتقادي لدى الغربيين، الذين يريدون ويريد أتباعهم تصدير كبواتهم الدينية إلينا.

تعرِّف موسوعة (لالاند الفلسفية) الليبراليةَ الفكرية الاعتقادية بأنها: مذهب فلسفي يرى أن الإجماع الديني ليس شرطاً ضرورياً لتنظيم اجتماعي جيد. ويطالب بحرية الفكر والعقيدة لكل الناس. وقد عرَّفها بعض الليبراليين بقوله: «هي المدى الذي يستطيع الإنسان أن يصل إليه في أداء فعل معين، وفقاً لإرداته الخاصة فحسب»[1].

وأنا أحسب أن هذا التعريف مُملى مباشرة من إبليس الكبير، وليس من أحد من ذريته أو تلامذته من الإنس أو الجن؛ لأنه لا يوجد أبلغ من هذا الوصف في تحديد الطريقة التي يمكن أن يوفّي من خلالها إبليس بوعده عندما أقسم قائلاً: ﴿ **فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ [ص: ٢٨]، وعندما قال: ﴿ **لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ [**الأعراف**: ٦١]؛ حيث إن تلك العبارة تختصر في عبارة وجيزة ما يمكن أن يكون طريقاً لعبادة الهوى وتقديم الطقوس للشيطان!

إن الليبرالية الدينية التي تدخل ضمن الليبرالية الفكرية؛ أسماها المفكر اليهودي الفرنسي (إيلي هاليفي): الحرية الميتافيزيقية (الغيبية)، ويقصد بذلك أن للمرء أن يعتقد ما يشاء من أمور الغيب، ويتخذ من الآلهة ما يشاء، ويعبدها كما يشاء. ومسؤولية البحث عن الحقيقة عند ذلك الفيلسوف؛ مسألة شخصية مدخلُها العقل فحسب، وعلى المجتمع أن يحترم الحرية في ذلك ويتيحها لكل إنسان.

---

(١) مفهوم الحرية في الليبرالية المعاصرة (ياسر قنصوة)، ص ٣٦.

وصف تلك الليبرالية بأنها (دينية) لا ينفي عنها صفة العلمانية؛ فعلمانية الفكر هي الأساس الذي تقوم عليه كل الليبراليات، ومنها الليبرالية الفكرية والدينية، وتلك الليبرالية تهدف في النهاية إلى عزل العقائد والشرائع عن نظام الحياة، وإبقائها محصورة في الإطار الشخصي والروحي فقط، وهو ما حاول (جوك هوك) التنظير له؛ حيث إنه لم يبتكر (الليبرالية الدينية) وإنما يحاول تأصيلها وتثبيتها.

وإذا تأملنا في الفكرة التي أسس عليها (جون هيك) قوله في التعددية الدينية؛ وجدناها تبنى على فرضية تفريغ الدين من اليقين، وإن كان يعبر عن ذلك بصيغة ملتوية؛ وهي أنه لا دين يحتكر الحقيقة، وأن الإنسان حرٌّ في اختيار الطريق الذي يوصله إلى الغاية المرجوَّة من الدين؛ وهي الخلاص والنجاة.

لهذا فإن الليبرالية الدينية التي تجرد الأديان من الثوابت وتعدها شيئاً نسبياً؛ تطرح اليوم بقوة - كما يقول «مارتن أنديك» وزير العدل الأمريكي الأسبق - في مقابل ما يسمى بـ (الأصولية)، وبخاصة في الشرق الأوسط.

شهدت الليبرالية الدينية، شأنها شأن الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية والاجتماعية؛ اختلافات وتطورات نشأت عن اختلاف وجهات النظر بين مُنظِّريها، ومع هذا استقرت على أن تكون جزءاً من الحرب التي يقودها الغرب ضد الإسلام باسم (حرب الأفكار) - كما سيأتي - على الرغم من أنها نشأت في الأساس من أجل (حرية الأفكار). ومن أشهر المنظرين لليبرالية الدينية:

- فردريك شلاير ماخر (١٧٦٨ - ١٨٣٤م):

وهو من فلاسفة اللاهوت البروتستاني الألمان. ويُعرف (شلاير ماخر) بتبنِّيه لفكرة (الانحصارية)، حيث كان يرى انحصار الخلاص الديني في طريق المسيح،

ولذلك أكثر في كتاباته من الكلام عن تفوق المسيحية - ولا سيما البروتستانتية - على جميع الديانات. ومع ذلك عدَّ الدين مسألة شخصية وتجربة خاصة. وهو يُضفي على الدين مِسحة علمانية، من حيث حصره في الداخل الإنساني فقط، وهو يقول في ذلك: «إن جوهر الدين مسألة تعتمل في داخل الإنسان وروحه ودخيلته، وتذوب في مشاعر آنية تجاه المطلق، وليس في قوالب أو أنظمة أو قوانين، ولا في أية صيغة خارجية مزعومة». وهو ينسجم في رؤيته تلك للدين؛ مع النظرة الليبرالية الحديثة له والقائلة بأن الدين شأن يتعلق بالحرية الفردية، ويرتبط بالوجدان لا بالأحكام. ويُعدُّ (شلاير ماخر) مؤسس (الرومانتيكية) الحديثة[1].

- القس جون هيك:

هو البروفيسور البريطاني المعاصر الذي سبقت الإشارة إليه، وقد ولد عام ١٩٢٢م، وعمل أستاذاً للاهوت في جامعة برمنجهام، وهو من فرقة (برسبتيوري) الإنجليزية التي تعيش في أمريكا، وله تآليف عديدة، لكن أهمها في موضوع العقائد كتابه: «أسطورة الله المتجسد»، وهو مترجَم للعربية وغيرها من اللغات، ويذهب فيه بكل وضوح - وبتعبيره الشخصي - إلى أن عيسى - عليه السلام - «رجل أيّده الله لأداء دور خاص ضمن الهدف الإلهي - كما وصفه الإنجيل في سِفر أعمال الرسل ٢/ ٢١ - وأن المفهوم المتأخر عن عيسى، والذي صار النصارى يعتبرونه: (إلهاً متجسداً وشخصاً ثانياً من الثالوث المقدس الذي عاش حياة إنسانية)؛ ليس في الواقع إلا طريقة تعبير أسطورية عما يعنيه المسيح بالنسبة لنا». وهو إذ يفكك الأصل

(١) الرومانتيكية أو الرومانسية: مذهب أدبي أوروبي، يهتم بالنفس الإنسانية وعواطفها ومشاعرها وخيالاتها، بغض النظر عن طبيعة صاحب هذه النفس من حيث الإيمان أو الإلحاد. ولهذا يفصل رواد هذا الأدب بينه وبين الأخلاق، ويشترطون في الأدب الرومانسي إطلاق النفس على سجيتها والاستجابة لأهوائها، دون أي قيد من قيود العقل أو الواقعية.

الذي قامت عليه أكثر العقائد النصرانية في المسيح، يتيح المجال أمام «التحرر» من أي معتقد.

وقد وجد (جون هيك) وغيره من المحققين الغربيين المعاصرين في علوم اللاهوت وتاريخ الأديان؛ أنه لا ريب في كون العقائد المعقدة للكنيسة النصرانية، لا سيما التثليث والتجسد والكفارة والأقانيم، مجرد تعبيرات فلفسية جاءت بعد رسالة المسيح التي لم تكن في الأصل إلا رسالة توحيدية أخلاقية بسيطة، وأنه لم يعد هناك مناص لدى الكثرة الكاثرة من المفكرين وفلاسفة اللاهوت وأساتذة علوم الأديان؛ من الاعتراف بأن عقائد الكنيسة الرسمية لا تمثل بالضبط تعاليم المسيح نفسها، ولا تعكس حقيقة رسالته.

لقد عايش (جون هيك) العديد من اليهود والمسلمين في إنجلترا وأمريكا، ورأى أن هناك الكثير من غير النصارى يعيشون بعقائد مخالفة للنصرانية، ومع ذلك يتمتعون بخلق إنساني وروحية عالية، فتساءل عن صيغ الجزم في العقيدة النصرانية بأن الخلاص والنجاة لا يأتيان إلا عن طريق غُسل التعميد الكنسي! وبدأ يشك في وحدانية طريق الخلاص المسيحي.

ويعد (جون هيك) أبرز المفكرين الغربيين المعاصرين الذين صاغوا مفاهيم التعددية الدينية، وهي تقوم في رأيه على أساس الفرضية القائلة بأن كل أصحاب الديانات مشمولون بالخلاص، وكلهم ناجون، ما داموا معتقدين بإله للكون. ويذهب هيك إلى أن جميع الباحثين عن الحقيقة والنجاة سيدركونها من طريق أي دين! وهو يقتبس عن فيلسوف الصوفية الضال (جلال الدين الرومي) معتقدَه الذي يقول فيه: «المصابيح مختلفة، ولكن النور واحد»[1].

---

(١) جلال الدين الرومي: من أعلام الصوفية، ولد في مدينة (بلخ) الفارسية في أفغانستان عام=

ويضفي (جون هيك) على الديانات - تبعاً لشلاير ماخر - بُعداً وضعياً علمانياً؛ فيقـول: «الأديـان المختلفة هي تجـارب دينية مختلفة، حدثت في فتـرات متعددة من تاريخ البشر، وعثرت على وعيها العقلي الذاتي في جو ثقافي»[1].

وبما أن الأديان هي نتاج تجارب شـخصية، فمن باب احترام (حرية الآخر) ينبغي أن تُحتَـرم كل الأديـان، وهـو ما عبّر عنه بـ(قبـول الآخر)، وهـو المصطلح الذي راج على ألسـنة كثير من الليبراليين العلمانيين، وأيضاً (الإسـلاميين) الذين لا يعُون البُعد العقدي لهذا الاصطلاح المغرض.

يـرى (هيك) أن مفاهيـم (القـدرة المطلقـة)، و (الوجود المطلق)، و (الصفات المطلقة لله) في الأديان؛ هي أفكار بشرية لا تعبِّر بدقة عن حقيقة ذات الإله، ويرى أن الدين ظاهرة إنسانية، لا علاقة لها بالسماء[2].

وهنـاك العديد مـن المفكرين والكتـاب الغربيين، الذين حملوا عـن (جون هيك) أفـكاره في التعدديـة الدينية، مثل: (ألسـكن، وبلانتيكا، وفان أنواكن، وسـميث)، وغيرهـم.

وقـد تبنت الولايـات المتحـدة الأمريكية فكـرة تعميم مفاهيـم الليبراليـة الدينية وعدتها جزءاً مـن حربها العالمية على الإسـلام، والهدف ليس احترام العقـائد بقدر ما هو ازدراء العقيدة الإسلامية وتشجيع الخروج عليها والارتداد عنها، حتى صارت

=١٢٠٧هـ، ثم تنقل مع أبيه بين العراق والشام ومكة المكرمة، ثم استقر به المقام في الأناضول في تركيا، ولذلك لُقب بـ (الرومي) وإليه تنسب الطريقة (المولوية). وقد اشتهر الرومي بالشعر حتى صار من أعلامه. وبسبب عباراته عن تعدد الطرق الموصلة إلى الله؛ يحتفي به الحداثيون في بلاد العرب والمثقفون الليبراليون في بلاد الغرب، توفي عام ١٢٧٣هـ.

(١) كتاب (مشكلات قبول التعددية) لجون هيك، ص ٤٩.

(٢) فلسفة الدين، لجون هيك، ص ٢٣٨.

أمريكا حامية لكل الزنادقة والملحدين والمرتدين في العالم الإسلامي، لتتخذ منهم رأس حربة في حربها ضد الإسلام نفسه. وقد شهدت السنوات الأخيرة عدداً من الظواهر والمظاهر التي تترجم عن سوء توظيف مفاهيم (الليبرالية الدينية)، التي تُعدُّ الوجه الاعتقادي للمنظومة الليبرالية:

* فباسم الليبرالية الدينية والفكرية باركت الولايات المتحدة أحياناً، وصمتت أحياناً أخرى، عن تطاول سفهاء الأعداء في الدانمارك وغيرها؛ على شخص الرسول الأعظم محمد ﷺ، مع أن متحدثيها الرسميين، الذين يتكلم كثير منهم العربية بطلاقة، لا يتأخرون عن إطلاق نيرانهم الكلامية فورَ أي تخطٍّ لـ «الدبلوماسية» فيما يتعلق بقضايا اليهود الدينية.

* وباسم الليبرالية الدينية؛ أقامت أمريكا الدنيا وأقعدتها لنصرة المرتد الأفغاني (عبد الرحمن عبد المنان)، الذي تنصَّر في مدينة بشاور في باكستان عام ١٩٩٠م على أيدي الجمعيات التنصيرية التي كانت تعمل هناك في ذروة الجهاد الأفغاني ضد الروس؛ حيث تصدّت أمريكا لحمايته من غضبة الشعب الأفغاني بعد أن عاد إلى أفغانستان بعد سقوط حكومة طالبان؛ متحدياً بِردته، وطالِباً الاحتفاظ بزوجته المسلمة على الرغم من تركه لدين الإسلام علناً.

* وباسم الليبرالية الدينية؛ سلّطت الدول الغربية وفي مقدمتها أمريكا الضوء على ذلك الرجل، وبدأ يظهر بكثافة على وسائل الإعلام وهو يحمل نسخة محلية من الإنجيل مكتوبةً لغرض التنصير. وعندما طالب بعض قضاة أفغانستان بمحاكمة هذا المرتد وفقاً لشريعة الإسلام؛ دخلت وسائل الإعلام الغربية في سجال عالٍ بشأن المخاطر التي تهدد مفاهيم الليبرالية الاعتقادية؛ فقالت صحيفة نيويورك تايمز في مقالها الافتتاحي في (٣/ ٣/ ٢٠٠٦م) تحت عنوان (سخط على أفغانستان):

«يجب على الولايات المتحدة وحلفائها في أفغانستان مراجعة القوانين المعمول بها هناك»، «. . إذا كانت أفغانستان تريد العودة إلى أيام طالبان؛ فلتفعل ولكن من دون مساعدة أمريكية»، ونشرت صحيفة الواشنطن رأيها في الموضوع في عددها الصادر في (٢٣/ ٣/ ٢٠٠٦م) تحت عنوان (امنحوا الحرية لعبد الرحمن)؛ جاء فيه: «من الناحية النظرية؛ ينص الدستور الأفغاني على ضمان الحرية الدينية، ولكن في الوقت نفسه ينص على أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع. والآن ظهر التعارض وظهر ضرره»، ثم تساءلت الصحيفة: «ما جدوى أي إنجاز للجنود الأمريكيين إذا لم ينجحوا في إنهاء تلك الحقبة الهمجية المنتمية إلى القرون الوسطى؟».

* لقد تحول السجال من الهجوم على تجاوز مفاهيم الليبرالية الدينية إلى هجوم على الشريعة الإسلامية نفسها، كما ظهر من كلمات الصحيفة المذكورة آنفاً، وأظهرته بصورة أوضح تعليقات صحيفة (ناشيونال رينيو) الأمريكية الصادرة في (٢٢/ مارس/ ٢٠٠٦م)؛ حيث قالت في مقال بعنوان (نحن وأفغانستان ومشكلة الشريعة): «نحن نحصد ما زرعناه في أفغانستان، ما يحصل هناك هو ما جلبناه على أنفسنا حين شاركنا في صياغة دستور لا يفصل فصلاً تاماً بين الشريعة والقانون»، «لقد جعل هذا الدستور الإسلام دين الدولة، جاعلاً للشريعة قوة مهيمنة على القانون، وبعد كل هذا نأتي لنحتج على ذلك نتيجة لهذا التدخل؛ إن هذا يعد احتجاجاً فارغاً!».

* وبعد هذا التصعيد وخلط الأوراق، ندبت (كوندليزا رايس) نفسها للدفاع عن حق ذلك المرتد في أن يظل على ديانته النصرانية، وقالت: «لقد اتصلت بكرزاي وأثرت معه الموضوع بأشد لهجة ممكنة؛ لكي تؤكد أفغانستان تمسكها بالدستور الجديد الذي ينص على احترام حرية الاعتقاد». وتدخل جورج بوش شخصياً، وقال في خطاب له في ولاية فرجينيا وقت تفاعل الحدث: «إنني منزعج جداً لسماعي أن

شخصاً تحول عن الإسلام قد يعاقب على ذلك! ليس هذا هو التطبيق العملي لِما اتفقنا عليه! من المزعج للغاية أن بلداً ساعدناه على التحرر، يعاقِب شخصاً لاختياره ديناً آخر! إن لدينا نفوذاً في أفغانستان وسنستعمله؛ لنؤكد لهم أن هناك قيماً عالية يجب احترامها».

نعم إنها (القيم) الليبرالية التي يراد فرضها على العالم ولو بقوة السلاح، كما حدث في أفغانستان، والتي وصفها بوش بأنها (القيم العالية)!

* لأن القضية ليست قضية بوش وحده أو أمريكا بمفردها؛ فقد تدخّل الاتحاد الأوروبي وهدد بوقف المساعدات عن أفغانستان إذا لم تمنح ذلك المرتد الحرية الكاملة في تحوله عن الإسلام، وأعلن ذلك الاتحاد على لسان وزيرة الخارجية النمساوية التي كانت دولتها تترأس الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت: «على الاتحاد الأوروبي أن يبذل ما في وسعه لإطلاق حرية الأفغاني الذي اعتنق المسيحية»، «إن رئاسة الاتحاد ستتابع الوضع من كثب، وستقرر الخطوات التالية حسب تطور القضية». وكان طبيعياً أن يتدخل راعي التنصير في العالم (بابا روما) في الموضوع، حيث سعى بابا الفاتيكان (بنديكت) إلى استقدام ذلك المرتد إلى إيطاليا لاجئاً سياسياً، وهو ما حدث بالفعل؛ حيث سافر الرجل إلى هناك في حماية النصارى وكنفهم.

لم تكن تلك الضجة التي أثارها الغرب حماساً للدخول في النصرانية بقدر ما كانت حرصاً على الخروج من الإسلام. ولهذا تُعتمَد الميزانيات المليارية لتكفير المسلمين باسم التنصير، في غير احترام لعقيدتهم أو اعتراف بحريتهم. بل إن المنطلق نفسه المدعي كفالة حرية الاعتقاد؛ سرعان ما أصبح ينقلب رأساً على عقب، إذا تعلق الأمر بدخول نصارى في الإسلام. ومثال ذلك: أن امرأة مصرية حاولت ممارسة حقها في حرية الاعتقاد، وغيرت دينها من النصرانية إلى الإسلام عن قناعة بعد أن شاهدت

برنامجاً يتحدث عن الإعجاز العلمي في القرآن الكريم؛ فتأثرت به، وبدأت تسأل زملاءها في العمل عن هذا الموضوع الذي أهمها لكونها مهندسة زراعية، فزودها بعضهم بإفادات زادت من تعلُّقها وشغفها بالاطلاع على المزيد من أسرار القرآن، وهو ما اهتدت به إلى أنه كتاب حق من عند الله، فانشرح صدرها للإسلام، ودخلت فيه خفية خوفاً من أسرتها. وظلت على إسلامها سراً، تصلي وتصوم وتقرأ القرآن، حتى حفظت منه سبعة عشر جزءاً، ثم عرفت ابنتها بالأمر، ومع الوقت عرف زوجها وأسرتها، ووصل الأمر إلى الكنيسة التي غدت تشعر بالحماية الأمريكية في مواجهة (حرية اعتقاد) النصارى في احترام الإسلام والدخول فيه!

لقد كان من الممكن أن يمر الأمر كعشرات الحالات ومئاتها التي كانت تدخل في الإسلام في مصر وغيرها، غير أن زعامة الكنيسة اختارت تصعيد الأمر، وصنعت منه سابقة تجعل من التحول إلى الإسلام مشكلة كبرى. لذا؛ اعتصم راعي الكنيسة الأكبر في ديره حتى تُسلَّم المرأة المسلمة للكنيسة، وسرعان ما أخذت القضية أبعاداً دولية عن طريق المنظمات الكنيسة المصرية في أوروبا وأمريكا، وخاصة أن زوج المرأة كان كاهناً، ولم يفلح في إقناع المرأة بالعودة إلى النصرانية.

لقد تفاعلت الأحداث بضغوط داخلية واستجابت لابتزازات خارجية، حتى انتهى الأمر إلى تسليم المرأة للكنيسة؛ لكي تعيدها إلى «رشدها»، وتقول: إن الله ثلاثة وليس واحداً!

لم تقم لنصرة المرأة حملات إعلامية عالمية - كما حدث مع المرتد الأفغاني - ولا محلية، رسمية أو شعبية، حتى أعلن النائب العام المصري - بعد مدة من حجز المرأة في الكنيسة - أن المرأة عادت إلى النصرانية، وانتهت المشكلة! ولم يبين متى، ولا كيف، ولا لماذا!

لكن العقلاء جمعياً عرفوا أن هذا هو المفهوم المراد عولمته لـ «الحرية الدينية» و «الليبرالية الاعتقادية»[1].

مناقضة الليبرالية الدينية للثوابت الإسلامية:

هناك جملة من الثوابت والأصول الاعتقادية والتشريعية في الإسلام تتصادم مع الأفكار والمبادئ التي تدعو إليها الليبرالية الفكرية والدينية الغربية، وهي ثوابت لا نستحي من الاستعلان بها بل الاستعلاء بها؛ لأن كلاً منها يشكل أساساً من أسس المنهج الإسلامي الذي تواترت الدلائل على أنه حجة الله الأخيرة على البشر، وكلمته الخاتمة للإنسان التي جاء بها النبي الخاتم محمد ﷺ.

ومن هذه الثوابت:

* أن وحدانية الله في ذاته وصفاته هي جوهر الاعتقاد الصحيح الذي جاء به كل الرسل فيما يتعلق بأصل الوجود، وأن هذه الوحدانية كلما شابَ مفهومَها عبر العصور غبشٌ أو اختلاف؛ فإن الرسل يُبعَثون لإعادة الناس إلى جادة الصواب فيها. وكان آخر هذا؛ مبعث النبي محمد ﷺ مجدداً لملة التوحيد والحنيفية التي جاء بها إبراهيم، عليه السلام.

* أن الحق المطلق والتصور الصحيح لجملة قضايا الوجود الكبيرة؛ يرتبطان بصحة الاعتقاد في الله، ولا يمكن لمن دخل الخللُ في اعتقاده في الله - تعالى - أن يصل إلى تصور صحيح فيما يتعلق ببقية الحقائق الكبرى في الوجود. فمن لم يصح

(١) قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر، في (١٢/ ٢/ ٢٠٠٨م) بأحقية من دخل في الإسلام من النصارى أن يرتد عنه، وألزمت المحكمة وزارة الداخلية المصرية بإثبات ذلك في بطاقة الهوية (أي أنه كان مسلماً)، وقال محامي ١٢ شخصاً ارتدوا عن الإسلام: إن ذلك الحكم إرساء للحرية الدينية التي طالب بها الاتحادُ الأوروبي السلطات المصرية!

اعتقاده في الله تعالى؛ لا يمكن أن يصح اعتقاده في الأنبياء، أو الكتب المنزلة عليهم، أو الملائكة النازلة إليهم، أو اليوم الآخر، أو القضاء والقدر، أو الحساب والعقاب، أو الموت والبعث، أو غير ذلك من العقائد.

* أن جوهر الرسالات السماوية (الصحيحة) كلها واحد؛ من حيث الدلالة على الألوهية والوحدانية لله والعبودية من المخلوقات لله من خلال رسالات الوحي، وإن اختلفت فيها الشرائع والأحكام، غير أن تلك الرسالات (الصحيحة) السابقة لم تبقَ على الدوام صحيحة، فكل ديانة كبرى لاحقة كانت تؤكد دخول الانحراف أو التحريف على ما سبقها، فتبدأ مسيرة تصحيحها أو تكميلها. وكانت رسالة النبي محمد ﷺ هي آخر تصحيح للمناهج السماوية، وآخر تقويم للمنهج الديني المنزل للبشر، ولا يُعد من لا يؤمن بمحمد ﷺ مؤمناً بأي من الرسالات السابقة ولا بمن بُعث بها من الأنبياء والمرسلين؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - بُعث بخلاصة ما جاؤوا به، وزاده الله - عنهم جميعاً - علماً وحكمة في شخصيته، وإحكاماً وشمولاً في شريعته. ولذا، أوصوا بالإيمان به وبرسالته إذا بُعث، كما يدرك ذلك عقلاء العلماء عندهم، والمنصفون من باحثيهم.

* أن أسس العقيدة الإسلامية وأصولها هي نفسها ما جاءت به الرسالات الإلهية السابقة الصحيحة، حيث لا يدخل النسخ في العقائد، غير أنها تتميز عما سبقها بكمال البناء ووضوح الدليل الذي علَّمه الله لرسوله ﷺ، فعلَّمه هو لأصحابه، وعلَّموه لتابعيهم، ولينتقل التعليم إلى تابعي تابعيهم ومن تبعهم بإحسان، حتى وصل إلى جمهور أمة الإسلام اليوم. والادعاء بأن هناك منظومات اعتقادية مقبولة في الأديان الأخرى أمرٌ يجافيه الواقع وينقضه المنطق؛ لأن كل المنظومات الاعتقادية الموجودة اليوم في الأديان الأخرى المنسوبة إلى السماء أو غير المنسوبة، إنما يضرب بعضها

بعضـاً، ويناقض بعضها بعضـاً، ويكذِّب بعضها بعضاً، ولا يمكن لعاقل - فضلاً عن حكيـم - أن يحكم على هذا الخليـط المتنافر المتناقـض بـأنه يـوصـل كلـه إلى الحقيقـة أو يؤدي إلى الخلاص والنجاة.

* الشرائع والأحكام التي أُرسِل بها الأنبياء السابقون؛ خدمت عصرها وبيئتها، وقُضيت بها آجالٌ ونجتْ بها أجيال، ثم نسختها شرائع أخرى اختلفت عنها لاختلاف الظـروف والبيئات، ولكن تلك الشـرائع التي نسـخ بعضها بعضاً علـى مر القرون، نُسِـخت كلها بالشريعة الخاتمة؛ شـريعةِ محمد ﷺ، فلا اعتبار لأي شريعة سابقة عليه إلا في المسـائل التي وافقت شـريعة الإسـلام على الرغم من أنها في أصلها صحيحة وقـت مجيئهـا، بل ولو بقـي منها بعض الصحيـح؛ فما البال إذا كانـت على وصفها الحالـي محرَّفـة أو ناقصة أو زائدة عمـا أنزل الله؟ وما الحال إن كانت شـريعة وضعية أرضية بشرية، خرجت من أذهان قاصرة وعقول غير مبصرة؟

* الحق المطلق في العقيدة والشريعة هو الموجود في هذا الدين، بنصوصه القرآنية المعصومة - نقلاً وفهماً - كما نقلها وفهمها سـلف هذه الأمة، المشـهود لهم من رب السـماء والأرض بالخيرية، والموجـودة أيضاً في نصوص السـنة الصحيحة المقبـولة - نقلاً وفهماً - كما نقلها وفهمها سلف هذه الأمة.

* هـذا الحق المطلق والدين الخالص هو معيار الحكـم الأخير على الأفكار وعلى الأعمال وعلى الرجـال وعلـى الأمـم، فـلا مجال في دينـنا الحـق لشـك أو ريبة، ولا مدخـل لدخيـل من الفكـر، أو وافد من المعتقد، ولا سـبيل لوصاية ثقافية باسـم الحداثـة أو العصرانيـة أو الليبراليـة أو التنوير، أو غير ذلك مـن المماحكات التي تريد مضاهاة الوحي ومحاكاته في هداياته وسمو غاياته.

قد تكون كل مفردة من الفقرات السابقة مجالاً لجدل فكري طويل بيننا وبين الليبرالين - عرباً أو عجماً - ولكن بغض النظر عن ذلك؛ فإن هذه الثوابت الاعتقادية في ضمير المسلم تناقض المنظومة الليبرالية بوجه عام والأطروحة الليبرالية الدينية بوجه خاص، ولا يمكن أن تلتقي المنظومتان الاعتقاديتان في الإسلام والليبرالية أو تتطابقا، إلا في أقل القليل من المبادئ التي يمتلك التصور الإسلامي فيها الحجة الأقوى والتفصيل الأفضل والتدليل الأعمق؛ مثل الكلام عن الإيمان بموجد واحد للكون، أو الكلام عن أن العدالة عماد الدولة، أو أن الحرية هبة الإله، والمساواة حقيقة الإنسانية، ونحو ذلك.

إن كل أنواع الأفكار الليبرالية الدينية أو الاعقادية التي يراد استيرادها بِعُجَرها وبُجَرها؛ هي من الوافدات الثقافية التي تحتاج إلى فرز وتقويم، كغيرها من واردات الغرب؛ سواء كان ذلك في مجال الفكر والنظر، أو في مجال التقنية والمادة. وفي فهمنا للإسلام؛ ليس كل ما يأتي من الغرب - أو الشرق - مقبولاً، كما أنه كله ليس مردوداً. أما ما يتعلق بالنتاج التقني والفني والمادي فلا إشكال في التعامل معه، فكلما كان الشيء حلالاً مفيداً فالأصل فيه الإباحة. ومساحة المباح أوسع بكثير من مساحة الحرام؛ إذ الأصل في الأشياء أن تباح وتتاح للمنفعة، أما الضار المحرَّم فحكمه بيِّنٌ في شرعنا، سواء أتى من الغرب أو من الشرق أو من داخل بلاد المسلمين.

لكن النتاج الفكري هو الذي كان - ولا يزال - يمثل مشكلة في التعامل معه؛ لأن هذا الفكر المستورد يكون في الغالب مبنياً على خلفيات وتصورات وفرضيات مخالفة لثوابت ديننا، ومستمدة من عقائد وقناعات نصرانية أو يهودية أو وثنية المصدر، وبخاصة ما يتعلق بحقائق الوجود الكبرى، وتقويم الأشياء والأشخاص والأفكار بمعايير غير المسلمين. والعقل المجرد هنا لا يكفي، ولا يمكن الاحتكام إليه وحده،

بـل لا بـد من الاهتداء بنصوص الوحي . وإن كان ذلـك لا يمنع من أن هناك بعضاً من الوافـد الفكـري قد يكون نتاجـاً لتجارب إنسـانية أثمرت خبرة يمكن الاسـتفادة منها واسـتثمارها في مجالها ، مثل : الأفكار المتعلقة بأنواع الإدارة ، وأشـكال التخطيط ، وسـبل زيـادة الجودة والوفرة والوقاية من الأمراض الحسـية والنفسـية ، وطرق إثبات الحقوق ، وتطوير تقنية التعليم والإعلام والدفاع والاجتماع ، ونحو ذلك .

لقد شـهد العالم في القرون والعقود الأخيرة سـيلاً هادراً من الأفكار والنظريات والأطروحات التي حاول أصحابها فرض القناعة بها طوعاً أو كرهاً ، سِلماً أو حرباً ؛ كالأفكار المتعلقة بالشـيوعية والاشـتراكية والرأسـمالية والوجودية وغير ذلك ، وقد كان كل منها يمثل نظرة مضاهية للدين في توجيه الإنسان وتعيين سبل سعادته ومعارفه وتصوراتـه ، ولـم يكن ممكناً أبداً لأمـة لها ثقافتها ومعها ثوابتها المسـتمدة من يقينيات النقل والعقل ؛ أن تترك سماءها مفتوحة لكل غزو طارئ من هنا أو من هناك .

صحيح أن هذه الأفكار وجدت دائماً من يقع عليها كما يقع الذباب على الزُبال ، لكـنّ روحاً مـن الممانعة والمواجهة بقيت تقاوم عند الشـريحة الأعظـم في الأمة عامة وخاصة .

وتأتي اليوم موجة المد الليبرالي ، بأفكاره وأطواره وأنواعه ، لتمثل شـكلاً جديداً من الغزو الذي يستهدف حصون الثوابت من خارجها ، ومن داخلها أيضاً ، وبخاصة في الأنماط الجديدة لذلك الغزو ؛ المتزامنة مع الحملة الصليبية الغربية الجديدة .

ويجـيء القـول بالليبرالية الدينية - على وجـه الخصوص - ليشـكـل بحقـيقته وبما يلزم عنه صِداماً فكرياً لا للثوابت والأصول فحسـب ، بل لأركان الإيمان وشرائع الإسـلام ومـرتكـزات العقـيدة ، فلوازم الليبرالية الدينيـة ينتج عنها - عند من يقول بها - الإلغاء الفعلي للركن الأول ؛ وهو ركن الإيمان بالله ، حينما يردد القائلون به أن

عقيدة الألوهية كلها صحيحة في سائر الأديان، وهو ما يعني أن الإله (تعالى وتكرَّم وعزَّ جلاله) هو «الأحد» كما يقول أصحاب الوحدانية، كما أنه «اثنان» كما يقول الثانوية، وهو «ثلاثة» كما يقول الثالوثية، وهو «الوجود كله» كما يقول الاتحادية، وهو بعض مفردات الخلق أو ظواهر الطبيعة كما يقول أصحاب الديانات الوثنية! تعالى الله عمَّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً.

أما الركن الثاني من أركان الإيمان وهو الإيمان بالملائكة؛ فلا وجود له عند المؤمنين بالليبرالية الدينية، التي تشترط في كل مقبول في الأديان أن يكون معقولاً ومحسوساً وملموساً؛ لأن «العقلانية» هي ركن الليبرالية الثاني بعد «النفعية».

وأما الركنان الثالث والرابع من أركان الإيمان وهما الإيمان بالرسل وبالكتب؛ فلا حاجة لهما في فكرة الليبرالية الدينية ما دام الوصول إلى الله - تعالى - يمكن أن يحصل عن طريق آخر غير طريق الرسل أو الوحي المنزَّل. وإذا كان القائلون بالليبرالية الدينية والمخترعون لها يقولون في ديانتهم النصرانية: إنها ليست طريقاً للخلاص وحدها؛ فإن غيرها أولى بذلك عندهم؛ فعيسى وموسى ومحمد - صلوات الله وسلامه عليهم - ليس لهم مزية - عند أصحاب الليبرالية الدينية - على (زرادشت) و (براهما) و (البابا) و (البهاء) وغيرهم من الأدعياء.

ويبقى الإيمان بالقضاء والقدر والإيمان باليوم الآخر ليكونا غير ذي موضوع عند مَنْ يقولون إن الحق والباطل في الأديان يستويان. لا، بل إنهما يوصلان إلى النجاة والخلاص دون حساب أو عذاب.

وإذا كان هذا هو حجم التناقض بين الليبرالية الدينية والثوابت الإسلامية في الأصول الكبرى؛ فإن التناقض في الفروع والشرائع لا حدود له.

إن التعــددية الدينــية أو (البيـلوراليزم) كما تُسـمى؛ تعنـي - كما يقول جون هيك - «أن الحق والحقيقة أصل موجود ومشترك في كل الأديان، والأديان كلها قادرة على أن تكون سبباً لكمال أتباعها وخلاصهم».

فمـا الحاجة إذن لعقيدة الوحدانية والـرســالة والثـواب والعقـاب في الآخـرة؟ ومـا الضرورة للشـرائع الممهِّدة لهـا والموصلة لطريقها؟ هذه الأسـئلة وغيرها؛ هي ما يريد الليبراليون أن نتساءل به فيما بيننا، نحن المسـلمين حتى نختار كما احتاروا، ونختاروا ما اختاروا من سبل الهلاك!

(٢)

الليبرالية الاجتماعية

(اللاءات الثلاث: للرجولة.. لرابطة العقيدة.. لمرجعية الشريعة)

يركز أنصار الليبرالية على الترويج لـ (الليبر الية الاجتماعية)، التي يرون عبر التركيز عليها نتائج ملموسة نحو التغيير التغريبي المقصود، ولا سيما أن الحكومات في بلاد المسلمين لا تصغي كثيراً لدعاة اللبرلة في مجال السياسة على وجه الخصوص.

وتركيز الليبراليين في بلاد المسلمين على «التبشير» بالليبرالية الاجتماعية؛ يعكس اهتماماً غربياً أيضاً؛ فالغرب كثَّف الحديث في الآونة الأخيرة على مفاهيم تلك الليبرالية الاجتماعية تحت شعار (الانفتاح القيمي)، مطالباً في الوقت نفسه بتهميش المنطلقات القيمية وتسفيها في المجتمعات الإسلامية، في محاولة لإقصائها وتحجيمها.

ويرى الليبراليون في مجتمعاتنا أن الموضوعات المتعلقة بالأسرة والمرأة والأخلاق والتقاليد والروابط الاجتماعية، لا بد أن «يُرتقى» بها إلى المستوى الموجود في الغرب. ويتجاهل هؤلاء أن الليبرالية بأنواعها - كما رَجَحَ لدينا - بروتستانتية المنشأ، يهودية الهوى والهوية، ساكسونية النزعة والعقلية، وهي لذلك لا تصلح في بلادنا التي لم تعرف تسلطاً كنسياً، ولا حرماناً كهنوتياً، ولا تحكماً إقطاعياً، بل ولا كبتاً روحياً أو عاطفياً، أو غير ذلك مما يريد دعاة الليبرالية الاجتماعية التنفيس عنه بمبادئهم الساعية إلى إطلاق العنان لطلاق الأديان طلاقاً بائناً، لا يُرجِعه محلل أو محرِّم.

يتعلل المروجون لـ (الليبرالية الاجتماعية) في بلادنا بأن مجتمعاتنا تعاني من

«التخلف الاجتماعي» أكثر مما تعاني من التخلف السياسي والاقتصادي، ومن ثم فإن الليبرالية الاجتماعية عندهم أولى من الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية، حيث تنادي تلك الليبرالية الاجتماعية - كما نظَّر لها روادها - بالحرية المطلقة من الارتباطات في العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع والأسرة والفرد، وفق مبدأ «التسامح» الذي يقدمه الليبراليون تحت شعار: «دعني أفعل ما أشاء؛ وسأدعك تفعل ما تريد»! أو «اتركني اليوم لأتركك غداً»! فالتسامح بهذا المعنى ركن أساس في المبادئ المثالية لليبرالية الاجتماعية التي بشر بها (جون ملتون) (١٦٠٨-١٦٧٤م) و (جون لوك) (١٦٣٢-١٧٠٤م)؛ حيث ركّزا في القرن السابع عشر على الدعوة لما يسمى بـ(قيم التسامح الاجتماعي والتحرر الاعتقادي). وفي كتاب لـ(جون لوك) بعنوان (رسالة في التسامح)؛ دعا إلى أن تحمي الدولة حرية الأفراد المطلقة، على ألا تنصِّب نفسها حارسة للحياة الروحية لهم فيما يتعلق بالدين والأخلاق والعلاقات، وأن تترك لهم كامل الحرية في ذلك. وتأثُّراً بهذه الدعوة؛ خاض الليبراليون معارك عديدة في الغرب، من ضمنها الكفاح ضد الكنيسة لإباحة الطلاق الذي يحرمه المذهب الكاثوليكي، وتحت شعار (منع المنع) الذي يرفعه الليبراليون؛ أبيح الطلاق قانونياً، على الرغم من استمرار تحريم الكنيسة له دينياً.

توسع مفهوم الليبرالية الاجتماعية فيما بعد، ليتخطى العلاقات العائلية والأسرية، واشتهر في القرن العشرين مصطلحاً مرادفاً لـ(العدالة الاجتماعية) وهو ما أطلق عليه أيضاً (الطريق الثالث). وسبب هذه التسمية: أن الليبرالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عموماً؛ كانت تقف مع مبادئ السوق الحر ضد الإقطاع والاشتراكية معاً، لكن اجتهادات (جون ستيوارت مل) التي حولت الرأسمالية إلى نظام مسيطر، أظهرت سلبيات عديدة انعكست على الحياة الاجتماعية للأفراد. وقد ظهرت

فكـرة (الطريق الثالث) لأول مرة عام ١٩٣٦م في كتابات الكاتب السـويدي (تشـيلد أركيونس)؛ حيث دعا إلى طريق وسـط بين الرأسـمالية الليبرالية المتفلتة والاشتراكية الماركسـية المتسـلطة، للمواءمة بين أسـلوبي (السـوق الحر) و(العدالـة الاجتماعية) الضامنة تمتع الجميع بثمرات الانفتاح. وعلى هذا؛ فالطريق الثالث يتخلى عن سقف مطالب الرأسـمالية في إطلاق الحرية لرأس المال وسـقف مطالب الاشتراكية في خنق حرية رأس المال، لتصبح هناك مساحة للمنـاداة بـ(العدل الاجتماعي)، وهو ما صار ملاحَظاً حتى داخل المجتمعات الرأسـمالية الصِّرفة، كالولايات المتحدة، وبريطانيا، والدول الغنية في أوروبا.

وقد أدى الوعي بخطورة سياسات الدول الرأسمالية على الدول النامية المتمثلة في (اتفاقية الجات)[1]، وكذلك الخوف من شدة الاستقطاب بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيـرة؛ إلى تقوية الاتجاه المنادي بـ(الطريق الثالث). ويلاحظ أن الأحزاب الدينية في أوروبا هي الأكثر تمسـكاً بالدعوة إلى سـلك هذا الطريق للتخلص من عار الانتسـاب إلى الرأسمالية الجشـعة، وكذلك فإن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا تتمسك بهذا الخيار؛ ومنها: الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا، والحزب الاشتراكي في فرنسا، وحزب العمال في بريطانيا. وأنصار (الطريق الثالث) يهدفون - كمـا يصرحون - إلى فصل الاقتصاد عـن الأيديولوجيا. ويلاحظ أن بعض الدول الأوروبيـة المهمة تسـير في طريق التميز والانفراد عن أمريـكا من خلال تبنيها للطريق الثالث، ومنها الدول الإسـكندنافية، وألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، في محاولة لتطوير

(١) (الجات): كلمة مختصرة تعني في الإنجليزية: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة. وقد نشأت فكرتها عام ١٩٤٧م، وطبقت عام ١٩٤٨م، حيث جاءت نتيجة لاتفاق القوى العظمى على وضع نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، خطوطه العريضة هي إنشاء نظامين دوليين لإدارة شؤون العالم: أحدهما: سياسي؛ وتمثله الأمم المتحدة، والآخر: اقتصادي، أساسه اتفاقية الجات، التي تحولت لمنظمة عالمية هي (منظمة التجارة العالمية) التي أنشئت عام ١٩٩٥م.

الرأسمالية من جهة، والتميز عن أمريكا من جهة أخرى. وتظل الولايات المتحدة هي الأكثر تمسكاً بالرأسمالية الجديدة التي أصبحت سُبَّة في جبين الحضارة الغربية.

لقد ارتفعت أصوات ليبرالية تنادي بـ(العدالة الاجتماعية)، بل نشأت تيارات داخل الإطار الليبرالي تعادي الرأسمالية وتنتقد دور الدولة، واستقرت تسمية هذا التوجه بـ(الليبرالية الاجتماعية)، بمعنى: توفير فرص متساوية للجميع للانطلاق في الحياة، والنهوض بمساحة المسموح من حقوق المواطنة.

وقد أصبح هناك الآن ما يشبه الاتفاق بين الليبراليين على أن الليبرالية الاجتماعية المرادفة للعدالة الاجتماعية هي العمود الثالث من أعمدة الفكر الليبرالي الحديث، بعد العمودين الآخرين: (الحرية الشخصية) و(المسؤولية الفردية).

ويلاحظ أن وصف (الليبرالية الاجتماعية) غلب على التوجه نحو الطريق الثالث، على الرغم من التصاقه بالاقتصاد أكثر منه بالاجتماع. والسبب في ذلك: أن الطريق الثالث يريد توظيف الاقتصاد الحر لصالح المجتمع، لا لصالح الفرد أو الدولة، وينادي بأن يكون دور الدولة الاقتصادي موجَّهاً في الأساس لخدمة الأهداف الاجتماعية.

وعلى كل حال؛ فإن الدول التي تتبنى الطريق الثالث تريد خدمة شعوبها بالفعل، ولا سيما الطبقات الوسطى الآخذة في التآكل بسبب الجشع الرأسمالي. والمبادئ التي ينادي بها الطريق الثالث هي الأقرب لما كان يطالب به المفكرون الإسلاميون الاقتصاديون في بلادهم للخروج من أسر التبعية الحادة للشرق الشيوعي أو الغرب الرأسمالي، ولكن على أسس إسلامية غير تلك التي ينادى بها دعاة العدالة الاجتماعية الغربية أو الليبرالية الاجتماعية.

ولأن الحديث عن الليبرالية الاجتماعية المرادفة لـ(العدالة الاجتماعية) والمسماة

بـ (الطريق الثالث) ألصقُ بالاقتصاد منها بالاجتماع؛ فإن هذا قد ينحو بنا منحى آخر أقرب للكلام عن الليبرالية الاقتصادية، وهذا ما لا نقصد إليه هنا. ولهذا؛ سيُركَّز الحديث في هذه الفقرة على الجانب المتعلق بقضايا الاجتماع المقصودة أصلاً في دعوة الدعاة في بلادنا إلى الليبرالية الاجتماعية، وهي القضايا الهادفة إلى نقل وسائل التفكك الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية من تجارب المجتمعات الغربية وأفكارها المتناقضة مع طبيعة مجتمعاتنا وخصائص هويتنا.

الليبرالية الاجتماعية والأجنحة الثلاثة:

ضمان الحقوق الاجتماعية هو العنوان الأكبر في لافتة الليبرالية الاجتماعية، لكن هذا العنوان تحته عدد من التفريعات البارزة التي يُكثر الليبراليون تداولها كلما ثار النقاش حول الأغراض المستهدفة من وراء الإلحاح على لبرلة المجتمعات الإسلامية اجتماعياً لتلحق بالغرب في «نهضته» الاجتماعية. ولأن الليبراليين في بلاد المسلمين غير جادين في «الإصلاح» الذي يريدون احتكار شعاره؛ فإنهم لم يأخذوا من مفاهيم الليبرالية الاجتماعية إلا ما يمكن أن يُتخذ سلاحاً للحرب في مجتمعاتهم: الحرب ضد الثوابت والعقائد والقيم الراسخة التي صارت تمثل الفارق الصارخ بين فلسفة الغرب المفلسة قيمياً وسلوكياً ومبادئ الإسلام الماجدة الصاعدة. ولذا؛ كان تركيز الليبراليين في القضايا الاجتماعية على الزوايا التي تمس مكانة المرأة، بعدِّها مفتاح الإصلاح أو مزلاج الانزلاق، وقد وجدوا في شعارات وأطروحات التوجه المسمى بـ (النِسَوِيَّة) في الغرب قوالب جاهزة للتصدير بعد شيء من التغيير في لوحات بياناتها. فالنسوية بمفاهيمها الجانحة هي الجناح الأول الذي يضمن فك الوثاق الأُسري. أما الوثاق المجتمعي أو الرابطة القوية التي تربط بين مكونات المجتمع الإسلامي - وهي رابطة الأخوة الإسلامية - فقد وجدوا ضالتهم في رابطة بديلة من خلال مفهوم (المواطنة)

علـى ما يأتي بيانه، ثم تجيء فكرة (المجتمع المدنـي) لتعطي الصورة المقابلة أو المضادة لـ (المجتمع الإسلامي)، حيث يكون هذا المجتمع المدني مرادفاً للمجتمع اللاديني في هدفه الأقصى، أو «متحرراً» من الضوابط الدينية في كل علاقاته في الهدف الأدنى.

وهنا، لا بد من وقفات تفصيلية مع كل جناح من هذه الأجنحة الثلاثة التي يطير بها الفكر الليبرالي في جانبه الاجتماعي:

أولاً: النسوية:

استُخدم هذا المصطلح لأول مرة عام ١٨٨٢م للدفاع عن مطالب شريحة من النساء الأوروبيات بمساواتهن بالرجال في كل شيء، ونشأت على هذا الأساس الحركات النسوية في المجتمعات الغربية الليبرالية، حيث رأى المنظِّرون لها أن الحرية تصبح بلا قيمة إذا لم تكن وثيقة الصلة بحرية النساء. وقد زاد نشاط تلك الحركات في شكل جمعيات نسائية تطالب بتحرير المرأة في المدة ما بين ١٨٧٠ إلى ١٩٣٠م، وتنادي بإعطاء النساء حق الاقتراع في الانتخابات، ثم انتعشت تلك الحركات مرة أخرى بعد عام ١٩٦٨م تحت شعار الثورة الثقافية النسائية، التي حاولت فعالياتها النسائية نشر الاحتجاج على أوضاع النساء في المجتمعات الغربية، حيث وصفت أوضاعهن في تلك المجتمعات بأنها «مواطَنَة من الدرجة الثانية»! وهذا ما رددته مؤخراً الكاتبة النيوزلندية (ديان فوت) في كتابها المعنون بـ (النسوية والمواطنة)، حيث قالت فيه: إن المرأة في الديمقراطيات الغربية لا تزال مواطِنة من الدرجة الثانية. والكتاب نشره المجلس الأعلى للثقافة في مصر عام ٢٠٠٤م، وقدمت له الكاتبة اليسارية المصرية فريدة النقاش.

فماذا تريد النساء الغربيات حتى يكُنَّ مواطنات من الدرجة الأولى؟ وما الذي تتطلَّع إليه النساء الليبراليات العربيات حتى يلحقن بالغربيات، ولو في الدرجة الثانية

من المواطَنة التي هن عليها الآن؟

إنّ فَهْم أبعاد مفهوم النسوية يجيب على هذين التساؤلين؛ فالنسوية بصفتها فكرة غربية ترمي إلى تسوية النساء بالرجال؛ ظهرت في ملابسات وظروف لا تبعد كثيراً عن العُقد المزمنة في الفكر الليبرالي تجاه الفكر الديني؛ فالنظرة إلى المرأة في الفكر الديني اليهودي المخرِّف، ومن بعده التراث الديني النصراني المحرَّف، كان مِلأها الازدراء والتحقير، فكبار رجال الدين في القرون الوسطى كانوا يتشككون في حقيقة المرأة، وهل هي مخلوق إنساني أم شبح شيطاني! وكانوا على الرغم من انتسابهم لدين سماوي لا يزالون متأثرين بنظرة (أفلاطون) التي تزدري المرأة وتعدها مخلوقاً بلا عقل.

وحتى بعد مجيء ثورة الإصلاح الديني ونشوء فكر النهضة الأوروبية؛ فإن الأمر فيما يتعلق بالنساء لم يكن على المستوى الذي يُرضي غرور الليبراليات، فكبار فلاسفة عصر النهضة من أمثال (ديكارت) و (كانط) و (جان جاك روسو) و (فرويد)؛ كانت لهم نظرة دونية للمرأة - بالمقاييس الغربية - تتناقض مع دعاوى التحرر الليبرالي، وحتى الرموز المتأخرة من أساطين الفكر الغربي البارزين في القرنين التاسع عشر والعشرين، من أمثال (أميل دور كايم) و (فايبر) وحتى (ماركس) نفسه؛ كانوا يفترضون في أطروحاتهم الفكرية أن الحياة العامة هي للرجال، فالقوى العاملة وأرباب السياسة ورموز الحياة المدنية والعسكرية؛ كان يتعين أن تكون جمهرتهم كلها أو جُلها من الرجال بطبيعة الحال ومقتضيات المصلحة، وبدون تدخل متعمد. وقد كان لهذا التوجه آثاره على الأوضاع العامة في أوروبا حتى أواخر القرن التاسع عشر على المستوى القانوني أو الشخصي، على الرغم من السماح الصوري للنساء بخوض كل مجالات العمل والتوظيف بلا استثناء، غير أن التقاليد الاجتماعية كانت

تُبقي على هيمنة الرجل على الأسرة إلى درجة كانت تتخطى حدود العدالة بالمفهوم الغربي؛ فالرجل حتى ذلك الوقت؛ كان يُفوَّض في التصرف في الحقوق المالية للمرأة، وكان هناك استبعاد شبه كامل للنساء من الحياة الرسمية السياسية؛ فحق الاقتراع في الانتخابات - مثلاً - لم يُعطَ للمرأة في إنجلترا إلا بعد عام ١٨٦٥م، بينما تأخرت دول أخرى مثل كندا فلم تمنحه المرأة إلا عام ١٩١٨م، ولم يُعطِ القانون الإنجليزي المرأة حق التصرف في راتبها من العمل خارج المنزل إلا في عام ١٨٩٧م.

لا شك أن هذه النظرات والممارسات قديماً وحديثاً قد صدمت النساء الغربيات اللائي ظللن يسمعن الكلام الليبرالي المعسول عن الحرية والمساواة عبر أجيال متعاقبة، ولا شك أن جزءاً كبيراً من شكاواهن من التمييز والامتهان كان صحيحاً في ظل الأديان المحرفة قديماً، والأنظمة المنحازة حديثاً؛ حيث إن المرأة إلى الآن، لا تزال - مثلاً - تنسب إلى زوجها في التسمية، وليس إلى أبيها. ولكن ردود الأفعال على تلك الأعمال غير العادلة لم تكن أيضاً عاقلة؛ فقد تسببت تلك النظرات الدونية التي لا تمت بصلة إلى وحي السماء ولا مسلَّمات العقل، في نشأة ردة فعل حادة لدى دعاة التحرر من الليبراليات، تمثَّلت في نبذ العقائد والشرائع والفلسفات التي تزدري المرأة، بل التي لا تجعلهن على قدم المساواة مع الرجل، وبرزت بذلك فكرة الصراع الحقوقي والتشريعي بين الجنسين دون أي مرجعية معتبرة، إلا من بعض الصرخات والصرعات التي كان يطلقها المنظِّرون والمنظرات للفكرة النسوية، مثل الشعار الذي ابتكرته المفكرة الفرنسية (سيمون دي بوفوار) حين قالت: «نحن لا نخلق نساءً، بل نصير نساءً»! ولهذا عزمت النسويات على ألا يصرن نساءً، بل يصرن «رجُلات» أو مترجلات!

وقد عدَّ الفيلسوف الفرنسي (بياربور ديو) - أحد منظِّري الفكر النسوي - أن «الذكورية» مغروسة في اللاوعي الجمعي عند البشر، ولهذا ينبغي نزعها من ذلك اللاوعي، بل دعا إلى إعادة كتابة التاريخ بمنهج «لا ذكوري»!

وفي ظل هذا الجو الجانح نحو النسوية ضد الذكورية، انطلقت أنشطة الناشطات النسويات؛ ففي القرن التاسع عشر، وفي ظل توهج الفكر الليبرالي الرأسمالي، رأت النساء الليبراليات أن المرأة لحقت بها أضرار من الثورة الصناعية التي استفاد منها الرجال دونهن، حيث قُيدت النساء عن المشاركة المتساوية مع الرجل في فرص العمل في المصانع والشركات. ولم يفُتْ تلك النساء أن يلقين باللائمة على ما تبقى من قيم الدين التي شجعت الرجال على إقصاء النساء في نظرهن.

لقد شكَّل دفاع الليبراليين الأوائل من أمثال (جون لوك) و(هوبز) و(روسو)، عن الحرية الشخصية والاستقلالية والعقلانية والرشد الإنساني، الأرضيةَ التي نشأ عليها الفكر النسوي؛ فدفاع هؤلاء عن الملكية الفردية أثار نقاشاً حول ملكية المرأة، حيث ظهر التناقض في الطرح الليبرالي فيما يتعلق بحقها في الملكية، ولم يستطع ذلك الطرح أن يخفي نزعته اليهودية الأصل المعادية للمرأة في أدبياته المحرفة بدءاً من قصة إغواء حواء لآدم؛ فقد عد رواد الفكر الليبرالي المساواة في حق التملك شأناً خاصاً بالرجال، وأوقفوا حصول الرجل على كامل حريته بالحط من حظ النساء في الإنسانية، وهو ما أشعل شرارة التوجه نحو ما يسميه النسويون بـ(الثورة النسائية).

حاول المحدَثون من الليبراليين من أمثال (هاريت) و(تايلور) و(جون ستيوارت مل) و(ماري وول سترنكرفت) تعديلَ الوِجهة، فساووا من حيث الأصل بين حق الرجل وحق المرأة في الوصول إلى الحرية والمساواة، ولكنهم أوقفوا ذلك على

الإمكانات الشخصية القادرة على اكتساب ذلك الحق، غير أن ذلك لم يقنع أصحاب الفكرة النسوية أيضاً، وشمَّرت النسويات الليبراليات في الغرب لخوض صراع ضد الرجال باسم الليبرالية النسوية.

وقد انتقلت عدوى التيارات النسوية الليبرالية من البلدان الغربية إلى البلاد التي خضعت للمستعمر الغربي، على الرغم من كل الاختلافات والملابسات التي عدَّها الليبراليون مسوغات لنشأة فكرة النسوية، والتي تبلورت معظم مبادئها أيضاً من بنات أفكار النساء الغربيات البيض الإنجلوساكسون، اللاتي لهن طبائع خاصة في تحدي الرجال ومزاحمتهم في كل شيء، ولهذا فقد كُنَّ السابقات في ابتكار تلك الأفكار، وتبعهن عليها بعض النساء (الملونات) من السمراوات أو السوداوات الفقيرات في العالم الثالث لمجرد التقليد.

وفيما يشبه الغيرة من احتكار النساء الساكسونيات في الغرب الأبيض لمبادرات الفكر النسوي على مدى عشرات السنين؛ ظهرت تيارات في النصف الثاني من القرن العشرين تطلق على نفسها: (حركة النسويات السوداوات)، حيث رأت هذه النسوة السود أن التمييز ضد النساء ليس قاصراً على مجالات العمل والعلاقات الاجتماعية والجنسية فقط، بل يمتد إلى الجانب العنصري المتعلق أكثر بالملونات، وابتكرت تلك الحركات أخيراً شيئاً تنافس به الليبراليات البيض، وهو المطالبة بمساواة النساء السود بنظيراتهن من البيض، بعد تسوية الصنفين بالرجال في كل شيء!

ويتميز الفكر النسوي عموماً - إن صحَّ تسميته فكراً - بأنه متباين على الصعيد المعرفي والصعيد الثقافي، فما تقوله بعض النسويات تنقضه أخريات، بحيث لا يمكن في الحقيقة الحديث عن نظرية نسوية واحدة. وتعرِّف موسوعة (ويكبيدا الإلكترونية)، النسويةَ بأنها: «مجموعة مختلفة ومتناقضة من النظريات الاجتماعية والحركات

السياسية والفلسفات الأخلاقية التي تحركها دوافع متعلقة بقضايا المرأة، فيما يتعلق بالمساواة مع الرجال، ومفاهيم النوع الاجتماعي، والهوية بحسب الجنس». ومع ما يبدو من تناقض الفكر النسوي؛ تصر بعض النسويات - ومنهن عربيات - على أن هذا التناقض من إيجابيات الفكر الليبرالي النسوي الذي: «لا يستجيب لمبدأ الاعتقاد الراسخ والرأي الثابت، أي بمعنى آخر: هو دليل على عدم الخضوع إلى عقيدة ما»(١).

لا بد من الإشارة هنا إلى التفريق بين حركات «تحرير المرأة» و حركات «النسوية»، فالثانية - التي هي موضوع حديثنا - أخطر وأضر بكثير من الأولى، على الرغم من خطر تلك الأولى وضررها. فإذا كانت مطالب حركات (تحرير المرأة) تدور حول تحقيق العدالة للنساء داخل المجتمعات من منطلقات علمانية؛ فإن حركات النسوية تركز فوق هذا على تمركز الأنثى حول نفسها بعيداً عن المجتمع. وبهذا نصبح أمام مفهومين مختلفين: مفهوم يرمي إلى المساواة التامة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، والثاني يهدف إلى هزيمة الرجل وإثبات أن «الأنثوية» أجدر من «الذكورية» بتحقيق حياة أفضل للبشر؛ فالنسوية تعلن بوضوح لا مواربة فيه عن (حتمية الصراع) بين الرجل والمرأة!

ولذلك يعرِّف النسويون حركتهم بأنها: «حركة فلسفية ترفض ربط الخبرة الإنسانية بخبرة الرجل فقط، وتطالب بإفساح المجال لوجهة نظر المرأة في مجال الفلسفات والتصورات». وعرَّفتها نسويات أخريات بأنها: «منظومة فكرية مدافعة عن مصالح النساء وداعية إلى توسيع حقوقهن، وهي انتزاع فردي في البداية ثم

---

(١) حوار مع الدكتورة نهى بيومي، أستاذة النقد والدراسات الفرنسية في جامعة البحرين، على موقع (دروب): www.droob.com.

جمعي متبوع بثورة ضد معايير القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء»[١].

فالحركة النسوية ليست مجرد أنشطة نسائية لإثبات الذات، ولكنها تعبير عن مبادئ وأفكار تجعل الأنثى هي المحور الذي تدور حوله الأشياء فلسفةً للحياة.

وتعلق الدكتورة (كاميليا حلمي) مسؤولة اللجنة العالمية للمرأة والطفل في القاهرة، على أهداف تيار النسوية بقولها: «حركات التمركز حول الأنثى تمادت كثيراً في المطالبة بحقوق المرأة والتركيز عليها، حتى بدا الموضوع يتعدى المساواة إلى الاستغناء التام عن الرجل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وجنسياً. فبعد أن كانت ظاهره الشذوذ الجنسي بين النساء حالات فردية؛ أصبحت ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالنسوية»[٢].

وكما هو شأن الفلسفات التي لا تستند إلا إلى الأهواء؛ انقسمت الحركة النسوية إلى ثلاث تيارات: التيار النسوي الليبرالي، والتيار النسوي «الراديكالي» أو المتطرف، والتيار النسوي اليساري، ولكن الحديث هنا سيكون عن التيارين الأولين، لتعلقهما بالتوجه الليبرالي.

التيار الأول: النسوية الليبرالية:

وهو التيار المتطور عن حركة تحرير المرأة، والذي يعد امتداداً لأفكار الثورة الفرنسية ذات الشعارات الماسونية التي تدور حول الحرية والمساواة.

وقد تفاعل ذلك التيار منذ قرن ونصف تقريباً، وهو يستند إلى مبدأين: حرية المرأة، ومساواتها بالرجل؛ فهي حرة في كل تصرفاتها؛ لأنها لا تختلف عن الرجل

---

(١) حوار مع موقع (إسلام أون لاين).

(٢) مقال للكاتبة الجزائرية ليلى العيساوي في موقع (تحالف النساء).

في مبدأ «الرشـد الإنسـاني» الذي يرتكز عليه الفكر الليبرالـي. وهي مثل الرجل في كل شـيء؛ لأنـه لا فـروق بينها وبينـه إلا في بعض الأمـور (البيولوجيـة) التي يمكن التغلب عليها. ولهذا سعى أنصار تيار النسوية إلى جعل هذين المبدأين من «الثوابت» المعتمدة فـي منظمة الأمم المتحدة، بعد أن تبنتهما الثورتـان: الأمريكية عام ١٧٧٦م، والفرنسـية عام ١٧٨٩م، وقد نـص عليهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان الصادر عـام ١٩٤٨م، واتفاقية «سـيداو» الصادرة عام ١٩٧٩م والتي تؤكـد على حرية المرأة ومساواتها بالرجل.

لقد تحول توجه الحركة النسـوية بعد استقرار هذين المبدأين قانونياً وحقوقياً، إلى تطبيق موجباتهما على مستوى العالم، وسـارت جهود عولمة هـذه المبادئ بتطبيقاتها من خلال المؤتمرات الخاصة بالمرأة، والتي عُقدت بدفع من أنصار النسـوية الليبرالية، ومـن ذلك مؤتمر السـكان الذي عقد في القاهرة عـام ١٩٩٤م، ومؤتمر المرأة في بكين عام ١٩٩٥م، ومؤتمر نيويورك عام ٢٠٠٠م الذي أطلق عليه (بكين خمسة)، ومؤتمر نيويورك أيضاً في عام ٢٠٠٥م، والذي أطلق عليه (بكين عشرة).

وقـد تمخضت تلك المؤتمرات عن نتائج غاية في الخطورة، تثبت أن تيار النسـوية ليس مجرد نزوات فكرية، أو (موضات) ثقافية تلتهي بها النسـاء في بعض المناسبات الوقتية، وإنما أمرُها أبعد من ذلك بكثير.

التيار الثاني: النسوية «الراديكالية» أو المتطرفة:

وهـو تيـار أيديولوجي يتخطى حواجـز الليبرالية الثقافية ليحـاول وضع منظومة فكرية تتكون من مجموعة من «الثوابت» المتمحورة حول مبدأ (الأنثى مركز الوجود)، وهو ما أصبح يشـكل ما يشبه الديانة الوثنية التي لها طقوسها ومقدساتها وفلسفاتها.

فأنصار هذا التيار لا يترددون في السعي إلى ابتكار منظومة دينية «أنثوية»، يكون الإله المعبود فيها أنثى وليس ذكراً! وقد أطلق على هذا الدين اسم (female Paganism) أي: الديـن الأنثوي، واختاروا له إلهـاً أو بالأحرى «إلهَةً» أطلقوا عليها (Godess) بـدلاً من (god) الذي يُطلق في الإنجليزية على (الله)، وقد فعلوا ذلك بعد أن ربطوا الأنوثـة بالطبيعـة، ليعيـدوا مظاهر عبادة الطبيعـة، كما كان الشـأن - ولا يزال - في الديانات الوثنية، لكنهم جعلوا المرأة أبرز عناصر تلك الطبيعة المستحقة للعبادة!

وشـرع مخترعو هـذا الدين الشـيطاني - سـليل الفكـر الليبرالي - فـي التوطئة لتثبيتـه من خلال إلغاء العمل بنصوص الأديان كلها التي لا تنص على المسـاواة التامة بـين الرجل والمرأة، ثـم تمـردوا علـى لفـظ (الأنـوثة) نفســه لكـونه المدخل المسـهِّل للتفريـق بين نوعـين هما الذكر والأنثى، وابتكروا بدلاً منـه تعبير (النوع الاجتماعي) الذي يشير إلى الإنسان ذكراً كان أو أنثى على أنه نوع واحد من المخلوقات بلا فرق بين جنسـيه، وهو ما أطلق عليـه لفظ (الجندر/ Gender). ومفهـوم (الجندر) له جذور فلسـفية تفتـرض أنه لا توجد خـواص معينة للرجال وخواص أخرى للنسـاء، لا من حيث الطبيعة ولا النفسية، ومن ثم فلا يوجد تمايز من أي نوع بين الجنسين إلا في إطار ضيِّق يعترف به النسويون، ولكنهم مع ذلك يعتقدون أن العلاقات الأسرية في الثقافة الاجتماعية لوظائف الأبوة والأمومة والبنوة، كلها قابلة لإعادة التشكيل.

فالجندر مفهوم يوحِّد بين نوعي الإنسان (الذكر والأنثى) ليكونا بلا أي فروق نفسية أو عقليـة أو حتى بيولوجية، إلا في أقل القليـل الذي يمكن معادلته ببدائل طرحوها، فالـذات البشـرية أو النوع الإنسـاني (المؤنث) يمـكـن أن يقوم بدور النـوع (المذكر)، والعكس بالعكس، حتى في الأمور الجنسـية والوظيفية، فالمرأة مثلاً يمكن أن تعاشـر امرأة مثلها وتتزوجها! وامتناعها عن الولادة يجعلها كالـرجـل حـرة طـليقة لا تعاني

تبعات الزوجية أو الأمومة! وإذا احتاجت «الزوجتان» أو العشيقتان إلى طفل ؛ فهناك وسائل تعفي من الحاجة إلى تدخل الرجل في حياتهما، حيث يمكن الاستعانة ببنوك النطف للحمل دون رجل، أو اللجوء إلى التبني، أو الاستيلاد من الأرحام المؤجرة بالنطف المشتراة! ولا يعجز ذلك «الفكر» النسواني الشاذ عن تقديم المشورة للرجال الذين يريدون تكوين أسرة «ذكورية» يتأسى الرجل فيها بالمرأة، ويقوم بدورها في الزوجية والأمومة، حيث يكون من حق ذلك (الرجل/ الأنثى) أو الخنثى، أن «يتحرر» من ذكوريته ويقوم بأعباء النساء في البيت، بما في ذلك تربية الأطفال وحضانتهم، فعندما يحتاج (الرجل) و (شريك حياته) إلى طفل، فيمكن أن يسلك مسالك الأسرة الأنثوية نفسها في الحصول على طفل من الملاجئ أو الحضانات، دون الحاجة إلى امرأة بعينها، وعند ذلك فإن من حقه بصفته (نوعاً) إنسانياً أن يتمتع بالحياة الأسرية التي يريدها هو، ولا يفرضها المجتمع بأعرافه وتقاليده وعقائده «الجامدة»! إنهم يطلقون على هذه الأسرة؛ أنثوية كانت أو ذكرية: (الأسرة الديمقراطية)، في مقابل الأسرة الديكتاتورية أو التقليدية التي تكون للرجل فيها القوامة والقيادة!

وتعاطفاً مع هذا «الحق» الشخصي الذكوري الجديد باحترام الأنظمة الليبرالية؛ نجح دعاة (الأسرة الديمقراطية) في استصدار قانون في شهر إبريل من عام ٢٠٠٤م يعطي للأب في تلك الأسرة - المعترف بها قانونياً - الحق في (إجازة أبوّة) على غرار إجازة الأمومة التي تُعطى للنساء! حيث إن الرجل إذا احتاج إلى طفل واضطر إلى تربيته؛ أو إن المرأة لو كان لها زوج وكانت مشغولة أو غير راغبة في تربية الطفل وأسندت ذلك إلى الأب أو المتبني للطفل؛ فمن حقه أن يأخذ إجازة لحضانة الطفل إلى أن يبلغ ٥ سنوات!

إن النظام الأسري المقترح من تلك النسوية المتطرفة تطلّب عدداً من الوسائل

للوصـول إليه، وعلى رأسـها: إلغاء نظـام الزواج، وتقنين بدائله من الزنا والشـذوذ بأنواعه؛ لأن نظام الزواج المتعارف عليه إنسانياً منذ بدء الخليقة؛ يعد في نظر النسويين معوِّقاً للمساواة والحرية، والنساء - في بصيرتهن العوراء - لا يمكن أن تتحقق هويتهن إلا خارج نطاق الأسـرة. ويتطلب تنفيذ مقترحات وأفكار النسـوية هذه إلغاءَ تكليف المـرأة بالحمل والإنجاب والحضانة، وجعلَ ذلك أمراً اختيارياً يتناسـب مع مبدأ الحرية مـن جهـة، ومبدأ المسـاواة بالرجل من جهـة أخرى، بحيث يسـتعاض عن ذلك عند الحاجـة إليه بوسـائل الحمل والإنجـاب الصناعي، وتطويـر دور الرعايـة والحضانة، لتكون التربية من خلال المجتمع وليس المنزل.

ولإكمال منظومة الفكر النسـوي ليصل إلى مسـتوى النظرية؛ أضاف النسـويون أبعاداً أخرى إلى اهتماماتهم، مثل: رصد الأدب النسـوي وتحليله وتسجيله، وفصل التاريخ النسوي وإحيائه وإعلائه، وكذلك استخلاص ما يسمى (العلوم النسوية) من خلال مفاهيم معرفية تتلاءم مع الفكر النسوي!

ألاحـظ هنـا أن فكر النسـوية بـدأ أولاً متمحوراً حـول الأنثى ومتحيـزاً لها، ثم انتفـض ضد (الأنثوية) بعد أن يئس مـن إزالة الفروق بينها وبين (الذكورية)، واخترع فكرة (الجندر) التي تلغي الأنوثة والذكورة معاً وتتحدث عن النوع الواحد!

لقد سـمحت طبيعة الحيـاة الغربية الليبرالية المتحللة من القيـود بظهور هذا الفكر التافه المتفسـخ وانتشاره، وأفسـحت له المجال حتى صال وجال وحقق اختراقات في النواحي الاجتماعية والتشـريعية. وبما أن الليبرالية النسـوية ليس لها تحديات لتفكيك النظـام السياسـي أو الاقتصـادي؛ فإنهـا قد اسـتجمعت طاقتها لإحـداث التغيير في المجال الاجتماعي على صعيد المواقف والسلوكيات لتكون جزءاً من علم الاجتماع، ثم تُثبِّت ذلك عن طريق النظم والتشريعات ليكون حقيقة في حياة المجتمعات.

لقد تكتلت حركات النسـوية وتياراتها ليصبح لها الدور الأبرز في صياغة أوراق العمـل - ومن ثم المقررات - في المؤتمـرات الـدولية الخـاصة بالمرأة، وذلك على ما يلي :

* عُقِد في (بوخارسـت) في رومانيا المؤتمر العالمي الأول للسكان عام ١٩٧٤م، ومن ضمن ما جاء في توصياته : الدعوة إلى المساواة التامة بين الرجل والمرأة، والدعوة إلى تحديد النسل، وخفض خصوبة المرأة.

* وعُقِـد بعد عشر سـنوات المؤتمر العالمـي الثاني للسـكان في (مكسـيكو) في المكسيك عام ١٩٨٤م، وكان من ضمن توصياته - إضافة إلى تكرار الدعوة للمساواة الكاملـة بـين الرجـل والمـرأة - الدعـوة إلى رفع سـن الـزواج، وتشـجيع التأخر في الإنجاب، والإقرار بالأشكال المختلفة والمتعددة للأسرة، والإقرار بالعلاقات الجنسية خارج الأسرة.

* وبعد عشر سنوات أخرى؛ عُقِد في القاهرة المؤتمر الدولي للسكان، ونوقشت فيه قضايا مشـابهة للقضايا السـابق ذكرها، وقد أثار ضجة في العالم الإسلامي؛ لأنه للمرة الأولى تناقش هذه القضايا المخالفة للإسلام في بلد إسلامي.

وهناك عدة مؤتمرات دولية عقدت خصيصاً لقضايا المرأة أبرزها :

* مؤتمر عُقِد في عام ١٩٩٤م في مدينة كوبنهاجن في الدنمارك، ونتج عنه إنشاء منظمة (مناهضة التمييز ضد المرأة) التي أعلنت أنها سـتتبنى السـعي لدى الأمم المتحدة لتعديل ميثاقها بما يتوافق مع مبادئ النسـوية. ومن ذلك المؤتمر أُقِرت أيضاً الأشـكال الجديدة لتكوين الأسرة كما تراها التيارات النسوية.

* وفـي عـام ١٩٩٥م، عُقِـد المؤتمـر العالمـي للمرأة فـي بكين تحـت رعاية الأمم

المتحدة، وقد كشفت مقرراته عن أن تيارات النسوية قد بلغت قدراً لا يستهان به من القدرة على التأثير في مجريات القضايا الاجتماعية في العالم، حيث تسترت تلك التيارات وراء مطالب ظاهرية تتعلق بـ(صحة الإنجاب) و(تنظيم الأسرة) و(تطوير الحياة الأسرية) لتتغلغل بأفكارها إلى أعماق البُنى الاجتماعية في البلدان المختلفة. وقد ظهر مصطلح (الجندر) في ذلك المؤتمر، وأضفتْ عليه المنظمة العالمية شرعيتها، وعرّفته بأنه: «يفيد وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية». أي أن كون الرجل ذكراً والمرأة أنثى لا علاقة له بحرية الاختيار لأي نوع من النشاط الجنسي؛ فالمرأة قد تتزوج بامرأة من نفس جنسها ونوعها، والرجل كذلك، وبهذا فإن الدور الاجتماعي قد يتغير دون تأثر باختلاف النوع.

واللافت في مؤتمر بكين في ذلك العام؛ أن الأمم المتحدة وفّرت مظلة (الشرعية الدولية) لمقررات الحركة النسوية وبرامجها، مستغلة الرعاية التي توفرها تلك المنظمة العالمية لما يسمى بـ(منظمات المجتمع المدني).

وفي عام ٢٠٠٠م، عُقِد مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في نيويورك في الولايات المتحدة تحت شعار: (التنمية - المساواة - السلام) في القرن الحادي والعشرين، وقد دعا إلى الحرية الجنسية ورفع القيود عنها، مع المطالبة برفع سن الزواج، ودعا لتشجيع العلاقات الجنسية خارج الأسرة، وحض على إباحة الإجهاض تخلصاً من أبناء الزنى. وأقر ذلك المؤتمر مفهوم (الزواج المثلي)، ودعا إلى عدم تجريم الشذوذ بكل أنواعه في القوانين الدولية.

وعلى الرغم من هذا الزخم النسوي الزاعق باسم اللبرلة المتفلتة في الجوانب الاجتماعية بشكل عام، والأسرية بوجه خاص؛ غير أننا نلاحظ أن بقايا الفطرة

الإنسانية تُفشِل آثار تلك المساعي في الغرب؛ فالرجل يظل رجلاً، وطبيعته الفطرية في فرض القوامة والقيادة لا تزال صامدة ضد كل دعاوى المساواة بينه وبين المرأة .

إن بقاء التفوق العام للرجال على النساء واستمراره - بصفته إحدى سنن الخلق الثابتة في التاريخ - هو في نفسه أعظم دليل على وجود موجبات ومسوِّغات ذلك التفوق الموجود في الطبيعة الخَلْقية لكلا الجنسين؛ إذ لا يمكن أن يكون استمرار ذلك عبر الدهور والعصور من قبيل الصدف. ولهذا؛ فإن التيارات النسوية بأنواعها تعاند حقائق الوجود وناموس التاريخ وثوابت الفطرة. ويدل على ذلك اصطدامها دائماً بالواقع المعاكس لاتجاهها؛ ففي الدول الغربية نفسها لا تزال النساء لا تزيد نسبة إشغالهن للمراكز القيادية في المؤسسات الكبرى في العالم عن ٣٪، وفي الولايات المتحدة - مركز الليبرالية العالمي - لم تزد نسبة شغل النساء للوظائف العليا في أكبر ٥٠٠ شركة عام ١٩٩٩م عن ١,٥٪. فالقوامة أمر فطري بقدر ما هو تشريعي، مصداقاً لنص الوحي الخالد: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ**﴾ [**النساء: ٤٣**].

إننا نعرف أن العفن الفكري الذي تجمع في قاع منظومة المبادئ النسوية، من التوجه نحو تقنين الفواحش وتشريع الجريمة الاجتماعية؛ لم تصل إليه مجتمعاتنا حتى في أيام جاهليتها القديمة، ولن تصل إليه مستقبلاً على مستواها العام مهما تورطت فيه الجاهليات الحديثة، لكن الإشكال أن بعض المفتونين بالفكر الليبرالي يقدمون لهذا النزق الثقافي آيات التبجيل والتعظيم والاحترام، لكونه (فكراً) مقدَّماً من (الآخر)، ولابد في الملة الليبرالية من احترام (الآخر) ولو كان فاجراً كافراً بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر!

ثانياً: المواطنة:

تعني المواطنة بصفته مصطلحاً ليبرالياً: عدّ انتماء الإنسان للوطن الذي ينتسب إليه أعلى من أي انتماء، وتقديم ذلك الانتماء على أي معيار آخر من معايير الاحترام، ويكفي هذا الانتماء الوطني المجرَّد لأن يعطي (المواطن) الحق في عملية صنع القرار، والمشاركة في إدارة الشأن المحلي والعام، وكذا المشاركة في عملية تقاسم السلطة وتداول الرقابة، ضمن ضوابط تفي بالمساواة بينه وبين غيره من المواطنين دون تفريق بينهم على أساس جنس أو لون أو دين أو عنصر.

إنه لا إشكال في طرح هذا المفهوم في البيئات العلمانية وفق المناهج غير الإسلامية، لكن الإشكال عندنا أن مفهوم المواطَنة يطرحه العلمانيون والليبراليون في بلادنا العربية والإسلامية رابطةً بديلة للرابطة الإسلامية التي استقرَّت في ثوابت الأمة، ويجعلون تلك الرابطة الإسلامية شأناً مهدراً أمام «الرابطة الوطنية»، فـ(المواطن) في دعوتهم؛ أولى بالرعاية والتقديم ولو كان من أكفر الناس وأفجرهم، وغير المواطن يمنعه فقدان المواطنة من الكثير من الحقوق ولو كان أبر الناس وأكثرهم عدالة وصلاحاً، وهذا الفهم الأعوج لا نستحي أن نقول: إنه يتناقض مع أصول ديننا القائم على احترام قيمة الإيمان وشعيرة الإسلام قبل كل شيء. لقد استورد العلمانيون مفهوم المواطنة الناشئ في البلدان التي لا تقيم للدين وزناً ليحلوه محل مفهوم الرابطة الإيمانية في أكثر بلدان المسلمين.

إن احترام رابطة الإسلام ليس شأناً اختيارياً عند المسلمين، فهو جزء من عقيدتهم وهويتهم وحضارتهم، ولكن المشكلة عند العلمانيين والليبراليين أنهم - وكعادتهم - يتخطون كل ذلك، ليستوردوا لنا البدائل اللادينية ليحلوها محل الثوابت الإسلامية، وهم لما استوردوا الليبرالية السياسية الغربية ممثلة في الديمقراطية؛ استقدموا معها

ما يرتبط بها من مفاهيم ومعايير، ومنها مبدأ (المواطنة)؛ ففي الفكر الليبرالي يقترن مفهوم الديمقراطية بالمواطَنة؛ فالديمقراطية - بوصفها نظريةً - تفترض من حيث الأصل أنها نظام لأمة تتكون من جماعة تنتمي لوطن، يحسب لكل فرد منهم كامل الأهلية، بغض النظر عن المعتقد والملة وأصل الجنسية، وبدون ذلك لا تبقى الديمقراطية ديمقراطية. وبهذا تأسس مفهوم سيادة الدولة القومية في الفكر الليبرالي، فقبله كانت السيادة في أوروبا تستند إلى الدين وتشريعاته التي كانت تتحكم فيها الكنيسة، ثم انتقلت السيادة إلى الملوك، ثم انتقلت بعد الملوك إلى الدولة القومية التي يفترض أنها تجمع الناس جميعاً وفق مبدأ المواطنة ليتقاسموا الوطن فيما بينهم، ومن هنا أيضاً نشأ الشعار العلماني: (الدين لله والوطن للجميع) بمعنى: إحلال حاكمية الشعب محل حاكمية الدين وأحكامه.

قد يقال: إن الأوروبيين كانوا مضطرين إلى اللجوء إلى مبدأ المواطنة لمواجهة أحكام الكنيسة الجائرة في إدخال من تشاء في دائرة الرضا الكنسي وإخراج من تشاء، وفي مواجهة تقسيم الناس طبقياً على أساس الثراء أو الانتساب للنبلاء، ولكن ما مسوغات استيراد مبدأ المواطنة وتوطينه في بلاد المسلمين مع عدم وجود مثل تلك الطبقية بشكلها الحاد؟

إن مفهوم المواطنة قد تبلور في القرن السابع عشر، ثم صاحب الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم اقترن بالليبرالية الاجتماعية في القرن العشرين، ليتركز حول الحرية الفردية المطلقة للمواطن ومساواته مع بقية مواطنيه دون أي تفريق ديني أو طبقي. وقد مثلت (الدولة القومية) التي كانت إحدى إفرازات الفكر الليبرالي؛ الركيزةَ الأساسية لمفهوم المواطنة لفترة طويلة، غير أن مبدأ الدولة القومية تعرض للاهتزاز في النصف الثاني من القرن

العشرين؛ بسبب تفجر الصراعات الدينية والعرقية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما أدى إلى تخلخل مفهوم المواطنة، فالأفراد الذين جمعهم وطن واحد وقومية واحدة؛ تقاتلوا كثيراً فيما بينهم إلى حد حدوث حروب إبادة في العديد من مناطق العالم. وقد تسبب هذا في خفوت مبدأ المواطنة، الذي طُرح رابطة بديلة للروابط الدينية والعرقية والأيديولوجية، وجاءت الأصولية الدينية الإنجيلية في الغرب لتضيف تهديداً جديداً لمفهوم الدولة القومية ومن ثم مفهوم المواطنة؛ حيث أطيح بحقوق المواطنة - مثلاً - لكل من المسلمين والعرب في بلاد الغرب، ولا سيما بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١م. وكذلك كانت أطروحات كل من (فرنسيس فوكوياما) عن سيادة الليبرالية، وأفكار (صمويل هنتنجتون) عن حتمية الصراع بينها وبين الحضارات الأقل رقياً؛ طعناً في مفهومي السيادة القومية والمواطنة، وحولت كل تلك المستجدات مفهوم المواطنة إلى شعار مثالي ودعائي فقط، تروِّج له الرأسمالية الغربية ليقدَّم حلاً على طريق التقدم نحو الليبرالية.

لقد ساهمت تحولات العقود الأخيرة أيضاً في تطوير مفهوم المواطنة، حيث تقدم الشأن الاقتصادي على الشأن السياسي في ظل ظاهرة العولمة، ومن ثم تحول الاقتصاد الليبرالي من الصيغة الكلاسيكية التي تتحفظ على تدخل الدولة في حركة الاقتصاد إلى (ليبرالية جديدة) تطالب بتدخل الدولة من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي. وهنا زاد إقصاء السياسة تحت دفع مفاهيم العولمة الاقتصادية، لتصير رابطة (المواطنة) مرتبطة بالحقوق المادية قبل الحقوق السياسية المقترنة بالدولة القومية ومفاهيم السيادة والاستقلال الوطني.

وقد اكتسب مفهوم المواطنة في ظل تنامي الحديث عن العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين؛ صبغةً رأسمالية علمانية (ما بعد حداثية)[١]، وأصبح يتجاوز القيم والحقوق السياسية إلى حرية المعتقد وحرية «الإبداع» الفكري والفني، وحرية «التصرف في الجسد» لتفكيك المجتمع لحساب نوع ضد نوع وثقافة ضد ثقافة. وأصبح مفهوم المواطَنة يقدِّم المصلحة الخاصة على الخير العام، ويساند الأفكار الأنانية ضد القيم الإنسانية. فأصبح المواطن في ظل هذا المفهوم المطوَّر للمواطَنة في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين؛ مجردَ عنصر من عناصر التوحش الرأسمالي العالمي المعادي للقيم الاجتماعية المحترمة، والقائم على الانتماء للمجتمعات التي تقدم الحسابات البنكية على حسابات الثقافة والجماعة والهوية. إن عملية التسلسل التاريخي التي تطور خلالها مفهوم المواطنة والانتماء في الغرب؛ تثبت مرة أخرى أن هناك هوساً لدى العلمانيين والليبراليين في بلادنا بأن يستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير، فما معنى أن تُقحَم أمتنا للسير وراء قافلة لاهثة لأمم لاهية تائهة تسير في طريق آخر نحو أهداف أخرى؟!

إن الأوروبيين كانوا مضطرين لنبذ الرابطة الدينية التي جعلت أوروبا تتقاتل فيما بينها في حروب طويلة، والتي جعلت الناس يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، ففي القرون الوسطى التي كان الشرق الإسلامي ينعم فيها بالاجتماع تحت ظل الرابطة والراية الإسلامية؛ كان الغربيون الأوروبيون غارقين في صراعاتهم المذهبية وحروبهم الأهلية التي كان يحرِّض عليها الباباوات ويقودها الملوك، وهو ما قطع رابطتهم الدينية أوصالاً متفرقة. ولما ثار الأوروبيون على تلك الرابطة القائمة على تحكم رجال الدين المستبدين، وانتفضوا ضد تفردهم بالأمر؛ أنشؤوا رابطة جديدة

---

(١) سيأتي إيضاح فكرة (ما بعد الحداثة) وعلاقاتها بالعولمة والليبرالية.

تقـوم على الانتماء للأمة لا للدين، ولكن على أسـس طبقيـة. وتمثَّل هذا - قبل قيام الثـورة الفرنسـية - في نشـوء مجالس تجمع شـرائح الشـعب، أُطلـق عليها (مجلس طبقات الأمة). وكانت هذه الطبقات ثلاثاً، تجمع بين كل واحدة منها مصالح خاصة، وهـي: طبقة النبلاء البرجوازيين، وطبقة رجال الدين، وطبقة عامة الشـعب. وكان لكل طبقة نوابها الذين يمثلون مصالحها في المجلس الجامع لطبقات الأمة، واستمرت هذه الرابطة الطبقية حتى قدّم بعض رواد الفكر الليبرالي الفرنسيين من أمثال (فولتير، ومونتسـيكيو، وجان جاك روسـو، وديـدرور) مفاهيم جديدة، تنـادي بإلغاء رابطة الطبقـات، وتطالب بجعل الفرنسـيين جميعاً طبقة واحدة يجمعهـا مفهوم الدين لله والوطـن للجميع، فالولاء يكون لـلأرض والطين قبل المعتقَد والدين، وتحل مرجعية الدسـتور محـل مرجعيـة رجال الديـن. وقد قادت هـذه الأفكار إلى اشـتعال الثورة الفرنسـية التي رفع ثوارها شـعار: (اشـنقوا آخر مَلِك بأمعاء آخر قسيس)، في إشارة إلى أن الثورة كانت ضد نظام الطبقية الذي تعددت به الروابط.

في عالمنا الإسلامي؛ ما الذي وُجد من التشابه بين تلك الظروف في أوروبا وبين الأوضاع التي كانت عليها الأمة المسلمة طوال تاريخها؟

إن الإسـلام لـم يعرف تشـريعه كهنوتـاً أو طبقية ثلاثيـة مقننة كتلـك التي عانت منهـا أوروبـا. ومع ذلـك؛ فـإن الأفـكار الليبرالية للثورة الفرنسـية وجـدت لها من يتكلم باسـمها كي تنتقل إلى بلاد المسـلمين. وعلى طريقة (جُحر الضَّب)؛ انتشرت أفكار الثورة الفرنسـية إلـى العديد من بلدان العالم العربي فـي الربع الأول من القرن العشـرين، ونادى العلمانيون المفتونـون بأوروبا بإلغاء الرابطة الإسـلامية التي كانت تجمع المسـلمين في ظل دولة الخلافة الإسلامية، ليحلوا محلها الرابطة القومية القائمة على مبدأ المواطَنة دون نظر إلى الدين، مع أن تاريخ المسلمين يشهد أن سر قوتهم كان

في رابطتهم الإسلامية الواحدة، ولا حاجة بهم إطلاقاً إلى التفرق تحت روابط متعددة باسم القوميات أو الوطنيات.

لقد انفصل العديد من البلدان العربية والإسلامية عن الدولة العثمانية بحثاً عن رابطة بديلة لرابطة الإسلام ترجع إلى العنصر أو اللغة أو الأرض أو اللون، وحتى تركيا نفسها؛ بحثت لنفسها في ظل العلمانيين الأتراك عن رابطة بديلة، فاختارت رابطة (القومية الطورانية) في مقابل اختيار العلمانيين العرب رابطة (القومية العربية)، ثم انقسمت القوميات إلى وطنيات، فالقومية العربية لم تعد تكفي حتى رُفعت شعارات الوطنية؛ كالوطنية المصرية، والسورية، والعراقية، واليمنية، والجزائرية.. إلخ. بحيث تكون كل وطنية عالَماً آخر يستند إلى روابط أشد خصوصية وأنانية من رابطة القومية العربية، التي عزلت نفسها وزكت انتسابها عن بقية المسلمين من غير العرب.

وفي مصر التي انفصلت مبكراً عن الدولة العثمانية بعد احتلال الإنجليز لها؛ اندلعت الثورة الليبرالية المعروفة بثورة ١٩١٩م، والتي كان زعماؤها - وعلى رأسهم سعد زغلول - مبهورين بفكر الثورة الفرنسية. ورفع سعد زغلول شعاراً أسبق وأضيق من الشعار القومي العربي، وهو الشعار الوطني المصري. وبعد أعوام قلائل من (ثورة ١٩)؛ وُضع الدستور المصري الأول عام ١٩٢٣م، ليؤسس الدولة المصرية على مفهوم المواطَنة، ولتكون مصر - كما قال سعد زغلول - للمصريين أقباطاً ومسلمين، يستوي فيها المسلم والنصراني واليهودي في كل شيء بحكم المواطنة. أما رابطة الإسلام التي هُجرت؛ فقد أدى استبعادها إلى عدِّ المصري النصراني (المواطن) أولى بالرعاية والحماية والحقوق من المسلم (الأجنبي)! وانتقل هذا الهوس إلى بقية بلدان المسلمين.

وقد شن الليبراليون أنصار مبدأ المواطنة حملة شعواء على النظام الإسلامي القاضي بأن وطن المسلمين واحد وانتماءهم واحد، والمنادي بأن يُقرَّب المسلم في وطنه الإسلامي دون أن يُظلم غير المسلم أو يجبر على تغيير دينه. ولقي مفهوم (أهل الذمة) بالذات هجوماً سليطاً من العلمانيين، وضُخِّم جداً، وكأنه يمثل ركناً من أركان النظام السياسي الإسلامي، وما ذلك إلا إمعان في استمرار استبعاد الرابطة الإسلامية، وإبقاء الرابطة الوطنية اللادينية العلمانية محلها.

إن الإلحاح على تبني (مبدأ المواطنة) على ألسنة كثير من العلمانيين، قد اضطر كثيراً من الإسلاميين إلى مجاراتهم في تعظيم هذا المبدأ، ومحاولة إسباغ المشروعية الإسلامية عليه. أما الليبراليون؛ فإنهم جعلوه من «ثوابتهم» على الرغم من عداوتهم الذهنية لكل أصل وثابت، ولا سيما إذا كان يُتحدث عنه باسم الدين. يقول الكاتب الليبرالي العلماني محمد سعيد العشماوي في مقال له بعنوان (المواطنة)، ضمن حلقات عمّا أسماه (دستور الإسلام المستنير): «إن المواطنة هي أرقى وأسمى وأدق وأضبط مفهوم وصلت إليه الإنسانية»! وتساءل: «ما الذي يدعو البعض إلى إحياء الهوية الدينية التي كانت سائدة في العصور الوسطى وقبل أن تظهر فكرة المواطنة بما فيها من عدالة ومساواة؟ وهل تتقدم الشعوب أم ترجع القهقرى؟»[1].

يُذكر هنا أن أنصار فكرة (النسوية) من أشد المتحمسين لمبدأ المواطنة؛ حيث يرون أنه يمكن استغلاله في البلاد العربية والإسلامية لمصلحة التيار النسوي، لوجود ارتباط - كما تقول (نُهى بيومي) أستاذة النقد والدراسات الفرنسية في جامعة البحرين - بين مفاهيم (الجندر، والمواطنة، والمجتمع المدني)[2]؛ فالمواطنة بعدها

---

(١) موقع إيلاف: www.elaph.com.

(٢) في حوار لها مع موقع دروب: www.doroob.com.

مفهوماً علمانياً ليبرالياً؛ تقوم على ست دعائم تجعل النسويات الليبراليات يتشبثن به بشكل لا يقل عن تمسك العلمانيين والليبراليين من الرجال. وهذه الدعائم الست هي: «المساواة الاجتماعية، والحقوق المدنية، والحرية المطلقة، والذاتية السياسية، والتمثيل السياسي، والنقد السياسي». والحركات النسوية تطالب بإدماج المرأة في مفهوم المواطنة من خلال تقسيم فرص العمل بينها وبين الرجل لكونها (مواطِنة) لها كافة الحقوق المتساوية مع زميلها (المواطن)، بل تطالب النسويات بالتقسيم المتساوي للواجبات والحقوق مع الرجل فيما يتعلق بمهمات إدارة المنزل والعناية بالأسرة وإدارة المجتمع.

ثالثاً: المجتمع المدني:

كان من آثار الثورة ضد الدين والكنيسة في أوروبا، أن نشأ تقابل بين ما هو ديني «لاهوتي» وبين ما هو دنيوي «مدني»، واختصر هذا فيما بعد في تقابل يكاد يشبه التضاد بين الدين وبين العلمانية أو «اللادين»، أو بين القضايا الدينية والقضايا العلمانية التي أصبح يُعبر عنها بـ(المدنية)، حتى كاد كل أمر يقسم إلى «ديني» و «مدني»، فهذا مجتمع ديني وذاك مجتمع مدني، وهذه تشريعات دينية والأخرى مدنية، والعلم ذاته؛ أصبح منه ما هو ديني ومنه ما هو مدني، والزواج صار منه ما هو ديني ومنه ما هو مدني، بل وحتى الدين نفسه - وياللعجب! - جرت المحاولات لاختراع نوع جديد منه، يكون مدنياً لا اعتقادياً، ولم يُستَثنَ الإسلام نفسه من ذلك مثلما شاع مؤخراً عن مصطلح (الإسلام المدني الديمقراطي) المنزوع الشريعة والمعقم من العقيدة، والذي تروِّج لنشره الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة ما تسميه (الإسلام الأصولي) ذي المرجعية النصية. بل لم يتوقف الكلام عند (الإسلام المدني

الديمقراطي) كما صوره تقرير مؤسسة راند الصادر عام ٢٠٠٤م[١]؛ حتى تطور ذلك إلى طرح فكرة (الإسلام العلماني)؛ في المؤتمر الذي عُقِد في أوائل شهر مارس من عام ٢٠٠٧م[٢]، وما تلاه من صدور تقرير آخر لمؤسسة راند عن (الإسلام المعتدل)[٣].

ظهر مفهوم (المجتمع المدني) مع نشوء الدولة القومية ونموِّ الرأسمالية الحديثة، مثل مفهوم المواطنة، وقد تطور ليقترن بمفاهيم غربية، ارتبطت منذ نشأتها بالقسمة المتضادة بين الدين واللادين؛ فالمجتمع المدني بوصفه مفهوماً؛ يقوم على فكرة ضمان الحقوق والمصالح للأفراد على أساس العقل البشري والقانون الوضعي، لا على أساس الوحي الرباني والتشريع السماوي. ومرة أخرى نقول: إن ذلك إذا ناسب أمماً حرَّفت شرائعها وعقائدها، وأدبرت عن آخرتها مقبلة على دنياها فحسب؛ فإنه لا يناسب أمة لا تزال هي الوحيدة بين الأمم التي تملك منهاجاً معصوماً، ولا تقنع بدنيا لا توصل إلى آخرة مهما كان شأن الارتفاع في هذه الدنيا.

لقد ارتبط مفهوم (المجتمع المدني) بظهور نظرية (العقد الاجتماعي) الذي شاع

---

(١) صدر ذلك التقرير عن مؤسسة (راند) البحثية، وصنف فيه المسلمين إلى فئات متطرفة ومعتدلة، وطالب بإقامة شراكة مع «المعتدلين» لإنشاء إسلام (مدني ديمقراطي) عن طريق التعاون مع هؤلاء المعتدلين من أنصار الحداثة الغربية، التي رأى التقرير أنها تمثل الثقافة المضادة للإسلام «التقليدي» و «المتعصب». وقد حث التقرير على اعتماد آليات (المجتمع المدني) في الترويج لهذا الإسلام «المدني» الديمقراطي!

(٢) عقد ذلك المؤتمر تحت عنوان (قمة الإسلام العلماني)، وقد استضاف عدداً من الزنادقة والمرتدين في العالم الإسلامي، حيث نادوا جميعاً بمحاربة مظاهر العودة للإسلام، وإحلال مبادئ العلمانية الليبرالية على أوسع نطاق.

(٣) نشرت مؤسسة راند ذلك التقرير (الإسلام المعتدل) في شهر يوليو عام ٢٠٠٧م، ودعت فيه إلى بناء «شبكة من المعتدلين» أو جماعة منهم، تضم علمانيين وليبراليين وصوفية، ووضعت معايير للاعتدال، الذي يمكن في حال توافره في أشخاص معينين أن يكونوا شركاء للولايات المتحدة في بث مفاهيم حول (الإسلام المعتدل).

العمل بها في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا؛ فقد دعا كل من (جون لوك) و (جان جاك روسو) إلى تنظيم المجتمع على أساس دنيوي مدني، يكون العقد الاجتماعي فيه بين أفراد المجتمع وقيادته قائماً على أسس من المصالح الدنيوية لا الشرائع الدينية، فتكون للشعوب مؤسسات تستبعد الدين وتقوم على المصالح؛ وهي مؤسسات (المجتمع المدني).

إن الأسس الأيديولوجية التي يقوم عليها مفهوم المجتمع المدني؛ هي مبادئ الليبرالية الفكرية والاجتماعية والسياسية معاً، فلا يمكن أن تقوم مؤسسات ينطبق عليها وصف المجتمع المدني إلا على تلك الأسس الليبرالية. ولذلك يلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي لا يلتزم بـ(أيديولوجيا) معينة، وتسوده تشريعات غير دينية، بحيث تطبَّق على الجميع دون تفريق، وبحيث يكون مبدأ (المواطنة) هو أصل الانتماء الذي تترتب عليه الحقوق والواجبات، وبحيث يكون الدين أمراً شخصياً لا تُبنى عليه أي خصوصيات، ولا تكون له أي تدخلات في السياسة، ولذلك فقد عرَّفوه بأنه: «المجتمع الذي يستقل في تنظيم حياته المدنية الاجتماعية عن أي فروض أو قيود، بل يستند إلى نظم العقل البشري، كما تنادي العلمانية»[1].

لقد تطورت فكرة (المجتمع المدني) في التاريخ الأوروبي الحديث - بصفتها فكرة علمانية - لتمثل بديلاً لهيمنة الدين على المجتمع من جهة، وبديلاً عن سلطة الدولة من جهة ثانية، وبديلاً عن قوامة الأسرة من جهة ثالثة، ولهذا اقترنت تلك الفكرة بمبدأ التحول نحو الليبرالية السياسية (فيما يتعلق بالدولة)، وبالليبرالية الدينية (فميا يتعلق بالكنيسة)، وبالليبرالية الاجتماعية (فيما يتعلق بالأسرة). وقد جاء هذا

(١) المجتمع المدني والعلمنة: تأليف محمد كامل الخطيب، ص ٢٦ - ٢٧، إصدار عام ١٩٩٤م.

الاقتران متوافقاً مع ظروف أوروبا في عهود التحرر من جبروت الإقطاعيين، وانغلاق البابوات، وقصور التشريعات الكنسية المحرَّفة المتعلقة بالأمور الاجتماعية.

وقد نشأت فكرة المجتمع المدني في أجواء تحوُّل الأوروبيين بعد التحرر من الاقتصاد المقيَّد بالإقطاع والمرتبط بالنزعة الزراعية إلى الاقتصاد الحر المتجه إلى النهضة الصناعية، وكل هذه الظروف كانت تأتي في سياقها التاريخي والواقعي في أوروبا دون أن تستوجب تفاعلاً مطابقاً في ظروف مختلفة كظروف عالمنا الإسلامي؛ فمفهوم (المجتمع المدني) اللاديني الذي اكتسب شهرته واستمد صيته مما صاحبه من انتصار على الكهنوت والإقطاع والجمود التشريعي في أوروبا؛ أبى إلا أن يرتبط بطبيعة الصراع ضد الدين الكنسي المحرف وما ترتب عليه من تخلف وتسلط وجمود. والعلمانيون والليبراليون في بلاد العرب والمسلمين يعرفون هذه الطبيعة اللادينية لمفهوم (المجتمع المدني) ويرون أن لا انفكاك عن علمانيتها، وكان من المفترض ألا يسوِّغوا استيرادها في أجواء مخالفة، غير أنهم يأبون إلا أن يسوُّوا بين حق الإسلام الصحيح وباطل الأديان المحرفة. يقول صاحب كتاب (المجتمع المدني والعلمانية): «المجتمع المدني هو نقيض المجتمع الديني كما هو معروف»[1]، وهو معنى قررته الكاتبة (فهمية شرف الدين) في مقال لها في مجلة المستقبل العربي، بعنوان (الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني)، حيث قالت: «أحد المعوقات الأساسية دون تحقيق مجتمعات مدنية في بلداننا العربية؛ منظومة العلاقات والتفاعلات القائمة على الدين الإسلامي». وقد ألّف الأديب السعودي الليبرالي الشهير عبد الله الحامد كتاباً في هذا المعنى؛ دلّ عنوانه على محتواه، وهذا العنوان هو: (المجتمع المدني: سر نهوضهم وانحطاطنا)!

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٩.

ويربط الليبراليون بين المجتمع المدني والديمقراطية، فالديمقراطية المقترنة دائماً بالعلمانية؛ يُعدُّ المجتمع المدني ومؤسساته في نظرهم هو الموصِّل الوحيد إليها، والعقد الاجتماعي الذي نشأ مفهومه على أنقاض نظرية الحق الإلهي لا يمكن إلا أن يظل مفهوماً لا دينياً.

لقد بقي مصطلح المجتمع المدني فعّالاً طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أما القرن العشرون؛ فقد ظل المصطلح مهجوراً في غالبيته، حتى عاد بقوة مع انتهاء الحرب الباردة التي أوهمت الغربيين بأن الليبرالية أصبحت وحدها سيدة العالم حتى نهاية التاريخ، وأن لا سبيل لعولمتها بأنواعها إلا عن طريق مفهوم المجتمع المدني. وقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني هي السبيل لعولمة الليبرالية فكراً وتطبيقاً، وصار تبنِّي مؤسساته المدعومة من الغرب لكوادر الليبرالية النشطة الساعية للتغيير باتجاه التغريب؛ هو الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق ذلك التغيير.

وتأثراً بشدة هذا الترويج وعلو ذلك الضجيج المصطنع حول ذلك المصطلح؛ بدأت بعض شرائح الإسلاميين تردده في خطابها التغييري، وكأن المفهوم العلماني الصرف للمجتمع أصبح قابلاً لـ(الأسلمة) كغيره من المصطلحات مثل (الديمقراطية) و (الليبرالية) و (المواطنة) ونحوها!

لقد برزت محاولات (أسلمة) هذا المصطلح إبَّان انتشاره بعد طول خفوت، حيث بدأ الحديث عنه بكثافة مع بدء انشغال العالم بظاهرة العولمة، أو بالأحرى: النزعة الأمريكية لتدويل الليبرالية؛ فقد اندمج بعض الإسلاميين - بوعي أو بدون وعي - في ترديد هذه المعزوفة الغربية عن حتمية الليبرالية بشتى أنواعها وما تفرع منها من مصطلحات، كمصطلح (المجتمع المدني)، متجاهلين المضامين الخطرة في هذا المفهوم، والتي لا يمكن فصلها عنه.

إن مفهوم (المجتمع المدني) - مثلاً - يعتبر القيم والعقائد شيئاً نسبياً حتى يمكن قبول التنوع الفكري والتعددية العقدية بين المواطنين، فلا توجد في المجتمع المدني قيم باقية ولا عقائد متفردة، كما هو الشأن في المفاهيم الإسلامية. والحرية الفردية المطلقة أيضاً - بصيغتها الليبرالية - شرط لممارسة الأنشطة من خلال منظمات المجتمع المدني ومؤسساته. وكذلك فإن الديمقراطية بصفتها منظومة علمانية؛ لا تتحقق - كما يقول الليبراليون - دون مرورها عبر تفاعلات المجتمع المدني، بل قالوا كثيراً وكرَّروا: لا ديمقراطية بلا علمانية، ولا علمانية بلا عقلانية تحكم قيم المجتمع حتى يصبح مدنياً لا دينياً. وبحسب مبادئ المجتمع المدني؛ لا بد من تداول السلطة، حتى لو تحولت في إحدى مراحل التداول إلى الملحدين، وفي المرحلة التي تليها إلى الشواذ الإباحيين، وفي المرحلة الثالثة إلى اليساريين الاشتراكيين أو الديمقراطيين الليبراليين. أما إذا تحولت السلطة بـ(التداول) إلى الإسلاميين عن طريق آليات المجتمع المدني؛ فإن هذا ما لن يسمح به كل العلمانيين من ليبراليين ويساريين وقوميين، ولو أدى ذلك إلى الانقلاب على الليبرالية وعلى «لعبتها» الديمقراطية!

إن هؤلاء ينزعجون ويتصارخون كلما رأوا الليبرالية تُخترق عن طريق آلياتها بواسطة من لا يؤمنون بها، ولا سيما إذا كانوا إسلاميين. وهذا يؤكد أن تبنِّي بعض الإسلاميين لشعارات الليبرالية بدعوى الاستفادة من آلياتها؛ لن يزيد أصحابَها إلا تشبثاً بأنها الحق والصواب الذي ليس بعده إلا الخطأ والضلال، بدليل أن الإسلاميين أنفسهم رجعوا إليها.

عندما بدأ بعض الإسلاميين التغلغل في مؤسسات المجتمع المدني، محاولين استغلال آلياتها دون تبني مبادئها غير الدينية؛ استشاط العلمانيون الليبراليون غضباً،

وكادوا ينقلبـون على الليبرالية كما انقلبوا على الديمقراطية حينما صعد على درجاتها الإسـلاميون في الجزائر ومصر وفلسـطين وغيرها. وقد وجد الليبراليون أنفسهم في أزمة حقيقية بشـأن اختراق الإسـلاميين للآليات الليبرالية، ومنها مؤسسات المجتمع المدني، وحاول بعضهم معالجة هذه «المشـكلة»؛ ومن هـؤلاء المفكر الليبرالي المغربي محمد عابد الجابري؛ حيث تناول ذلك مشيراً إلى ما وصفه بـ(الانفصال الخطير) بين المجتمع المدني كما تتصـوره وتريده النخبة العربية العصرية، وبين المجتمع المدني كما هو بصدد الظهور بالفعل في واقع الحياة العربية؛ حيث قال: «لنأخذ مثلاً على ذلك: مـا تعنيه النخبـة العصرية في الجزائر ومصـر أو غيرها بـ(المجتمع المدنـي)؛ إنها تعني نفسها. أما الباقي فيوضع خارج المجتمع المدني، مع أن هذا الباقي قد يحصل بواسطة آليات المجتمع المدني نفسه على الأغلبية من المقاعد والأصوات إذا جرت الانتخابات بدرجـة ما من النزاهة، كما حدث في تجربة الجزائر؛ حيث وجدت «النخبة العصرية» نفسـها أمام واقع يفرض عليها قبول تدخل الجيش وتوقيف المسلسـل الانتخابي، وما حدث في الجزائر يمكن أن يحدث أو حدث بعضه فعلاً في أقطار عربية أخرى.

هنـا، وفي مثل هـذه الحالات؛ يقع الخلط بين العصريـة أو الحداثة من جهة وبين المجتمـع المدني مـن جهة أخرى إلـى درجة المطابقـة بينهما، وهذا الطرح له مشـاكل نظريـة وعمليـة. وهكـذا يمكن التسـاؤل مثـلاً: إذا كنـا نعني بـ(المجتمـع المدني): التنظيمات المسـتقلة عن الدولـة، والتي تقوم بنوع من الخدمـة للمجتمع ككل؛ فأين سـنضع الجمعيات الإسلامية الخيرية المستقلة عن الدولة، والتي تقدم خدمة للمجتمع أثنـاء الكـوارث الطبيعية قـد تفوق فـي فاعليتها واتسـاعها عمل الدولـة وأجهزتها؟ وأين سـنضع الجمعيات الأهلية؛ كنقابات الأطباء والمهندسـين والمحامين وجمعيات الطلاب، حين تسـيطر عليها بواسـطة الانتخابات العناصرُ الإسـلامية وهي معارضة

للدولة، مقاومة لهيمنتها على المجتمع؟ هل نعتبر مثل هذه التشكيلات الاجتماعية في مثل هذه الأحوال من مكونات المجتمع المدني، أم نضعها خارجه؟

والشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة للعملية الديمقراطية ونتائجها إن حدث ما حدث في الجزائر، عندما أجريت فيها انتخابات حرة نزيهة، هو ما كان سيحدث في أي بلد عربي آخر تجرى فيه انتخابات نزيهة. أعني بذلك: أن أغلبية الأصوات ستنالها القوى المعارضة للدولة، سواء كانت هذه القوى منظمة أو غير منظمة، إسلامية أو غير إسلامية. ويمكن القول بصفة عامة - مع بعض الاستثناء الذي يزكي القاعدة -: إن القوى المرشحة للفوز في العملية الديمقراطية النزيهة في الأقطار العربية قوى غير عصرية، غير حداثية، قوى تقع خارج (المجتمع المدني) كما تتصوره النخبة العصرية. والسؤال المطروح في هذه الحالة: هل سنقبل بالديمقراطية وبنتائجها مهما كانت، أم أنه يجب التمييز بين الديمقراطية، التي تعني في نفس الوقت الحداثة (في مجال الفكر والسلوك على الأقل)، وبين الديمقراطية التي لا تأخذ في اعتبارها إلا التعبير الحر والنزيه؟»[1].

---

(١) صحيفة الاتحاد الإماراتية (٧/ ٥/ ٢٠٠٥م).

(٣)

الليبرالية السياسية (الديمقراطية):

(الحكم لكل شيء.. إلا لله)

على الرغم من قِدم ظهور مصطلح الليبرالية معنى عاماً ينادي بالتحرر، غير أن الليبرالية بالمفهوم السياسي لم تتبلور إلا في أوائل القرن التاسع عشر. صحيح أنه كانت هناك أفكار ونظريات وحركات تطالب بالتحرر السياسي في العديد من البلدان الأوروبية وتتحرك في شكل ثورات أو تكتلات سياسية؛ غير أن الليبرالية السياسية بصفتها نظرية وأسلوباً مستقراً في الحكم؛ لم تتضح معالمها إلا في بداية القرن التاسع عشر، حيث شهدت إسبانيا أول تطبيق عملي لها. وكانت إنجلترا قد شهدت أول ظهور لتجمع سياسي يطلق على نفسه اسم (الليبراليين الإصلاحيين) في ثلاثينيات القرن الثامن عشر. ووصل الليبراليون الإنجليز إلى السلطة عندما شكل (جلادستون) حكومته عام ١٨٨٦م، لكن ذلك لا يمنع من أن الليبرالية السياسية ظهرت مبادئ قبل أن تظهر تطبيقات، فقد قامت ثلاث ثورات سياسية كبرى تبنت المبادئ الليبرالية، هي: الثورة الإنجليزية عام ١٦٨٨م، والثورة الأمريكية عام ١٧٧٦م، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، لكن تلك الثورات لم تكن تحمل نظريات تطبيقية مستقرة في الحكم باسم الليبرالية، وقصارى ما ميز الفكر السياسي الليبرالي وقتها هو معارضة السلطة المطلقة للملوك، والتي كانت تقوم على مبدأ (الحق الإلهي) الذي يعني تفويضاً كنسياً إلهياً للحكام في أن يحكموا بالطريقة التي يرونها، والذي كان يعني أيضاً منع المعارضة والنقد لهذا النوع من الحكم على سبيل التعبد، تنفيذاً

للمقولة المنسوبة للمسيح - عليه السلام -: (دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله).

وقد أحل الليبراليون في البداية بدلاً من ذلك مبدأ (الحكم الدستوري) الذي يعتمد الاحتكام إلى أسس وخطوط عريضة في إدارة الدولة، يلتزم بها كل حاكم، ملكاً كان أو رئيساً أو أميراً، فلا يخرج عن مبادئ الدستور المتفق عليه. ثم رأوا أن يطوروا ذلك إلى مبدأ الحكم النيابي القائم على انتخاب ممثلين عن الشعب، يتولى الفائزون بالأغلبية منهم إدارة الحكم، بعد أن ينصِّبوا من بينهم حاكماً عاماً في منصب رئيس دولة أو رئيس وزراء.

وبدأت الأفكار الليبرالية يُوضَع بعضها إلى جنب بعض لتتشكل في النهاية معالم المنهج الليبرالي السياسي، الذي لم يأتِ من بلد واحد أو في زمن واحد، والذي لا يرجع إلى مفكر واحد، بل إنه تراكم وتقارب وتبلور ليقوم على عدد من المبادئ الرئيسية، التي من أهمها:

١ - مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وقد دعا إليه الحقوقي الفرنسي (بنيامين كونستانت) عام ١٨١٩م، لضمان الحريات العامة.

٢ - مبدأ حكم الشعب بالشعب، الذي يُعد جوهر الليبرالية السياسية، وهو ما يطلق عليه (الديمقراطية). وقد انتشر هذا المبدأ عملياً ابتداءً من القرن التاسع عشر في أكثر من بلد أوروبي، بعد أن كان قد ظهر نظرياً في القرن السادس عشر. وتبلور مبدأ الديمقراطية على خلفية شعارات الحرية الفردية التي تدعو إليها الليبرالية، لتنعكس في شكل تمثيل سياسي في الحكم يفترض أنه يمثل مشاركة فعلية فيه، عن طريق حرية الصحافة والاجتماع والاعتقاد والتعبير.

٣ - التعددية الحزبية والثقافية عن طريق الانتخابات الحرة.

■ رموز الليبرالية السياسية:

١ - الفيلسوف السياسي الإنجليزي توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩م):

هو أول من أسس للمذهب الليبرالي الفردي في الشأن السياسي، ومع ذلك فقد كان مدافعاً عن السلطة المطلقة والاستبداد الملكي الذي يهدف إلى حماية حقوق الأفراد، ومن هنا كان يرى الحاجة إلى الجماعة السياسية التي يتنازل فيها كل فرد عن جزء من حريته للحاكم لكي يقوم بحماية باقي حرياته، وهو ما سمي بنظرية (العقد الاجتماعي).

ولما كانت فكرة الليبرالية السياسية قد نشأت مع فرضية واقعية، هي أن السلطة لا بد من إسنادها إلى أشخاص معينين، وأن هؤلاء قد يسيئون استعمالها؛ فقد برز إشكال بشأن حل هذه المشكلة. وبحثاً عن الحل؛ نظر الليبراليون في الفلسفة اليونانية القديمة، فوجدوا أن الحل عند أفلاطون يكمن في ضرورة اجتماع الحكمة والسلطة في شخص واحد، لكن (توماس هوبز) رفض معادلة أفلاطون التي تفترض أن السلطة مع الحكمة تنتج العدل، وشدد على أن السلطة وحدها هي العنصر الأهم في إقامة العدالة والاستقرار، ورأى أن هناك علاقة عكسية بين الحرية والاستقرار؛ فلا بد من سلطة شبه مطلقة للحاكم حتى يتوفر النظام والاستقرار.

٢ - جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤ م):

هو المؤسس الحقيقي للمذهب الليبرالي في السياسة، وقد طرح مبدأ (الملكية الدستورية) لمواجهة الملكية الإنجليزية الاستبدادية. وطرح جون لوك فكرة (الحقوق الطبيعية) للأفراد، وهي مستمدة مما أسماه (القانون الطبيعي) السابق، في نظره عن القانون الوضعي، فالليبرالية السياسية عند جون لوك هي: الجمع بين الديمقراطية

القائمة على فكرة الأغلبية وبين حقوق الأفراد. فإذا كانت الديمقراطية تتطلب المشاركة في الحكم، فإنها لا تطلق العنان للأغلبية، وإنما تقيدها بقيود دستورية يتضمنها الدستور، وهي عبارة عن مجموع حقوق الأفراد.

وقد وضع (جون لوك) حلاً للإشكال الذي حاول (هوبز) حله فيما يتعلق بالسلطة المطلقة للحاكم؛ فبينما رأى هوبز أن السلطة المطلقة للحاكم هي الحل من أجل النظام والاستقرار، مخالفاً بذلك أفلاطون - كما سبق ذكره -؛ فقد رأى جون لوك أن الحل لمعالجة قضية إساءة السلطة يرتكز على حكم القانون وسيادته، وعلى إصلاح مؤسسات المجتمع وتطويرها. ووفق هذا الحل؛ فإن الاعتماد على حاكم مثالي يعد من الخطأ، والأصح أن تُسنَّ قوانين وتستحدث مؤسسات تقلل من سوء استعمال السلطة، وتسهِّل الرقابة على المسؤولين، وتجيز معاقبتهم على الإساءة، فالقوانين هي المرجع الأخير، وليس إرادة فرد أو مجموعة من الأفراد، ومبادئ القانون المتفق عليها تدخل في صلب بنية المجتمع.

الجدير ذكره هنا؛ أن مبادئ الليبرالية السياسية وأسسها كلها لا تنفك عن خلفية جامعة لها كلها؛ عنوانها (العلمانية)، بمعنى: فصل الدين عن الحياة. وقد أشار إلى ذلك قاموس المورد، عندما عرَّف الليبرالية السياسية بأنها: «فلسفة سياسية، ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، تعارض المؤسسات السياسية والدينية التي تحد من الحرية الفردية، وتنادي بأن الإنسان كائن خيِّر وعقلاني، له حق في التعبير وتكافؤ الفرص والثقافة الواسعة»[1].

فنقطة البدء في ذلك الفكر هي أنه فكر فردي لا ديني يرى أن المجتمع لا يعدو أن يكون مجموعة من الأفراد الذين يسعى كل واحد منهم إلى تحقيق ذاته وأهدافه

---

(١) موسوعة المورد العربية، لمنير بعلبكي (٤/ ١٠٥٠).

الخاصة، ويترجَم هذا بشكل جماعي من خلال الدعوة إلى مشاركة هؤلاء الأفراد في الحكم والتشريع عن طريق التمثيل والنيابة. لذلك أبرزت (الديمقراطية) التي تعني: (حكم الشعب بالشعب وللشعب) عدداً من الحريات جعلتها حقوقاً توصل لمشاركة الأفراد في الحرية السياسية الإجمالية، وهي: (حرية الترشيح) و(حرية التعبير) و(حرية الاجتماع) و(حرية الاحتجاج). وشددت في الوقت نفسه على حماية هذه الحريات؛ بضمان الحياد في الاتهام، والنزاهة في التحقيق، والعدالة في التنفيذ، مع ضمان حق الدفاع!

كلام جميل.. وجميل جداً، غير أنه يتحول إلى معنى قبيح.. وقبيح جداً، عندما نرى في خلفيته شيئين رئيسيين: أولهما: أنه يرمي إلى قصر اهتمام الإنسان على تحقيق هوى نفسه وسعادتها في الدنيا فقط، فالدنيا هي البداية وهي النهاية في تلك الأفكار السياسية الليبرالية، بدليل أنها تجعل الإنسان وحده هو المشرِّع لنفسه. والأمر الثاني: أن هذا الكلام لو أراد بعضهم (أسلمته) من أجل توطينه في بلاد العرب والمسلمين؛ لوجده عصيّاً على الأسلمة وعلى التوطين، وتشهد على ذلك تجارب الجزائر ومصر و فلسطين وغيرها، والتي شهدت كلها ما يمكن أن يوصف بأنه أول تطبيق شبه جاد لمبادئ الديمقراطية في الوصول إلى الحكم في البلاد العربية. وكلنا يعلم أنه قد تبع الوصول إلى السلطة الدخولُ إلى السجون، ثم الخروج من السلطة والابتعاد عن عتباتها. فالديمقراطية إن كانت نوراً في الغرب النصراني؛ فللشرق الإسلامي ظلامها، وإن كانت عدلاً هناك فهي ظلم هنا، وإن جاءت بالسعادة والوفاق هناك فهي هنا للشقاء والشقاق!

وحتى لو جلبت شيئاً من سعادة الدنيا - في حال تطبيقها بشفافية في بعض بلاد المسلمين-؛ فإن ذلك سيكون على حساب العديد من ثوابت الدين وأصول التشريع

وأركان الاعتقاد؛ لأن الديمقراطية علمانية المنبع والمصبِّ، ولا يمكن أن يحملها على عاتقه إلا من يضع مسؤولية أخذ الدين بقوة عن كاهله؛ لأنه لا بد أن يحمل شعار: (لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة).

الليبرالية السياسية مع اقترانها بالعلمانية وبالمجتمعات الغربية، فإنها دائمة التقلُّب؛ فالليبرالية التقليدية (الكلاسيكية) كانت ترى ضرورة تقليص دور الدولة والسلطة السياسية إلى أدنى حد ممكن، حتى تنحصر - كما يقول (سبنسر) - في الشرطة والمحاكم والدفاع العسكري ضد الخطر الخارجي، وهو ما يعني أن تكون الدولة غائبة إلا فيما يتعلق بالحماية العامة للمجتمع، وترك هذا المجتمع ليفعل ما يشاء وفق ما سماه بعضهم (دولة الحد الأدنى). غير أن الدولة هنا تقوم بدور أشبه بدور قوات الشرطة التي تحافظ على الأمن في الملاهي الليلية أو المنتجعات السياحية، دون أدنى اهتمام بما يدور داخلها من فجور وخنا أو قمار وربا، ومفاسد من كل نوع. بينما ترى الليبرالية السياسية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية أهميةَ أن يكون للدولة والسلطة دور أكبر، ولا تنادي بغيابها، بل تسند إليها مهمة أساسية؛ وهي تحديد الإطار القانوني للمؤسسات التي تدور فيها الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني تحويل المنهج الليبرالي المنفلت إلى واقع ثابت تحميه السلطة وتكتسب منه الشرعية.

ولنا مع هذه الليبرالية السياسية وروحها الممثلة في (الديمقراطية) بعض الوقفات:

١ - التناقض بين الفلسفات النظرية والآليات التطبيقية:

* تتكون الديمقراطية من شقين: شق فلسفي، وهو ما يطلق عليه (قيم الديمقراطية)، وشق إجرائي، وهو ما يطلق عليه (آليات الديمقراطية). والشق الثاني

يشمل الانتخابات والفصل بين السلطات وتنظيم الأحزاب. وهذه الآليات على الرغم من إمكانية الاستفادة من بعض أنماطها وتجاربها، غير أن المعركة التي تدار من أجلها باسم «حتمية» الحل الديمقراطي ووجوب «الإيمان» بهذا الحل؛ لا تستحق كل هذه الجلبة، ولا سيما أن هذه الآليات نفسها في الغالب ما تُفرغ من مضامينها في ظل هيمنة (حكم الأقلية) الحاكمة باسم الديمقراطية. أما الكلام عن الفلسفات أو «القيم» الديمقراطية؛ فإن هذا يُرجعنا إلى الرحم التي خرجت منها الديمقراطية؛ وهي العلمانية الليبرالية[1].

فالعلمانية الليبرالية هي أم الديمقراطية التي لا يمكن أن تنفصل عنها أبداً. وقد عُقدت ندوة في مدينة إسطنبول في تركيا في المدة ما بين (٢ - ١٦) إبريل ٢٠٠٦م عن الديمقراطية، بدعوة من (الحركة العالمية للديمقراطية)؛ أكد غالبية المشاركين فيها على أن هناك تلازماً بين العلمانية الغربية والديمقراطية، بل عدّوا العلمانية شرطاً في تحقيق الديمقراطية!

فماذا إذا كانت الأغلبية غير علمانية؟ هل يجب على تلك الأغلبية أن تدخل أولاً في (اللادينية) وتكفر بأي ثوابت اعتقادية كي تستكمل شروط الدخول في (اللعبة) الديمقراطية؟! يبدو أن هذا شرط غير مكتوب من شروط تلك اللعبة وقواعدها.

* من تناقضات الديمقراطية، أن الأكثرية تتنقل في الحيز الزمني المحدود؛ فيمكن أن تكون الأكثرية في عام أو عامين مختلفة إلى حدّ التناقض، وغالباً ما تكون مبادئ الأكثرية في مرحلة متناقضة مع مبادئ الأكثرية الأخرى في المرة التي بعدها، دون فاصل زمني يسمح بهذا التحول في أفكار تلك الأكثرية. وهذا يجعل

---

(١) هناك علمانية ليبرالية؛ يمثلها الفكر التحرري الغربي، وعلمانية دكتاتورية يمثلها الفكر الإلحادي الشرقي، كما هو معلوم.

المجتمعـات (الديمقراطيـة) عرضة للتقلبـات الحادة من حين إلى آخـر ، فاليمينيون قد يفوزون اليوم ، ليأتي بعدهم اليسـاريون غداً ، فينقضون ما أبرموا ويحلون ما ربطوا ، والعلمانيون قد يُهزَمون هذا العام ، ليأتي المتدينون بسياسات مناقضة سرعان ما يجري التنكر لها والتشهير بها ؛ إذا ما عاد العلمانيون مرة أخرى إلى السلطة!

* علـى الرغـم مـن كل أوجـه النقد التـي توجَّـه إلـى الديمقراطيـة بصفته فكراً وأصـولاً نظرية ، أو قيماً فلسـفية ؛ فإن هذه الديمقراطية المنتقَدة توجَّه إليها أسـهم نقدٍ أشد في حالات التطبيق ؛ فكل حسن في الديمقراطية - إن وُجِد - يستحيل الكثير منه قبيحاً عند التطبيق ، وهذا شأن المناهج المبدَّلة التي يُحل فيها الهوى محل الهدى . ومع هذا نقول : إن تلك المناهج المبدلة نفسها ، والمستمدة من أصل الهوى ، لا تخضع عند التطبيق أيضاً إلا للهوى . ولذلك ؛ فإن التقلب والتغيُّر هو السمة الدائمة فيها .

فإذا كان الأصل في الديمقراطية أنها حكم الشـعب وتشـريعه لنفسه بنفسه ؛ فإنها عند التطبيق هي حكم شريحة محدودة من الشعب ، وهي هنا ليست الشريحة الفكرية أو الثقافية أو حتى الشـريحة العامة أو المتوسـطة ، ولكنها الشـريحة صاحبة السـطوة والسيطرة ، إما سيطرة رأس المال ، أو سطوة القوة والنفوذ ، وكلا الشريحتين تتستران أو تتترسـان بالشـريحة العامة من النـاس . وقد أصبح هناك اقتـران لا يكاد ينفك بين النخب الحاكمة وبين طبقة كبار رجال الأعمال ، أو بتعبير آخـر (كبـار الرأسماليين) . وهـــو مـا جعل الديمقراطيـة دائماً بصفتهـا مذهباً سياسـياً قرينةً للرأسـمالية بصفتها مذهباً اقتصادياً . يقول الكاتب الأمريكي الشـهير (نعوم تشومسكي) في كتابه (إهدار الحقيقة) : «يشير مصطلح (ديمقراطية) إلى منظومة حكومية تسيطر فيها صفوة المجتمع المؤسسةُ من رجال الأعمال على الدولة بسبب سيطرتها على مجتمع القطاع الخاص ، في حين يحملق سكان الدولة فيما يحدث في صمت . وبهذا الفهم ، تعد الديمقراطية

- كما هو الحال في الولايات المتحدة - منظومة تصنع فيها الصفوة القرارات التي يصدِّق عليها العامة، ومن ثم يُعَدُّ اشتراك العامة في صياغة السياسة العامة تهديداً خطيراً في نظر تلك الصفوة»[١]. فإذا كان (الأصل) في الديمقراطية أنها حكم الأغلبية؛ فإن (التطبيق) الغالب هو أنها حكم الأقلية، فالأقلية صاحبة النفوذ والمال هي التي تحكم أو تتحكم في الأغلبية بعد وصولها إلى السلطة عبر آليات تملكها تلك الأقلية وحدها، وهي قادرة بها على الالتفاف باسم الأغلبية على الاختيار الحقيقي لعامة الناس.

* إذا كان (أساس) الديمقراطية هو أنها مجموعة من الأفكار التي تجسد نمطاً وأنموذجاً في ممارسة السياسة الحرة؛ فإن (التطبيق) يحوِّل هذا النمط أو الأنموذج إلى كثرة متنوعة إلى حد التناقض، فديمقراطية الهند غير ديمقراطية (إسرائيل)، وديمقراطية أمريكا غير ديمقراطيات الاتحاد الأوروبي، ودول الاتحاد الأوروبي تختلف فيما بينها في ديمقراطياتها اختلافاً جوهرياً من ناحية التطبيق؛ فديمقراطية إنجلترا غير ديمقراطية سويسرا وغير ديمقراطية ألمانيا، والديمقراطيات المطلوبة في أمريكا اللاتينية تختلف عن تلك المطبقة في أمريكا الشمالية، ولا يمكن أن تستوي ديمقراطية بريطانيا مع ديمقراطية موريتانيا، ولا تستوي مع «ديمقراطية» ليبيا «العظمى»؛ يمكن أن تلتقي مع ديمقراطية جزر القمر! فمع أن الجميع في بلاد العرب والمسلمين يرفع الآن شعار (الديمقراطية)، ويتزلف بذلك إلى الغرب الديمقراطي؛ فإن تلك الديمقراطيات المختلفة لا تعدو أن تكون أهواء متخالفة، فالأهواء من شأنها الاختلاف المضل، كما قال الله - سبحانه - لداود، وهو يأمره بترك الأهواء والحكم بوحي السماء: ﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ

---

(١) (إهدار الحقيقة)، ناعوم تشومسكي، المقدمة، ترجمة: د. نعيمة علي، مكتبة الشروق الدولية.

بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

* افتراض أن الأغلبية على صواب دائماً، تنقُضه النتائج المتناقضة للانتخابات في كل مرة؛ فكيف يكون الصواب متعدداً في حيز واحدٍ من الزمان وموجوداً في الشيء وعكسه؟! أما إذا سلَّم العقلاء بأن الديمقراطية وحكم الأغلبية لا يعني أنها هي الصواب وحدها؛ فإن هذا في حد ذاته كافٍ للطعن في جوهر الفكرة الديمقراطية التي تقوم على فرضية أن الأغلبية منزهة عن الوقوع في الخطأ.

* المجالس التشريعية «البرلمانية» التي تنتخبها الشعوب لتشريع القوانين لا سُلطة لها على المجالس التي ستأتي بعدها، والتي لها صلاحيات تشريع أخرى ولها الحق في إلغاء التشريعات السابقة. وبما أن التشريعات نفسها عرضة للتقلب الدائم؛ فإن ما تحرِّمة القوانين اليوم ستُحِلُّه قوانين أخرى غداً، والعكس بالعكس. وهذا الإلغاء أو التعديل أو التبديل، أو التبني لقانون دون قانون، هو في حد ذاته اعتداء على حرية الغير في اشتراع القوانين التي يرونها لأنفسهم، كما أراد مفتي الليبرالية (جان جاك روسو). ولعل هذا ما حدا بالليبرالية في إحدى مراحلها أن تنادي بالقوانين الطبيعية[1] بدلاً من القوانين الوضعية.

* بحسب ما سبق، فإن من وضعوا في مرحلة معينة تشريعات وقوانين رأت عقولُهم أن فيها المصلحة والصواب، ثم أُحيلوا إلى خارج الخدمة أو خارج

---

(١) القانون الوضعي: هو ما وضعه المشرعون من البشر لينفّذ على شعوب معينة في أزمنة معنية وظروف معنية، والقانون الطبيعي - عند من وضعوا مصطلحه -: هو الموجود في طبيعة الأشياء وفي فطرة البشر، وعلى الإنسان أن يكتشفه؛ فمصدره العقل المجرد، وغرضه حماية حقوق الإنسان الفرد. ولذلك قال (جون لوك): إن أهم بنود ذلك القانون الطبيعي: احترام ملكية الفرد، واحترام حياته.

الدنيا؛ كيف تظل الأجيال بعدهم لعقود أو لقرون أسيرة تلك العقول التي غادر أصحابها السلطة أو الدنيا، بما فيها من تطورات وتغيرات واستحقاقات؟ وأي ميزة لتلك العقول التي أعطتها آلياتُ الديمقراطية ما يشبه العصمة، كي تكون لها الهيمنة على غيرها من العقول، وحتى تستعبد الناس بطاعتها بعد انعزالها أو موتها؟! إن هذا يقال عن القوانين، ويقال بشكل أعمق عن الدساتير[١] .

* وبالنسبة لتلك الدساتير؛ ألا يفترض أنها توضع لكي تكون حاكمة على غيرها، وتتسم بالثبات والبقاء أو طول البقاء؟! إنها توضع أيضاً كي تطبَّق بنودها بحيث لا تُخالفها القوانين، باعتبار أن الدستور هو (أبو القوانين)! فما معنى إذاً أن يضع المشرعون للدساتير بنوداً بعضها يناقض بعضاً داخل الدستور الواحد في بعض البلدان - وبخاصة البلاد الإسلامية - مثل النص أحياناً على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع، أو المصدر الرئيس للتشريع، ثم تكون بقية بنود الدستور في أكثريتها مناقضة للشريعة ومناهضة لها؟! مثل هذا يقال عن النص: أن النظام الاقتصادي للدولة هو الاشتراكية، مع أن التطبيقات العملية أكثرها رأسمالية. ألا يدل ذلك على أن احترام الدستور يمكن أن يكون شيئاً موجوداً في رؤوس واضعيه فقط، وأن هالة القداسة المزيفة الموضوعة حول هذه الدساتير هي للزيادة في عمرها والصعوبة في مهمة تغييرها؟

* قد يقال: إن من مميزات الديمقراطية بصفتها فكراً أن تكون مرنة من الناحية الفلسفية، ولكن يأتي النقد أيضاً في مجال التطبيق؛ حيث إن هذه الديمقراطيات المفترض أنها تتنوع فلسفياً بتنوع الثقافات والحاجات المجتمعية؛ يصر (الديمقراطيون) الغربيون والأمريكيون على تجاهل طبيعتها المطلوبة، ولا سيما إذا كان الأمر متعلقاً

(١) الدستور يُفترض أنه (أبو القوانين)، وكل قانون يصدر منافياً للدستور يُعد لاغياً تلقائياً.

بـدول العالم الإسـلامي؛ حيـث لا يُنظر هنـا إلى خصوصيـة ولا إلـى رأي أغلبية، ولا إلـى ثوابـت حضارية، بل إن ذلك كلـه يُقفز عليه إلى حيـث (الديمقراطية الغربية الأمريكية الجديدة).

٢ - الديمقراطية الأمريكية الجديدة وتصدير الفائض الفاسد:

إذا كانـت الديمقراطية بوجه عام لا يمكن فصلها عن فلسـفتها وقيمها؛ فإنها اليوم لا يمكـن أيضاً أن تفصَل عن المبادئ والأخلاقيـات الأمريكية؛ لأننا في عصر يُراد فيه فـرض الديمقراطية الأمريكية، وليس الديمقراطية الإنجليزية أو الفرنسـية أو غيرها من الديمقراطيات.

والديمقراطية الأمريكية التي يراد تعميمها على العالم اليوم ليست هي الديمقراطية اليونانيـة الوثنية القديمة، ولا هي الديمقراطيـة النصرانية التي أتت بها الليبرالية الغربية فـي عصر النهضة الأوروبية، بل ليسـت هي أيضاً الديمقراطيـة التي طبقت وتطبق في أمريـكا وأوروبا منذ عشـرات العقود. وإنما الديمقراطية الأمريكيـة المعدة للتصدير لنا لها خصائص أخرى ومعالم أخرى؛ فمن معالم تلك الديمقراطية الأمريكية الجديدة، التي تعد وجهاً رئيساً لـ (الليبرالية الجديدة):

* أنها أصبحت أداة جديدة للتدخل الاستعماري سياسياً واقتصادياً وثقافياً؛ فإذا أرادت أمريـكا مثلاً - أو غيرهـا - أن تنهب خيرات بلد أو أن تغير ثقافته وثوابته؛ فما عليهـا إلا أن تتبنى عصابة من أهل ذلك البلد، ثم تسـبغ عليهم وصف (الديمقراطيين الأحرار)، ثم تبدأ في التمكين لهم من الداخل بعد إعدادهم في الخارج، حتى إذا أزِف وقت الجد؛ صدَّرتهم إلى موقع الريادة ليكونوا قادة الخلاص ورموز الإخلاص.

* ومـن معالمهـا: أنها أصبحت منزوعة الدسـم، أو منزوعة المبـادئ والقيم التي

طالما تغنى بها المتشوقون لها أو المتشدقون بها، مثل: (التعددية)، و (قبول الآخر) و (الشفافية)، و (المدنية)، و (تداول السلطة)، و (نزاهة الانتخابات)... إلخ. فتجارب تطبيقها في كلٍ من أفغانستان والعراق ومصر والجزائر وفلسطين حتى الآن؛ تُنبئ عن الصورة التي ستكون عليها إذا طبقت في بلدان أخرى.

* ومن معالم الديمقراطية الأمريكية - التي يُراد عولمتها - أنها غدت تحتكر تقرير ما يُقبَل وما لا يقبل من الأفكار والأخلاق والقيم، وتقدير ما ينفذ وما لا ينفذ من السياسات والتطبيقات؛ فالحرية لا تكون حرية إلا إذا وُضِع عليها الطابع الأمريكي، والعدالة لا تكون عدالة إلا وفق المواصفات الأمريكية، والديمقراطية نفسها لا تُقبل إلا بمعايير أمريكا، ولأمريكا وحدها في ظل تلك الديمقراطية أن تقرر موازين (الشرعية الدولية) وتقدر الجزاءات أو العقوبات بحسب التعامل معها. بل أصبح لتلك الديمقراطية الأمريكية حق وضع التعاريف «المعتمدة» للمصطلحات الأكثر خطورة وحساسية في عالم اليوم، مثل: «الدول المارقة»، و «الإرهاب»، و «الإبادة الجماعية»، و«الحرب الاستباقية»، و «الأسلحة المحظورة»، و«مسوغات التدخل الخارجي»، و«العقوبات السياسية أو الاقتصادية» للدول «الخارجة عن الشرعية الدولية».. إلخ.

* ومن معالم الديمقراطية الأمريكية أنها قسمت العالم إلى (مع) أو (ضد) القيم الديمقراطية، تبعاً لتقسيمة (مع) أو (ضد) الإدارة الأمريكية؛ فأصبح العالم جبهتين: جبهة موالية لأمريكا وديمقراطيتها، وجبهة معادية لأمريكا وديمقراطيتها؛ فالأولى تمثل العالم الحر، والثانية تمثل عالم الشر!

* ومن معالم الديمقراطية الأمريكية المطلوب فرضها على العالم الإسلامي بالذات؛ أنها أصبحت وسيلة «مبتكرة» لتداول السلطة وفقاً لمعايير الأمريكيين،

وبحسب الدرجة الأقرب من الولاء لهم وللغرب. أما تداول السلطة بصفته مبدأ رئيساً من مبادئ الديمقراطية الأصلية؛ فإنه مبدأ مرفوض في عالمنا الإسلامي بمعايير أمريكا اليوم، وبخاصة عندما تسمح تلك المبادئ بإيصال أية جهة غير موالية أو مهادنة لمشروعات الهيمنة الأمريكية.

* ومن معالم الديمقراطية الأمريكية الجديدة أنها صارت طريقة (للوثوب) على السلطة من خلال عناصر عميلة، بدلاً من تداولها بوسائل أمينة، ولم تعد (صناديق الاقتراع) إلا توابيت تدفن فيها الأصوات، وتُخنق فيها الآراء المناوئة لرغبات الأمريكيين وعملائهم ونزواتهم.

* ومن معالم تلك الديمقراطية الأمريكية أنها ابتكرت وسائل جديدة للتقنين أو التعامل مع القوانين الدولية من خلال المنظمات الأممية، فهذه المنظمات التي يفترض أنها تحتكم إلى معايير محايدة تحت مسمى «الشرعية الدولية»؛ أصبحت تحتكم إلى معايير أمريكية صرفة في القضايا الدولية الكبرى، بعد اختطاف أمريكا لهذه المنظمات وسيطرتها عليها، وبخاصة: الأمم المتحدة، ومجلس الأمن.

* ومن معالم الديمقراطية الأمريكية أنها صارت تتنكر لروح الديمقراطية التقليدية ممثلة في شعار (حكم الشعب نفسه بنفسه) - على إنكارنا له -، فهناك الآن رفض عنيد لتوجه الشعوب لحكم نفسها بنفسها إذا كان خيارها هو شيء آخر غير الخيار الغربي بوجه عام والأمريكي بوجه خاص، فالتفاف الشعب في أفغانستان حول طالبان، واجتماعه في فلسطين حول حماس، وتأييده في مصر لمرشحي الإخوان، وترابطه في الصومال مع المحاكم الشرعية، وتمسكه قبل ذلك بجبهة الإنقاذ في الجزائر وبحزب الفضيلة أو العدالة في تركيا؛ كل تلك الاختيارات الشعبية الراغبة في تحرير خيارها كانت أمريكا والغرب لها بالمرصاد، في ظل الديمقراطية الأمريكية الجديدة.

* ومن معالم تلك الديمقراطية الجديدة - بناء على ما سبق - أنها تميز بين اختيار شعبي مقبول واختيار شعبي مردود؛ فهناك اختيار قسري مفروض يوصف بأوصاف الرشاد والتنوير والتعددية والحداثة ونحو ذلك، وذلك عندما يقع بحسب المواصفات الأمريكية لـ (الحكم الصالح). وهناك اختيار مرفوض - ولو كان حراً - يوصف بعدم النضج، وبالتخلف عن الركب، وبعدم مسايرة التطورات العالمية؛ إذا كان مجافياً للمواصفات الأمريكية. ولهذا؛ يعاقب الشعب على الخيار المرفوض أمريكياً، كما حدث في عمليات التنكيل بقطاع غزة تحت سلطة حماس، وربما يُكافأ ذلك الشعب على الخيار المفروض أمريكياً، هذا لو فرضنا أنه حقاً اختيار حر.

* ومن معالم الديمقراطية الأمريكية الجديدة أنها تظل مرتبطة بخارطة طريق عالمية نحو الهيمنة الأمريكية، وهي خارطة رسمها المحافظون اليهود الجدد لكي يترسمها الإنجيليون الأصوليون في البيت الأبيض، ولذلك فهذه الديمقراطية المطلوب عولمتها غامضة لا يكاد يفهم قواعد لعبتها أحد، ولا يفقه أسباب انسحاب بركتها أو انسكاب لعنتها أحد إلا المحتكرون لقواعد تلك «اللعبة» الأمريكية. لذلك سئم تلك اللعبة كل الناس، حتى أولئك الذي كانوا يبشرون بقدوم عصر الديمقراطية، حيث صاروا يستثنون ذلك (الطراز الأمريكي) منها، وأصبحوا يرددون مناقضين أنفسهم: (نحن ديمقراطيون)؛ ولكننا: ضد الديمقراطية الأمريكية!

* ما يسمى بـ(قيم الديمقراطية) من المشاركة والمساءلة والتعددية والتبادلية وغيرها؛ هل هي قيم خاصة بالأُطر الفكرية الغربية في أطوارها الوثنية والنصرانية الأوروبية، أو الأمريكية؟ وهل لا توجد مثل تلك القيم في مبادئ حضارات أخرى، ولو بمسميات أخرى؟ إن الجواب بالتأكيد: إنها موجودة بأشكال وصيغ متنوعة. وهنا يبقى السؤال: لماذا الديمقراطية اليونانية القديمة أو النصرانية الأوروبية الوسيطة،

أو الديمقراطية الأمريكية الجديدة؛ هي وحدها المعبرة عن القيم المختارة التي ينبغي أن تترك الشعوبُ كلَّ صيغة غيرها، وكل تطبيق دونها؟

٣ - بين الديمقراطية والدكتاتورية:

من السيوف المشهَرة دائماً في وجه من ينتقد الديمقراطية لكونها فرعاً من الليبرالية التي تعد فلسفة علمانية غربية نصرانية؛ أن يقال: إن كل نقد لتلك الديمقراطية يصب في مصلحة الديكتاتورية؛ مسوِّغاً لها أو داعياً إليها. وهذا التلازم غير لازم إلا عند من يريدون أن يجعلوا من الديمقراطية وحياً معصوماً، لا يوصل القدْح فيه إلا إلى الهلاك.

ما المانع من نقد الديمقراطية ورد الديكتاتورية معاً؛ لكونهما عند المسلم - على الأقل - مخالفتين لما تنشده الشريعة الإلهية من المعاني السامية لاستخلاف الإنسان في الأرض، وكرامته في الحياة الدنيا وما بعدها؟

إن قيمنا الإسلامية ضد الاحتكام إلى هوى النفس باسم الليبرالية، أو أهواء الناس باسم الديمقراطية، وكذلك هي ضد أهوال الاستبداد التي تمارس باسم الديكتاتورية. ومع ذلك نعترف بأنه ليست كل الديمقراطيات كانت عماراً ونفعاً، كما أن كل الديكتاتوريات لم تكن جميعها خراباً وفساداً في واقع الناس ودنياهم، فكم من حضارات مزدهرة دنيوياً في التاريخ القديم والحديث أقامتها حكومات كان على رأسها ديكتاتور استخدم قوته وبأسه في خدمة شعبه - على الأقل من وجهة نظره ونظر شعبه -! وكم من هزائم وانتكاسات وكوارث قادت إليها حكومات ديمقراطية (منتخبة)، اختارتها الشعوب فكانت وبالاً عليها! وهو ما يؤكد أن (الخيار) الديمقراطي ليس معصوماً. ولعل الديمقراطية الأمريكية تقدم المثال الأوضح على ذلك، عندما

اختار الأمريكيون مرتين متتابعتين الديكتاتور الديمقراطي الأحمق (جورج دبليو بوش) الذي أورد قومه المهالك، وفتح أمام من سيخلفه المزيد من المزالق.

وفي المقابل، ماذا كانت طبيعة الأنظمة التي نشأت في ظلها «حضارة» آل فرعون مثلاً؟ألم تقم على أيدي أناس قالوا مثل قوله: ﴿**مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ**﴾ [غافر: ٢٩]؟ وما مواصفات من شيدوا حضارة بابل وآشور، والحضارة الفينيقية والهندية والصينية القديمة؟ أهذه الحضارت كلها كانت ديمقراطية؟ إنها بالمعايير الدنيوية التي تدعو إليها الليبرالية حكومات (ناجحة)؛ لأنها جلبت العمران والمدنية ولو إلى حين، مع أنها كانت ديكتاتورية.

وفي عصرنا، أين هي الديمقراطية في حكم الحزب الواحد في بلاد الصين، التي تُرعب في تسارع نهضتها الحياتية المادية الأوربيين والأمريكيين معاً؟!

وأيضاً ماذا جنت قبل ذلك حكومات (انتُخِبت ديمقراطياً)، كحكومات هتلر في ألمانيا، وموسيليني في إيطاليا، و تيتو في يوغسلافيا، وماذا جرَّت على شعوبها والعالم من ويلات ونكبات؟!

ومؤخراً، ماذا جنت وماذا ستجني حكومات منتَخَبة ديمقراطياً مثل حكومة براون، ذيل بوش الجديد بعد (بلير) في إنجلترا، وحكومة نجاد في إيران، والجعفري والمالكي في العراق، وحكومات (الوراثة الديمقراطية) أو (الجمهوريات الملكية) في بلدان أخرى عربية وإسلامية؟!

ينبغي أن يشار إلى أن الشعوب الخاضعة لحكومات (منتخَبة) بنسب تسعينية أو حتى خمسينية في عالمنا العربي والإسلامي؛ لم تكن أسعد حظاً من شعوب أخرى خضعت لحكومات وراثية تُعَدُّ بالمعايير الغربية حكومات ديكتاتورية أو رجعية، حيث

عاشت ولا تزال تعيش مثل تلك المجتمعات (غير الديمقراطية) حياة أسعد ألف مرة من حياة الشعوب اللاهثة وراء سراب الثورية أو الديمقراطية، فإذا كانت العبرة بسعادة الشعوب؛ فلتبحث البشرية إذاً عن معيار آخر غير معيار التجارب الديمقراطية، ولتبحث لها عن شعار غير شعار (الليبرالية هي الحل).

يجب أن نعترف بأن هناك معايير أخرى إضافية لا بد أن تتوازى مع معايير الاختيار أو الإجبار في اختيار الحكام، أو الأقلية أو الأكثرية فيمن يمثلونهم؛ فإذا كانت المنفعة المادية أو السعادة الدنيوية هي القيمة الأكبر التي ينبغي النظر إليها؛ فإنه لا نفع في منفعة توصل الإنسان إلى كسب الدنيا وخسارة الآخرة. هذا في حِسِّنا وحكمنا وتصورنا الإسلامي، وهكذا ينبغي أن يكون الأمر عند كل أصحاب دين يُدَّعى فيه أنه سماوي.

٤ - الديمقراطية حين يرفضها الليبراليون:

بقدر ما يتغزل الليبراليون ويتفاخرون بالديمقراطية الليبرالية حينما تكون طريقَهم الوحيد للوصول إلى مراكز التسيير والتأثير؛ فإنهم يحوِّلون هذا الغزل والتفاخر إلى هجاء ورثاء عندما يستشعرون أن تلك الديمقراطية يمكن أن تأتي بأناس غيرهم إلى دوائر القرار وكراسي الاستقرار. فكم نسمع عن تهجمات على الشعوب المفترض عندهم بأنها صاحبة القرار الأول والاختيار الأخير؛ حيث توصف تلك الشعوب بأنها تعاني من التخلف والسطحية وعدم النضج السياسي؛ لأنها ارتكبت خطيئة اختيار أناس غير ليبراليين وغير علمانيين!

هنا يبادر هؤلاء بالمناداة بتثقيف الشعوب ليبرالياً وتوعيتهم ديمقراطياً! وقد يصل الأمر إلى المطالبة بمعاقبتهم جماعياً ليكون ذلك أدعى لوعي الدرس وفهم قواعد اللعبة، كما حدث مع الشعب الفلسطيني عندما اختار حماساً (ديمقراطياً)؛ حيث

حوصر وجُوِّع وهدد بالحرب الأهلية التي سبقه إليها المجتمع الجزائري، الذي زُجَّ به هو الآخر إلى أتون الحرب الأهلية عقاباً له على اختيار جبهة الإنقاد الإسلامية!

ولا يتأخر أولئك الغيورون على الديمقراطية والمغررِّون بالليبرالية في حال فوز الإسلاميين عن تقديم النصيحة للغرب، بألا يرتكب مرة ثانية (حماقة) مساندة التجارب الديمقراطية في البلدان التي لا تستحق هذا (الشرف) ولم تتهيأ بعد لهذا الترف!

في كتابه الذي عنون له بـ (أزمة الديمقراطية في العالم العربي)؛ يقول الكاتب الليبرالي الكويتي (محمد الرميحي)، محذراً من الأثر السلبي للتطبيق الديمقراطي في مجتمعات (التخلف) العربي: «الديمقراطية الناجحة في أي مجتمع تتطلب وصول هذا المجتمع إلى درجة معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يكفل نجاحها. بينما تؤدي الديمقراطية في غياب هذا التطور إلى وثُوب أي مغامرغوغائي إلى السلطة ليقود مجتمعه إلى أوخم العواقب. وهنا ستكون الديمقراطية ليست فقط محفوفة بالمخاطر، بل وكارثة أيضاً»!

لذلك يطرح الليبراليون حلاً ضرورياً لتأمين (الحل الديمقراطي)؛ وهو أن يجري احتضان نُخَب ومؤسسات من (المجتمع المدني) العلماني وإعدادها نظرياً وأكاديمياً لتكون حاضنة للتحول نحو الديمقراطية!

إنه مهما جمَّل الليبراليون في بلادنا من عباراتهم عن أهمية «التهيئة» للتحول الديمقراطي؛ فإن زخرف القول الذي يرددونه لا يحتمل إلا معنىً واحداً؛ وهو عدّ الشعب (الذي هو مصدر السُّلطات في نظرهم) قطيعاً غوغائياً متخلفاً، لا بد أن تقوده وتسوده وتحكمه وتحاكمه «الأقلية» الليبرالية الواعية الواعدة!

(٤)

الليبرالية الاقتصادية (الرأسمالية)

(اكسب من أي شيء.. وأنفق في أي شيء)

كما أن الفرد وحريته المطلقة في اشتراع القوانين لنفسه هو الهدف الأكبر لدى الليبرالية السياسية؛ فإن الفرد وحريته المطلقة في الكسب والإنفاق والاستهلاك هو المغزى المقصود من الليبرالية الاقتصادية، فالكائن الإنساني لكونه مخلوقاً أنانياً - كما يقول (آدم سميث) أبو الليبرالية الاقتصادية -؛ ينبغي احترام أنانيته؛ لأنها أساس آدميته. فالليبرالية الاقتصادية تسعى في تصورهم إلى الدفاع عن الحرية الفردية التي تقود إلى منفعة الجميع دون حضور وسيط أو فاعل. ولهذا عَرَّفت موسوعة (لالاند الفلسفية) الليبرالية الاقتصادية بأنها: «مذهب اقتصادي يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية ولا وظائف تجارية، وأنها لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات والأمم»[1].

ويدخل في الحرية التي تطالب بها الليبرالية الاقتصادية؛ حريةُ كسب المال ونوع التجارة، وحرية العمل وحرية التعاقد، وحرية ممارسة أي مهنة أو نشاط، دون تقيد بأي مانع؛ أخذاً بشعار الثورة الفرنسية (دعه يعمل.. دعه يمر).

وأول من نظَّر للرؤية الليبرالية الاقتصادية هو الاقتصادي الاسكتلندي (آدم سميث) (١٧٢٣ - ١٧٩٠) في كتابه (ثروة الأمم)، حيث أسس لفلسفة هذا الفكر

---

(١) موسوعة لالاند الفلسفية (٢/ ٧٣٦).

القائم على إطلاق حرية العلاقات الاقتصادية، ومنع الحكومات من تولي أي دور صناعي أو تجاري؛ لأن مصلحة الفرد والجماعة في نظره تتضرر بتدخل الدولة في الاقتصاد.

وانطلق آدم سميث في نظريته القائمة على (الفردية) و (الحرية) من: أن أي فرد من البشر إذا أُعطي الحرية؛ فإنه يتحرك نحو مصالحه لكي يلبي رغباته وطلباته. وعندما ينظر إلى الجميع بهذه النظرة؛ سيتحرك كلٌّ وفق المصلحة الذاتية لكل منهم، فتتحقق في النهاية مصلحة الجميع، وذلك دون تدخل تشريعي أو قانوني، وإذا احتاج الاقتصاد العام إلى نظام ينظمه؛ فهناك (القانون الطبيعي) وقانون العرض والطلب.

ويضرب آدم سميث مثلاً لما يذهب إليه بالخباز والجزار: فهذا عندما يؤمِّن للناس الخبز، وذاك إذا أمَّن لهم اللحم؛ فإنهما لا يفعلان ذلك حباً في الخدمة الإنسانية، أو حرصاً على الصحة البدنية للبشرية، وإنما يدفعهما إلى إتقان ما يفعلان مصالحهما الخاصة، وحبهما للمال الذي سيربحانه من إنفاق السلعة. كما أن من يشتري هذه السلعة لا يشتريها حباً في البائع، وإنما لتحقيق مصلحة معينة عنده بقدر ما لديه من استطاعة.

فهذا إذن سيبذل وسعه في صنع سلعته، وذاك سيبذل وسعه للحصول عليها إذا استوفت شروطه، فيتحقق النفع للطرفين. وهو يرى أن أفضل خدمة يمكن أن تقدَّم للناس هي أن تسهَّل لهم فرص مصالحهم الخاصة، والتدخل الخارجي وحده هو الذي يمكن أن يعيق مصالح الناس أفراداً أو جماعات. وهنا نرى أن ظِل مبدأ (الرشاد الإنساني) و (الحرية الفردية المطلقة) المنبعثين من آثار أفكار مارثن لوثر؛ يخيِّمان على فكرة الليبرالية الاقتصادية.

إن مبدأ الاقتصاد الليبرالي في النهاية هو: «تنافس حر في سوق حرة من أجل رغبات حرة»، فالأمر لا يبعد عن الهيام الغرائزي بالدنيا لكونها المبدأ والنهاية التي لا بد أن يقضيها الإنسان لاهثاً وراء نزواته وشهواته ومصالحه الخاصة، لكونه فرداً له حياة واحدة لا بد أن يستثمرها لأقصى درجة؛ لأنها لن تتكرر! أليست هذه هي الروح اليهودية في النظرة إلى الدنيا: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ**﴾ [**البقرة**: ٦٩].

إن إعمار الدنيا ينبغي ألا يصرف عن أعمال الآخرة؛ هذا هو رأي العقلاء من أتباع كل الأنبياء، وهو الرأي الذي لا يريد العلمانيون والليبراليون أن يفهموه، فضلاً عن أن يسيروا عليه أو يصيروا إليه، فالإنسان في نظر هؤلاء حيوان استهلاكي يستهلك كل شيء في حياته (الوحيدة) ويستحله من أجل لحظته الراهنة وفرصة عمره التي لن تتكرر، دون تقيد بأي شريعة أو أي موانع أو قيود تحلِّل أو تحرِّم! وهذا ما أراده لنا الذين سفهوا أنفسهم من بني جلدتنا؛ حيث أرادوها فوضى في الاسترزاق والإنفاق، كما هي فوضى في الأفكار، وفوضى في العقائد، وفوضى في الأعراض.

لقد أوضح آدم سميث في كتابه الأول عن (نظرية الشعور الأخلاقي) الصادر عام ١٩٥٩م أن السلوك الإنساني يخضع لستة بواعث هي: «حب الذات، وعشق الحرية، والولوع بالملكية، والتعود على العمل، والميل لتبادل المنفعة، والحاجة للعطف»، واستخلص من ذلك أن الفرد هو أفضل حَكَم على تقرير مصلحته الخاصة، فهو «رشيد» لا يحتاج إلى تدخل من أحد لكي يعرف مصلحته.

وفي كتابه (ثروة الأمم)، أطلق آدم سميث فكرة (اليد الخفية)، ومعناها: إن الفرد بسعيه لتحقيق مصالحه الخاصة؛ هو غالباً من يحقق المصلحة العامة.

الصدام مع الواقع:

كشأن أي فكر بشري يحاول عزل الإنسان عن الفضاء الكوني والسنن الإلهية الشرعية والقدرية التي بمقتضاها تجري قوانين السعادة والشقاء؛ فإن الفلسفة الاقتصادية الليبرالية وقعت في أزمات التعامل مع الواقع، فالإنسان في هذه الدنيا لا يتحرك في فراغ، وأسطورة هذه الحرية المطلقة في عالم السياسة أو الفكر أو الاقتصاد؛ تنافي بدهية أن الإنسان الذي سَخَّر الله له ما في السماوات وما في الأرض، هو نفسه مسخَّر تحت إرادة قدرية قاهرة، هي وحدها القادرة على منحه السعادة أو الشقاء في هذه الدنيا قبل الخروج منها.

والفكر الاقتصادي الليبرالي الكلاسيكي (التقليدي) اصطدم بواقع اضطره للتحول والتطور، حتى غيَّر من قناعاته التي سار عليها منذ بدايته في أوائل القرن التاسع عشر. فبعد قيام الحرب العالمية الثانية؛ تكاثرت الأزمات الاقتصادية، وتزايد الكساد الخانق بسبب تركز رأس المال في أيدي الماليين الكبار، واحتكار الشركات الصناعية الضخمة له، وانهار التعامل بالذهب؛ فانتشرت بسبب ذلك الثورات العمالية، وبخاصة في ألمانيا التي هزمها الحلفاء. وكان لا بد من تدخل الحكومات لإنعاش الاقتصاد؛ فاضطر الليبراليون لإدخال تعديلات على المفهوم الرئيسي لليبرالية الاقتصادية، فقالوا بضرورة تدخل الدول لتنظيم السوق!

وكأنّ منظِّري الليبرالية الاقتصادية قد وضعوا نظرياتهم القاصرة على افتراض أن الحرب على ظهر الكرة الأرضية قد وضعت أوزارها، أو أن البشرية لن تأتي عليها أزمات تحتاج إلى تدخل الحكومات!

لقد جاء هذا التعديل لينقل الفكر الليبرالي الاقتصادي إلى مرحلة جديدة، عبَّر

عنها صاحب كتاب (الليبرالية المتوحشة) بقوله: «بهذه المرحلة تغيب شمس الليبرالية الكلاسيكية؛ حيث أبطل الواقع فكرة إصلاح السوق لنفسه بنفسه، لتبرز إلى السطح بقوة فكرةُ (الليبرالية الجديدة)»!

لقد انحدر الازدهار الاقتصادي الذي حققته الليبرالية التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية، وازدادت البطالة، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي.

ثم طرأ تطور جديد على الليبرالية الاقتصادية مع انبعاث فكرة العولمة في أواخر القرن العشرين، وهذا التطور جاء تعديلاً على التعديل الذي جاءت به (الليبرالية الاقتصادية الجديدة) بعد الحرب العالمية الثانية، ومؤدى هذا التعديل: العودة إلى الليبرالية الكلاسيكية من حيث المفهوم، مع جعل الاقتصاد أحد وسائل السيطرة السياسية والتغلغل الثقافي. بمعنى أصرح: استغلال غريزة الأنانية وحب الذات عند الفرد أو الجماعة (في الغرب طبعاً) لخدمة غريزة حب العلو وحب السيطرة. أو عكس القضية؛ بأن توظف غرائز حب العلو وحب السيطرة لخدمة غريزة حب الذات أو الأنانية. وكان هذا التعديل مقترناً بالتوجهات الأمريكية الجديدة في الألفية الثالثة نحو السيطرة العالمية، عن طريق (العولمة) الاقتصادية أو التوسع الإمبراطوري العسكري. ولهذا عدَّت الليبرالية الاقتصادية (العولمية) أن الأقوى اقتصادياً هو الأقوى سياسياً وعسكرياً وثقافياً.

ولم يعبأ منظرو العولمة بالنتائج الكارثية التي أحدثتها الليبرالية الاقتصادية على الشعوب الفقيرة إبَّان الحرب العالمية الثانية، بل رأوا فيها مصلحة تناسب المرحلة الحالية؛ مرحلة الهيمنة العالمية التي يطمح إليها الليبراليون الأمريكيون، والتي لن تكون إلا على حساب الشعوب الضعيفة، التي لايغني غناها أو موروثها الثقافي عن كونها متخلفة في نظر الغرب، حيث ستكون تلك الشعوب وأمثالها مع الأنظمة التي

تحكمها عرضة للسقوط، مهما حاولت التكتل أو التحالف مع غيرها من الضعفاء. فالليبرالية الاقتصادية (العولمية) الأمريكية؛ ستتكفل بإزالة سيادة تلك الدول على حدودها وتحكُّمها في اقتصادها.

إن العولمة الاقتصادية أضافت بُعداً مرعباً لفكرة الاقتصاد الحر، وهو تحكُّم المال في السياسة. وهذا ما عبر عنه رئيس المصرف المركزي الألماني (هناس تيتمار) في فبراير من عام ١٩٩٦م، عندما قال أمام المنتدى الاقتصادي في دافوس: «إن غالبية السياسيين لا يزالون غير مدركين أنهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا، بل إنهم صاروا يخضعون لسيطرة هذه الأسواق وهيمنتها» وسيطرة رأس المال ظلت في غالبيتها سيطرة أمريكية، وهي تتجول بالتدرج إلى سيطرة سياسية، كما يذهب إلى ذلك مؤلف كتاب (فخ العولمة) حيث قال: «إن ثمة جهوداً خارقة تبذل لكي يتخذ العالم صورة واحدة. ولا ريب في أن المحصلة النهائية لمثل هذا التطور ستكون في المجال الثقافي، كما يتبناها ابن نيويورك الفنان (كورت ستون) بسيطرة الصراخ والزعيق الأمريكي بمفرده في العالم أجمع»[(١)].

إن هذا يعني أن السُّلطات السياسية في عالم العولمة الاقتصادية سوف تتحول - أو هي تحولت بالفعل - إلى أدوات في أيدي كهنة المال وسدنة البنوك، حيث ستدار التوجهات السياسية في ضوء تقلب البورصات المالية.

لقد أضافت العولمة إفساداً جديداً إلى الفكر الليبرالي الاقتصادي الربوي المنافي للحكمة، والمجافي لمصلحة عموم البشر، وذلك من خلال الشعار العولمي الجديد: «ما يفرزه السوق هو الصالح، وما ينتج عن تدخل الدولة هو الفاسد». وهذا يعني

---

(١) كتاب (فخ العولمة) العلاقة بين الليبرالية والعولمة، ص ٤٩، تأليف: هانس مارتن وهارشومان، ترجمة د. عدنان عباس، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٦م.

العودة إلى أسوأ ما في الليبرالية الكلاسيكية، مع إضافة جرعات أشد من الشراسة والشراهة؛ حيث إن (الكائنات) المطلوب مراعاة أنانيتها واحترام نزوات ذواتها؛ هي الشركات العملاقة عابرة القارات، فهذه هي التي تدير اليوم شؤون الحكومات، وتتولى سياسات الاستعمار الجديد.

شركات الاستعمار الجديد:

منذ أن تسارعت وتيرة الانشغال بالعولمة الليبرالية في بدايات التسعينيات؛ انطلقت مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية بظهور المجموعات الاقتصادية العالمية التي تزيد ميزانياتها أحياناً عن ميزانيات بعض الحكومات، وبرزت ضخامة إمكانيات هذه الشركات أو المجموعات الاقتصادية عابرة القارات، لتتحول إلى ما يشبه قيادة دولية اقتصادية جديدة للعالم، تفوق في تحكمها وطغيانها المؤسسات الدولية السياسية؛ كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأصبحت تلك الشركات الضخمة، مثل: (نيوز كورب) و(فياكوم) و(أل تايم وارنز) و(جنرال ألكتريك) و(مايكرو سوفت) و(برتلسمان) و(ديزني) و(فرانس تلكوم) وغيرها؛ تملك من الإمكانات المادية والاعلامية ما يسهِّل لها المزيد من التوسع والانتشار، وهو ما جعلها تحافظ على انتظام شؤونها بعقد مؤتمر دولي سنوي، وهو ما يعرف بـ(منتدى دافوس الاقتصادي) الذي تجتمع فيه الكتل الصناعية الكبرى لتنظيم أمور شركاتها العملاقة.

لقد تزامن ظهور مصطلح العولمة مع انتهاء آثار الحرب الباردة بسنوات قليلة، وكان الحديث عن تلك العولمة يمثل تعبيراً آخر عن (نهاية التاريخ) من الناحية الاقتصادية، حيث بدت الليبرالية الرأسمالية وكأنها هي المشهد الأخير الذي يمثل النموذج الاقتصادي المختار للعالم، والذي ستُجرَى عولمته وهدم الحواجز والسدود من أمامه. والغريب أن المثل المضروب لنجاح الرأسمالية الليبرالية هو أن الشعب

الأمريكي الذي لا يشكل سوى (٥٪) من مجموع سكان العالم؛ يملك ناتجاً محلياً يبلغ (٢٥٪) من المجموع العالمي، بينما تصل نسبة الإنفاق العسكري - لحماية مصالح الولايات المتحدة - نحو (٤٥٪) من الإنفاق العسكري في العالم!

إن هذا يحكي باختصار مشهد عودة الاستعمار، ولكن في أنماط جديدة أكثر عالمية، وأكثر دموية أيضاً.

يقول (جيل بيرو) أحد مؤلفي (الكتاب الأسود للرأسمالية) مستعرضاً سُعَار الرأسمالية ودمارها منذ بدأت، وواصفاً صورتها الأخيرة؛ التي تسببت في اشتعال حروب المصالح والمنافع الجشعة: «إنها أسوأ قاتل في التاريخ، ولكنه قاتل دون وجه ولا رمز وراثي، يعمل دون قصاص منذ قرون في خمس قرارات. ألم تسمعوا قرع الجرس الذي يعلِن في الوقت نفسه ختام المباراة ونهاية التاريخ؟ لقد فازت! وهي تختزن في صيغتها المافياوية جثة أعدائها. تُرى؛ أي خصم ذي مصداقية يتراءى في الأفق؟ أي خصم؟ إنه شعب الأطراف الهائل، الموتى والأحياء، الحشد الذي لا يُحصى من الذين نُفوا من إفريقيا إلى الأمريكتين، الذين غُطوا برخص في خنادق حروب غبية، جرى شيُّهم أحياء بالنابالم، عُذِّبوا حتى الموت في أفواه كلاب حراسة الرأسمالية، قُتِلوا رمياً بالرصاص عند جدار الحلفاء المتحدين، قُتِلوا رمياً بالرصاص في (سطيف) بالجزائر، ذُبِحوا بمئات الآلاف في أندونيسيا، جرى محوهم بصورة شبه كاملة مثل الهنود الحمر في أمريكا، قُتِلوا بكثافة في الصين لضمان حرية تداول الأفيون!

من كل هؤلاء، تلقت أيدي الأحياء شعلة تمرد الإنسان الذي أنكرت عليه الرأسمالية كرامته، الأيدي التي سرعان ما تخمد حركتها؛ أيدي أطفال العالم الثالث الذين يقتلهم سوء التغذية كل يوم بعشرات الألوف، الأيدي الحارقة للشعوب

المحكومة بسداد فوائد ديون سرق حكامها رأسَ مالها، الأيدي المرتعشة للمنبوذين الذي يزيد كل يوم عددُ من يخيم منهم على هوامش الرخاء، أيادٍ ضعيفة ضعفاً فاجعاً وغير متحدة حالياً، ولكنها يمكن أن تلتقي ذات يوم. وفي ذلك اليوم؛ سوف توقد الشعلة التي تنقذ العالم»[١].

هذا وصف كاتب غربي للرأسمالية. وقد تساءل زميله في تأليف الكتاب المذكور، الكاتب الفرنسي (موريس كوري)، بعد أن أورد المزيد من فضائح الرأسمالية بعد أن سماها (ليبرالية العالم الحديث): «ما فضيلة الرأسمالية: أهي في كفايتها الاقتصادية؟ حسناً؛ ولكن لمصلحة من؟ وبأي ثمن؟ إننا نرى الأثر في البلدان الغربية التي هي واجهة الرأسمالية، في حين أن باقي العالم أقرب إلى أن يكون (خلفية دكان)»[٢].

إذن؛ الكفاية الاقتصادية للمجتمعات الغربية هي المقصود الأعظم للرأسمالية، وحتى تلك المجتمعات الغربية لم تحقق الرأسمالية العدالة أو المساواة بين سكانها؛ ففي الولايات المتحدة - فردوس الرأسمالية - يعيش ٣٠ مليوناً من السكان (أي أكثر من ١٠ ٪) تحت خط الفقر، والسود هم أغلبية هؤلاء، وهناك ما يقرب من ٢٠ مليون عاطل عن العمل في أوروبا الرأسمالية. أما بقية العالم، فليس له من الرأسمالية، منذ أطلّ رأسها السام من جحر الليبرالية اليهودية، إلا الدم والهدم والدمار.

جنايات الليبرالية الاقتصادية (الرأسمالية):

لم يقتصر جُرم الرأسماليين على إفساد حياة غير الرأسماليين، بل كان الجشع الرأسمالي سبباً رئيسياً في إخراج الملايين من البشر من نطاق الحياة بالمرة، عن طريق تسعير الصراعات التي حصدت أرقاماً خيالية من الأرواح الإنسانية، لا يدانيها في

(١) الكتاب الأسود للرأسمالية، (مجموعة من المؤلفين الغربيين)، المقدمة.

(٢) المصدر السابق، ص٥.

عـدم المعقوليـة إلا الأرقام (القارونيـة) التي يجنيها الرأسـماليون مـن جناياتهم على أرزاق الشعوب ومقدراتهم.

لقـد أشـعلت الرأسـمالية حربـين عالميتـين مدمرتين في قـرن واحد، هـو القرن العشـرون؛ فالحـرب العالمية الأولى أشـعلتها الدولتان الرأسـماليتان إنجلترا و فرنسـا لأهداف مصلحية خالصة، وجذبا معهما بعض الحلفاء في مواجهة محور آخر ضَمّ في أحد أضلاعه الرئيسـية الدولة التركية العثمانية، إضافة إلى ألمانيا وإيطاليا، وقد كانت حصيلـة قتلـى هذه الحرب التي اسـتمرت ثلاث سنوات ونصـف: ٨ مـلايين و ٣٤٥ ألف قتيل من الجنود، وعشرين مليون جريح، يضاف إليهم ١٠ ملايين قتيل من المدنيين، وذلك في مسلسـل دمـوي طويل، كان معدل القتلى فيـه يومياً ٢٢ ألفاً وخمسـمائة قتيل، و١١٣ ألـف جريح. وقد أظهرت نتائج تلك الحرب الدموية التدميرية أن صراع الرأسـماليين كان يحصد أرواح البشر بلا تمييز، فحتى منطق (المصلحة) و (الأنانية) أفلتت من أيدي الليبراليين المنفلتين، فأزهقوا أرواح الملايين من شعوبهم.

لا يمكن تبرئة الرأسمالية بمفاهيمها الجشعة من تهمة تلك الجرائم المروعة، فمنطق المصلحـة المادية الأنانية، ومفهوم نسـبية الأخلاق والقيم المعبّر عنـه بـ(البراجماتية)، ودعـاوى البقـاء للأصلـح، ونزعـات التفوق العنصـري، ونهايـة التاريـخ وصراع الثقافـات؛ كل ذلك مثّل فصولاً في كتاب الفلسـفة السـوداء الدافعـة لتلك الحرب. وكذلك فإن تجريد النهضة الصناعية من القيم والمثل التي تستهدف الخير لعموم البشر؛ جعل جزءاً ليس باليسـير من تقنية الصناعة يتجه إلى قتل البشـر أو إفقارهم، بدلاً من إسـعادهم وتنميتهم، فالدول الصناعية الرأسـمالية كانت تتنافس في اختراع أسـلحة القتل الجماعي والتدمير الشـامل بشكلٍ جعل القتل يستعِر بين سكان هذا الكوكب بما لم يحدث في تاريخه من قبل.

كانت ألمانيا النازية التي أشعلت تلك الحرب بلداً رأسمالياً؛ فالنازية[١] نظامها رأسمالي، وإن كان من نموذج خاص. وقد أفلحت الرأسمالية بجشعها الجنوني في أن تطلق الشعوب ضد بعضها لتتحارب من أجل مصالحها في الظاهر، مع أنها في الحقيقة كانت تتصارع من أجل مصالح القتلة من تجار السلاح والمنتفعين من سماسرة التجارة في رقاب البشر.

الرأسمالية لم تصنع السلام يوماً حتى بين شعوب القارات التي تؤمن بها، فكيف بها إذا تدخلت وتغلغلت، أو سيطرت وحكمت غيرها ممن لا يذعن لها؟!

لقد تسببت الرأسمالية بعد نحو ربع قرن من نشوب الحرب العالمية الأولى، في تهيئة العالم للحرب العالمية الثانية؛ فالرأسمالية الفاشية[٢] كانت سبباً في اندلاع

---

(١) النازية: من كلمة (nazi)، وهي اختصار للحروف الأولى من عبارة (حزب العمل الاشتراكي الألماني). وقد نشأ هذا الحزب ردَّ فعل على الأزمات التي واجهت ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى؛ كي يواجه الفساد الاقتصادي، ويُوحد العمال، ويعيد الكبرياء الوطني لألمانيا. وقد التحق به هتلر، وتدرج فيه حتى صار زعيماً له، ووجه سياسة الحزب نحو إقامة دولة ألمانية قوية وموحدة، تقوم على أساس تفوق العنصر الآري. ولذا؛ تعالى الألمان في ظلِّ النازية على الأجناس الأخرى، وحاولوا السيطرة على الشعوب المجاورة تحت زعامة هتلر. وقد نجح هتلر بالفعل في اجتياح العديد من بلدان أوروبا، بالتحالف مع الفاشية (الإيطالية)، ولكن بقية الأوروبيين ومعهم الأمريكيون والروس، اجتمعوا ضد ألمانيا وحلفائها وهزموهم في الحرب العالمية الثانية.

(٢) الفاشية: مصطلح الفاشية (fascism) مشتق من الكلمة الإيطالية (fasces)، وهي تعني: الحارس أو الحامي. وفي أواخر القرن التاسع عشر، بدأ استعمال هذه الكلمة للإشارة إلى مجموعة من الثوريين الاشتراكيين، وقد شكَّل (بنيتو موسوليني) جماعة برلمانية مسلحة عام ١٩١٩م من الفاشية، وكانت معادية للرأسمالية. وتحالف الفاشيون بزعامة موسوليني مع النازيين بزعامة هتلر لتحدي الرأسمالية الليبرالية؛ ولهذا اقترنت الفاشية بالدكتاتورية. وعندما أصبح موسوليني رئيساً لوزراء إيطاليا؛ أقام الحكومة على حزب واحد هو الحزب الفاشي. وتمكنت هذه الحكومة من إسقاط العديد من النظم الرأسمالية الديمقراطية في أوروبا، لكن الحرب العالمية الثانية شهدت سقوط الفاشية، كما شهدت سقوط النازية. وبقي الصراع فقط بين الشيوعية والرأسمالية، حتى انتهاء الحرب الباردة، وتفرُّد الرأسمالية بزعامة العالم تحت قيادة أمريكا، التي أحلَّت الإسلام نِدّاً بديلاً للندِّ الشيوعي المهزوم.

شرارة تلك الحرب، فموسوليني هاجم أثيوبيا وألبانيا، وهتلر استولى على النمسا وتشيكوسلوفاكيا، واليابان اعتدت على الصين وروسيا، ثم أطلق الألمان نطاق تلك الحرب ووسعوها باعتداء هتلر على بولونيا؛ فماذا جنت البشرية من تلك الحرب؟ أم ماذا جنت هذه الحرب على البشرية؟!

لقد أسفرت تلك الحرب التي كان الجميع يتحدثون فيها عن (الحرية) في استمرار الأعمال الحربية العالمية مدة خمس سنوات، قُتل خلالها ما لا يقل عن خمسين مليوناً من البشر، في كل من أوروبا وإفريقيا وآسيا، كان منهم نحو ٢٠ مليوناً من الاتحاد السوفييتي فقط. وكانت أسبابها لا تختلف كثيراً - من النواحي الأيديولوجية - عن الحرب العالمية الأولى، حيث كانت مبادئ الاستعلاء وجنون القوة، والولوع بالسيطرة على خيرات الآخرين ومقدراتهم؛ هي الدوافع الكامنة وراء نشوء تلك الحروب ونشوبها. ولم تكن هاتان الحربان العالميتان سوى محطتين صاخبتين، سبقهما ولحق بهما من محطات النزيف الدموي الليبرالي الرأسمالي الكثير والكثير.

وسأذكر فيما يلي أبرز جنايات الرأسمالية (الليبرالية الاقتصادية) على عموم البشر خلال قرن واحد من الزمان؛ بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر، وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، وهي جنايات - كما سنرى - لم يصنعها (الإسلام السياسي) ولا (الإرهاب الشرق أوسطي)، وإنما اقترفها الغربيون الليبراليون الذين يتحدثون اليوم عن تحرير العالم من الإرهاب!

وهذه بعض لقطات من حروب كهنة ليبرال ودهاقنة رأس المال، الذين أضافوا إلى أنواع الليبرالية المشهورة نوعاً آخر، لا أظن أن أحداً تكلم عنه من قبل؛ وهو (الليبرالية العسكرية) التي تنطلق في نظرنا من مفهوم: «اقتل من تشاء، بالطريقة التي

تشاء، وبالقدر الذي تشاء، في الوقت الذي تشاء»![١]:

* كانت عمليات إبادة الهنود الحمر تستعِر منذ وطئ الأوروبيون الأنجلوساكون البروتستانت أرضَ القارة الأمريكية الشمالية، حتى أسفرت تلك العمليات عن إبادة ما لا يقل عن ١٢ مليون نسمة من الهنود الحمر، وقد كانت آخر حلقات هذه الإبادة في أواخر القرن التاسع عشر (مئة ألف شخص)، ولم يتبق منهم في أول القرن العشرين إلا ربع مليون شخص فقط!

* أسفرت حرب البوير للسيطرة على جنوب إفريقيا عام ١٩٠٢م عن مقتل نحو مئة ألف من سكان البلاد الأصليين.

* امتدت الغزوات الاستعمارية الرأسمالية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين(ومنها غزو اليابان لكوريا)، إلى ٥٠٠ ألف قتيل.

* وقعت حرب بين روسيا واليابان بين عامي (١٩٠٤ - ١٩٠٥م) على خلفيات رأسمالية؛ فأسفرت معركة (موكدن) وحدها عن مقتل نحو مئة ألف شخص.

* نتج عن التدخلات التي استهدفت قمع الثورة الروسية عام ١٩٠٥م، مقتل نحو مئة ألف شخص.

* نشبت حرب بين إيطاليا الرأسمالية وتركيا بشأن سيطرة الإيطاليين على ليبيا عام ١٩١١م، نتج عنها مقتل ٥٠ ألف شخص، أكثرهم من الليبيين.

* تسببت الحروب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣م) بين كل من تركيا وصربيا وبلغاريا

---

(١) وجدت كتاباً بعنوان (حرية التضحية بالآخر) من تأليف (منير العكش). وهو يشير إلى جرائم الرأسمالية الأمريكية وهمجيتها، دون أن يصف ذلك بـ (الليبرالية العسكرية) ولكن تعبير (حرية التضحية بالآخر) يومئ إلى الروح (الليبرالية) لهذه العسكرية.

بدفع من الدول الرأسمالية، إلى مقتل ما يقرب من نصف مليون إنسان.

* بعد حروب البلقان بعام، وفي سنة ١٩١٤م؛ اندلعت الحرب العالمية الأولى بدوافع رأسمالية، لتستمر نحو أربع سنوات، مخلِّفة وراءها ثمانية ملايين وخمسمائة ألف قتيل، بخلاف الجرحى والمشردين، كما سبقت الإشارة.

* في ظل الصراع بين الشيوعية والرأسمالية؛ تسببت التدخلات وعمليات الحصار الغربي في دول الاتحاد السوفييتي السابق في اشتعال الحروب الأهلية وما نتج عنها من أزمات ومجاعات، وكانت حصيلة ضحاياها ستة ملايين شخص.

* قامت عدة حركات ثورية في شرق أوروبا (المجر، ألمانيا، رومانيا، بلغاريا، دول البلطيق، هولندا، وفلندا)، ولكنها كانت تُقمع بقسوة ووحشية للحيلولة دون تحوُّل تلك الدول نحو الشيوعية، وهو ما أسفر عن مقتل نحو مئتي ألف شخص.

* سلَّطت الدول الغربية الرأسمالية اليونان لتخوض حرباً ضد تركيا بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٢م، أسفرت عن قتل نحو مئة ألف شخص، وتشريد نحو مليون ونصف مليون شخص ونفيهم.

* تحالف الفرنسيون والإسبان للسيطرة على بلاد المغرب في حرب مراكش (١٩٢٥ - ١٩٢٦م)، لتنتهي هذه الحرب بمقتل نحو ٥٠ ألف شخص، أكثرهم من أهل المغرب.

* أسفرت التدخلات العسكرية الأمريكية في دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي ما بين أعوام (١٩١٠ - ١٩٤٠م) في مقتل نحو ٥٠ ألف شخص.

* من أجل السيطرة على البترول؛ نشبت حرب نفطية لأسباب رأسمالية بين بوليفيا والباراجواي بين أعوام (١٩٣١ - ١٩٣٥م)، نتج عنها قتل حوالي ١٥٠ ألف شخص من الطرفين.

* كانت نتائج المجاعات والأوبئة في البلدان المرشحة لمنافسة الغرب الرأسمالي كارثية؛ فقد أسفرت السياسات المعادية لكل من الهند والصين والهند الصينية ما بين أعوام (١٩٠٠ - ١٩٤٥) عن سقوط نحو ثمانية ملايين نسمة.

* تسببت عمليات القمع في الحرب الأهلية الصينية التي قادها (تشاي كاي تشك) بدفع من الدول الغربية الرأسمالية ما بين أعوام (١٩٢٧ إلى ١٩٣٣م) في مقتل نحو مليون نسمة.

* أسفرت الحرب بين اليابان المتوجهة نحو الرأسمالية والصين المتجهة نحو الشيوعية بين أعوام (١٩٣١ - ١٩٤١م) إلى مقتل نحو مليون نسمة.

* نتج عن حرب الفاشيين الإيطاليين الرأسماليين للسيطرة على أثيوبيا سقوط نحو ٢٠٠ ألف قتيل.

* كان من نتائج الحرب الأهلية الأسبانية التي أطلقها (فرانكو) ودعمها هتلر وموسوليني بين عام ١٩١٣ - ١٩٣٩م، سقوط نحو ٧٠٠ ألف قتيل.

* اندلعت الحرب العالمية الثانية؛ بسبب جشع زعماء دول الافتراس الرأسمالي وانتهازيتهم، حيث بدأت عام ١٩٣٩م لتنتهي عام ١٩٤٥م، مخلفة وراءها أكبر عدد من ضحايا الحروب المعروفة في التاريخ، وهو يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون قتيل، وبعض المصادر توصله إلى ٧٠ مليون قتيل، ثُلثاهم من المدنيين.

* خاضت فرنسا حرباً في الهند الصينية[1] بين أعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٥م؛ انجلى غبارها عن مقتل مليون ومئتي ألف شخص.

* انحسرت الحرب الأمريكية في فيتنام من أجل إحلال الرأسمالية محل الشيوعية، بين أعوام ١٩٥٦ و ١٩٧٥م، عن سقوط ما لا يقل عن مليوني قتيل.

* في مدغشقر، أسفرت عمليات القمع الاستعمارية لعدد من الدول الغربية عن سقوط ٨٠ ألف قتيل، وكانت حصيلة أعمال مشابهة في المغرب والجزائر وتونس وإفريقيا السوداء ٥٠٠ ألف قتيل.

* حاربت فرنسا وحدها للحفاظ على مصالحها الجشعة في شمال إفريقيا، فتسببت حربها في الجزائر فقط بين أعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٢م، في سقوط ألف ومئتي قتيل.

* شجعت الدول الرأسمالية على تنفيذ عمليات الإبادة الجماعية التي قام بها الزعيم الأندونيسي الموالي للغرب (سوهارتو) بحجة (إنقاذ)أندونيسيا من الشيوعية، وقد راح ضحيتها مليون ونصف مليون قتيل.

* أسفرت الحروب وعمليات القتل اليومي في بنجلاديش من أجل إلحاقها بعد الانفصال بالمعسكر الغربي، عن سقوط نحو ٣٠٠ ألف قتيل.

* وتسببت المذابح في القارة الهندية، بعد تقسيمها عام ١٩٤٨م واستقلالها عن الإنجليز، في سقوط ضحايا بلغت عشرة ملايين من القتلى والجرحى، إضافة إلى تهجير نحو ١٤ مليون شخص من ديارهم.

---

(١) شبه جزيرة طويلة في جنوب شرق آسيا، تشمل (كموديا، ولاوس، وفيتنام، وتايلند)، وسكانها متأثرون بالثقافتين الصينية والهندية.

* تسببت مجموعة الحروب الناشئة عما كان يسمى بـ(الصراع العربي الإسرائيلي) في أعوام (١٩٤٨) و (١٩٥٦) و (١٩٦٧) و (١٩٧٣) و (١٩٨٢) في مقتل ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف شخص، أكثرهم من العرب، إضافة إلى ٧٠٠ ألف مهجَّر فلسطيني من ديارهم. ومعروف أنه لولا مساندة الدول الرأسمالية الغربية للكيان الصهيوني اليهودي ضد العرب والمسلمين، لما وقعت كل تلك الحروب التي لم تنتهِ فصولها بعد.

* تسببت حرب (بيافرا) في نيجيريا بين أعوام ١٩٦٧ و ١٩٧٠م في سقوط نحو مليون قتيل.

* كانت حصيلة حرب الخليج الأولى التي دفعت الدول الغربية فيها العراقَ إلى مقاتلة إيران بين أعوام (١٩٨٠ - ١٩٨٨م) ٦٠٠ ألف قتيل.

* وكانت الحصيلة المباشرة لحرب الخليج الثانية ضد العراق عام ١٩٩١م مئتي ألف قتيل، بخلاف من سقطوا ضحايا الحصار الأمريكي الغربي على الشعب العراقي، والذي أسفر عن وقوع ضحايا يقاربون مليون شخص.

* تسببت التدخلات العسكرية الأمريكية المباشرة أو غير المباشرة عن طريق تسليح العصابات في كل من: نيكاراجوا، والسلفادور، وجواتيمالا، وبنما، والدومينكان، وغيرها من بلدان أمريكا الجنوبية؛ في سقوط نحو مئتي ألف قتيل.

* وكانت حصيلة حرب تيمور الشرقية التي ساندها الغرب لتستقل عن أندونيسيا، سقوط حوالي نحو ٢٠٠ ألف قتيل.

* كانت عمليات القمع التي قامت بها الأنظمة المدعومة من المخابرات الأمريكية في كل من تشيلي والبرازيل والأرجنتين وبيرو وبوليفيا وكولومبيا، من

أجل إبعادها عن خيار اليسار، سبباً في سقوط ١٥٠ ألف قتيل.

* تسبب الغرب في نشوب صراعات عنصرية ومذهبية في منطقة القوقاز وبلدان آسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، أسفرت عن سقوط ٢٠٠ ألف قتيل، منهم نحو ثمانين ألفاً من الشيشانيين فقط الذين تخلى عنهم الغرب، على الرغم من وقوفه مع ثورات التحرير الأخرى في البلدان غير الإسلامية.

* وقع نتيجة الحرب بين أنجولا وموزامبيق ما لا يقل عن مليون قتيل.

* تسببت عمليات إبادة التوتسي بين رواندا وبورندي في سقوط ما لا يقل عن نصف مليون قتيل.

* تسببت الصراعات والمجاعات ذات الخلفيات الاستعمارية القديمة والجديدة للغرب، في كل من: الصومال، وليبيريا، ورواندا، وبورندي، وسيراليون، والكونجو (بقسميها)، وجنوب إفريقيا؛ في وقوع ضحايا لا يقلون عن أربعة ملايين شخص في حقبة التسعينيات فقط.

* أدت تدخلات مخابرات الدول الغربية في الفتن بين الفصائل الأفغانية بعد هزيمة الروس عام ١٩٩١م، إلى سقوط نحو ٧٠٠ ألف قتيل في الحرب الأهلية بينهم، في محاولات مستميتة لقطف ثمرة الجهاد لصالح جهات موالية لأمريكا والغرب.

* بعد سقوط الاتحاد السوفييتي؛ أدى تدخل الدول الغربية إلى وقوع حروب ومذابح في دول أوروبا الشرقية التي كانت تابعة للكتلة الشيوعية؛ فشجعت ألمانيا ودول غربية أخرى عملية تفكيك يوغسلافيا بين أعوام ١٩٩٠- ١٩٩٦م، في كل من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا وألبانيا والجبل الأسود، وهو ما أسفر عن سقوط ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف قتيل معظمهم من المسلمين الأوروبيين، إضافة إلى تهجير

ما لا يقل عن مليوني لا جئ خارج أوطانهم.

* لو أردنا أن نحصي عدد القتلى في السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين فقط؛ لوجدناها تصل إلى نحو خمسة ملايين ونصف المليون، ثلاثة أرباعهم من المدنيين، وجزء كبير منهم من المسلمين؛ فنصيب آسيا من القتلى المدنيين مليون ونصف المليون، ونصيب إفريقيا ثلاثة ملايين ونصف المليون، ونصيب أوروبا ربع مليون، ونصيب الشرق الأوسط مئتا ألف. وبالتأمل في أسباب النزاعات التي نتج عنها هذا النزيف؛ سنجد ظل الرأسمالية غير بعيد عنها.

* يضاف إلى (رأسمال) هذه القائمة من ضحايا الليبرالية المتوحشة موتُ عشرات الملايين من الأطفال والضعفاء والفقراء في أنواع أخرى من الحروب غير العسكرية، وهي حروب التجويع والحصار والعقوبات التي تفرضها الدول الغنية الصناعية الاستعمارية الغربية على الدول الصغيرة والضعيفة التي يُراد إدخالها قهراً إلى الحظيرة الليبرالية. ففي عام ١٩٩٧م فقط؛ مات ما لا يقل عن ستة ملايين طفل، بسبب سوء التغذية وشح الموارد، بعد أن صدَّرها الغربيون إلى بلدانهم، سالبين أصحابها المغلوبين على أمرهم إياها.

* ينبغي ألا ننسى أن هناك أنواعاً أخرى من تحويل البشر إلى موتى بين الأحياء، وذلك من خلال التهجير والتعذيب والاعتقال والنفي؛ حيث بلغت حصيلة ضحايا ذلك من البشر في عام ١٩٩٧م فقط نحو أربعين مليوناً[1].

(١) تراجع هذه الأرقام وغيرها في: الموسوعات الحديثة، وسجلات أحداث القرن الحادي والعشرين، ومنها على سبيل المثال: (موسوعة الحروب والأزمات في القرن العشرين) تأليف موسى فحول، دار بيسان للنشر والتوزيع، و (موسوعة أحداث القرن العشرين) تأليف: ناصر الزامل، مكتبة العبيكان في الرياض. وانظر كذلك: (الكتاب الأسود للرأسمالية)؛ تأليف (جان جوريس) و (جيل بيرو) و (موريس كوري) ترجمة أنطون حمصي، دار الطليعة - دمشق.

وهذه الحصيلة لا يمكن أن نتهم فيها الأنظمة الشمولية أو الديكتاتورية فقط، بل النظام الدولي الذي تتحكم الرأسمالية العالمية في مفاتيحه.

وإننا نذكِّر هنا بأن مفاهيم الليبرالية ذات المسحة الصليبية المحرفة والسحنة اليهودية الدموية المنحرفة، التي تهوى إيقاد الحروب وإشعال الأزمات؛ هي السبب الرئيس في إيقاع هذه الفتن في هذا العصر وما سبقه، والأمر كما قال أحد الكتاب الغربيين، وهو (جان جوريس) أحد مؤلفي كتاب (الكتاب الأسود للرأسمالية): «إن الرأسمالية تحمل الحرب في ذاتها، كما تحمل الرياح السحاب»[1].

أما نحن فنعلل ذلك بأن الرأسمالية يهودية، واليهود هم الذين قال الله - تعالى - فيهم: ﴿ **كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ** ﴾ [**المائدة**: ٦٤].

ينبغي أيضاً ملاحظة أن عار ذلك الدمار الذي لحق بالبشرية على يد تلك الكائنات (الليبرالية) إذا كان يلحق بالرأسمالية مرة؛ فإنه يلحق بالديمقراطية مئه مرة؛ لأنها هي الأداة والآلية التي توصل تلك الوحوش البشرية للسلطة بانتظام، حتى إذا هلك منهم رعيل؛ جاءتنا بجيل بديل يمارس الإبادة الجماعية بروح (ليبرالية)!

غير أننا هنا لا نعفي النُّظُم والمنظومات الفكرية العلمانية الأخرى وعلى رأسها الشيوعية بأنواعها، من تهم الإجرام في حق البشر، قتلاً وإفقاراً ودماراً. كما لا يُعفى كذلك أذيال الضلال الليبرالي، أو الإلحاد الشيوعي في بلاد العرب والمسلمين؛ أولئك الذين أضاعوا دينهم بدنيا غيرهم، فاستحق من لم يرجع منهم المنزلة الأحقر في التاريخ، والدرك الأسفل من النار.

---

(١) كتاب الرأسمالية الأسود، ص ١٤١.

الفصل الثالث

عولمة الليبرالية

- الليبرالية الجديدة (نحو عالم أمريكي).
- من حرية الأفكار إلى حرب الأفكار.
- الليبرالية والعولمة.
- آثار عولمة الليبرالية بين الواقع والمتوقع.

الفصل الثالث: عولمة الليبرالية

(١)

الليبرالية الجديدة (نحو عالم أمريكي)

لا تختلف الليبرالية الجديدة عن الليبرالية القديمة إلا في الوسائل والأدوات، حيث إن مبادئ الليبرالية وثوابتها المنطلقة من أسسها الأربع (العلمانية، العقلانية، الفردية، والنفعية) لم تتغير، بل تغيرت آليات العمل بها. ربما الفارق الشكلي الأكبر بين الليبراليتين؛ هو أن القديمة ارتبطت أكثر بأوروبا وفلاسفتها ومفكريها خلال القرون الثلاثة الأخيرة، بينما ارتبطت الليبرالية الجديدة أكثر بأمريكا والأمريكيين، وهؤلاء لم يضيفوا للفكر الليبرالي جديداً، بل بدَّلوا وغيَّروا في الأداء الليبرالي بما يتناسب مع توجهات أمريكا الجامحة نحو تسلط إمبراطوري عالمي شامل، وذلك بعد أن آلَ إلى الأمريكيين كرسي القطبية الدولية الوحيدة، وأصبحت وريثة كل الإمبراطوريات الأخيرة في التاريخ (الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية، والتركية)؛ تلك التي تراجعت بتفاعلات الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، وتبع ذلك تفرُّد الولايات المتحدة بعد انتصارها على الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن العشرين.

كان الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريجان) - باعث الصهيونية المسيحية البروتستانتية - من أبرز مؤسسي الليبرالية الجديدة ومطبقيها، حيث عاد بالأمريكيين إلى عهد الطبقية الرأسمالية التقليدية التي لا تُلقي بالاً لأي شيء سوى المصالح الذاتية لأصحاب رؤوس الأموال. وفي عهده ارتفعت دخول الطبقة الغنية التي تمثل ١٠٪

من الشعب الأمريكي إلى ٦١٪، وارتفعت دخول الطبقة الأغنى التي تمثل ٥٪ إلى ٢٣٪. أما الطبقة الأكثر غنى، والتي تساوي نسبتها ١٪ من الأمريكيين؛ فقد ارتفعت دخولها إلى ٥٠٪. وبهذا حقق ريجان أحد شعارات الليبرالية الجديدة وهو «عدم المبالاة بالمساواة».

كان هذا المبدأ أيضاً من المبادئ التي احترمتها رئيسة وزراء بريطانيا السابقة (مارجريت تاتشر)؛ حيث تراجعت هي الأخرى بالتزامن مع تراجع ريجان عن آليات الليبرالية القديمة ووسائلها، فكانت تدعو بشدة إلى التنافس الذي يفصل وحده في استحقاقات احتلال المراكز المتقدمة في المجال الرأسمالي، وكانت تقول: «إن من واجبنا أن نعظم اللامساواة، فلا يمكن أن نقلق من أجل القابعين في المؤخرة من الصراع والمزاحمة؛ لأن الناس غير متساويين في الطبيعة»!

لم يطالب أحد (تاتشر) ولا غيرها من دعاة الليبرالية الجديدة بالرحمة الزائدة، أو تجاهل اختلاف طبيعة الناس. ولكنّ سلوك الليبراليين الجدد أثار الدهشة بانحيازه الأعمى إلى مبادئ العسف والجور والاحتكار والانتهازية على حساب مصالح الآخرين، وهو ما قسَّم العالم إلى قسمين من الناس؛ قسم من جباة الديون وجُناة الأرباح، وقسم مجني عليه مقضي على مستقبله كلما ازداد الرأسماليون سيطرة على السياسيات العالمية.

لم يقتصر سوء الليبرالية الجديدة على جانب الجشع الاقتصادي - وإن كان أبرز سماتها - ولكن تلك الليبرالية استعادت بقوة وسرعة سماتَ روح البروتستانتية وصفاتها التي انبثقت عن اليهودية المحرفة، والتي جعلت حب الدنيا ديناً له القدسية والأولوية على غيره. وقد وصف الكاتب الليبرالي (صلاح نيوف) في مقال له على موقع (مواطن)، الليبراليةَ الجديدة بأنها: «دين عالمي له مؤسساته الهامة وعقيدته

الصلبة، كما له كهنته وفقهاؤه وكتابه المقدس، وله جحيمه المعد للمهرطقين والملحدين ولمن يتجرأ عليه. إنه دين يهودي مسيحي وإسلامي جديد، ولكنه أكثر نظاماً ودبلوماسية وتكتيكاً»![١]

إن هذه الروح في توجهات الليبرالية الأمريكية الجديدة هي ما يفسر لنا ذلك التقارب بين الليبراليين الجدد والمحافظين اليهود الجدد، أولئك الذي شكلوا معاً حِلفاً له وجهان: وجه أنجلو ساكسوني مسيحي صهيوني، والثاني: وجه يهودي صهيوني[٢]. وفي خدمة هؤلاء وأولئك في بلدانا؛ برز الصهاينة العرب، المسمَّون

(١) www.mowaten.org.

(٢) هناك صهيونيتان: يهودية، ومسيحية. والصهيونية نسبة إلى (zion) أو «صهيون»، ومعناها: «الحصن»، أو «الجبل الصلب»، وهي تشير إلى جبل (صهيون) الواقع في الجنوب الغربي من القدس، وهو الجبل الذي أقام عليه داود - عليه السلام - حصنه بعد أن حرر الأرض المقدسة من (الجبارين الوثنيين)، وقد وضع في هذا الحصن (تابوت العهد) الذي كان بنو إسرائيل يستنصرون به، لكنه نقله بعد ذلك إلى جبل مقابل هو جبل (موريا)، بعد أن شيّد على تلّته المسجد الأقصى في مرحلته المبكرة، قبل أن يبنيه ابنه سليمان بناءً عظيماً، وهو المسمى عندهم بـ (هيكل سليمان). لكن اسم صهيون أُطلِق بعد ذلك على المنطقة التي تشمل الجبلين (صهيون وموريا)، ثم توسع مسمى (صهيون) ليطلق على القدس كلها، أو (أورشليم) كما يسميها أهل الكتاب، والتي يعتقد اليهود أن الله - تعالى عمّا يقولون - يسكن فيها؛ ولهذا سيجعلها مركزاً لخلاص شعبه. وقد ذُكِرت كلمة (صهيون) في التوراة نحو (٢٠٠) مرة، ولم تذكر في الإنجيل غير مرتين. ومع هذا؛ فإن التحول إلى البروتستانتية أثمر عند البروتستانت تبنِّياً لكل النظريات التقديسية لمصطلح (صهيون)، مع فارق أنهم يرون أن القدس أو (صهيون) ستكون خلاصاً للمسيحيين وليس لليهود، والمسيح الذي سيعود إليها هو مسيح النصرانية وليس مسيح اليهودية. وبهذا نشأ مصطلح (الصهيونية المسيحية) التي أوجدت تياراً متعاظماً في العالم البروتستانتي، يدعو لمناصرة اليهود في مشروع العودة لأرض الميعاد، لكونه شرطاً أساسياً لعودة مسيحهم، حيث سيدخلون في دينه هذه المرة! راجع في ذلك: كتاب (قبل أن يُهدم الأقصى) للمؤلف، وكتاب (النبوءة والسياسة) للكاتبة الأمريكية (جريس هالسيل)، ورسالة دكتوراه بعنوان (البُعد الديني في السياسة الأمريكية) ليوسف الحسن، عن مركز الدراسات العربية.

بـ (الليبراليين الجـدد)[1] . وقد كانت الليبرالية - بصفتها أيديولوجيا نفعية استغلالية متمردة - هي الخيط الرابط بين هذه الطوائف الثلاث.

وأرى مـن المهم هنـا، الوقوفَ أمـام الظاهرة الأحدث في الظهـور والأخطر في التأثير من هذه الثلاثية، وهم المحافظون اليهود الجدد؛ لشـدة ارتباطهم واسـتغلالهم لليبراليـة الجديدة مـن جهة؛ ولغلبة هيمنتهم على السياسـة الأمريكية في السـنوات الأخيرة من جهة أخرى.

---

(١) أحد الرموز الكبار لهذا التيار - وهو شاكر النابلسي (أمريكي) الجنسية - يعرِّف هذا التيار بأنه امتداد لجيل (المفكرين التنويريين) مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي، ثم من جاء بعدهم كطه حسين وقاسم أمين ومحمد حسن الزيات وتوفيق الحكيم. ويقـول: إن هـذا التيار ينـادي بـ (حرية الفكر المطلقة) و(حرية التدين المطلقة)، و(حرية المرأة ومساواتها بالرجل) و(المطالبة بالإصلاح الديني) و(فصل الدين عن الدولة) و(إخضاع المقدس والتراث للنقد العلمي) و(تطبيق استحقاقات الديمقراطية) و(المناداة بإقامة المجتمع المدني) و(التأكيد على العلمانية) و(المطالبة بإصلاح التعليم الديني «الظلامي») و(محاربة الإرهاب الديني والقومي) و(إخضاع التشريع والقيم الأخلاقية للنقد العميق) و(إنكار الموقف الديني العدائي من «الآخر») و(عدّ الأحكام الشرعية خاصـة بزمانها ولا سيما ما يتعلق بحجاب المرأة وميراثها وشهادتها) و(عدّ الفكر الديني حجر عثرة أمام التطور) و(قطع الولاء للماضي وإعادة النظر في قيمه) (بناء المستقبل على قيم الحداثة) و(تخطي أفكار المعادين للفلسفة والمعتزلة كابن تيمية وابن القيم والسيوطي وغيرهم)، و(التخلص من المثل الأعلى الموهوم بادعاء الخيرية على الأمم) و(عدم الحرج من الاستعانة بالأجنبي لدحر الفساد وإقامة الديمقراطية) و(منع الحرج من استيراد الأفكار «الإصلاحية» من الخارج) و(الإيمان بالتطبيع السياسي مع الأعداء من منطلق الواقعية) و(الوقوف إلى جانب العولمة وقيمها) و(تعديل قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية اقتداءً بتونس!).

(نشر المقال في صحيفة القبس الكويتية والمدى العراقية والأحداث المغربية).

أقول: ماذا بقي بعد هذا التقيؤ الليبرالي الصهيوني؟! من حق القارئ أن يعترض عليَّ - مؤلف هذا الكتاب - أنني قد مررت سريعاً على الكلام عن أولئك الليبراليين المحليين الذي يمثلون الخطر الأكبر والعداء الأعظم للدين: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤]، ولكن السبب في ذلك التخطي لهم الآن؛ هو أن فِتنَهم تحتاج إلى مَؤلَّف مستقل، نسأل الله أن يعين، ويوفقني إلى ذلك أو غيري.

الليبراليون الجدد والمحافظون الجدد:

برزت تسمية (المحافظون الجدد) بعد الانتخابات الأمريكية سنة ٢٠٠٠م، ثم لمعت أكثر بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، لتفرض نفسها بعد ذلك على الساحة العالمية، مقترنة بتفاعلات الحرب العالمية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الإسلامي باسم (الحرب على الإرهاب)؛ حيث أصبح رموز المحافظين الجدد هم «أبطال» السياسة الأمريكية الذين تتلقف وسائل الإعلام كلماتهم وتصريحاتهم في التبشير بالمستقبل الأمريكي للعالم، تحت مسمى (إمبراطورية القرن الحادي والعشرين). ومع كثافة الظهور الإعلامي للمحافظين الجدد على الساحات السياسية والعسكرية؛ إلا أن حقيقتهم ظلت ملتبسة على كثير من الناس، حيث خُلِط بينهم وبين قوى أخرى متنفذة في المجتمع الأمريكي، مثل: اللوبي الصهيوني، واليمين الديني، والمسيحية الصهيونية.

والذي اشتهر من أمرهم أنهم يمينيون ورأسماليون متطرفون، لكن الذي كاد يخفى على الكثيرين أنهم عصابة يهودية ظلت ممسَّكة بأكثر خيوط الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وفي معظم ولايته، حتى بدأ بريقهم يخبو بازدياد احتراق الأمريكيين بالنار التي أشعلوها في أنحاء عديدة من العالم الإسلامي، وبخاصة في العراق وأفغانستان.

جاءت تسمية (المحافظون الجدد) في مقابل المحافظين التقليديين القدامى. والمحافَظة: هي مدرسة فكرية ذات أطياف عديدة في السياسة الأمريكية، تهدف إلى الحفاظ على التقاليد والهوية القومية؛ ففي حين يقدِّر المحافظون التقليديون تلك التقاليد بشكل كبير؛ فإن المحافظين الجدد يرون أن المنطق والعقل هو أولى من الهوية،

ولكنهم يرون تسخير المنطق والتفكير لمصلحة أمريكا، بغض النظر عن الأخلاقيات والمبادئ.

التيار التقليدي المحافظ بدأ منذ زمن، وحكم أمريكا مرات عديدة بالتنافس مع التيار الديمقراطي الذي يستقطب أكثر أصحاب الأصول غير الساكسونية في أمريكا، وتيار المحافظين يطلَق عليه (تيار ولسن) أو (تيار الولسنية)؛ نسبةً إلى الرئيس الأمريكي الأسبق (وودر ويلسون)، الذي حكم الولايات المتحدة بين عامي (١٩١٣-١٩٢١م)، والذي كان يؤمن بأن ما يسمى (القيم الأمريكية) يحتاج إلى قوة قادرة على فرضها ونشرها، والضرب بقوة على يد من يقف ضدها في أي مكان من العالم؛ لأن أمريكا لا يمكن أن تعيش آمنة وديمقراطية ومتمتعة بالرخاء الاقتصادي إلا إذا كان العالم آمناً وديمقراطياً.

وفي عهد الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان؛ عاد تيار الولسنية بقوة، وبرزت في عهده ملامح تيار المحافظة الجديدة ومبادؤها، مثل: إعطاء الأهداف الكبرى لأمريكا - عقائدية كانت أو سياسية أو اقتصادية - الأولوية على أي اهتمامات أخرى، والتصميم والمثابرة على الوصول إليها ولو بالقوة. وقد ترجم ريجان تلك القناعة في انتهاجه منحى استراتيجياً متصلباً تجاه الاتحاد السوفييتي السابق، بهدف إنهاكه وإرباكه ثم تفكيكه، من خلال سباق التسلح المعروف آنذاك ببرنامج (حرب النجوم)، وهو ما أرهق الاتحاد السوفييتي بالفعل، وأعجزه أن يلحق بأمريكا اقتصادياً أو ينافسها عسكرياً، حتى ضعف وتفكك وانتهت الحرب الباردة بينه وبين أمريكا، حيث حققت ضده ما أسماه ريتشارد نيكسون (نصراً بلا حرب).

الفارق الأساس بين مبادئ المحافظين الجدد والمحافظين التقليديين؛ أن هؤلاء التقليديين يتمسكون بفكرة تقليل انغماس أمريكا في الشؤون العالمية، والتخلي عن

طموحات الهيمنة الدولية، مفضِّلين أن تُقبِل أمريكا على شؤونها الخاصة وتبني لنفسها قوة ذاتية تحميها من أخطار الخارج. بينما نادى المحافظون الجُدد من يهود أمريكا بأن أمن أمريكا السياسي والاقتصادي لا يتحقق إلا عبر إخضاع القوى العالمية الأخرى، والاستفادة من كل الإمكانات الخارجية لبناء قوة أمريكية إمبراطورية ضاربة، تستمر متربعة على قيادة العالم لقرن قادم على الأقل!

أما ما يربط بين المحافظة الجديدة والليبرالية الجديدة؛ فهو أن توجه المحافظين الجدد قد بدأ على يد مجموعة من اليساريين والليبراليين المنشقين على الحزب الديمقراطي من أمثال: (إرفنج كريستول) و(نورمان بودر هورتز) و(بيج ديكتر) وغيرهم من عشرات الناشطين الذين تستروا بيهوديتهم خلف ما يسمى (القيم الأمريكية) التي تنبع وتصب في قنوات الليبرالية بأنواعها السياسية والاقتصادية والفكرية، وهم أرادوا أن يقيموا العالم من جديد عليها، أو بالأحرى يحكموه باسمها؛ فالاسم هو «قيم أمريكا الليبرالية»، والواقع هو المصالح المشتركة بين تياري الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية. صحيح أن الدين بعقائده المحددة في اليهودية والنصرانية عنصر غائب أو مغيَّب في برامج المحافظين الجدد ومبادئهم، لكن روحه المستقرة - بعد التحريف بالطبع - تظل هي الخلفية التي يمكن قراءتها من وراء الأحداث التي شغلت العالم، بفعل التحالف الناشئ بين الصهيونيتين منذ زمن، والذي بلغ أوج بروزه في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن.

«اليهودية» هي السمة الأبرز أو القاسم المشترك بين أكثر رموز المحافظين الجدد، وهذه السمة لا يمكن أن تأتي اتفاقاً أو تنشأ بمصادفات، فمشروعات المحافظين اليهود الجدد وأفكارهم وما نتج عنها على أرض الواقع؛ تخبر بالكثير عما يريده اليهود من أمريكا وما يريدونه بأمريكا وبالعالم أجمع.

إن أصل الفلسفة التي ينتمي إليها المحافظون الجدد أسسها ونظَّر لها اليهودي الألماني (ليو شتراوس)[1]، الذي انتقلت فلسفته بما يشبه الخاصة الشعرية عبر تلاميذ يهود، لتصل إلى شريحة من الوسط الأمريكي أصبحوا أنصاراً لما يعرف بمذهب (الشتراوسية) الذي نشأت بموجبه رابطة أطلق عليها (رابطة الفكر الاجتماعي). فلسفة (الشتراوسيين) لم تقتصر على أفكار ليو شتراوس، ولكنها أقامت أسسها عليها. وهذه الأسس تلتقي عند نقطتين: الأولى: أن الديمقراطية الغربية (الوجه السياسي لليبرالية) لا يمكن أن تفرض نفسها بمجرد الإقناع، بل لا بد من مساندة القوة لها. والثانية: أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الديمقراطية وقيمها وأي رفض لأحدهما يُعدُّ رفضاً للآخر، وكل فكر يرفض الديمقراطية وقيمها فهو لا شك خصم مناهض لها، وهو ما عبر عنه فيما بعد (جورج دبليو بوش) حليف المحافظين الجدد؛ بعبارته الشهيرة «من ليس معنا فهو ضدنا»، بما ترتب على هذا الشعار من تقسيم العالم إلى: (محور للخير) تقوده أمريكا بقيمها الليبرالية، و (محور للشر) يعادي أمريكا ويرفض قيمها. وهذا التقسيم الذي ابتكره شتراوس اليهودي ينبغي في نظر أتباعه ألا يظل شيئاً نظرياً، بل لا بد أن يقوم على أساسه الصراع حتى يستقر البقاء للأصلح (وهو القيم الغربية في نظرهم)، التي «تنبأت» أو دعت أطروحة إلى إعلائها والتصارع من أجلها؛ (صدام الحضارات) للمفكر اليهودي (صمويل هنتنجتون).

التقى الكثير من أفكار المحافظين اليهود الجدد مع أفكار الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية. أما الصهيونية اليهودية التي أقامت لنفسها دولة بين

---

(١) ليو شتراوس: يهودي ألماني ولد سنة ١٨٩٩م، غادر ألمانيا إلى إنجلترا مع وصول هتلر للسلطة ومعاداته لليهود، ثم انتقل إلى فرنسا ليستقر بعد ذلك في الولايات المتحدة، حيث درَّس في جامعاتها، وأسس في شيكاغو (رابطة الفكرالاجتماعي) التي بدأ نشاطها بمئة من طلبة الدكتوراه الذين تتلمذوا على يده، ثم حملوا فلسفته التي كانت أساساً لفكر المحافظين الجدد.

أظهرنا - نحن العرب والمسلمين - بدفع ودفاع مستميت من الصهيونية المسيحية؛ فإن للمحافظين الجدد معها علاقات متجذرة، لم تنشأ من مجرد التعاطف أو التعارف، وإنما من عمق تاريخ الماضي وتاريخ المستقبل الرابط بين يهود أمريكا واليهود المستوطنين المغتصبين في فلسطين. فالمحافظون الأمريكيون الجدد - كما يصفهم الكاتب الإسرائيلي (يوري أفنيري) -: «هم مجموعة كلُّ أعضائها تقريباً من اليهود، وهم يؤيدون (إسرائيل) إلى درجة يمكن اعتبارهم معها إسرائيليين يحملون الجنسية الأمريكية، أو أمريكيين يحملون الجنسية الإسرائيلية»، وهم في رأيه ورأي بنيامين بن أليعازر (وزير البُنى التحتية في حكومة أولمرت) أشد حماساً لإسرائيل من أرييل شارون نفسه!

أما عن علاقة المحافظين الجدد بتيار المسيحية الصهيونية الذي ينتمي إليه (آل بوش) ومن حولهم؛ فإن تلك العلاقة تصل إلى مرتبة عميقة من الصداقة تبلغ حد الحماقة، حتى استطاع المحافظون اليهود الجدد تحويل (فيل) الحزب الجمهوري إلى (حمار)[1] ركبوه بكل استهتار للوصول إلى بعض مآربهم، غير أن حظه أو حظهم العاثر أسقطه في العديد من الحفر، التي لا يُدرى إلى الآن كم سيكون تأثير جراحها على حياته ومستقبلهم معه!

(المسيحيون الصهيونيون) جيل جديد من «الضالين» الذين جمعهم العمى بـ«المغضوب عليهم» حتى صنع منهم «أولياء» في الظاهر، على الرغم من شدة العداء في الباطن. هذه حقيقة من حقائق الخلفيات العقدية التي يغفل عنها الكثيرون، فليس كل ما بين الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية وئاماً وانسجاماً، وإنما يجمع الفريقين الهيام والغرام فقط عند تحصيل المنفعة وتحقيق المصلحة من أي طريق وبأي

---

(١) (الفيل): هو رمز الحزب الجمهوري، و (الحمار) هو رمز الحزب الديمقراطي. والمحافظون الجدد جاؤوا في الأصل من الحزب الديمقراطي منشقين عليه، ليلتحقوا بالحزب الجمهوري ويقودوه.

ثمن، دون اعتبار لأي قيم، وهذا هو جوهر الفكرة الليبرالية التي اشترك الفريقان في الإرث الانحرافي والخرافي المنشئ لها. أما بعد ذلك؛ فإن العداوة الباطنة بينهم أعمق بكثير من العلاقات التعاونية الظاهرة.

الصهيونيون المسيحيون[1] أو الأصوليون الإنجيليون، يأخذون من الدين ما يخدم المصلحة، فحتى الدين عندهم نفعي، أرضي، علماني، «مدني»! يُسّخر للدنيا وشهواتها باعتبارها المبدأ والمنتهى، قد خلقها الله - في زعمهم - ثم تركها للناس ليفعلوا فيها ما يشاوون بحرية تامة أو (ليبرالية مطلقة)! لهذا لا تعجب من تحول السكارى والمعربدين من أمثال جورج بوش في شبابه إلى التدين المفاجئ؛ إذا كان هذا التدين سيعني خدمة للأهداف الكبرى التي ترضي غرور النفس وتطلعات السيادة والسيطرة!

المسيحيون الإنجيليون أو الصهيونيون المسيحيون الذين جاؤوا لحُكم أمريكا في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ يأتون غالباً من الولايات الجنوبية الأمريكية التي ينضوي أهلها تحت وصف (الحزام التوراتي)، بخلاف تيار المحافظين الجدد القادم من الجانب الشرقي للولايات المتحدة ومن كاليفورنيا، وغالبيتهم من ولاية نيويورك المعقل الرئيسي لليهود في أمريكا.

---

(١) نشأت الصهيونية المسيحية بتأثير الاختراق اليهودي للنصرانية ونشأة المذهب البروتستانتي، وتبلور ظهور تيار الصهيونية المسيحية في أوروبا عام ١٦٠٩م، بعد هزيمة الكاثوليك في هولندا وتحولها إلى البروتستانتية الكالفينية، وظهر ذلك التيار في شكل جمعيات وكنائس وأحزاب سياسية مؤيدة لتمكين اليهود من إقامة وطن قومي في فلسطين، وتحولت الصهيونية المسيحية إلى تيار سياسي على يد زعيم الثورة الإنجليزية (أوليفر كروميل) (١٥٩٩ - ١٦٥٨م)؛ حيث دعا حكومة إنجلترا إلى تحمل «أمانة» إعادة اليهود إلى أرض الميعاد. وتفاعلت هذه الدعوة حتى انتهت بتحقيق ذلك الحلم الصهيوني المشترك بين اليهود والنصارى. وأبرز تمثيل لهذا التيار في العصر الحالي طائفة (التدبيريين) الإنجيلية الأمريكية، التي ينتمي إليها رؤساء أمريكا الجمهوريون منذ رونالد ريجان وحتى بوش الابن.

المحافظـون الجـدد - وإن كانوا يهـوداً - لا يحبـون أن يظهروا بهـذا التصنيـف، ولا يحبذون إدخال مفردات الدين ظاهراً في السياسـة، بخلاف المسيحيين الإنجيليين اليمنيـين الذين وإن كانوا متبنّين لمبـادئ الليبرالية بأنواعها؛ غير أنهم يجعلون من هذه الليبراليـة مفـرزة أو مصفاة لفصل ما لا يناسـبهم مـن مقتضيات الديـن التي يمكن أن تتعـارض مع متطلبات دنياهم المعبودة. وعلى الرغم من تمكن المحافظين اليهود الجدد مـن اختراق الحزب الجمهـوري بما قد يؤدي إلـى إحراقه؛ غيـر أن انتماءهم الأصلي للحـزب الديمقراطي قد يمكنهم في حال سـيطرة الديمقراطيين على الحكم، أن يعودوا إليه تحت لافتة أخرى، ربما تكون «الديمقراطيون الجدد».

نظرة (ليو شـتراوس) مؤسـس تيار المحافظين الجدد إلى الديمقراطية؛ تؤهل تلك الديمقراطيـة لأن تكـون وعاءً، أو قاسـماً مشـتركاً يجمـع بين اتجاهـي الصهيونيتين: اليهوديـة، والنصرانية؛ فذلك الفيلسـوف اليهودي يضفي على الديمقراطية المسـتندة إلـى القوة صفةَ القداسـة. وقد أخـذ المحافظون الجدد عنه ذلك، ولا سـيما إذا كانت تلك الديمقراطية (مقاتلة) تقوم على تأييد قوة المنطق بمنطق القوة.

ولـن يعدم المحافظـون الجدد أن يجدوا فـي الحزب الديمقراطي مـن يحمل عنهم ذلـك التصور أو التطور نحو «ديمقراطية جديـدة»، مثلما حدث التطور نحو المحافظة الجديدة والليبرالية الجديدة.

قد يبدو هنا شـيء من التناقض أو اللبس بين مفاهيم الليبرالية التي تعد ثورة على الديـن وبـين مفاهيم تيـاري المحافظين الجدد والمسـيحيين الصهيونيـين الذين يمزجون بعـض تصوراتهـم بالدين، ويريدون في الوقت نفسـه أن يُحكم الفريقان سـيطرتهما على العالم باسم الليبرالية، وبخاصة الليبرالية الأمريكية الجديدة؛ ولكن هذا التناقض

«الظاهري» يزول إذا علمنا أن الدين في مفاهيم التيارين - وبخاصة المحافظين الجدد - لا بد من لبرلته ونزع القداسة عنه لتبقى فقط الأجزاءُ التي تخدم مفاهيم التسلط والسيطرة، ولا تتعارض مع إطلاق حرية الإنسان في أن يفعل ما يريد. فمنظِّر تيار المحافظين الجدد (ليوشترواس)، على الرغم من شهرته بالإلحاد مع يهوديته؛ غير أنه يرى ضرورة الإبقاء على القيم الدينية للشعب الأمريكي؛ لا احتراماً لهذه القيم، ولكن لقناعته بأن الدين يوجه الجماهير - في أمريكا أو غيرها - ويجعلها تحت السيطرة، بخلاف الإفراط في العلمانية التي قد تخرجهم عن السيطرة. ولهذا نرى المحافظين الجدد يضفون مسحة روحية عامة على شعاراتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية، فهم يتحدثون عن أن الحرية الأمريكية أو الليبرالية الجديدة هي (خطة الله للإنسانية)، ويصفون أمريكا بأنها (إمبراطورية الخير والرحمة) ويعدون (الولسنية) التي ينتسبون لمذهبها استجابةً إلهية لابتهالات الشعوب!

وإذا كان المؤسس الأول لفكر المحافظين الجدد (ليو شتراوس) يتصف بالإلحاد ومع ذلك لا ينكر دور الدين؛ فإن الرواد النشطين من تلامذته - وعلى رأسهم (إيرفنج كريستول) زعيم المحافظين الجدد في المرحلة الأخيرة - كانوا أكثر وضوحاً في موقفهم من الدين بوصفه موجِّهاً أساساً لحركة الشعب الأمريكي؛ فإيرفنج كريستول يقول في هذا الصدد: «إن فصل الدين عن الدولة هو أكبر خطأ ارتكبه مؤسسو الجمهورية الأمريكية»، ويرى (مايكل ليدين) أن الدين شيء مهم للمشاريع العسكرية، ويقول: «إن الرجال لا يجازفون بأرواحهم إلا إذا اعتقدوا أنهم سوف يكافؤون بحياة أبدية مقابل تضحيتهم بحياتهم». ولا يُخفي هذا الرمز الكبير في حركة المحافظين الجدد ولعَه وولعَ الكثيرين من هؤلاء المحافظين بتسخير الدين والاستفادة منه؛ لا من أجل

الرحمة والسلام، ولكن من أجل الحرب والصراع. يقول: «الأمريكيون يعتقدون أن السلام أمر طبيعي. هذا ليس صحيحاً، الحياة ليست هكذا؛ السلام شيء غير طبيعي»[١].

المحافظون الجدد والحروب الليبرالية العالمية:

لِحُبِّ المحافظين الجدد للحرب - مع أن غالبيتهم من غير العسكريين -؛ فقد أُطلِق عليهم في بعض الأوساط الأمريكية وصف (حزب الحرب)، بينما وصفهم آخرون بأنهم (صقور من دجاج)! لأن غالبيتهم من غير العسكريين، مع شدة اهتمامهم بقضايا الصراعات والحروب.

كان من الطبيعي أن يُغرم أتباع (شتراوس) بالقوة، ويولعون باستعمالها انسجاماً مع أفكاره ومبادئه؛ وبسبب هذا فقد كانوا حانقين على (بيل كلينتون)؛ لأنه لم يملأ «فراغ القوة» في سنواته الثماني التي تولى فيها الرئاسة بعد بوش الأب وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي. وبسبب غضبهم عليه؛ لم ينتظروا انتهاء رئاسته حتى صاغوا مشروع (القرن الأمريكي الجديد) ليملؤوا به هذا الفراغ نظرياً، ريثما يأتي من يملأه عملياً. وقد احتاج تنفيذ هذا المشروع الاستعماري الليبرالي إلى عدد من مشروعات الحرب، اقترحها المحافظون الجدد وبشَّروا بها، وهي ما شهده العالم خلال سنوات حكم جورج بوش الابن في أفغانستان والعراق والصومال، إضافة إلى التحرشات والتحركات التي لم تتمكن عصابة المحافظين الجدد من استكمال فصولها في بلاد أخرى.

---

(١) راجع تفاصيل أوفى في مقالة مطولة للمؤلف في: التقرير الاستراتيجي الصادر عن المركز العربي للأبحاث ومجلة البيان، الإصدار الثاني، بعنوان: (المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي).

لقد خطط لإشعال حروب الألفية الثالثة في سنواتها الأولى مدنيون من أصحاب المزاج الحربي من ذلك التيار، فالحرب في نظر المحافظين الجدد - وكما يقول قائلهم (إيليوت كوهين) - هي أخطر من أن يُخطِّط لها العسكريون!

لكن هؤلاء المدنيين ورَّطوا أمريكا بسبب مغامراتهم الحربية المندفعة، وهو ما زاد من انتباه الكثير من الأمريكيين للخطر الذي بات المحافظون الجدد يشكلونه على بلادهم؛ فاليهود الذين لا يزيد عددهم عن ٥,٩ ملايين نسمة، ظلت أقلية منهم - وهم المحافظون الجدد - توجِّه سياسات الاتحاد الأمريكي في أخطر مراحل تاريخه، حيث يقف على مفرق طريق بين البقاء قوياً على رأس القطبية الوحيدة، أو يتقهقر للوراء ليلقى مصيراً مشابهاً لمصير الاتحاد السوفييتي. لقد حذر الكاتب الأمريكي (باترك بوشانون) من خطر المحافظين الجدد على بلاده، فكتب يقول: «إننا نوجه الاتهام لعصابة من المنظرين والمسؤولين بالتواطؤ مع إسرائيل لإشعال هذه الحروب، ونتهمهم بأنهم استنفروا الأصدقاء والأعداء ضدنا من خلال غطرستهم وتعطشهم للحروب. لم يحدث في تاريخ أمريكا أن عُزِلت عن أصدقائها القدامى. والأسوأ من هذا؛ أن الرئيس جورج بوش يُستدرَج إلى فخ بواسطة طعم وصفه له هؤلاء المحافظون الجدد! الأمر الذي قد يكلفه خسارة منصبه، وكذلك يُفقِد المحافظون أمريكا سنوات من السلام الذي حققته خلال الحرب الباردة».

هذا الكلام كُتِب قبل وقت طويل من ظهور آثار التوريط اليهودي لأمريكا بشكل أكثر اتضاحاً وافتضاحاً، بعد أن مُرِّغ أنفها في كل من العراق وأفغانستان[1]. ولكن مثل تلك الصرخات التحذيرية تذهب أدراج الرياح بإصرار من تبقى من المحافظين الجدد

(١) كُتِب المقال المذكور في ٢٤/٣/٢٠٠٣م، في مجلة (المحافظون الأمريكان):
The anesican cansesvative.

على المضي في المزيد من تسخين الأجواء لحروب أخرى في بلدان أخرى، إضافة إلى تواصل تحريضهم المجنون على استمرار ما أسموه (الحرب العالمية على الإرهاب). فالمحافظون الجدد يعدون تلك الحرب من اختصاصهم في الأهداف والوسائل، حيث إنهم هم الذي أوصوا صراحة باستغلال أحداث سبتمبر لإعلانها لتأخذ أبعاداً عسكرية، لا أمنية فقط؛ فبعد تلك الأحداث بأيام، بعث (وليام كريستول) ابن زعيم تجمُّع المحافظين الجدد خطاباً إلى جورج بوش، جاء فيه: «لا يكفي تحطيم شبكات الإرهاب في أفغانستان، بل من الضروري إسقاط صدام حسين، والقصاص من سورية، وإيران، وحزب الله في لبنان»، وقد نشرت صحيفة (ديكلي ستاندرد) مقتطفات من نص الرسالة في وقتها. وكان والد (وليام إرفنج كريستول) المؤسس قد علَّق على أحداث سبتمبر فور وقوعها بتصريح لشبكة «فوكس نيوز» قال فيه: «ما حدث يبرهن على صدق ما توقعناه، وأعتقد أن موعده يقدم فرصة تاريخية كي يعيد سياسة هذا البلد العظيم إلى الأسس الصحيحة».

أما الاستراتيجية التي اقترحها المحافظون الجدد على الإدارة الأمريكية لإدارة تلك الحرب، فقد حددها (دوجلاس فايث) وكيل وزارة الدفاع الأمريكية؛ للشؤون السياسة سابقاً، وذلك في كلمة ألقاها في ١٣/ ١١/ ٢٠٠٣م، أمام اجتماع عقده مجلس العلاقات الخارجية في العاصمة الأمريكية؛ حيث أوضح في كلمته أن استراتيجية أمريكا في حربها ضد الإرهاب؛ ينبغي أن ترتكز على ثلاثة محاور:

المحور الأول: هو تعطيل نشاط (الإرهابيين) ثم تدميرهم مع بنيتهم الأساسية.

المحور الثاني: يتمثل في خوض (حرب أفكار) تستهدف تجنيد بعض الإسلاميين ضد بعضهم[1]، واستخدامهم في تلك المعركة التي تُعد معركة (أيديولوجية) في

(١) لاحظ تبنِّي مؤسسة (راند) في تقاريرها التحريضية لهذه الاستراتيجية!

الأساس، ويتوجب على أمريكا أن تكسبها، وليس ذلك بمستحيل؛ لأن أمريكا هزمت أيديولوجيا الاتحاد السوفييتي السابق؛ وهي الشيوعية، وحققت نصراً للرأسمالية والليبرالية.

وأما المحور الثالث: فيتمثل في عمل المزيد لحماية الأمن القومي الأمريكي بتعقب الأنظمة التي تساعد على انتشار الإرهاب[1].

لقد تبين بعد سنوات قلائل أن تلك الاستراتيجية لم تنعكس على الأمن الأمريكي إلا بمزيد من المخاطر، حيث تعددت ساحات مواجهة أمريكا بتعدد أماكن مغامراتها العسكرية والأمنية، حتى عدَّ الكثير من المراقبين أن السياسات الأمنية للمحافظين الجدد؛ زادت من انتشار أعمال «الإرهاب» ضد أمريكا.

ما يعنينا هنا؛ هو أن تشدُّق الليبراليين بالديمقراطية الغربية، وبالليبرالية الجديدة التي تتبناها أمريكا وتريد تسويقها بل تسويدها على العالم؛ إنما أُسندت مهام نشرها ونصرها في النهاية إلى حثالة من اليهود الحاقدين على البشر عموماً وعلى المسلمين خصوصاً.

وعلى الرغم من تزايد فشل الأمريكيين في تحقيق نصر على أي مستوى من مستويات المحاور المذكورة، غير أن المثير حقاً أن يشن دعاة (حرية الفكر) (حربَ أفكار)، هي في حقيقتها لون فج من الوصاية والاستعلاء، وحط رخيص من قيمة (احترام الآخر) التي يدندن حولها الليبراليون القدامى والجُدد، عرباً وعجماً.

---

(١) نشر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية هذه المقترحات في حينها، وعنوانه على شبكة الانترنت: http://usinfoa:stategov.

(٢)

من (حرية الأفكار) إلى (حرب الأفكار)

ليس المحافظون الجدد هم وحدهم فقط الذين يحتقرون أفكار الآخرين ويبشرون في (العالم الحر) بمحاربتها ومطاردتها وإحلال غيرها محلها، بل سبقهم إلى ذلك الديمقراطيون، وقد عبر عن ذلك (بيل كلينتون) الرئيس الأمريكي الديمقراطي السابق عندما قال: «إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، وإننا نستشعر أن علينا التزاماً مقدساً لتحويل العالم إلى صورتنا». لكن المحافظين الجدد ومَنْ تحالف معهم من الانجيليين اليمنيين؛ كانوا أكثر فظاظة وفظاعة في التعبير عن محتوى ذلك التبشير الذي جاء على لسان بيل كلينتون.

قد يقول بعضهم: إن المقصود هو محاربة الفكر الجانح أو العنيف. ولكن من يراقب تفاعلات تلك الحرب منذ الإعلان عنها؛ يرى بلا أدنى شك أنها (حرب اعتقادية)، يشنها دعاة التحرر من العقائد من الليبراليين التحرريين لحساب العقائد التي سبق أن ثاروا عليها وتملَّصوا من تكاليفها!

لقد أطلقت الولايات المتحدة حربها التي سمتها (الحرب العالمية على الإرهاب) بعد أن لعبت بمصطلح (الإرهاب) لكي يكون مرادفاً للإسلام شيئاً فشيئاً، ولكي يكون هذا المصطلح صالحاً لأن يُطلَق على أشخاص دون أشخاص، ودول دون دول، وجماعات دون جماعات، وممارسات دون ممارسات، كما عُرف ذلك من مواقف الأمريكيين وحلفائهم من الإرهاب الصهيوني في فلسطين، والروسي في الشيشان، وإرهاب عملاء أمريكا في كل مكان، وكذلك إرهاب أمريكا نفسها في

أفغانستان والعراق والصومال والسودان ولبنان، وغيرها مما قد يأتي بعدها.

وعندما شنت الولايات المتحدة حربها العالمية على ما أسمته (الإرهاب)؛ جعلت جزءاً رئيساً من هذه الحرب الصليبية مواجهات فكرية تستهدف حضارة الأمة الإسلامية وثقافتها وقيمها، وقد استلزم ذلك أن يبدأ الأمريكيون عملية تضليل كبرى لصرف المسلمين عن أُصول دينهم وأُسس شريعتهم وعقيدتهم، ليحل محلها ما يُسمونه (قيم الغرب) الداعية إلى (الليبرالية) بجميع أنواعها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والدين والثقافة والإعلام.

وقد تكاثرت في السنوات الأخيرة نداءات المخططين والمنظرين والمتنفذين في الغرب بضرورة إشعال (حرب الأفكار) وتوسيعها وتطويرها ضد العالم الإسلامي. وقد كان أول من أطلق هذا المصطلح ووضع له الأساس الفكري؛ القاضي الأمريكي (لويس باول) في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وكان يريد من نشره وتفعيله مواجهة الأيديولوجيات المعارضة والمعادية للرأسمالية، وتحمس لفكرته أحد اليمينيين المتطرفين وهو (وليام كورز) فأسس مراكز للأبحاث لهذا الغرض.

لكن وزير الحرب الأمريكي المُقال المهزوم (دونالد رامسفيلد) هو أول من أطلق شرارة (حرب الأفكار) ضمن ما أسمته أمريكا (الحرب على الإرهاب)؛ وذلك عندما دعا في مقابلة صحفية في خريف عام ٢٠٠٣م إلى شن تلك الحرب، وظل يردد الكلام عن أهميتها حتى أواخر أيامه في منصبه، وقد أدلى بحديث إلى صحيفة الواشنطن بوست في (٢٧/ ٣/ ٢٠٠٦م) قال فيه: «نخوض حرب أفكار مثلما نخوض حرباً عسكرية، ونؤمن إيماناً قوياً بأن أفكارنا لا مثيل لها». وأردف قائلاً: «إن تلك الحرب تستهدف تغيير المدارك، وإن من المحتّم الفوز فيها وعدم الاعتماد على القوة العسكرية وحدها».

لقد كان عجيباً أن يكون المسؤول الأول عن وضع الخطط العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أوج هياجها واستعلائها هو نفسه المتابع الرسمي لتلك الحرب الفكرية؛ حيث عقد مزاوجة لافتة بين ما هو عسكري وما هو فكري، مؤسساً بذلك لحملةٍ صليبيةٍ فكرية موازية للحملة الصليبية العسكرية، وقد أفصح رامسفيلد - وهو المسؤول العسكري (المدني) - عن الغرض المبيّت لتلك الحرب؛ فقال في تصريح له في أكتوبر ٢٠٠٣م: «نريد لشعوب الشرق الأوسط أن يكون إسلامها كإسلام الشعوب المسلمة في شرق أوروبا»، يقصد مسلمي البوسنة وألبانيا، الذين ذاب غالبيتهم - إلا من رحم الله - في قاع الحياة الأوروبية المادية، حتى صار الدين بالنسبة لأكثرهم مجرد انتماء تاريخي، لولا المحنة التي تعرضوا لها على يد النصارى الصرب فأيقظت فيهم الحنين للدين بعد أن أُبعدوا عنه.

ما صرَّح به رامسفيلد لم يكن أحلاماً شخصية ولا مجرد أمانٍ أمريكية، بل هو توجه صليبي عام يستهدف الإسلام بالتغيير والمسلمين بالتغرير، وقد تبين ذلك من الحملة شبه المنظمة على شعائر الإسلام وشرائعه وحرماته ومقدساته في معظم بلدان أوروبا في الآونة الأخيرة.

وفيما يخص (حرب الأفكار)؛ تتابعت التصريحات والإيضاحات التي تحكي أبعاد تلك الحرب المعلنة من قوى غربية عديدة معادية، وليس من أمريكا فقط، فقد أدلى رئيس الوزراء السابق المستقيل (توني بلير) بكلمات ذات مغزى خلال مؤتمر صحفي عقده في ١٧ / ٤ / ٢٠٠٧م: «إن الوقت قد حان لتتوحد إدارات الحكومة البريطانية من أجل تحقيق النصر في حرب الأفكار». وأضاف ذلك المهزوم: «إذا كنتم تريدون أن تنقلوا الحرب إلى أرض الأعداء؛ فعليكم أن تهزموا أفكارهم ودعايتهم إلى جانب هزيمة مخططاتهم».

أما زعيم المهزومين (بوش)، فكان قد قال في خطاب له في أعقاب هجوم سبتمبر: «نحن نحارب في جبهات مختلفة عسكرية واقتصادية وسياسية وفكرية، ونحن واثقون بأننا سننتصر في كل جبهة». وقد نصت الورقة الرئيسية لاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة على أن أحد أهم أدوات أمريكا في نشر مبادئها في الشرق الأوسط: (شن حرب أفكار)، مع اللجوء للخيار العسكري عند الحاجة إليه.

وبعد ذلك التقرير لم تهدأ مراكز الأبحاث ومعاهد التفكير المحسوبة أو القريبة من إدارة بوش في إصدار الدراسات التي تصب كلها في كيفية إدارة تلك الحرب بكفاءة، وأشهرها بالطبع التقارير الصادرة عن (معهد راند للأبحاث)؛ حيث أصدر ذلك المعهد عدداً من التقارير الخاصة بتحديد الأهداف والوسائل الخاصة لمواجهة الإسلام فكرياً.

كان من الطبيعي في ظل التوافق على أهمية (حرب الأفكار) أن توضع لها السياسات وتستخلص التجارب، وهذا ما حدا بوزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) أن تحدد منذ البداية الملامح الرئيسة لتلك الحرب، وذلك عندما كانت مستشارة للأمن القومي الأمريكي؛ إذ قالت في كلمة ألقتها في معهد السلام الأمريكي في صيف ٢٠٠٢م: «لا بد من اتباع نفس أساليب الحرب الباردة ضد الشيوعية لمواجهة أفكار (الكراهية والموت) في الشرق الأوسط». وهي تتحين الفرص كل فترة لإبداء قناعتها بخطورة تلك الحرب وضرورة السير فيها إلى النهاية؛ فقد قالت في مقالة لها في صحيفة الواشنطن بوست في ديسمبر ٢٠٠٥م: «إننا ضالعون في حرب أفكار أكثر مما نحن منخرطون في حرب (جيوش)». وقد صرحت في مناسبة أُخرى بأن الهدف الأكبر للمواجهة الفكرية المزمعة هو (تحديداً) الانتصار لفكر (الليبرالية الأمريكية

الجديدة)، حيث قالت: «إن المهمة الأساسية في حرب الأفكار تتعلق بالترويج للقيم الأمريكية المتمثلة في الحرية والديمقراطية ونظام السوق الحر».

إن هذه التصريحات تدل بوضوح على أن ما يسمى بـ(القيم الغربية)، النابعة من خلفيات يهودية ونصرانية محرفة، لم تعد تأبه بندٍّ منافس سوى (القيم الإسلامية) الشاملة للمبادئ والسلوك، والمستمدة من الوحي الصحيح والدين القويم؛ حيث أصبحت هذه القيم مع من يحملها في مواجهة حرب لا هوادة فيها على كل أرض، وفي كل ميدان وضمن كل مجال، أي: «في جهات مختلفة عسكرية واقتصادية وسياسية وفكرية» كما قال بوش في تصريحه المذكور آنفاً.

وقد نص تقرير لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م على ذلك التوجه، حيث جاء فيه: «إن العدو الرئيسي لأمريكا هو تيار إسلامي راديكالي متطرف، تعود مرجعيته إلى أفكار ابن تيمية وسيد قطب... ولا يوجد مجال للتصالح مع هذا التيار، ولا بد من عزله وتصفيته تماماً، لكن لا بد أولاً من منازلته في ميدان حرب الأفكار من أجل كسب الغالبية المحايدة التي يمكن أن تتحول إلى متعاطفة معه».

وحتى لا يتبادر إلى أذهان بعضنا أن مقصودهم بـ(التيار الإسلامي الراديكالي) هو التيار القتالي أو المقاوم للهيمنة الغربية، والذي يوصم دوماً بـ(الإرهاب)؛ فإن على من يتوهم ذلك أن يطالع تقرير مؤسسة الأبحاث الأمريكية (راند) الخاص بإنشاء توجهات أو تجمعات تُمثِّل (الإسلام المعتدل)؛ حيث وضع ذلك التقرير المعايير التي يحدد من خلالها الفرق بين المعتدلين والمتطرفين. وأهم سمات الاعتدال في نظر من أعدوا ذلك التقرير: (القبولُ بالديمقراطية)، وهذا يعني رفض مبدأ الدولة الإسلامية، و(القبول بالمصادر غير المتعصبة في تشريع القوانين) بما

يعني إلغاء مصدرية الشريعة ومرجعيتها، و (نبذ العنف) أي: التخلي عن الجهاد والمقاومة، و (احترام حقوق النساء والأقليات) وهو ما يستدعي إحلال المفاهيم الغربية محل الإسلامية فيما يتعلق بالنساء وغير المسلمين.

وقد حدد تقرير لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر هدفاً جوهرياً من أهداف (حرب الأفكار) عندما نص على أنه: (لا بد من منازلة التيار غير المعتدل في ميدان حرب الأفكار من أجل كسب الغالبية المحايدة التي يمكن أن تتحول إلى متعاطفة معه).

(كسب الغالبية) إذاً هو الهدف والرهان الاستراتيجي للاستيلاء على القلوب والعقول، والوصول إلى ذلك لا يكون إلا عبر تحركات تكتيكية يكون (الدولار) فيها هو الوقود المحرك لأفكارهم والمحرق لأفكار غيرهم، وهذا ما ذهب إليه تقرير مؤسسة راند السابق الصادر في (١٨/ ٤/ ٢٠٠٥م) بعنوان (قلوب وعقول ودولارات)، والذي نص على أهمية مزاحمة (العدو) على عقول الناس وقلوبهم عن طريق تسخير الدولار في تغيير الأفكار باتجاه العلمنة والأمركة واللبرلة، أي باختصار: (تغيير الإسلام) في فهم متبعيه وفي اعتقادهم.

لذا؛ فإن الحرب الأمريكية الراهنة على العالم الإسلامي ستبقى في جوهرها - وإن سكنت المدافع - حرب أفكار، ولذلك فمن غير المتوقع أن تتوقف بشكل نهائي أو أن ترتبط بتغيرات سياسية عندنا أو عندهم؛ لارتباط تلك الحرب بمعايير رضاهم عنا وعن عقائدنا ومبادئنا وأفكارنا، وهذا الذي لن يحصل ما دام المسلمون مسلمين، والنصارى نصارى واليهود يهوداً: ﴿**وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ**﴾ [**البقرة**: ١٢٠]، فالمعركة بيننا وبينهم ستظل دائماً معركة على الثوابت، بين ما عندنا من منهج الحق والهدى وما عندهم من أفكار الغي والهوى.

إن الإمكانات التي رُصِدت ولا تزال تُرصد لإدارة (حرب الأفكار) لا تكاد تُصدَّق، ولا ندري كيف صدق الأمريكيون وغيرهم من اليهود والنصارى أنفسهم في أنهم يمكن لهم أن يغيروا ديننا كما غيروا دينهم! ولكن صدق ربنا إذ قال: ﴿**وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً**﴾ [النساء: ٨٩].

ومن يلاحظ إصرار الأمريكيين وحلفائهم على المضي في حرب الأفكار؛ ربما يظن أنهم يملكون مزيد ثقة فيما عندهم. أما نحن فيقيننا أنهم ليس لديهم من يقين إلا ما يقبع خلف الشك والحقد الدفين: ﴿**وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ**﴾ [الحج: ٥٥].

لذلك فإنهم حتى وإن دعا بعضهم إلى حوار في بعض الأحيان؛ فإن حوارهم المقترح هو نفسه جزء من حرب الأفكار؛ إذ ليس لدى أكثرهم وهم يحاوروننا رغبة في الإنصات أو الإنصاف، إنما يستمعون - إذا استمعوا - لنُخرِج ما عندنا كي يُلقوا عليه ما عندهم.

في إطار المقترحات في (حرب الأفكار)، كان مدير الاتصالات في البيت الأبيض (تاكر إسكيو) قد وضع خطة لنشر الأفكار والمفاهيم و(القيم) الأمريكية، كُللت وقتها بتأسيس (قناة الحرة) الأمريكية اللاكنة بالعربية، وكذلك (إذاعة سوا) من أجل مخاطبة العرب بألسنةٍ أمريكية ناطقة بالعربية.

وقد قال (تاكر) عند تأسيسه لهذه الوسائل الحربية الفكرية: «إننا نملك المال ونملك الخبرة، ونملك الأفكار، ولن يستطيع أحد أن يقف أمامنا».

إن مئات الملايين من الدولارات التي أُنفقت ولا تزال تُنفق لإطفاء نور الوحي؛ لم تزده إلا وهجاً وضياء؛ فهناك عدد من مراكز الأبحاث المتخصصة في شؤون الشرق

الإسلامي المسمى بـ(الشرق الأوسط الكبير)، مثل: مركز (أمريكان أنترابرايز) الذي يهيمن عليه المحافظون اليهود الجدد، ومعهد (بروكنجر)، ومعهد (كارنيجي)، ومعهد (الشرق الأوسط) الذي يعرِّف منطقة الشرق الأوسط بالأراضي الممتدة من أفغانستان إلى المغرب العربي. هذه المراكز تُرصَد لها ميزانيات بالملايين سنوياً؛ لأنهم لا ينتظرون منها أرباحاً إلا إثبات النجاح في اختراق حصوننا من الداخل أو الخارج!

وقد رُصد لمعهد الشرق الأوسط وحده ميزانية تصل إلى مليون دولار سنوياً، وهي ميزانية تجيء من أرباح وقفية، وقفتها على ذلك المركز شركات عديدة كبرى، مثل: (أرامكو)، (كوكا كولا)، (شل)، (بوينج)، و(الشركة الكويتية للنفط). ويرأس المعهد (إدوارد ووكر) السفير الأمريكي السابق في (تل أبيب) ومصر، لكنَّ نتائج جهود تلك المراكز تعكس حتى الآن الفشل والخيبة والخذلان. وصدق الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ [**الأنفال**: ٣٦].

لقد بدؤوا يعترفون بخسارة (حرب الأفكار) مثلما خسروا حرب الحديد والنار في بقاع عديدة من العالم الإسلامي، وقد اعترف رامسفيلد نفسه - مُشعل (حرب الأفكار) في تصريح له في ١٦ فبراير ٢٠٠٦م - بأن أمريكا تخسر حربها الدعائية والفكرية ضد (المتشددين) الإسلاميين، وأضاف: «ينبغي إيجاد وسائل أخرى بديلة لكسب قلوب الناس وعقولهم في العالم الإسلامي، حيث نجح المتشددون في تسميم الأفكار عن أمريكا».

وكذلك أقرَّ تقرير أعدَّته هيئة استشارية تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، أن أمريكا عجزت عن إقناع العالم الإسلامي باستراتيجيتها الدبلوماسية والعسكرية، وهو ما عدّه التقرير خسارة لما يسمى (حرب الأفكار).

وقال التقرير الذي قُدِّم في نوفمبر ٢٠٠٤م: «إنه لا أحد يصدِّق وعود أمريكا عن الحرية والديمقراطية»، وبين أن تدخلات أمريكا في العديد من بقاع العالم الإسلامي رفعت من أسهم القوى المناوئة لها.

وقد صرح (مارك جنزبيرج) السفير الأمريكي الأسبق في المغرب، وأحد الخبراء الأمريكيين المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط، بأن أمريكا تواجه هزيمة في حرب الأفكار على الرغم من ضخامة الإمكانات المرصودة لها. وقال في حديث له نشرته صحيفة (الواشنطن بوست): «نحن نُهزم في حرب الأفكار لسببين: الأول: أننا تركنا الساحة للمتشددين الإسلاميين ليزاحمونا بما عندهم، والثاني: أننا لم نساعد حلفاءنا بالقدر الكافي في مواجهة هؤلاء المتشددين».

ومؤخراً صدر للبنتاجون تقرير - كان سرياً - عن نتائج الحرب الأمريكية العالمية على ما تسميه بالإرهاب، اشتمل على انتقادات حادة لإدارة بوش لهذه الحرب، وقد أعد التقرير (المجلس العالمي للدفاع) في البنتاجون، واختص هذا التقرير بوضع تصور عن كيفية كسب حرب الأفكار ضد ما أسماه (الجماعات المعادية لأمريكا)، ونصت خلاصة التقرير على: ضرورة العمل على إجراء تحول في الاتصالات الاستراتيجية للولايات المتحدة، بعد أن فشلت في إيصال رسالتها في الداخل والخارج عن أهمية الحرب على الإرهاب، وبدأت تخسر معركة الأفكار أيضاً. وأكد التقرير على أن أساليب إدارة بوش كانت فاشلة في إدارة تلك الحرب بشِقَّيْها العسكري والفكري، وأشار إلى أن جموع الشعوب الإسلامية لا تكره أمريكا لذاتها ولا تكره الحرية التي تنادي بها؛ ولكنها تكره سياستها التي يحركها بوش وفريقه منذ بداية الألفية الثالثة. وعبَّر التقرير أيضاً عن القلق من حالة الارتباك الحادة التي وضعت أمريكا نفسها فيها عندما سلكت تكتيكات خاطئة لمحاربة الإرهاب، تسببت في الوصول إلى خلل

جسيم في استراتيجية تلك الحرب، وجاء فيه: «إن الولايات المتحدة قد تورطت في صراع عالمي بين الأجيال بشأن المعتقدات والأفكار، لم يعد قاصراً على مواجهة بين الإسلام والغرب فقط، بل بين الغرب وبقية العالم. ولأجل كسب هذه المعركة العالمية الخاصة بالأفكار؛ ينبغي اعتماد سياسة جديدة للعلاقات تعتمد على التعامل مع الواقع كما هو على الأرض، لا كما يريد ساسة أمريكا».

لكن مع تلك الهزيمة التي تبدو جسيمة في هذه الحرب الفكرية، قياساً بما رُصد لها من إمكانات، وما رُسم لها من توقعات؛ فلا يزال هناك إصرار وعناد على مواصلة (حرب الأفكار) ولو بأساليب أُخرى.

وقد صدر في فبراير من عام ٢٠٠٦م التقرير الدوري للبنتاجون - والذي يصدر كل أربع سنوات - كُشِف فيه عن أن الحرب ضد (الإرهاب) بشِقَّيْها الفكري والعسكري هي حرب طويلة، وأنها يمكن أن تستمر لثلاثين عاماً أخرى، وأنها تمثل المرتكز الأكبر في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنوات عديدة قادمة. وأكَّد التقرير على أن العالم كله هو ساحة تلك الحرب، وليس بلداً واحداً أو قارةً بعينها. وفي منتصف عام ٢٠٠٦م صدر كتاب بعنوان: (الخطوات العشر لإنزال الهزيمة بالإرهاب العالمي) من تأليف (هارلان أُولمان) كبير المستشارين في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن، وصاحب استراتيجية (الصدمة والذهول) التي أشار بها في غزو العراق، والتي حوَّلها إلى كتاب بالعنوان ذاته. وقد ركَّز ضمن خُطُواته العشر على أهمية الاستمرار في (حرب الأفكار) لكونها الحل الوحيد لتجاوز التحدي الناشئ عن توليد المبادئ الإسلامية لأجيال مقاومة جديدة، في ساحات جديدة لا يمكن احتواؤها ولا اختراقها بسهولة.

■ **عولمة حرب الأفكار:**

في محاولة للتغطية على الفشل المتصاعد في مخططات حرب الأفكار وخطواتها؛ لجأت الولايات المتحدة إلى محاولة عولمتها بدلاً من الاكتفاء بأمركتها؛ حيث اتجهت في الآونة الأخيرة إلى تقسيم الساحة الدولية إلى قسمين: قسم يمثل (القيم) الغربية الليبرالية، وقسم يمثل القيم الإسلامية، مثلما كان حال تقسيم العالم إبَّان الحرب الباردة إلى عالمين: شيوعي، ورأسمالي. والواضح أن هناك محاولة لتشكيل تكتل فكري غربي ضد العالم الإسلامي على غرار التكتلات الاقتصادية والتحالفات العسكرية، وقد أطلق بوش الأرعن أيضاً شرارة هذا الشر ورفع شارته عندما تحدث في شهر مايو عام ٢٠٠٦م، عن خطر ما أسماه (الفاشية الإسلامية)، حيث عدّها وريثة النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والشيوعية الروسية التي كافحها العالم الرأسمالي خلال الحرب العالمية الثانية إلى حين سقوط الاتحاد السوفييتي، وبعدها ذكر بوش ما وصفه بـ(الفاشية الإسلامية) ست مرات خلال ثلاثة أسابيع في خطبه وتصريحاته، قبل انتخابات التجديد النصفي لعام ٢٠٠٦م.

وقد تحدث بوش في كلمته التي تكلم فيها عن ما أسماه (الفاشية الإسلامية) عن ضرورة حشد العالم في مواجهتها؛ لأنها - كما قال -: «تجسد عدداً هائلاً ممتداً في أنحاء العالم، يمثل خطراً أشد من خطر موسوليني وهتلر وستالين معاً»! إذن المطلوب محاربة الإسلام نفسه؛ لأن الفكر (الراديكالي) - كما يصفونه -: ليس بهذا الاتساع، بل يعد المنظرون الفكريون في إدارة بوش أن (الفاشية الإسلامية) تشمل السنة والشيعة معاً، ولا سيما أن إيران برهنت على عدائها عندما شنت هجوماً على (الدولة العبرية) من خلال أنصارها في لبنان صيف ٢٠٠٦م، وهو ما يدل في نظرهم على أن الخطر الإسلامي يتحول من خطر مجموعة من الحركات والنخب الفكرية إلى

خطر أنظمة وحكومات تحمل فكر العداء والحرب ضد مطامح الغرب.

ويهدف ترويج مصطلح الفاشـية الإسلامية إلى إقناع الأمريكيين والعالم بوجود خطر كبير يستدعي ضرورة البقاء العسكري في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي، وضرورة استمرار الحرب العالمية على (الإرهاب) بشِقَّيْها: العسكري والفكري.

■ **نقاط للتأمل:**

- حرب الأفكار التي تشـنها الولايات المتحدة وحُلفاؤها هي في النهاية «معركة ثوابت» لحساب الفكر الليبرالي الرأسمالي الذي انتهى إليه نصارى الغرب بعد ثورتهم على الدين، وتعَدّ (الليبرالية الأمريكية الجديدة) آخر صيغ هذا الفكر الذي يقوم على الترويج له في بلادنا تيارُ (الليبراليين الجدد).

- على الرغم من تحلل الفكر الليبرالي من الثوابت والعقائد، غير أن انحداره من خلفيـات عقائدية يهوديـة ونصرانية منحرفة جعل معركته مع الإسـلام ذات خلفيات دينية. وهذا يُفسـره تشبث كثير من المتنفذين السياسيين الغربيين بشعارات الدين على الرغم من علْمانيتهم وليبراليتهم.

- (حـرب الأفكار) - بناءً على ما سبق - هي تسـمية أُخـرى لصراع الثقافات، الذي يظهر أنه قد بدأ قبل (صراع الحضارات) الذي بشَّر به أو دعا إليه المفكر اليهودي (صموئيـل هنتنجتـون)، والذي سـمَّاه المفكر الفلسـطيني (إدوارد سـعيد) بـ(صراع الأُصوليـات). وبما أنَّ الأُصوليات هي خُلاصات العقائد؛ فإنَّ الصراع يتمخض مع الوقت بين العقائد الباطلة كلِّها والعقيدة الإسلامية الصحيحة.

- الصراع بين الصحيح والمحرَّف من العقائد هو جوهر (حرب الأفكار) الراهنة، والإسلام (غير المحرَّف) يُمثله في أنصع صورةٍ منهج أهل السنة والجماعة. ولذا؛ فإن

حَمَلة هذا المنهج هم المستهدَفون الأوائل في حرب الأفكار؛ مرةً باسم الأُصوليين، ومرةً باسم السلفيين، ومرةً ثالثة باسم الوهابيين. ولهذا نجد تقارير (معهد راند) وغيرها تصبُّ في اتجاه تجييش العالم بكُفاره ومنافقيه ومرتديه ومبتدعيه ضدَّ أنصار هذا المنهج؛ الذي تمثل ثوابته الدين الصحيح.

- (حرب الأفكار) تعكس شمول المواجهة مع أمة الإسلام. وكما يحشد الغرب لحروبه العسكرية الجيوش والمعدات والإمكانيات؛ فإنه يجهز لحروبه الفكرية جهود العشرات من مراكز التفكير ومعاهد الأبحاث، مستدعياً تجاربه التاريخية - ولا سيما مع الشيوعية - ومحاولاً في الوقت ذاته تجنيد طابور خامس من المرتزقة الفكريين في بلاد العرب والمسلمين، بحيث يكونون رديفاً لجيش الباحثين والمفكرين في تلك المراكز الفكرية الغربية، ولعل تقرير (مؤسسة راند) الأخير، عن إنشاء شبكات أو جماعات لتيار (الإسلام المعتدل) أو (الإسلام العلماني)؛ يؤكد هذا التوجه.

- مع كل ما يبدو من إشاراتٍ على الهزيمة الأمريكية والغربية في (حرب الأفكار)، فإنَّ هذا ينبغي ألا يصرفنا عن استشعار خطرها، والاستمرار في تطوير الأساليب للتصدي لها؛ لكونها أدقّ وأخطر من الحرب العسكرية؛ لأن حرب الأفكار بالمعنى الذي سبق استعراضه هي حرب باردة جديدة، وهي أخطر من الحروب الساخنة؛ لأنها تستهدف ما في العقول والقلوب، بينما تستهدف الأُخرى ما تحت الأيدي والأرجل؛ ولأن الحروب الساخنة يمكن أن تتوقف أو تبرد، ولكن صراع الفكر والمناهج يظل مستعراً.

(٣)

الليبرالية والعولمة

لست هنا بصدد إعاة دراسة ظاهرة العولمة ولا تقويمها من حيث فوائدها وأضرارها، أو الموقف منها استثماراً أو مقاومة، ولكن فقط أريد التطرق إلى الأمر الذي يربط بين الليبرالية - بصفتها مفاهيم تتمحور حول خصائص الغرب وظروفه ومصالحه - وبين محاولة هذا الغرب - وفي مقدمته أمريكا - تعميم هذه المفاهيم وفرضها على العالم؛ لا لغرض إفادته، بل للإفادة منه.

▪ العولمة وهويتها الليبرالية:

مفهوم العولمة ليس جديداً، وليس بعيداً عن جو الهوس الأمريكي بلبرلة العالم تمهيداً لأمركته بعد تحويله إلى (قرية كونية) صغيرة تسهل إدارتها بالأزرار عن بُعد، وهو ما تبين بعد ذلك أنه أبعد مما يظنون.

مفهوم «القرية الكونية» نشأ أولاً فكرة إلكترونية في الستينيات الميلادية، صاغها أستاذ الإعلام السيولوجي في جامعة (تورنتو) في كندا الدكتور (مارسال ماك)، حيث تحدث عن مفهوم (القرية الإلكترونية) لاستخدامه في المجالات العلمية، حيث سيسهِّل العلم وسائل الاتصالات بين أركان العالم حتى تبدو مساحته أصغر، ويسهل التفاعل بين أجزائه أكثر. وقد اشتهر هذا التعبير في العقود التالية، وكثر استعماله في عقد التسعينيات، مصادفاً تحول العالم سياسياً إلى ساحة متقاربة يلعب فيها لاعب رئيس هو الطرف الأمريكي، بعد أن آل إليه التفرد قطباً عالمياً وحيداً، وقد اتجه هذا

القطب المتفرد لتشكيل ما سُمي بعد انتهاء الحرب الباردة بالنظام العالمي الجديد، الذي لـم يلبـث أن تغير - بعد ذهاب بوش الأب ومجيء بيل كليتون - إلى تسـمية جديدة هي (العولمة).

العولمة - عند التأمل في معناها - ليست شيئاً آخر غير نظام عالمي أمريكي جديد، يريد تعميم مفاهيم أمريكا لتقديم مصالحها قبل أي مصلحة.

الفـارق الواضح - ربما - بـين «النظام العالمي الجديد» و«العولمـة»؛ هو أن الأول يأخذ منحىً سياسياً، بينما غلب على العولمة ارتباطها بالجانب الاقتصادي الرأسمالي، لكنهما يشتركان في التوجه نحو فرض سيادة الليبرالية بأنواعها على العالم، على الرغم من أن أشهر تعريفات العولمة تقرنها بالجانب الاقتصادي الرأسمالي، وهذا هو السبب نفسـه الذي جعل الأمم المتحـدة تصوغ تعريفـاً للعولمة بأنها: «فتح الأسـواق والتبادل الحر القائم على تقليل سـلطة الدولة على حركة الاقتصاد»، لكن هذا التعريف استقر بعـد ذلك تعريفاً للعولمة الاقتصادية فقط، بعد توسـع فكرة العولمة ومجالاتها بشـكل عـام لتشـمل كل أنواع الليبراليـة التي يراد عولمتها تحت مسـمى (الليبراليـة الأمريكية الجديدة).

إن أكثر التعاريف التي وضعت للعولمة بعد توسيعها تنصرف إلى الجانب الشكلي والآلـي منهـا، ومن ذلك تعريف الكاتـب الإنجليزي (جون توملنسـون) رئيس مركز أبحاث الثقافة العالمية والاتصالات في جامعة (تورنيت) البريطانية بأنها: «الفعاليات المطـردة المتناميـة التـي تخـص الاتصـالات الاندماجيـة بـين المجتمعـات والثقافات والمؤسسـات والأفـراد علـى النطـاق العالمي، بمـا يؤدي إلـى قصر المسـافات، وطي الزمـن، وتصغير العالم، وتقريب البشـر». أما من ناحيـة المضمون، فيمكن تعريف العولمة في ضوء الأطروحات والفعاليات المرتبطة بها بأنها «ظاهرة تتحرك باتجاه تعميم

النمـوذج الليبرالي بأنواعه على العالم تحت قيادة أمريكا»، فهي ليسـت ظاهرة علمية أو تقنيـة أو حتى فكريـة فقط، بل هي أقرب مـا تكون إلى المشـروع المتكامل بجوانبه الفكريـة والتخطيطية والتنفيذية ذات الأهداف والوسـائل. ولـما كانت هذه الأهداف والوسـائل تؤول إلى الحسـاب الأمريكي والغربي؛ فقد أطلق عليها المفكر الفرنسـي (روجيه جارودي) وصف «الاستعمار الجديد».

قد يقول بعضهم: إن هناك مبالغة في تحميل العولمة مثل هذه المضامين «التآمرية»، مع أن هذه الظاهرة ليسـت إلا إفرازاً حضارياً للقوى العظمى في لحظة بلوغها مرحلة فائض القوة والمدنية، وأنها لذلك تتجه من خلال تلك الظاهرة إلى توزيع فائضها فيما حولها من العالم. والرد: أن قدراً من هذا يمكن أن يكون صحيحاً في الجوانب المتعلقة بثـورة الاتصالات والمواصلات وبعـض الأفكار المراد تدويلها، مثـل: الديمقراطية، وحريـة السـوق، والحرية الفرديـة المطلقة، ولكنّ هنـاك جانباً كبيراً فـي فكرة العولمة لا يمكـن سـحب هذا المنطق عليـه، وهو الجانـب المتعلق بإحراز أسـباب القوة وتملك مفاتيح السـيطرة؛ فأمريكا القوية مثلاً لا يمكن أن تفيض «بفائض» القوة والنفوذ على ما حولها، ولا يمكن أن تتنازل بشيء من ذلك حتـى لحلفائهـا الذيـن قد يتحولون إلى أعداء لها، فالواقع يثبت أن الولايات المتحدة عازمة على احتكار ما تسـتطيع احتكاره من أسباب القوة لنفسها، وقد يكون هذا حقها في دائرة مُلكها. أما ما ليس حقاً لها؛ فإن من الظلم والإفساد أن تتصيده وتصادره من أرجاء الأرض لتضعه في رصيدها. إن هذا الرصد والتصيد والمصادرة هو جوهر مشـروع العولمة الذي آلَ بالفعل إلى مشروع أمركة؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تثبت يوماً بعد يوم أنها تريد احتكار مصادر رأس المال الدولية، وعوامل تطور التكنولوجيا، ومفاتيح إدارة الشؤون العالمية، حيث تمثل

هذه الثلاثة أهم الوسائل للوصول إلى غاية واحدة؛ وهي استمرار التفرد بالزعامة الواحدة على حساب حقوق الآخرين. العولمة إذاً: هي مضامين وفلسفات وغايات، كما أنها وسائل وسبل وآليات، ولا إشكال في فهمنا الإسلامي من الاستفادة - بل الإفادة - في تناول الآليات التي تعود بالنفع على البشر، لكن المضامين والفلسفات والغايات التي تتضمنها العولمة تحتاج إلى وقفات وتساؤلات؛ لا للمراجعة فحسب، بل للتصدي والمدافعة.

إن الغرب المتعالي بفكره والمعتد بنفسه إلى حد الغرور قد استمرأ فكرة تصدير فكره إلى العالم كلما شطح فلاسفته بشيء منه؛ فإذا رأى مفكروه - مثلاً - أن الدين يحتاج إلى من يثور عليه؛ فلا بد أن يكون هذا مثالاً لكل أحد ضد أي دين، وإذا عاد فجعل من الدين قاعدة للانطلاق وخلفية للتحرك؛ فلا بد أن يكون دينه هو المختار، وهو الخيار أو المعيار!

هامَ الغرب بالعلمانية فأراد العالمَ علمانياً، ثم تحول قسم منه شيوعياً فأراد من البشرية أن تكون شيوعية! رفض التراث، وازدرى القداسة، وتبنى الحداثة؛ فأحب أن تُملأ الدنيا حداثة بلا قداسة! ثم كفر بها وهجرها إلى ما بعد الحداثة؛ فطلب من الناس كلهم أن يدخلوا عصر ما بعد الحداثة! وهكذا. . .

الغرابة ليست في هيام الغرب بهذا، ولكن في هرولة هوام الشرق إلى هذا! حيث يُهرع المستغرِبون إلى التقليد حتى يستغرقوا فيه، ولا يكادون يفيقون منه إلا وهم يجدون الغرب قد تجاوز ما قلدوه فيه وعدّه شيئاً من الماضي.

■ **بين الليبرالية والحداثة والعولمة:**

في إطار هذا السياق المضطرب المشار إليه؛ أرى من المهم التعريج على إحدى أطروحات الغرب الدائم التقلب؛ وهي أطروحة الحداثة، لكونها مرحلة من الأفكار السيئة أعقبتها مراحل من أفكار أسوأ ترتبط اليوم بالعولمة، ويراد لها أن تعمم في الدنيا بعد أن عمِي بها أقوام وضل آخرون.

إن بين الحداثة والليبرالية قديمِها وحديثِها صلات نسب ووشائج قربى؛ فالحداثة نمط فكري غربي تنظيري وتنظيمي ساد أوروبا إبَّان الثورة الصناعية، وهو يعبِّر عن فلسفة تدعو إلى إخضاع الإنسان والمجتمع لتحديث فكري واجتماعي دائم، يخرجه من الأطر التقليدية المتأثرة بالإرث الاجتماعي أو الديني، ويؤهله للسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته؛ فالتمحور حول الإنسان والطبيعة هو موضوع الفكر الحداثي. ولهذا أكثرَ الحداثيون من الجدل بشأن الطبيعة: قانوناً، ونظاماً، وأخلاقاً، ومجتمعاً.

لقد جعلت الحداثة المعرفةَ الإنسانيةَ فقط مصدرَ التلقي للإنسان، وبمعيار العقل الإنساني فقط، واستمر رواج هذا المذهب عقوداً متتابعة من أواخر القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين.

وعلى طريقة الغربيين في الولوع الطفولي ببعض الأفكار، ثم إلقائها كالدُمى كلما ظهرت تقليعة غيرها؛ انتقد فريق منهم منحى الحداثة التي تفصل بين المعرفة والموروث، وتعطي للمعرفة قيمة مستقلة بغض النظر عن أصلها وجذورها ومصدر ورودها، فرأى هؤلاء الناقدون أن تلك المفاهيم الأساسية في الحداثة أوجدت مساحة لكل من يدّعي إضافةً للمعرفة بأن يدعو لنفسه حضارياً وقيمياً، وهذا

ما لم يرضوه، ونشأ لأجل ذلك مفهوم (ما بعد الحداثة) وكأنه ناسخ لمفاهيم الحداثة.
أما هذا المفهوم الجديد، الذي جاء نقداً للحداثة ونقضاً لها؛ فإنه عنوان عام لكل ما له علاقة بالتمرد على الأنماط السائدة والتقليدية التي تتبع أسساً واضحة ومتمايزة عن بعضها. ومفهوم (ما بعد الحداثة) لا يؤمن بالخضوع لأي قواعد أو فواصل أو حدود من أي نوع. والمتأمل في هذه الخلفية لفلسفة ما بعد الحداثة يرى أنها مجرد معاول هدم لكل ما سبق أن تعارفت عليه البشرية، كي تُبنى على أنقاضه رؤية تتلخص في أن المعرفة الإنسانية ترتبط بجذور ومصادر. وبما أن العلم الحديث أكثره من إنتاج الغرب؛ فإنه لا يمكن بحال فصل هذا العلم وهذه المعرفة عن جذورها وأصولها التي تمثلها قيم الغرب ومبادؤه. ولذا؛ فإن هذه المبادئ وتلك القيم لا بد أن تكون معياراً لكل القيم. وهذا يخالف فلسفة الحداثة التي فصلت المعرفة عن الأيديولوجيا، فسمحت للكثير من الأيديولوجيات أن تعد نفسها مشاركة في صنع الحضارة الإنسانية؛ كالشيوعية والماركسية والماوية والبوذية والمسيحية والإسلام وغير ذلك.

فالفارق إذن، أن فكر الحداثة يعكس طبيعة الفلسفات الغربية الرامية إلى فصل العقليات عن الأيديولوجيات، وهو ما يفضي إلى العلمانية، بينما يدعو فكر (ما بعد الحداثة) إلى تسييد تلك الفلسفات الغربية وتعميم مبادئها وعولمة قيمها. وهنا نجد تقاطعاً بين أطروحات (ما بعد الحداثة) و (نهاية التاريخ) و (صراع الحضارات) و (الليبرالية الجديدة) و (العولمة)، حيث إن لفلسفة (ما بعد الحداثة) علاقة مباشرة في الإسهام في ولادة فكرة العولمة، بمعنى تعميم النمط الغربي بوجه عام، والأمريكي بوجه خاص، ليكون ذلك الغرب هو المنبع وهو المصب، هو الوسيلة وهو الغاية! وكأن الليبراليين يقولون: هذا العالم بكل خيراته وتطوراته منا وإلينا!

لقد عدَّ أنصار (ما بعد الحداثة) أن نظريتهم القائلة بتفوق القيم الغربية قد قضت على كل الفلسفات التي عرفها العالم، تلك التي عدها هؤلاء الأنصار مجرد أساطير كبيرة؛ عدُّوا منها وفي مقدمتها الأديان، ثم فلسفات الشيوعية والاشتراكية، وحتى الرأسمالية المعزولة عن القيم الأمريكية أو الديمقراطية التي لا تتبنى قيم الغرب، وكذلك الحداثة نفسها التي تفصل العلم عن القيم؛ كلها صارت في نظر أنصار (ما بعد الحداثه) أساطير ماضية. لهذا؛ انتقد رواد (ما بعد الحداثة) أعلام الفلسفات والأديان والأفكار الأخرى، ورأوا أن التاريخ الإنساني في ظلها كان عبارة عن عبادة الرموز في تلك الأديان والفلسفات. أما البديل الذي قدموه فهو (الأسطورة الصغيرة) بدلاً من (الأساطير الكبيرة)، وهذه الأسطورة الصغيرة تتمثل في فكر الإنسان نفسه وبنفسه ولنفسه، ولهذا توصلوا إلى ما أسموه: (موت الفلسفة)، بل (موت الكتاب)؛ لأنه وعاء لفكر الفلاسفة. وتحت إطار (فلسفة الإنسان العادي) التي دعا إليه دعاة (ما بعد الحداثة)؛ حثّوا الإنسان مجدداً على إطلاق العنان لغرائزه الإنسانية دون التقيد بفلسفات أو تشريعات أرضية أو سماوية، بل قالوا: إن (العقلانية) التي تدعو لتمجيد العقل والمنطق ليست إلا دعوة لتكبيل فلسفة الإنسان لنفسه، وتحكم الآخرين من (العقلاء والحكماء) بها.

▪ العولمة و (ما بعد الحداثة):

استمر رواج (ما بعد الحداثة) في بلاد الغرب طيلة العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين بدءاً من عام ١٩٦٠م، ولم يخفت الكلام عنها إلا ببروز فكرة (العولمة) في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الميلادي المنصرم. وكان الغربيون قبل (ما بعد الحداثة) و (العولمة) قد هجروا فكر الحداثة وتمردوا عليه؛ لأنه يؤدي إلى اللا هوية، والقوم يريدون هويتهم، بل يريدون أن يجعلوها هوية فوق العالم كله،

وهذا هو جوهر ما بعد الحداثة الذي انتقلوا إليه.

لكن فكرة (ما بعد الحداثة) المتسمة بالعنصرية الاستعلائية لم تجد تجاوباً عالمياً، بل ظلت مضغة يجترها الغربيون وحدهم، ولا يستطيعون أن يفتنوا العالم بها كما فعلوا بالحداثة!

وهكذا ينشق الغرب على نفسه كل حين ولا يثبت على حال؛ بسبب الذهنية الليبرالية المتفلتة. ولذلك، وبعد فشل (ما بعد الحداثة) في أن تصبح عالمية؛ برزت فكرة العولمة كي تعولم الأفكار الغربية، بعُجَرِها وبُجَرِها، بحداثتها وما بعد حداثتها، بليبراليتها القديمة و ليبراليتها الحديثة.

(٤)

آثار عولمة الليبرالية بين الواقع والمتوقع

عندما بدأت فعاليات عولمة الليبرالية كانت تبدو على شكل ظواهر منفصلة ؛ كالسوق الموحدة لعملتي اليورو والدولار ، وتحالفات بعض الشركات العالمية الكبرى ، وضغوط البنك الدولي لإخضاع الاقتصادات الضعيفة للاقتصادات القوية . . إلخ ؛ بدأت الخطوط تتصل بالتدريج في اتجاه نظام اقتصادي عالمي جديد ، لم يلبث أن تطلَّع إلى تكوين نظام سياسي عالمي جديد .

كان الأمر يبدو في البداية غير مقصود ، ولكن الحقيقة أن التطور العولمي كان وراءه أناس يقصدون - من الناحية الاقتصادية على الأقل - تحويل اقتصادهم إلى غول دولي ، من خلال مؤسسات دولية جديدة تخنق الخصوم السياسيين والاقتصاديين والأيديولوجيين ؛ فالتوجه الليبرالي الرأسمالي - بما عُرف عنه من الاندفاع نحو المصالح الآنية والأنانية - كان يقف وراء حشد العالم باتجاه العولمة لأهداف تخدم بلا شك استراتيجيات الدول الغنية ، ولكنه كان يتجاهل قاصداً وعامداً الأضرارَ الفادحة التي بدأ العالم النامي - وأكثره إسلامي - يئِنُّ تحت وطأتها المؤلمة .

إن العولمة أصبحت بعد سنوات من انطلاقها أشبه بقطار يندفع بسرعة حاملاً داخله أقواماً آمنين مستريحين فرِحين ؛ لأنه يسير بهم سريعاً نحو الوصول إلى أهدافهم ومصالحهم ، في حين أن ذلك القطار ذاته ظل - ولا يزال - يهرس ويدهس تحت عجلاته أقواماً آخرين ، والذي لا يقتله منهم بعجلاته ؛ فإنه يزعجه بأصواته المفزعة ورياحه المروعة ، ولا يترك له فرصة أن يتعايش مع البؤس والحرمان في أمان .

لن أتحدث هنا عما حظي به وجناه ركاب القطار الآمنون المستفيدون الفرحون، فهؤلاء الأثرياء الأقوياء لم يكونوا ليركبوا هذا القطار إلا وهم يعلمون ضخامة المكاسب وفخامة المصالح، وسرعة الوصول الآمن إلى المآرب عبر ركوبه، لن أتحدث عن هذا؛ لأن كل أو جُلَّ ما كُتب أو سيكتب عن «فوائد العولمة» إنما يتحدث عن مزايا ذلك القطار الدولي وركابه ومكتسباتهم، الأشبه في ضخامته وفخامته بسفينة نوح، إلا أنها لا تحمل من كل زوجين اثنين، بل تحمل صنفاً واحداً تعِده بالنجاح والنجاة، ومن بعده الطوفان.

إنني سأتحدث عن متضرري ذاك القطار أو ضحايا هذا الطوفان، وسأذكر كيف أن المنظومة الليبرالية الجامعة أسوأَ ما في البشر من صفات وخِلال؛ تريد تعميم شرورها من خلال تلك العولمة، التي نتوقع أن يعود زخم الحديث عنها في حال عودة الديمقراطيين إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ينتظر أن يتحولوا إلى الوجه الآخر من مشاريع الهيمنة الناعم الضاحك الأملس، بعد أن أثبت الوجه الكالح الخشن الآخر - الذي لبسه جورج بوش وعصابته - عدم قدرته على خداع العالمين.

العولمة بوجوهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ هي الصيغة العملية العالمية الراهنة للمنظومة الليبرالية؛ فماذا قدمت منذ بدأت فعاليتها الدولية؟ وماذا ينتظر أن تقدم للمجتمعات للبشرية؟!.. لنتأمل:

أولاً: الليبرالية السياسية وعولمة العمالة والاستبداد:

يُراد للديمقراطية (الوجه السياسي في الليبرالية) أن تكون دائماً شيئاً مقابلاً للديكتاتورية والاستبداد، فلا يُذكر هذا إلا ويكون نقيضه ذاك. وقد يكون هذا صحيحاً في بلاد الغرب التي خرجت منها الديمقراطية وإليها تعود، لكونها نظاماً

علمانياً لا دينياً يضمن لهم أن يمضوا سويعات الأعمار في تأمين دنياهم بعيداً عن الدين، حتى لا يُرغِّبهم وعده في التخفف منها، ولا يُرهبهم وعيده عن الفناء فيها.

لكن الديمقراطية التي تتطلع الليبرالية الجديدة إلى تعميمها وعولمتها - ولا سيما في عالمنا الإسلامي - لا تعطي حتى هذا المعنى البئيس المخادع، بل هي تنزع إلى تمكين المستبدين وتأبيد المتنفعين في كراسي السلطة ليظلوا خدماً وعبيداً لسيدهم الغربي و الأمريكي. إن الديمقراطية ستصبح بذلك مرادفة للاستبداد، في شكل أشبه ما يكون بالتوصيف الطريف الذي أطلقه الزعيم الليبي - (الديمقراطي جداً) معمر القذافي - على الديمقراطية، عندما قال: إنها جاءت من كلمة (الديموكراسية)، أي: ديمومة الكراسي! إن الغرب الليبرالي الرأسمالي - وعلى رأسه الولايات المتحدة - يتجه بشدة منذ نهاية الحرب الباردة نحو تعميم النظام الديمقراطي في ما يستطيع من دول العالم، بالترغيب حيناً وبالترهيب أحياناً، ليقين الغرب بأن في الديمقراطية آلية لتناوب السلطة وانتقالها بيعاً وشراء، وهو ما يضمن إبقاء الحكومات أو إقصاءها بحسب المواصفات المطلوبة في السلطة هنا أو هناك.

لم يكن تعميم الديمقراطية أو عولمتها لخير الشعوب والمجتمعات بشكل عام أحدَ الخواطر التي تدور في أذهان رهبان العولمة وكهنتها، إذ يجزم مروِّجوها أن تلك الديمقراطية هي سلاحهم الثاني والموازي للرأسمالية، فهما جناحا الليبرالية الجديدة الشرهة الشرسة؛ بهما تطير وبحركتهما تصعد، وبضعف أحدهما أو كسره تسقط أو ترقد. الديمقراطية لا بد منها كآلية تضمن تجديد الغرب لنفسه سياسياً واقتصادياً، فهي منهم وإليهم - كما ذكرت - ولكن لها ضرورة أخرى لا تقل أهمية في هذا العصر؛ وهي ضمان وصول الخدم والعبيد للسلطة ما داموا عملاء أمناء، أو طردهم

منها إذا ثبت أنهم غير أوفياء!

لهذا يكثر في أدبيات الليبراليين أن الديمقراطية تتطلب الرأسمالية، والرأسمالية تتطلب الديمقراطية. فهم لا يتبنون ولا يدافعون عن أنظمة (ديمقراطية) إلا إذا كانت تحمل مصالح الأثرياء وتحميها. أما إذا جاءت تلك الديمقراطية باختيار «حر ومباشر وشفّاف ونزيه» بمن ينحاز إلى مصالح عموم الشعوب، ويعبر عن إرادتها ورغبتها؛ فإن هؤلاء الديمقراطيين يتحولون إلى انقلابيين ثوريين، بل إلى طغاة مستبدين لا يرضون دون تنصيب أمثالهم في الطغيان والاستبداد.

إن الديمقراطية بهذا المفهوم تظل مجرد «آليات» موجَّهة يمكن التحكم في دفتها ضماناً لبقاء مصالح الأقوياء ونمائها، فهذه الآليات من الانتخابات وتداول السلطة والتعددية ونحو ذلك؛ ستظل عرضة للعبث في البلدان التي جرت (دمقرطتها) أو التي في سبيلها إلى (الدمقرُط).

ستقترن العملية الديمقراطية مع الوقت بالأغنياء والأقوياء في البلدان النامية كما في البلدان الغنية؛ لأنها الآلية المعاصرة بـ(بيع الحكم) الذي أخبر نبينا ﷺ بأنه من الفساد الذي سينتشر في آخر الزمان[1]، ولعله من محتويات (جحر الضب) الذي كلما دخله اليهود والنصارى؛ دخله وراءهم أقوام منا، فأصحاب رؤوس الأموال سيكونون رؤوس الناس عن طريق شراء الأصوات داخل الصناديق، بل شراء الصناديق نفسها والناس من حولها، وعندما يستولي الأغنياء على السلطة بأموالهم - كما يحدث اليوم بانتظام - سيتولون تغيير القوانين، بل الدساتير

(١) في قوله - عليه الصلاة والسلام -: «أخاف عليكم ستاً: إمارة السفهاء، وسفك الدم، وبيع الحكم، وقطيعة الرحم، ونشئاً ينشؤون يتخذون القرآن مزامير، وكثرة الشُرَط». أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٦٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢١٦).

التي تقنن ظلمهم وتستر استبدادهم وتؤبد سلطتهم باسم (سيادة القانون)، وعندها لن يجرؤ أحد على الخروج على القانون. وتحت حماية «سيادته»؛ سيسهل ذلك القانون خفض قدرة الشعوب على تقرير مصائرها، ومزاولة حقوقها أكثر مما كانت.

المشكلة أن الاستبداد السياسي الناشئ عن عولمة الديمقراطية ذات الأنياب والمخالب[1] في البلدان النامية؛ سيصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها، وذلك بقدر نجاحها في زرع خلاياها أو غرس مخالبها في تلك البلدان؛ فالليبرالية الجديدة المقترنة بالأمركة اقترنت أيضاً بالعولمة، وقد سرَّعت العولمة في تنشيط تلك الليبرالية الاقتصادية الأمريكية الجديدة التي أُطلق عليها (توافق واشنطن)[2].

عودة الليبرالية الأمريكية - في الجانب الاقتصادي - إلى الليبرالية التقليدية أو «الكلاسيكية»؛ ستجعل للأسواق القدرة على إدارة شؤونها دون تدخل الحكومات؛ حيث سيظل تدخلها دائماً شيئاً سيئاً. ولهذا اقترن تفكيك دور الدولة بالعولمة الرأسمالية، حيث سارت القوى الكبرى للرأسمالية في اتجاه فرض استعباد الحكومات، ثم استبعادها عن التدخل لصالح مواطنيها، وهو ما أدى إلى تغيير وظيفة الدولة وتحويلها إلى عكس مقصودها؛ فبدلاً من أن تعمل لحماية شعوبها من الضغوط الأجنبية؛ تضغط على الشعوب من أجل مصالح الأجانب، أو المزيد من مصالح الأجانب.

---

(١) كان هذا وصف الرئيس الرحل أنور السادات لها عندما ألقى بمعارضيه بالآلاف في السجون.

(٢) مجموعة اتفاقيات غير رسمية جرت في الثمانينيات والتسعينيات بين الشركات الكبرى العابرة للقارات والمصارف (وول ستريت) و(فيد يرال نبك أوف أمريكا) والأجهزة المالية الدولية، كل ذلك برعاية الولايات المتحدة.

ستعجز الحكومات كلما تزايدت اللبرلة سياسياً واقتصادياً عن ضمان حقوق مواطنيها وموظفيها وعمالها وفلاحيها. وعندما تعجز عن إخضاع الشركات العولمية الكبرى لقوانينها؛ ستغير تلك القوانين أو تجمدها، ويظل القانون بلا سيادة نافذة، والدولة بلا قيادة مستقلة إلا في الشأن الداخلي المقطوع عن مصالحه والمقموع في حريته، وهذا ما نعنيه بـ(عولمة الاستبداد).

لقد أدت الاتفاقيات الدولية التي نجمت عن تفاعلات العولمة إلى الحد من حماية المجتمعات الفقيرة، وأدى فرض الليبرالية الجديدة المتأمركة إلى إعادة عهود الاستعمار بأساليب «حداثية» مبتكرة، حتى اشتهرت تسمية تلك الليبرالية الجديدة بـ(الإمبريالية الجديدة)[1]، فبعدما تسارعت شعوب العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية نحو الخروج من السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية، أعادتها العولمة الليبرالية الإمبريالية إلى التقهقر في الطريق المعاكس.

وبدأت دول الاستعمار السابق - كأوروبا الغربية واليابان - والاستعمار اللاحق - كأمريكا وحلفائها - في العودة إلى العالم الثالث من الباب الخلفي، وبخاصة بعد أن أخلى لها الاتحاد السوفييتي السابق ميادينه التي كانت تحت سيطرته الشيوعية.

لقد سلبت عولمة الليبرالية الدولَ الفقيرة ما تبقى لها من سيادة سياسية

(١) الإمبريالية: هي السياسة التي تأخذ نهج التوسع والسيطرة السياسية والاقتصادية الخارجية من أجل التوسع الإمبراطوري. والإمبريالية على هذا سياسة قديمة، ولكن النمط الجديد منها (الإمبريالية الجديدة) بدأت بعد عام ١٨٦٠م، عندما شرعت الدول الأوروبية القوية- كفرنسا وإنجلترا - في استعمار بلدان أخرى، وبخاصة في القارة الإفريقية، وقد ارتبط وصف الإمبريالية دائماً بالرأسمالية، بل هي أعلى مراحلها.

أو اقتصادية، وأصبحت مقدّراتها دُوُلَةً في أيدي الأغنياء في العالم الأول، المتحالفين مع طبقة رقيقة من أغنياء العالم الثالث[1].

الاستبداد الذي خلفته العولمة، أو رسخته في العالم الثالث، هو أثر مباشر لاستبداد قوى رؤوس الأموال الكبرى التي تمثل أكثر من نصف اقتصادات العالم بحكوماته وشركاته، وهو ما قزَّم تلك الاقتصاديات منفردة، وجعل الحكومات الضعيفة والمتفرقة أسيرة سياساتها الاستبدادية، حيث تهددها كل حين - إذا لم توائم سياستها معها- بنقل أعمالها إلى بلدان أخرى، وتضغط من خلال المؤسسات المالية لصندوق النقد والبنك الدولي واتفاقية التجارة الحرة، فتجد تلك الحكومات نفسَها غير قادرة على التحكم باقتصادها أو سياستها، ومن ثم غير قادرة على فرض سلطتها وهيبتها، فتظل أحوال تلك البلاد في مهب التغيير كلما سُلِّطت عليها إحدى رياح (الفوضى الخلاقة) التي اخترعتها وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس).

أصبحت الديمقراطية الغربية ذاتها عاجزة بآلياتها وقوانينها عن فرض المحاسبة أو الرقابة على الشركات العملاقة، بل صارت تلك الشركات تمارس ديكتاتوريتها المستبدة بشكل عالمي، فآليات «فرض» الديمقراطية على العالم ممثَّلة في الأمم المتحدة ومنظماتها، تقف عاجزة عن محاسبة تلك الشركات أو مساءلتها ولو بطريقة ديمقراطية!

لقد تمخضت حماقات اللبرلة الجديدة عن ميلاد مشروعات أخطبوطية كونية صاغتها عقول ديكتاتورية ذات ديكورات ديمقراطية؛ فماذا يعني مشروع (القرن

---

(١) يراجع كتاب (فوضى الحكم في النظام العالمي الجديد)، تأليف جيوفاني أريجي، وبيغرلي سيلفر (١٩٩٩م)، وكتاب (الإمبراطورية)، تأليف مايكل هاردت، وأنطونيو نفيري (٢٠٠٠م)؛ ففيهما تفصيل طويل لما أُجمل في تلك السطور.

الأمريكي الجديد) غير إخضاع العالم كُرهاً على الانصياع لمصالح أمريكا؛ لا لعام أو عامين، أو عقد أو عقدين، وإنما لقرن كامل على الأقل!

لقد كان الغزو المسلح لأفغانستان، ثم الاحتلال العسكري للعراق، وكذلك التدخل السافر في الصومال والسودان ولبنان، بعضَ فعاليات عولمة الليبرالية الجديدة في صورتها الاستعمارية الإمبريالية، وكذلك فإن مشروع (الشرق الأوسط الكبير)، الذي لا يعني شيئاً آخر غير بسط الهيمنة على العالم الإسلامي من أندونيسيا إلى المغرب العربي؛ هو أحد إفرازات الهيام الأمريكي بعولمة الديمقراطية المصلحية.

لم تنجح الليبرالية الأمريكية الجديدة في عولمة الاستبداد السياسي فقط على مستويات عدة، بل ربطت به وأضافت إليه عولمات أخرى متفرعة عن عولمة الاستبداد، مثل «عولمة الخوف»؛ فعندما أصبحت السياسة أسيرة «صناديق الاقتصاد» بوصفها آخر اختراع بديل لصناديق الاقتراع؛ صارت قوانين الاقتصاد العالمي شبحاً يذيق الناس لباس الجوع والخوف. وبعد أن حنثت العولمة في وعدها «الوهمي» بأن تطعم الناس من جوع؛ وفّت بوعيدها «الحقيقي» في أن لا تؤمنهم من خوف، وذلك عندما أدى فقدان الساسة لشرعيتهم إلى توحشهم حتى يستعيدوا شيئاً من مهابتهم المُهانة. وبدلاً من أن يجابه هؤلاء الحقيقة بشجاعة؛ إذا هم يهربون منها بهلع ويمارسون (المسؤولية) فقط ضد الشعوب المغلوبة تحت أمرهم، وبخاصة إذا كانوا من المعارضين المناوئين لعودة المستعمرين ببِدَلٍ مدنية بدلاً من البزات العسكرية.

وبدلاً من أن تسهم تفاعلات العولمة وتقنياتها في تسهيل بسط الأمن وإرساء العدل؛ إذا بسنوات العولمة العجاف السابقة تبشر البشرية بمزيد من مسببات الخوف وانعدام الأمن.

وتكفي مطالعة أخبار المنظمات الحقوقية الدولية وتقاريرها عن تفاقم أعداد المعتقلين السياسين في العالم، كي تنبئ عن مسار انتشار «القيم» الديمقراطية في العالم.

الخوف أو التخويف من قطع الأرزاق والأعناق صار لوناً من ألوان البطش الأكاديمي الذي تستخدم فيه وسائل التقنية الحديثة بسخاء رأسمالي كبير، ولم يعد التخويف قاصراً على الشعوب، بل على الرؤوس التي تحكم تلك الشعوب؛ فأمريكا أصبحت تعامل الزعماء وكأنهم عمالها الموظفين عندها، وترسل بالإشارات كل حين بالتخويف من مصير كمصير (نورويجا)، أو (ميلوسوفيتش) أو (الملا عمر) أو (صدام حسين). والابتزاز لا يقتصر على الزعماء (المتمردين) على الأمريكيين؛ بل يشمل حتى المسالمين أو المنبطحين، وليس هذا في عهد رمز الديكتاتورية الدولية (جورج بوش) فقط، ولكن ذلك وُجِد في عهد كلينتون نفسه، الذي انطلقت فعاليات العولمة في عهده؛ إذ أرسل ذلك الرئيس السابق رسالة إلى نظيره (سوهارتو) الذي توفي في شهر يناير ٢٠٠٨م، والذي كان رئيساً لأكبر بلد إسلامي في العالم، حيث قال له في استعلاء مشوب بالازدراء: «إن الاستقرار في أندونيسيا التي يعيش على أراضيها ١٩٨ مليون نسمة؛ له أولوية حاسمة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة، وذلك الاستقرار يعتمد على قبول الرئيس (سوهارتو) شروط صندوق النقد الدولي، وأن يقبل الداء المر الذي وصفه ذلك الصندوق للشعب الأندونيسي، ويأخذ به كأمرٍ مسلَّم جاء من السماء»[1]!

في أيام الاستعمار القديمة، كانت الشعوب تجابه المستعمر وتجبره على دفع شيء من تكاليف ظلمه وجوره؛ لأن شره كان شيئاً ملموساً محسوساً يمكن الوصول إليه

---

(١) مجلة نيوزويك (٢/ ٢/ ١٩٩٨م).

والنيل منه، ولكن لما ابتكر الغربيون في ظل الليبرالية الجديدة ذلك النمط الجديد من الاستعمار - استعمار شركات المال - صعُب على الشعوب أن تشفي غليلها أو تأخذ بثأرها من هؤلاء اللصوص الأقوياء الأخفياء القابعين في أوكارهم خلف البحار. يقول (جورج بول) أحد المساعدين السابقين في وزارة الخارجية الأمريكية: «على الشركات العالمية غير المرتبطة بدولة واحدة أن تقوم بالمهام التي كانت تقوم بها الدول الاستعمارية لتأمين مصالحها».

فأن تكون الشركات الرأسمالية الكبرى من أقوى جهات التأثير في السياسة العالمية، وأن تدار هذه الشركات بسياسات أمريكية، وأن تكون فعاليات هذه السياسيات - في جزء كبير منها - عناصر يهودية؛ فإن هذا كله يدل على أن تعميم الليبرالية السياسية (الديمقراطية) هو وجه جديد من (عولمة اللصوصية)؛ لكي ينشأ نظام عالمي جديد تكون الإدارة الفعلية فيه لـ (حكومة عالمية) ذات ميول أمريكية ونوازع صهيونية - يهودية ونصرانية - تمسك بمفاتيح الاستبداد الدولي المعاصر، ممثَّلاً في ثالوث الاقتصاد والسياسة والحرب: «صندوق النقد»، و«البنك الدولي» و«الأمم المتحدة»، مع «حلف الناتو».

ثانياً: الليبرالية الاقتصادية وعولمة الفقر والكساد:

وأعني بالكساد: تلك الحالة التي تفرضها العولمة الاقتصادية الليبرالية من خلال ظاهرة (تحالف رؤوس الأموال)، فالرواج الاقتصادي الذي تضاعفه لحسابها ينعكس كساداً وفساداً لاقتصادات دول الجنوب أو العالم الثالث أو النامي، حيث أصبحت قوى هذا التحالف تهدد الحكومات في العالم الفقير بالهروب من بلادها إذا لم تستجب لشروطها المجحفة التي تخدم مصالحها فقط، مثل: (منحها التنازلات الضريبية السخية) و (إعطاؤها مشاريع البُنى التحتية مجاناً) و (خصخصة المشروعات

العامة) و (تحويل الخدمات العامة إلى القطاع الخاص بدلاً من الحكومة) و (إلغاء القوانين المنحازة للعمال والفلاحين والطبقة الوسطى) و (تخفيض الحد الأدنى من الأجور وقوانين الضمانات الاجتماعية والصحية وإعانات البطالة). . إلخ . والمعنى في النهاية أن لا معنى لشيء سوى المزيد من الربح لكبار الرأسماليين في الداخل والخارج، والمزيد من الخسارة والكساد للشرائح الأكبر من شعوب العالم الثالث، وهي الطبقات الفقيرة التي تحولها العولمة إلى مُعدمة، والطبقات المتوسطة التي تتحول إلى فقيرة .

ومن خلال رصد تأثيرات العولمة في جانبها الاقتصادي الليبرالي ؛ سنجد أن نتائج تفعيلها حتى الآن قد قسمت الكرة الأرضية وزادتها استقطاباً بين شمال غني قوي مستمر في مسيرة ارتقائه وتقدمه، وبين جنوب فقير مثقل بالديون عاجز عن التنمية، مشغول بمشكلاته الداخلية ونزاعاته الخارجية التي تلقي العولمة بالمزيد منها كل يوم . وسأبدأ بمظاهر استفادة الغرب من الجانب الرأسمالي من العولمة، من حيث تضاعف قوة تجارته ورواجها، وانتقالها من ازدياد إلى ازدياد، والأثر العكسي لذلك على الدول النامية وتقهقرها من كساد إلى كساد :

- إذا استمرت العولمة الرأسمالية في مسيرتها ؛ فسيزداد تركيز الثروة في أيدي تحالف الأغنياء، ومن ثم ستزداد هوّة الفروق بين البشر دولاً ومجتمعات وأفراداً . وتطبيقات العولمة الرأسمالية الليبرالية تظهر هذا ؛ فقبل أن ينتهي عقد التسعينيات من القرن الميلادي الماضي ؛ كانت فئة من أباطرة الثراء لا يجاوز عددها أيام العام (٣٦٠ ملياردير اً)، يمتلكون ثروة تزيد عن ثروة نصف سكان العالم، أي ما يزيد على ٢,٥ مليار نسمة، وكان ما نسبته ٢٠ ٪ فقط من سكان العالم يستحوذون على ٨٥٪ من ناتج ثروات العالم الإجمالية وعلى ٨٤ ٪ من التجارة

العالميـة، ويمتلك سـكان تلك الـدول الغنية ٨٥٪ من مجموع المدخـرات العالمية على مستوى دول العالم.

- علـى مسـتوى كل دولة نامية مـن الداخل؛ أصبحت القلة القليلة التي تسـتأثر بالقسـم الأعظم مـن الدخل القومي والثـروة الوطنية في طريقها إلى الاسـتقرار على هـذا الوضع، في ظل تحالف الحكام والأثرياء في الداخل من جهة، وارتباطهم بقوى الرأسمالية الدولية في الخارج من جهة أخرى.

- فـي ظل تلـك العولمة؛ صارت مجتمعـات العالم الثالث تخـدم التنميـة بدلاً مـن أن تخدمهـا التنميـة، وصارت تلـك التنمية نفسـها في خدمة أصحـاب رؤوس الأمـوال! فالـدول الناميـة التي يفتـرض أنها تأخـذ المعونات والمسـاعدات؛ صارت تتحمل تبعات الجشـع الربوي للرأسماليين الكبار؛ فكل دولار تحصل عليه دولة نامية باسـم المسـاعدات تعيده ١١ دولاراً علـى صورة «خدمة» الديـون. وقد كان مجموع الديون طويلة الأجل على الدول النامية عام ١٩٧٠م حوالي ٦١ مليار دولار، فزادت عـام ١٩٨٠م لتصل إلى ٤٨٠ مليار دولار، ثـم تضاعفت عام ١٩٩٦م حتى وصلت ٢٠٠٠ مليار دولار.

- لما أصبح من شـبه المسـتحيل أن تجمع الـدول النامية بين برامجهـا للتنمية وبين برامجها لسداد الديون؛ تدخّل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ لا للتخفيف عن الدول النامية، ولكن لإجبارها على أداء ما عليها لأصحاب رؤوس الأمـوال العالميـة، وذلك عن طريـق إكراهها على إعادة تشـكيل اقتصادها بما يسـمح بتلبية شـروط الرأسـماليين، وبذلك أصبحت المنظمـات الاقتصادية الدولية عبارة عن مؤسسـات لجبـاية الديـون بفوائدها من الدول الفقيـرة الواقعة تحت طائلة البطالة والبطء التنموي القاتل.

- في زمن انفصال الحق عن القوة، لا يبدو غريباً أن يصبح أكل الربا أضعافاً مضاعفة «حرية شخصية» تكفلها القوانين وتحميها الدول. أما الشأن الأكثر غرابة فهو أن يصير التعامل بالربا ركيزة أساسية في التجارة الدولية؛ وهو ما أوجد تفاوتاً حاداً في امتلاك الثروة حتى في المجتمعات الغربية نفسها؛ ففي الولايات المتحدة - رائدة العولمة - يمتلك واحد بالمئة من سكانها حوالي ٥٠٪ من كل ثروات أمريكا، بينما يمتلك ٨٠٪ منهم أقل من ٨٪ من تلك الثروة[1]!

هذا أثر التعامل الربوي داخل المجتمعات الغنية؛ فما عسى أن يكون أثره على المجتمعات الفقيرة والمتوسطة؟ نستطيع أن نؤكد أنه لولا مسلسل النهب التاريخي الذي يمارسه الرأسماليون منذ زمن طويل لثروات تلك الدول النامية؛ لاستطاعت أن تعيش مستوى الكفاية بإمكاناتها، لا التكفف لغيرها.

- لقد ظلت الدول الرأسمالية الغربية تنهب خيرات العالم طوال القرون الثلاثة الماضية، ولم ينازعها في ذلك إلا الشيوعية لمدة لم تتجاوز سبعين عاماً مشارِكة لا منفردة. والآن تسعى الرأسمالية الأمريكية تحت غطاء العولمة لأن تنفرد بذلك النهب، حتى عن بقية الدول الرأسمالية الغربية الأخرى! فالولايات المتحدة الأمريكية رتبت أوضاعها منذ الحرب العالمية الثانية على أساس أن تظل دول العالم الثالث مصدراً للمواد الخام، وسوقاً للسلع والبضائع الأمريكية. وقد اقترح (جورج كونان) الذي ترأس فريق التخطيط لما بعد الحرب العالمية الثانية في وزارة الخارجية الأمريكية؛ ضرورةَ استغلال الدول غير المتقدمة في منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا من أجل إعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية.

---

(١) راجع تفاصيل أكثر في كتاب (نذر العولمة) تأليف: د. عبد الحي زلوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- خطَتْ الولايات المتحدة خطوة كبرى من أجل السيطرة على أكثر الثروة النفطية العالمية - مع أنها أكبر منتج للنفط في العالم - وذلك عن طريق توريط منطقة الشرق الأوسط (التي يبلغ مخزون النفط فيها ٧٤٣ مليار برميل، وتصل نسبته إلى ٦٠ ٪ من الاحتياطي المكتشف في العالم) في عدد من الحروب، التي كان الاستيلاء على النفط هو هاجسها الأول؛ كحروب الخليج الثلاثة السابقة. وكانت الولايات المتحدة قبيل حرب الخليج الثانية، وبالتحديد عام ١٩٨٩م؛ قد استوردت نحو ٤٥٪ من حاجاتها النفطية من الخارج، فشعرت أكثر من ذي قبل بحاجتها إلى الوصول إلى موارد نفطية أخرى، وبخاصة أن خبراءها كانوا قد كشفوا عن أنها قد تضطر للاعتماد على الخارج لتغطية ما نسبته ٦٥٪ من حاجتها النفطية في نهاية القرن العشرين.

- تأكد للأمريكيين في نهاية عقد الثمانينيات أن النفط سيظل متربعاً على رأس أهم مصادر الطاقة من الناحية العملية؛ فالطاقة النووية بالنسبة للأمريكيين لا تعطي إلا ٧٪ من مصادر الطاقة، بينما الغاز يعطي ٢٤٪ منها، ويليه الفحم وفحم الكوك ٢٣٪، والطاقة المائية لا تزيد على ٥ ,٣٪. بينما مثّل النفط حتى عام ١٩٨٩م ما نسبته ٤١ ,٩٪ من مصادر الطاقة؛ فماذا تفعل دولة غنية تريد أن تظل إمبراطورية قوية طوال القرن الحادي والعشرين؟!

إن مسألة السطو على نفط الآخر أصبح بالنسبة لمستقبلها الإمبراطوري الاستعلائي مسألة حياة أو موت. ولهذا لما سنحت لها الفرصة عام ١٩٩٠م لشق طريق إلى الوجود العسكري الدائم في مناطق نفط الخليج؛ لم تتأخر، ودبرت أو استغلت حرب الخليج الثانية من أجل ذلك، وهيأت حرب الخليج الثالثة للمزيد من ذلك، وها هي الآن بصدد إشعال حرب خليج رابعة لا تبعد أبعادها عن الغرض نفسه.

- حيازة الأموال وجبايتها عن طريق الزيادة المضاعفة في الديون الربوية من جهة، والاستيلاء على موارد الثروة في العالم النامي بطريقة شبه مجانية من جهة ثانية، واحتكار التجارة الدولية وحمايتها عن طريق المنظمات الدولية من جهة ثالثة؛ كل ذلك أدى إلى توحش الرأسمالية وتمكنها من الإمساك بخيوط توجيه السياسات العالمية لحسابها، وعلى حساب ما يسمى بـ (دول الجنوب).

- وتجيء سياسة عولمة أسواق المال لتؤدي إلى تضخيم المعاملات المالية للأنظمة الرأسمالية، حتى إن ما يتدفق عبر الحدود الدولية - بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٢م - يصل إلى نحو ١,٥ تريليون دولار يومياً، وذلك عبر (السوق الواحدة) التي عولمت الشركات الكبرى اقتصاد العالم فيها، وهو ما جعل تجارتها الدولية التي لم تكن تمثل في عام ١٩٧٣م إلا ١٢٪ من الإنتاج العالمي؛ تصل مع بداية حركة العولمة الاقتصادية عام ١٩٩٦م إلى ٢٣,٥٪. ولا شك أن أكثر المنتفعين هم الرأسماليون الدوليون بشركاتهم العملاقة، وأن أكثر المتضررين هم شعوب العالم الثالث التي تقدم الأيدي العاملة بأوفر الأعداد مقابل أبخس الأجور.

- يقول خبراء الاقتصاد: إن الإنتاج بطريقة (أوف شور) - التي تعني الخبرة العالمية خارج الحدود - التي سارت عليها الشركات العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين؛ قد أدى إلى تسارع النمو الاقتصادي لحساب الشركات الكبرى عموماً، والأمريكية منها على وجه الخصوص، إلى حد أن قيمة السلع والخدمات التي تنتجها هذه الشركات وتبيعها خارج الولايات المتحدة، قد بلغت في أواخر التسعينيات ثلاثة أضعاف مجموع قيمة كل الصادرات الأمريكية. وقد ساعد تحكُّم بعض تلك

الشركات الكبرى في تقنية المعلومات والاتصالات الجديدة؛ في تقليص المسافات بين فروع تلك الشركات في العالم[1].

- يصور كبير الاقتصاديين في البنك الدولي (جوزيف سيتجليتيز) في تصريح لوكالة رويتر (يناير ٢٠٠٠م) عن الظاهرة الساخرة المعبَّر عنها بـ (عولمة الفقر) بقوله: «إن عولمة السوق الحر لم تجلب للناس الرخاء الموعود، بل إنها جلبت الأزمات وانخفاض الأجور بنسبة ٢٠ - ٣٠ في المئة، وأدّت إلى ارتفاع البطالة بنسبة كبيرة، فبدلاً من أن تؤدي العولمة إلى محاربة الفقر - كما بشر بها أصحابها - فإنها زادت من مشكلته؛ ففي الربع الأخير من القرن العشرين زادت معدلات الفقر زيادة خطيرة. وفي تقرير للأمم المتحدة بشأن التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م؛ أظهرت الدراسات أن دخل الفرد في أكثر من ٨٠ بلداً أصبح أقل مما كان قبل عشر سنوات»[2]. وقد علق رئيس البنك الدولي على التقرير المذكور في وقته قائلاً: «إن حالة الفقر في العالم قد تفاقمت بدلاً من أن تتحسن، حتى إن نحو مليار ومئتي ألف نسمة أصبحوا يعيشون في حالة إملاق مدقع»[3]. وقد ذكر التقرير العالمي للعمالة الصادر عن منظمة العمل الدولية لعامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧م، أن معدل البطالة في العالم قد وصل إلى مليار شخص.

---

(١) من الأمثلة الطريفة التي تبعث على السخرية والاستغراب أكثر من الرضا والإعجاب، والتي تدل على نمط من أنماط استغلال قوى رأس المال؛ أن مصنع (نايكي) Nike للأحذية الرياضية - مثلاً - يعمل فيه ٣٠ ألف شخص من العمال والموظفين الإندونيسيين لحساب تلك الشركة، وإجمالي رواتب هؤلاء سنوياً - كما ذكرت مجلة التايم الأمريكية في ١/٦/١٩٩٨م - تقل عما تقاضاه نجم كرة السلة الأمريكي (مايكل جوردان) مقابل ظهوره للإعلان عن تلك الأحذية!

(٢) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، عن سنة ١٩٩٩، www.vndp.org.

(٣) صحيفة إنترناشيونال هيرالد تربيون (٢٨/١/٢٠٠٠م).

وقــد أطلق رئيس جنوب أفريقيا (تابومبيكـي) أثناء حضوره (مؤتمر الأرض) في جوهـانسبرج لعام (٢٠٠٢م) عبـارة ذات مغـزى، حيـث قـال: «العـالـم اليوم أصبــح جـزيـرة أغنـياء تحيط بها بحـار من الفـقـراء»، فالأرض التي يعيش فوقها مـا يزيـد على سـتـة مليارات من البشـر؛ يعيش ٣ مليـارات منهـا تحت خط الفقر (الدخـل لا يزيد على دولارين في اليوم)، وهؤلاء أنفسـهم مـن بينهم (١,٢) مليار شـخص يعيش على أقل من دولار واحد يومياً. وفـي المقابل توضح الإحصاءات أن الدول الصناعية تملك ٩٧٪ من الامتيازات العالمية كلها، والشـركات العابرة للقارات تملـك ٩٠ ٪ مـن امتيـازات التقنية والإنتـاج والتسـويق، وأكثر مـن ٨٠ ٪ من أرباح إجمالي الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في البلدان النامية يذهب إلى ٢٠ دولة غنية، في حين أن البلدان النامية تجني الثمراتِ المرة للسياسة العالمية الرأسمالية كما تحكي الأرقام التالية: (٣٣,٣٪ من سكـان تلك البلدان لا يجدون مياهاً صالحة للشرب)، (٢٥ ٪ بدون سكن يليق بالآدميين)، (٢٠ ٪ يفتقدون الخدمات الصحية) (٢٠٪ من الأطفال لا يتلقون خدمات تعليمية ويعانون من سـوء التغذية). في مقابل ذلك تبلغ ثروة (٣) فقط من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لـ(٤٨) دولة في العالم! كما أن ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل (٤١ ٪) من سكان العالم مجتمعين، وتوضح الدراسات أن هؤلاء لو ساهموا بـ(١ ٪) من ثرواتهم؛ لغطت تكلفة الدراسة فـي المرحلة الابتدائية لـكل الأطفال في العالم النامي، الذي يموت من أطفاله بسـبب الجوع والمرض نحو ٣٥ ألف طفل يومياً![1]

لن نتجنـى على الليبرالية وعولمتهـا حينما نتهمها بأنها المسـؤولة الأولى عن هذه الفجائع، حيث يشهد بذلك شاهد من أقرب أهلها، وهو الملياردير (جورج سويرس)،

---

(١) موقع الجزيرة نت، دراسة بعنوان: (ظاهرة الفقر في العالم).

الذي يقول: «لقد أدت العولمة إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف (يعني البلدان النامية) إلى دول المركز (يعني الغربية الغنية)»!

إن هذا معناه أن دول العولمة المتخمة لا تزال تقتات على فتات الفقراء، وتضم إلى مشاريعها في الاستثمار التجارة في الإفقار! حيث تتحول مشكلة الفقر التي قال العولميون إنهم سيعالجونها؛ إلى مشكلة عصيَّة على الحل وبعيدة عنه كلما ازدادت تفاعلات العولمة في الاتساع. وقد أدى شعور الرأسماليين بذلك إلى تبنّيهم عبارات وشعارات أخرى تنمُّ عن توجه نحو التخلص من تلك المشكلة، عبر التخلص من الفقراء أنفسهم بكتم أنفاسهم أو الانصراف عنهم، وهو ما عبرت عنه (مارجريت تاتشر) بقولها:

«دولة الرفاه للجميع تهدد المستقبل. وقد سمحت بها الرأسمالية من باب التنازل أثناء الحرب الباردة»، «أصبحت مراعاة البُعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء عبئاً لا يحتمل»، «من أراد الدخول في حلبة المنافسة الدولية فعليه أن يتحمل مسؤولية التضحية التي قد تفرض عليه. والمساواة بين البشر أصبحت شعاراً بالياً».

يبدو أن الرأسماليين قد بدؤوا يبشرون بحتمية جديدة من حتميات التاريخ المدَّعاة، وهي «حتمية الفقر»، بل حتمية عولمة الفقر. ولولا أن وجود الفقر والفقراء ضرورة لزيادة غنى الأغنياء؛ لنادى هؤلاء بحتمية إبادة الفقراء!

إن أكثر حكومات الشعوب الفقيرة تقف في الخندق المعادي لشعوبها بعد أن التقت مصالحها مع مصالح التكتلات الاقتصادية، فقايضت بقاءها بإلغاء الحدود والحواجز من أمام أصحاب رؤوس الأموال، وسحبت كل المكاسب التي كان العمال

والطبقات الوسطى قد حصلوا عليها، بل سارعت تلك الحكومات في التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) كي تتولى تلك المنظمة (ولاية الأمر) لمن وقعوا على اتفاقيتها في بلادهم.

لا نظن أن ضحايا العولمة الرأسمالية الليبرالية سيظلون ساكتين عن تلك الأوضاع الوضيعة؛ فما جرى من مظالم على المستوى العالمي وما يجري حالياً؛ من المعتقد أنه سيؤدي إلى تثوير الفقراء، وتحرُّكهم في اتجاه استعادة شيء من حقوقهم، أو على الأقل تعكر صفو أصحاب الثراء الفاحش، وتحوِّل عمرانهم إلى خراب.

لقد أصبحنا نرى أشكالاً من هذا التحرك في شكل احتجاجات واعتصامات وتظاهرات جماهيرية كلما انعقد أحد اجتماعات نادي الأغنياء في مدينة (دافوس) أو غيرها. وإذا كان السلوك المحسوب والمنضبط في بلاد الغرب يمكن احتواؤه؛ فإن ردود فعل أخرى في بلدان أخرى قد لا يمكن السيطرة عليها كلما تفشّى الفقر وقضى على آمال الناس؛ فانتشار الجرائم، والسطو على الأموال، وتزايد العنف، وتعاطي المخدرات؛ كل ذلك من المتوقع أن يزداد في رقاع أكبر من العالم.

حتى في الدول الصناعية المتقدمة، ستؤدي في الغالب سياسة السوق الموحدة وحرية التجارة (المخدومة ديمقراطياً) إلى مضاعفة الدخل القومي في تلك الدول كما يريد مهندسو الليبرالية الساكسونية المتطرفة، لكن تلك الزيادة المحرَّمة والمجرَّمة في كل شرائع السماء؛ لِقيامها على الاحتكار والربا والسطو المسلح وغير المسلح على مقدرات الشعوب؛ ستصادف - وكما يريد هؤلاء المهندسون أيضاً - عجزاً من قِبل الحكومات عن التدخل في «حرية» احتكار الأسواق. ولذا؛ ستعجز عن التوزيع الملائم لتلك الثروات على مستوى مواطنيها؛ لأنه في غياب الإلزام لن يتنازل من حازوا المكاسب واحتكروها عن بعض ما في أيديهم، وهو ما سيعيد قصة التناقض

والاختـلاف - وربما الصراع - بين أصحاب الثـراء الفاقع والثراء المتواضع من فقراء الغـرب، ومع الوقت سـتتركز الثروة في يد طبقة محدودة وتكـون الغالبية متضررة، ليعود الغربيون مرة أخرى إلى ما يشـبه أحوالهم مع الإقطاع والظلم الاقتصادي الذي ثاروا عليه في القرون الوسطى!

أمـا إذا أرادوا تفـادي ذلـك؛ فـلا بـد أن يراجعـوا فكـرة الليبراليـة الجديدة من أساسها، وإلا أوقفت العولمة نفسها بنفسها. يقول مؤلفو كتاب (فخ العولمة): «إن عجلة العولمة لا يمكن أن تسـتمر في الاندفاع دون وجود ما يسـمى بـ(التكافل الاجتماعي) الـذي ترعـاه الدولة. ووجود نظام حكومي يرعى هذا التكافـل؛ هو الضمانة الأولى لاستمرار التأييد لنظام السوق».

إن اقتران التبشير العولمي بكثير من الوعود الوهمية عن تعميم نعيمها، ثم انقلاب تلك الوعود إلى عكسـها؛ قد أوجد إحباطاً وشـكّاً في نوايا دعـاة العـولمة، ولا سيما بعـد أن قبِـل النـاس شـروطها على مضـض؛ مـن إجـراءات التقشـف والربط على الأحزمة أملاً في تحقق تلك الوعود. وقد تبين أن هناك تسـتراً أو تواطؤاً من المنظمات الاقتصادية الدولية مع تلك الخدعة مما فاقم من مشكلات الدول النامية. ومع الوقت، تتأكد الشـعوب أن فكـرة الليبرالية الاقتصادية وحكاية (اليـد الخفية) التي تحدث عنها أبو الرأسـمالية (آدم سـميث)؛ إن هي إلا يدُ لص كبيـر لا بد أن تقطع، فهي لم تحل الأمور الاقتصادية تلقائياً كما بشَّر، وإنما جعلتها تسير بالبشرية نحو الأسوأ. لقد تبين أيضـاً أن هذه «اليـد الخفية» لم تقم بدور تجاه مـا أحدثته العولمة الرأسـمالية من طبقية جديـدة، ومـا أوجدته من إقطـاع معاصر ركّز الثـروة في يد فئة مـن «القوارنة» الجدُد المرابطين حول خزائنهم التي تنوء بمفاتحها العصبة أولو القوة، ولسـان أحدهم يقول: ﴿**إِنَّمَـا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي**﴾ [**القصص**: ٨٧]. إنّ كل ما فعلته العولمة تجاه شـعوب

العالـم أنها عولـمَت فقرها، وجعلت مقدّراتها جزءاً من ممتلكات قارونات العصر في أمريكا وأخواتها!

ثالثاً: الليبرالية الاجتماعية وعولمة التفكك والفساد:

الآثار الضارة لعولمة الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية؛ لها انعكاسات اجتماعية أيضاً ربما تكون أكثر ضرراً، فتأثير العولمة السياسية المؤدي إلى ضعف الحكومات عن حماية مصالح مواطنيها في البلاد النامية وتأثيرها الاقتصادي المؤدي لتزايد الفقر؛ أدى إلى ظهور أمراض اجتماعية خطيرة، أبرزها فقدان الانتماء الذي يُفقِد المرء جزءاً كبيراً من دوافع الإبداع والتفاعل والإنتاج. وكذلك فإن الإحساس بعدم الأمان في تلك البلدان؛ أدى لاضطرار جموع كبيرة إلى الهجرة ولا سيما أصحاب الكفاءات والخبرات، وهو ما أصبح يسمى بـ(هجرة العقول)، التي وإن كانت ظاهرة قديمة نسبياً غير أنها مرشحة للتخضم والاستفحال. إن هذه الهجرة تكون في كل الأحوال خصماً من قدرة البلدان المهجورة على النمو والرقي، وإضافة لقدرات بلدان المهجَر لتزيد في رقيها وعلوها وغناها. بل إن هناك صناعات رأسمالية كبرى تنتعش بهذه الهجرات التي تتزايد على كل المستويات؛ وهي صناعة السفر والسياحة. وتُبرز العولمة أيضاً ظاهرة الانغلاق داخل الحدود بدلاً من التواصل مع الآخرين بسبب غياب روح المنافسة؛ حيث يؤدي فقدانها إلى انعدام الإحساس بالرغبة في فتح علاقات جديدة للتنافس. وكما يقول (أومبرتو أجيبلي) المدير السابق لشركة (فيات) الإيطالية: «حينما تبلغ الآثار الاجتماعية الحد الأسوأ في محاولة التكيف مع السوق العالمية، وتصل إلى حد لا يطاق؛ ستزدهر عقلية الانكفاء على الذات في مختلف دول العالم».

بـل حتى شـؤون الصحة والبيئـة أصبحت تحت تهديـد دائم له أثره المباشـر على حيـاة الناس ومعيشـتهم الاجتماعية؛ فما تنتجه مصافي النفـط ومصانع الكيماويات ومعامل الحديد والصلب والفولاذ، على الرغم من فوائدها الجمة للبشر؛ صارت لها أضرار جمة كذلك من ناحية نفاياتها وآثارها البيئية. والعجيب هنا؛ أن الرأسـماليين يجنـون أعظـم الثمار منها، ويتركون آثار الدمار تفسـد حياة بقيـة الناس، دون تحمل الشركات الرأسـمالية الكبرى أي مسؤولية في معالجة آثار الإفساد البيئي الذي تورثه تلك الصناعات!

ثمـة الآن مشـكلة بيئيـة عالمية ستنشـئ كـوارث اجتماعية بسـبب زيادة نسـب الملوثات السـامة في الجو؛ وهي المشـكلة المعروفة بـ(استنزاف طبقة الأوزون)[1] تلك المشـكلة التي كان يمكـن تـلافي القـدر الأكبر منها لو أن شـركات الجشـع الرأسمالية الكبـرى، حكومية أو غير حكومية؛ تواضعت وقبِلت أن تشـارك بفاعلية في الجهود الدولية من أجل الحفاظ على توازن طبقة الأوزون. إن همها الأكبر هو أن تحصل على أرباح الصناعات والتجـارات ولو كان المضَحى به هو مستقبل الكرة الأرضية نفسها، وليس الإنسـان السـاكن فوقها فحسب؛ حيث وصل (أوكسـيد الكربون) فوق قشرة الأرض إلى مسـتويات غير مسـبوقة بفعل تغير التوازنات الأساسـية في الجو. كذلك فإن زيادة درجة الحرارة بسـبب ذلك التغير؛ تتسـبب من جهة أخرى في ذوبان الكتل الثلجية وتآكل السلاسـل المرجانية، وهو ما أثر في اسـتقرار المنـاخ، ومن ثم في تغير

---

(١) هي الجزء الذي يحتوي بشكل مكثف على غاز (الأوزون) من الغلاف الجوي للأرض على ارتفاع ٣٥ كيلو متر فوق سـطحها، وهي طبقـة مهمة جداً للأرض وللحياة؛ لأنها تمتص الأشـعة فوق البنفسـجية الضارة التي تأتي من الشمس، وتتآكل طبقة الأوزون بفعل الغازات المتصاعدة من آلات التصنيع، ويؤدي تآكلها إلى أضرار بالغة بالبشـر وبالحياة؛ بسـبب التعرض للأشعة فوق البنفسجية التي تؤثر على الجينات الوراثية ونمو النباتات.

البيئة الصحية، بما أوجد الأوجاع والأمراض التي لم تكن في الأجيال السالفة. إنه لون من الفساد الذي يزداد في أرضنا، فيغيّر ماءها وهواءها. وصدق ربنا القائل: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ١٤].

إن قدراً كبيراً من هذا الفساد في البر والبحر - والجو أيضاً - والذي يمكن أن يعبر عنه بـ(الإفساد البيئي) هو نتيجة مباشرة لتنافس الجشع في سوق العولمة الحرة، فالتنافس الجاري بين الدول النامية من أجل الحصول على استثمارات الدول الغنية أو الشركات الكبرى؛ أوجد تسارعاً بين هؤلاء المتنافسين في خفض وسائل حماية البيئة حتى تضمن الشركات الجشعة ممارسة أنشطتها في بيئة اقتصادية ملائمة لا تزعجها تكاليف الاستثمار؛ لأن الحفاظ على البيئة من التلوث من الأمور المكلفة لمصروفات باهظة لا تستطيعها الحكومات ولا ترغب في تحملها الشركات، فيدفع ضريبتها الإنسان والحيوان والطير والنبات؛ اسوداداً في السماء، وتلوُّثاً في الهواء، وتهديداً لمصادر الماء، بتأثير مخلفات الجشع الاقتصادي غير المسؤول.

إن بعض الدول الرأسمالية والشركات الكبرى قد درجت في ظل العولمة المخترقة لكل الحدود، على جعل شعوب العالم الثالث جرذاناً للاختبار في معامل رؤوس الأموال، فهناك كثير من المشروعات التي لم تخضع للاختبار في بلدان الغرب، مثل: تصنيع مواد مكافحة الحشرات، وتجارب الهندسة الوراثية في المحاصيل والأحياء، ونحو ذلك؛ تُجرى تجاربها في البلدان النامية. وعلى شاكلة اضطرار المحتاج لبيع إحدى كليتيه لكي يوفر لنفسه الغذاء؛ فإن بعض البلدان الفقيرة المطحونة تحت رحى العولمة؛ تقبل بأن تكون شعوبها موضعاً لتلك التجارب، فتقتطع أراضي منها وتعطيها لمختبرات العولمة. وعلى طريقة بيع الكُلى نفسها؛ هناك بعض البلدان

تُقدِم على استهلاك مواردها الطبيعية بطريقة انتحارية لحساب بعض الدول الغنية أو الشركات الكبرى، وهو ما يؤدي في أحيان كثيرة لاستنفاد حقوق الأجيال الحاضرة وربما الآتية من هذه المقدرات والثروات.

صورة أخرى من الدمار الشامل الذي يمارس دون حرب، يمثِّلها مشهد عقد الصفقات بين الأغنياء والفقراء - أو من يمثلهم - لدفن النفايات النووية في بعض أراضي البلاد النامية! وهو ما يجعل المرء يحتار في أيهما يختار، ليكون أسبق في المذمة وأجرم في التهمة؛ أهم أولئك المستوردون الذين يقتلون شعوبهم لتحيا شعوب القتلة، أم أولئك المورِّدون الذي يفدون هواءهم النقي بأنفس وأنفاس (الأغيار) خارج بلدانهم.

▪ الليبرالية الفكرية الثقافية وعولمة التفسخ والإلحاد:

أطلق (صموئيل هنتنجتون) صاحب (صراع الحضارات) على الثقافة الأمريكية التي تجرى عولمتها في أنحاء الدنيا وصف: (ثقافة دافوس)[1]، نسبة إلى الاجتماع الدوري للفعاليات الاقتصادية الكبرى في مدينة (دافوس) في سويسرا، فهي ثقافة تصب في حساب تحالف الساسة ورجال الأعمال، ثقافةٌ استهلاكية سطحية، لكنها ذات آثار تدميرية لآدمية الإنسان وقيمته، بوصفه مخلوقاً مستخلَفاً لهدف وغاية. وهذه الثقافة التي تخاطب في الإنسان أحط ما فيه، من أخلاقيات الطمع والأَثَرة والحقد والحسد وعبادة الذات وتقديس اللذات؛ تترك آثاراً تشويهية غائرة في النفوس، ولا سيما النفوس التافهة غير المبنية على أسس قوية وأصيلة، وهي ثقافة تسقط مفرداتها قطرة قطرة من خلال صنابير إعلامية وتعليمية، لتجري في النهاية أنهاراً تنهار بها سدود القيم وجدر العقائد. وليس هذا بمستغرب من ثقافة

(١) عولمات كثيرة، تأليف صموئيل هنتنجتون وبترال بيرجر، (المقدمة)، مكتبة العبيكان.

تعُبُّ من أساطير اليونان الوثنية وخرافات الفرق النصرانية، وتُرَّهات التصورات اليهودية التوراتية التي استُخلصت من أسوئها مبادئ الليبرالية بعد عزلها وفصلها عن خلفياتها التاريخية. إنها ثقافة لا دينية، لكنها غير بعيدة عن آثار الخرافة في الأديان المحرَّفة.

يقول بترال بيرجر أحد مؤلفي كتاب (عولمات كثيرة): «طالما قلت، وما زلت على قناعتي: إن البروتستانتية الإنجيلية بطابعها الحصادي خصوصاً (نسبة إلى عيد الحصاد عند اليهود)[1] هي الحركة الشعبية الأهم التي تضطلع بدور إشاعة العولمة الثقافية، والتي يقدر السوسيولوجي البريطاني (ديفيد مارثن) أنها تحتضن ما لا يقل عن مئتين وخمسين مليوناً من سكان كوكب الأرض، وهي (أي: تلك البروتستانتية الإنجيلية) تسير باتجاه إحداث ثورة كبرى تبين أن اعتناق هذا النمط من العقيدة الدينية يؤدي إلى قلب مواقف الناس من نظام الأسرة إلى السلوك الجنسي إلى تربية الأطفال، فضلاً عن المواقف الأخرى العامة».

ويقول مؤلف الكتاب المذكور عن تلك الثقافة البروتستانية: «بعيداً عن المبالغة، لا بد من الإقرار بأن هذه الديانة هي الدائبة الآن - كما في فترة سابقة - في كل من بريطانيا وأمريكا الشمالية على تدعيم وتقرير ما سبق لـ (ماكس فيبر) أن أطلق عليه وصف (الأخلاق البروتستانتية)، والتي تعبر عن منظومة أخلاقية لأناس ساعين إلى الرجوع إلى المراحل الأولى من ميلاد النظام الرأسمالي الحديث. وعلى الرغم من

---

(١) عيد الحصاد: هو عيد يهودي، يقام في الخريف، في ١٥ من الشهر القمري اليهودي الأول من السنة العبرية، وكان في بدايته عيداً للاحتفال بحصاد باكورة الغلّات الزراعية، ثم أصبح عيداً لإحياء ذكرى نزول التوراة في طور سيناء. والنصارى البروتستانت يحتفلون بذلك العيد تبعاً لليهود، مع فارق أنهم يعدّون (يسوع) «الباكورة» في الشجرة الإلهية، وهو باكورة القائمين من بين الأموات!

حداثة الصيغة البروتستانتية ذات الجذور الأنجلو ساكسونية التي نشأت قبل حوالي مئتي عام؛ فقد حققت قدراً غير قليل من ترسيخ أقدامها»[1].

هذا إذاً اعتراف بهوية الثقافة المراد عولمتها بكل ما تحمل من مضامين استعلائية استغلالية.

ويلاحظ المؤلفان أيضاً، أن التوجه البروتستانتي المتحفز لنشر العولمة الثقافية يملك قادته شعوراً بأنهم جزء من حركة كوكبية ذات صلات قومية متزايدة فيما بينهم وبين مراكز الكنيسة الإنجيلية في الولايات المتحدة[2].

إذاً هي ليست مجرد الوجه التافه المعلن عن تلك الثقافة في صورة أفلام هوليود، أو منتجات والت ديزني، أو ساندويتشات الهمبرجر وملابس الجينز وبعض أنواع الأحذية الرياضية ونحو ذلك. إن لها وجهاً آخر لا يمكن فصله عنها مهما ادّعى الليبراليون التحرر منه؛ إنه ما تبقى في قعر المصفاة التي صُبت فيها أكوابُ الفكر الديني، ليتبقى فقط من مكوناته المختلطة ما يخدم الهوى والمتاع والاستماتة في الحياة.

إنهم يعلمون أن البشر ليسوا جميعاً على استعداد لاستيراد هذه البضاعة الرخيصة المغشوشة، لكنهم يصرون على إغراق الأسواق بها، لعل ما يتسرب إلى البيوت منها يجد له زبائن من ضحايا الثقافة الضحلة، الذين يمكن أن يتكاثروا فيصبحوا يوماً قوة شرائية.

لكن البُعد غير المنظور بوضوح في عولمة الثقافة الليبرالية هو جنوحها إلى نشر

---

(١) عولمات كثيرة، تأليف صموئيل هنتنجتون وبيترال بيرجر، ص ٢٤.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٥.

ثقافة الإلحاد. والإلحاد هنا لا يشترط أن يكون على المفهوم الفج والحاد بإنكار وجود الخالق جل وعلا، بل هو الإلحاد بصورته العامة التي يتقارب فيها معناه الشرعي مع معناه اللغوي، من حيث إن الإلحاد هو (الميل عن الحق والصواب والعدول عنه إلى غيره). وعلى هذا؛ فإن الإلحاد في الاعتقاد؛ وهو ما يكون بإنكار حق الله في تعظيم أسمائه وصفاته وأفعاله، والإلحاد في أحكامه الشرعية؛ بأن تبدل وتغير، وأحكامه الكونية؛ بأن تنسب إلى غيره من الأنداد والشركاء أو الظواهر الطبيعية.. ؛ كل ذلك عند التأمل يوصل إليه الفكر الليبرالي إذا فُتح المجال أمامه في بلاد المسلمين. وحتى ذروة الإلحاد، وهو الإنكار الواضح لوجود الخالق؛ فإن الفكر الليبرالي يؤول أمره عملياً - وإن لم يصرح بذلك أربابه نظرياً - إلى الوقوع والإيقاع فيه، فالمنظومة الفكرية الليبرالية من حيث هي منظومة إلحادية؛ تحتوي على كل أصول الإلحاد القديمة والحديثة.

يقول هذان المؤلفان أيضاً: «نحن الآن بصدد زلزال ثقافي يطال عملياً كل زاوية من زوايا العالم. وحين يضرب هذا الزلزال ضربته؛ تأتي ردود الناس مختلفة متباينة. ثمة حالات من القبول الخامل، وهناك محاولات رفض كفاحية من منطلقات دينية، (طالبان نموذجاً)، أو بدوافع قومية (كوريا الشمالية). وبما أن القطيعة الكاملة مع الثقافة العولمية تستتبع بالضرورة عزلة شبه كاملة عن الاقتصاد العولمي؛ فإن تكاليف هذا الموقف تعد باهظة جداً في الحقيقة»[1].

هذا مكمن الخطر الحقيقي؛ فالعولمة الثقافية لا تشق طريقها عبر جدل الإقناع، أو حركة الشراء والبيع بالتراضي أو التغاضي، وإنما تفرض منطقها بهذا الإرهاب الفكري المهدِّد بالحصار والعزلة والحرمان، وبتلك الهيمنة الإعلامية المحمية

(١) عولمات كثيرة، ص ٢٥.

والمدعومة اقتصادياً وسياسياً، وربما عكسرياً، عندما تواجهها منافسة الحقيقة من جهات أخرى.

إن هذا التربص العنيد بعقائد الناس وثقافتهم لتوجيهها إلى تلك الوجهة الساكسونية البروتستانتية باسم الليبرالية؛ لَيستدعي إطلاق (حرب وقائية) مقابلة لـ(حرب الأفكار) الغربية، و لا خيار لأمتنا سوى أن يكون لها في تلك المعركة موقع العقل والقلب؛ لأن الصراع الدائر الآن ليس على احتلال الأراضي ومصادرة المقدرات فقط، بل هو صائر إلى احتلال العقول والاستيلاء على القلوب. إنها حالة تفرض إطلاق عولمة مقاومة تنازِل الأمريكيين والغربيين على بوابات الفكر وثغور القيم دفاعاً عن هويتنا على الأقل، ثم حماية لبقية العالم المستهدف بالمزيد من إضلال الضالين. لا بد من استقطاب نصيب من المتلقين للثقافة المبثوثة عبر أقنية الاتصالات المرسِلة للأفكار عبر الأثير. ولعل نبوءة الرسول ﷺ عن (فشوّ القلم)[1]، تخبر عن أن ذلك سيكون سلاحاً ذا حدين؛ فأقلام الباطل تفشو وتنتشر، ولكن قلم الحق يخط وراءها بما ينفي الزيغ ويلغي البطلان. إن القلم هو أساس كل ثقافة، مقروءة كانت أو مسموعة أو مرئية، فكل ما تتلقاه الأسماع والأبصار والأفئدة مبدؤه كلمة يخطها القلم؛ ولذلك أقسم الله به. وتلك الأفكار والثقافات التي بدأت كلها تنطلق من عُقُلِها؛ لَتؤكد أن ثقافة العولمة الليبرالية لا بد أن تُزاحَم في فضاء الفوضى الفكرية التي تعم العالم اليوم، والتي يريد الأمريكيون وحلفاؤهم أن يصطادوا في مائها العكر.

(١) في حديث أخرجه البخاري، قال فيه الرسول ﷺ متحدثاً عن أخبار ما قبل الساعة: «إن بين يدي الساعة: تسليم الخاصة، وفُشُوَّ التجارة حتى تعين المرأة زوجها على التجارة، وقطع الأرحام، وفُشُوَّ القلم، وظهور الشهادة بالزور، وكتمان شهاد الحق».

إن تزايد انفتاح وسائل الإعلام العالمية التابعة لعدد قليل من البلدان والشركات الثقافية الرأسمالية الليبرالية وسيطرتها؛ يؤدي مع الوقت إلى توجيه أسهم تلك الثقافات نحو العالم الثالث، الذي يمثل العالمُ الإسلام معظمَه. وشدة إلحاح ذلك الإعلام - مع قدرته الفائقة على الخداع والتضليل - أصبحت تمثل شراً لا يمكن التقليل من خطره بالأقوال فقط، بل لا بد معه من المدافعة والممانعة بالأعمال قبل الأقوال، ولا سيما أن القوم لا يطرحون بضاعتهم بتواضع أو في ظل منافسة متكافئة، بل إنهم يقولون بأن آخر ما انتهوا إليه - وهو فكر ما بعد الحداثة - قد أطاح، أو ينبغي أن يطيح، بكل الفلسفات والعقائد والنظريات الكبرى، بدعوى أنها حاولت احتكار الحقيقة، مع أنهم هم الذين يحاولون اختطاف الحقيقة!

خطورة العولمة الثقافية أنها صارت تنشر أفسد الأفكار والعقائد والأخلاق والعادات بأحدث التقنيات وأسرع طرق الاتصالات، وهو ما يجعل كلمة (عولمة الثقافة) تعبيراً واقعياً؛ لاعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة في نشرها في كل بقاع الأرض؛ مقروءة ومسموعة ومرئية ومعاشة، وهذا ما يصعب مهمة الممانعة والمقاومة الحضارية لها؛ لأن القضية لم تعد في الخيار الفكري الأصوب، أو المسار الثقافي الأنقى؛ بل في النشر الأرحب والنفاذ الأسهل. ومفاهيم الغرب الثقافية والفكرية، على سفاهة معظمها وتفاهته، تعوِّض نقصها ببهرج الأضواء وزخرف القول، التي تدعمها آلاف المراكز المتخصصة في صناعة الأفكار وترويجها، والمراكز المتخصصة في تكنولوجيا الاتصالات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى اكتساح الثقافات الوطنية والقومية لدى شعوب العالم لحساب تلك الثقافة الليبرالية الغربية المتطلعة للتعميم في أنحاء العالم.

إن صناعة الإعلان والأفلام السينمائية والتلفزيونية الأمريكية، يُنشَر منها في

العالـم مـا قيمته أكثر من خمسـة مليـار دولار سـنوياً، وقد أطلقـت عليها الصحف الهندية وصف (النمل الأبيض) الذي يزحف للقضاء على ما أمامه من قيم الشـعوب وخصوصياتها، وقد حاولت بعض الدول الغربية نفسـها - مثل فرنسـا - أن تتصدى لعولمة الثقافة الأمريكية، مسـتثنية إياها مـن اتفاقية (الجات)، ولكن الولايات المتحدة ماضيـة في عولمـة ثقافتهـا وفرضها علـى الثقافـات الغربيـة المختلفة معهـا في بعض الهوامش، فنسبة ٦٠٪ من واردات صناديق تذاكر السينما في فرنسا تذهب إلى الأفلام الأمريكية وحدها. ومثل هـذه الظواهر أزعجت الاتحاد الأوروبي، الذي بدأ يفرض قيوداً على واردات الثقافة الأمريكية. أما في بلادنا العربية والإسلامية؛ فإن المطلوب على وجه العزم والحسـم، أن تتسـارع الجهود لحماية الأجيال من فتن طلائع الدجال الأمريكي، التي ستأكل الأخضر واليابس من ثوابتها وقيمها وعقائدها، لتُحِل محلها «التحلل» بجميع ما تحتمله الكلمة من معنى.

الخاتمة

وبعد. . . فقد انتهت فصول هذا الكتاب، ولم ينتهِ الكلام بعدُ عن فصول المعركة التـي كُتب من أجلها؛ لا من نواحيها النظرية (حيث يبقى الكثير مما ينبغي قوله)، ولا من نواحيها العملية (حيث لا تزال تتابع أحداث المعركة في سائر ميادينها)؛ فـ(معركة الثوابت) ستظل مستمرة باستمرار أسبابها؛ وأهم أسبابها الإصرارُ على تنصيب (طاغوت الهوى) إلهاً للعالم باسم الليبرالية.

وإذا كانت معركة الثوابت قد استعرت في ميدانها الخارجي بمجيء جورج بوش الثاني وعصابته من الإنجيليين والمحافظين اليهود، وذلك في محاورها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية؛ فإن صدى تلك المعركة سيظل لمدة - لا يعلمها إلا الله - مخيماً على الداخل الإسلامي والعربي؛ لأن تلك الهبة الليبرالية «الإمبريالية» الشاملة المستهدفة لأمتنا جاءت ضمن مشروعات ومخططات تسبق عهد بوش، رُصِدت لها الميزانيات وحُشدت لها الإمكانات، وليس من السهولة أن يُنجَز كل ذلك أو يذهب بذهاب (المحافظين اليهود الجدد) أو (اليمينيين النصارى الإنجيليين)؛ هذا إن ذهبوا. ولهذا؛ فإن استمرار التأهب والتحفز لصد مخاطر الاجتياح الليبرالي لحمانا وحرماتنا ومقدراتنا ومستقبل أمتنا، وقبل ذلك وبعده: ثوابت عقيدتنا وشريعتنا؛ أمر مطلوب من الكافة في الأمة؛ مطلوب اليوم ومطلوب غداً وبعد غد، وبالشمول نفسه الذي اتسمت به تلك الهجمة؛ فالمعركة الشاملة لا بد لها من مواجهة شاملة. لكن يبقى الوجه المتعلق بحماية الثوابت هو الوجه الأهم من تلك المعركة؛ لأن اجتياح حصن الثوابت سيؤذن - لا قدر الله - بانهيار كل

الحصـون. أمـا إذا ظل ذلك الحصـن منيعاً؛ فإنه جدير - بفضل اللـه - بحماية الباقي من الحصون، بل باسـتعادته؛ فمعركـة الحفاظ على الثوابت هـي معركة الإبقاء على أمة الخير، وحمايتها من تبعات الانحراف القديم والحديث وتبعاته؛ الذي غضب الله بسببه على أهل الكتاب وأضلهم، حيث يستهدِفون هم وأولياؤهم ما عندنا من هداية وخير لنكون مثلهم في الغواية والشر؛ فإن تحقق ذلك لهم بحرب الأفكار لم يقصِّروا فيها، وإن لم يتحقق إلا بحرب الحديد والنار لم يتأخروا عنها. وصدق الله: ﴿**وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَـوَاءً**﴾ [النسـاء: ٨٩]، ﴿**مَا يَـوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ [البقرة: ١٠٥]، ﴿**وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا**﴾ [البقرة: ٢١٧].

لكن من رحمة الله أن قيض لهم من هذه الأمة مَنْ لا يزالون ينازلونهم في معارك الجـلاد والقتال، ومعارك الفكر والجدال، كما قال رسـول اللـه ﷺ: «لا تزال طائفة مـن أمتـي يقاتلون على الحـق ظاهرين على مـن ناوأهم، حتى يقاتل آخرهم المسـيح الدجال»[1].

نسأل الله أن يجعلنا منهم ويصيِّرنا معهم، ويعيننا وإياهم على الثبات في ميادين (معركة الثوابت).

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه بإسناد صالح برقم (٢٤٨٤)، وهو رواية من حديث الطائفة المنصورة المتواتر.

الفهرس